الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)

اسطنبول ، تركيا
٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦

Distr.
GENERAL

A/CONF.165/14
7 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)*

(اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

* هذه الوثيقة هيَ صيغة أولية لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	القرارات التي اعتمدها المؤتمر	٥
١-	إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل	٥
٢-	الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا	١٢٥
٣-	وثائق تفويض الممثلين في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)	١٢٦
الثاني -	الحضور وتنظيم العمل	١٢٧
ألف -	موعد المؤتمر ومكانه	١٢٧
باء -	المشاورات السابقة للمؤتمر	١٢٧
جيم -	الحضور	١٢٧
دال -	افتتاح المؤتمر وانتخاب الرئيس	١٣٤
هاء -	اعتماد النظام الداخلي	١٣٤
واو -	إقرار جدول الأعمال	١٣٤
زاي -	انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس	١٣٥
حاء -	تنظيم الأعمال، بما في ذلك تشكيل اللجان الرئيسية للمؤتمر	١٣٥
طاء -	اعتماد الرابطات الدولية للسلطات المحلية	١٣٦
ياء -	اعتماد المنظمات غير الحكومية	١٣٦
كاف -	تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض	١٣٦
الثالث -	التبادل العام للآراء بشأن حالة المستوطنات البشرية، بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية الى تحسينها	١٣٧
الرابع -	تقرير اللجنة الأولى	١٤٢
ألف -	المسائل التنظيمية	١٤٢
باء -	النظر في مشروع جدول أعمال الموئل	١٤٤
جيم -	اعتماد تقرير اللجنة	١٤٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
الخامس -	تقرير اللجنة الثانية	١٤٥
	ألف - المسائل التنظيمية	١٤٥
	باء - جلسات الاستماع بشأن دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، في تنفيذ جدول أعمال الموئل	١٤٥
	١- جلسات استماع اشترك فيها رؤساء بلديات وممثلو رابطات دولية للسلطات المحلية يمثلون الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية	١٤٧
	٢- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل قطاع الأعمال العالمي	١٥١
	٣- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل المؤسسات	١٥٥
	٤- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل البرلمانيين	١٥٧
	٥- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل أكاديميات العلوم والهندسة ومحفل المهنيين والباحثين	١٥٩
	٦- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل النقابات العمالية	١٦٢
	٧- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو منظومة الأمم المتحدة بشأن اشتراك منظماتهم في الاستراتيجية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل	١٦٤
	٨- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية	١٧٣
	٩- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو حوارات الموئل للقرن الحادي والعشرين ومحفل التضامن الانساني، ومحفل ذوي أهل الحكمة	١٧٧
	جيم - اعتماد تقرير اللجنة	١٨٦
	دال - الإجراء الذي اتخذه المؤتمر	١٨٦
السادس -	تقرير لجنة وثائق التفويض	١٨٧
السابع -	الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر	١٨٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
الثامن -	اعتماد إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل	١٩٩
التاسع -	اعتماد تقرير المؤتمر	٢٠٨
العاشر -	اختتام المؤتمر	٢٠٩

المرفقات

المرفق		
الأول -	قائمة بالوثائق	٢١٠
الثاني -	البيانات الافتتاحية	٢١٤
الثالث -	البيانات الختامية	٢٣٠
الرابع -	التحفظات التي أبديت بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية	٢٣٨
الخامس -	بيان عن المفهوم الشائع لمصطلح "نوع الجنس" (GENDER)	٢٣٩

الفصل الأول

القرارات التي اعتمدها المؤتمر

القرار ١

إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل*

إن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)،

وقد اجتمع في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

١- يعتمد إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ، والالتزامات وخطة العمل العالمية، المرفقة بهذا القرار؛

٢- يوصي الجمعية العامة بأن تؤيد، في دورتها الحادية والخمسين، إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل، بالصيغة التي اعتمدهما بها المؤتمر.

---

* اعتمدا في الجلسة العامة ١٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن.

المرفق الأول

إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية

١- نحن، رؤساء الدول أو الحكومات، والوفود الرسمية للبلدان المجتمعة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، نغتنم هذه الفرصة لتأييد الأهداف العالمية المتمثلة في توفير المأوى الملائم للجميع وجعل المستوطنات البشرية أكثر أمنا وصحة، وأكثر ملاءمة للعيش فيها، وأكثر عدلا واستدامة وإنتاجا. وقد أجرينا مداولاتنا بشأن الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر - توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر - مستلهمين ميثاق الأمم المتحدة وواضعين نصب أعيننا هدف إعادة تأكيد شراكات العمل القائمة وتشكيل شراكات جديدة على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية لتحسين البيئة التي نعيش فيها. وإننا نلتزم بالغايات والمبادئ والتوصيات الواردة في جدول أعمال الموئل، ونتعهد بتقديم الدعم المتبادل من أجل تنفيذها.

٢- وقد نظرنا، بصورة ملحة، في استمرار تدهور أوضاع المأوى والمستوطنات البشرية. ونحن نسلّم في الوقت ذاته بأن المدن والبلدات هي مراكز للحضارة، تولد التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي والروحي والعلمي. ولا بد لنا من أن نستغل الفرص التي تتيحها مستوطناتنا، وأن نحافظ على تنوعها لتعزيز التضامن بين كافة شعوبنا.

٣- وإننا نعيد تأكيد التزامنا بتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أوسع للإنسانية جمعاء. ونذكّر بمؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية، الذي عُقد في فانكوفر، كندا، والاحتفال بالسنة الدولية لتوفير المأوى لمن لا مأوى لهم، والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي أسهمت جميعها في زيادة الوعي العالمي بمشاكل المستوطنات البشرية، ودعت إلى العمل من أجل توفير المأوى الملائم للجميع. كما أن المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قد وفرت لنا جدول أعمال شاملا من أجل تحقيق السلام والعدالة والديمقراطية بصورة منصفة، استنادا إلى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضا من عناصر التنمية المستدامة. وقد سعينا إلى إدماج نتائج هذه المؤتمرات في جدول أعمال الموئل.

٤- ومن أجل تحسين نوعية الحياة داخل المستوطنات البشرية، لا بد وأن نكافح تدهور الأوضاع الذي وصلت أبعاده إلى حد الأزمة في معظم الحالات، وبخاصة في البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد وأن نعالج، على نحو شامل، جملة أمور منها أنماط الاستهلاك والإنتاج غير القابلة للاستدامة، وبخاصة في البلدان الصناعية؛ والتغييرات السكانية غير القابلة للاستدامة، بما في ذلك التغيرات في هيكل السكان وتوزيعهم، مع النظر على سبيل الأولوية في الميل إلى التركيز السكاني المفرط؛ وحالات انعدام المأوى؛ وتزايد الفقر؛ والبطالة، والاستبعاد الاجتماعي؛ وعدم الاستقرار الأسري؛ وعدم كفاية الموارد؛ وانعدام الهياكل التحتية الأساسية والخدمات الأساسية؛ والافتقار إلى التخطيط الكافي؛ وتزايد انعدام الأمن وأعمال العنف؛ وتدهور البيئة؛ وتزايد التأثر بالكوارث.

٥- إن التحديات التي تواجه المستوطنات البشرية هي تحديات عالمية، غير أن البلدان والمناطق تواجه أيضا مشاكل محددة تحتاج إلى حلول محددة. وإننا نسلم بضرورة تكثيف جهودنا وتعاوننا لتحسين أوضاع المعيشة في المدن والبلدات والقرى في كافة أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية، حيث الحالة خطيرة بصفة خاصة، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. ونُقر، في هذا الصدد، بأن عولمة الاقتصاد العالمي تتيح فرصا لعملية التنمية وتضع تحديات أمامها، فضلا عما تنطوي عليه من مخاطر وجوانب عدم تيقن، كما نُقر بأن ثمة أموراً، منها اتخاذ إجراءات إيجابية بشأن مسائل تمويل التنمية والدين الخارجي والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا، من شأنها أن تيسر تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل. فمدننا لا بد وأن تصبح أماكن يعيش فيها البشر حياة لائقة في كرامة وصحة وسلامة وسعادة وأمل.

٦- إن هناك ترابطا بين تنمية الريف وتنمية الحضر. وبالإضافة إلى تحسين الموئل الحضري، لا بد وأن نعمل أيضا على توسيع البنية الأساسية الكافية، والخدمات العامة وفرص العمالة في المناطق الريفية لتعزيز جاذبيتها، وتطوير شبكة متكاملة من المستوطنات، وتقليل النزوح من الريف إلى الحضر إلى أدنى حد. كما أن البلدات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى تركيز خاص.

٧- ولما كان اهتمامنا بالتنمية المستدامة يتركز على البشر، فإنهم يشكلون أساس عملنا في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وإننا ندرك الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والشباب لتوفير أوضاع المعيشة السليمة والصحية والمأمونة. وسوف نكثف جهودنا من أجل استئصال شأفة الفقر والتمييز، وتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل التعليم والتغذية وخدمات الرعاية الصحية طوال دورة الحياة، وعلى الأخص توفير المأوى الملائم للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، نلتزم بتحسين أوضاع المعيشة في المستوطنات البشرية بطرق تتفق مع الاحتياجات والحقائق المحلية، ونقر بضرورة معالجة الاتجاهات العالمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان تهيئة بيئات معيشية أفضل لجميع البشر. كما سنكفل مشاركة جميع النساء والرجال مشاركة تامة وعلى قدم المساواة، وكذلك مشاركة الشباب الفعالة، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف نشجع على توفير فرص كاملة للمعوقين، كما سنشجع المساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج ومشاريع المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وإننا نعلن هذه التعهدات فيما يتعلق على وجه الخصوص بأكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وبأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة المحددة في جدول أعمال الموئل.

٨- وإننا نعيد تأكيد التزامنا بإعمال الحق في المسكن الملائم على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية إعمالا تاما ومتدرجا. ووصولا إلى تلك الغاية، سنسعى إلى تحقيق المشاركة النشطة من جانب شركائنا العاملين والخاصين وغير الحكوميين على كافة المستويات من أجل كفالة الضمان القانوني للحيازة، والحماية من التمييز، والمساواة في فرص الحصول على مسكن ملائم معقول التكلفة لجميع الأشخاص وأسرهم.

٩- وسوف نعمل على توسيع المعروض من الإسكان المعقول التكلفة من خلال تمكين الأسواق من العمل بكفاءة وبصورة مسؤولة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية، وتعزيز فرص الحصول على الأرض والائتمانات، ومساعدة من لا يستطيعون المشاركة في أسواق الإسكان.

١٠- ومن أجل إدامة بيئتنا العالمية وتحسين نوعية المعيشة في مستوطناتنا البشرية، نلتزم باتباع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك والنقل وتنمية المستوطنات؛ وبالوقاية من التلوث؛ وباحترام قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل؛ وبحفظ الفرص المتاحة من أجل الأجيال المقبلة. وسوف نتعاون، في هذا الصدد، بروح المشاركة العالمية لحفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض. ونظرا لاختلاف أسباب التدهور البيئي العالمي، فإننا نعيد تأكيد المبدأ القائل بأن البلدان تتحمل مسؤوليات مشتركة، وإن كانت متمايزة. كما نُقر بأننا لا بد وأن نتخذ هذه الإجراءات بصورة تتفق مع نهج المبدأ التحوطي، الذي سيطبق تطبيقا واسعا وفقا لقدرة البلدان. كما سنعزز بيئات المعيشة الصحية، وبخاصة من خلال توفير كميات كافية من المياه المأمونة والإدارة الفعالة للنفايات.

١١- وسوف نشجع على حفظ وترميم وصيانة المباني والصروح والمساحات المفتوحة والمناظر الطبيعية وأنماط المستوطنات التي تتسم بقيمة تاريخية وثقافية ومعمارية وطبيعية ودينية وروحية.

١٢- وإننا نعتمد استراتيجية التمكين ومبادئ الشراكة والمشاركة باعتبارها النهج الأكثر ديمقراطية وفعالية لتحقيق تعهداتنا. وإذ نُقر بأن السلطات المحلية هي شريكتنا الأوثق وأن دورها أساسي في تنفيذ جدول أعمال الموئل، فلا بد وأن نقوم، في الإطار القانوني لكل بلد، بتشجيع الأخذ باللامركزية من خلال السلطات المحلية الديمقراطية والعمل على تعزيز قدراتها المالية والمؤسسية وفقا لأوضاع البلدان، مع الحفاظ في الوقت ذاته على شفافيتها ومساءلتها واستجابتها لاحتياجات الناس، باعتبارها المتطلبات الرئيسية بالنسبة للحكومات على كافة المستويات. كما سنزيد من تعاوننا مع البرلمانيين، والقطاع الخاص، ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، مع إيلاء الاحترام الواجب لاستقلالها. وسوف نعزز أيضا دور المرأة، ونشجع ما يقوم به القطاع الخاص من استثمارات تتسم بالمسؤولية اجتماعيا وبيئيا. وينبغي توجيه العمل المحلي وتنشيطه من خلال البرامج المحلية التي تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١، أو جدول أعمال الموئل أو أي برنامج مشابه آخر، والتي تستفيد كذلك من خبرة التعاون على نطاق العالم التي بدأتها في اسطنبول الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية، وذلك دون مساس بالسياسات والأهداف والأولويات والبرامج الوطنية. وتعهد استراتيجية التمكين إلى الحكومات مسؤولية تنفيذ تدابير خاصة لأفراد الفئات المحرومة والضعيفة، عند الاقتضاء.

١٣- ولما كان تنفيذ جدول أعمال الموئل سيحتاج إلى تمويل كاف، فلا بد لنا من تعبئة الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر - المتعددة الأطراف والثنائية والعامة والخاصة. ولا بد، في هذا الصدد، من أن نيسر بناء القدرات ونشجع نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية الملائمتين. وعلاوة على ذلك، فإننا نكرر تأكيد الالتزامات المعلنة في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، ولا سيما تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بشأن التمويل ونقل التكنولوجيا.

١٤- وإننا نعتقد أن التنفيذ التام والفعال لجدول أعمال الموئل سيقتضي تعزيز دور ومهام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مع مراعاة ضرورة أن يركز المركز على أهداف وقضايا استراتيجية محددة تحديداً دقيقاً ومبلورة تماما. وتحقيقا لهذه الغاية، نتعهد بدعم التنفيذ الناجح لجدول أعمال الموئل وخطة عمله العالمية. وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل، فإننا نسلم تماما بمساهمة خطط العمل الإقليمية والوطنية التي أعدت من أجل هذا المؤتمر.

١٥- إن هذا المؤتمر المعقود في اسطنبول يمثل حقبة جديدة من التعاون، حقبة تقوم على ثقافة التضامن. وفي الوقت الذي نخطو فيه إلى القرن الحادي والعشرين، فإننا نطرح رؤية إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة، وإحساسا بالأمل بمستقبلنا المشترك، ونوجه نداء من أجل المشاركة في مواجهة تحد هام وملح حقا، وهو التحدي المتمثل في أن نقيم معا عالما يستطيع كل شخص فيه أن يعيش في بيت آمن، وأن يطمئن إلى أن أمامه حياة لائقة قوامها الكرامة والصحة والأمن والسعادة والأمل.

المرفق الثاني

جدول أعمال الموئل

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول -	الديباجة	١ - ٢١	١١
الثاني -	الغايات والمبادئ	٢٢ - ٣٦	١٦
الثالث -	الالتزامات	٣٧ - ٥٢	٢١
	ألف - المأوى الملائم للجميع	٣٩ - ٤١	٢١
	باء - المستوطنات البشرية المستدامة	٤٢ - ٤٣	٢٣
	جيم - التمكين والمشاركة	٤٤ - ٤٥	٢٦
	دال - المساواة بين الجنسين	٤٦	٢٨
	هاء - تمويل المأوى والمستوطنات البشرية	٤٧ - ٤٨	٢٩
	واو - التعاون الدولي	٤٩ - ٥٠	٣٠
	زاي - تقييم التقدم	٥١ - ٥٢	٣٠
الرابع -	خطة العمل العالمية: استراتيجيات للتنفيذ	٥٣ - ٢٤١	٣١
	ألف - مقدمة	٥٣ - ٥٩	٣١
	باء - المأوى الملائم للجميع	٦٠ - ٩٨	٣٣
	جيم - التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر	٩٩ - ١٧٦	٥٥
	دال - بناء القدرات والتنمية المؤسسية	١٧٧ - ١٩٣	٩٢
	هاء - التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي	١٩٤ - ٢١١	١٠٤
	واو - تنفيذ ومتابعة جدول أعمال الموئل	٢١٢ - ٢٤١	١١٥

الفصل الأول

الديباجة

١- إننا نعترف بالحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المستوطنات البشرية التي تؤثر تأثيراً عميقاً في الحياة اليومية لشعوبنا وفي رفاهها. وهناك إحساس بوجود فرصة وأمل كبيرين في إمكانية بناء عالم جديد تكون فيه التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بوصفها مكونات مترابطة ومتضافرة للتنمية المستدامة، أمرا من الممكن تحقيقه من خلال التضامن والتعاون داخل البلدان وفيما بينها، ومن خلال شراكة فعالة على جميع المستويات. ويعتبر قيام تعاون دولي وتضامن عالمي على أساس الاهتداء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبروح من الشراكة، أمراً أساسياً لتحسين نوعية حياة شعوب العالم.

٢- وهدف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) هو معالجة موضوعين يكتسيان أهمية عالمية متساوية: "المأوى الملائم للجميع" و "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر". ويعتبر البشر في مركز اهتمامات التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير المأوى الملائم للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة، ولهم الحق في التمتع بحياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة.

٣- وفيما يتعلق بالموضوع الأول، فإن جزءا كبيرا من سكان العالم يفتقر إلى المأوى والمرافق الصحية، ولا سيما في البلدان النامية. ونحن نسلم بأن الحصول على المأوى والخدمات الأساسية المأمونة والصحية هو أمر جوهري لرفاه الفرد المادي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي وينبغي أن يمثل جزءا أساسيا من إجراءاتنا العاجلة لصالح أكثر من بليون شخص لا تتوافر لهم أسباب العيش الكريم. ويتمثل هدفنا في توفير المأوى الملائم للجميع، وبخاصة للفقراء المحرومين في المناطق الحضرية والريفية، من خلال اتباع نهج داعم للتنمية وتحسين المأوى السليم بيئياً.

٤- وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، فإن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، مع الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وتوفر وسيلة لإقامة عالم ينعم بمزيد من الاستقرار والسلام، ويقوم على أساس رؤية أخلاقية وروحية. وتعتبر الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والحكم والإدارة اللذان يتسمان بالشفافية والطابع التمثيلي والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع فضلاً عن المشاركة الفعالة من قبل المجتمع المدني أسساً لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن الافتقار إلى التنمية وانتشار الفقر المدقع أن يحولا دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان وأن يضعفا الديمقراطية والمشاركة الشعبية الهشتين. إلا أنه لا يمكن التذرع بأي من هذين الاعتبارين لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٥- واعترافا بالطابع العالمي الذي تتسم به هذه القضايا، قرر المجتمع الدولي، بعقده للموئل الثاني، أن اعتماد نهج عالمي منسق يمكن أن يعزز إلى حد بعيد التقدم نحو بلوغ هذه الأهداف. فالأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وبخاصة في البلدان الصناعية، والتدهور البيئي، والتغيرات الديموغرافية، وانتشار الفقر واستمراره، وعدم المساواة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، هي أمور يمكن أن تكون لها تأثيرات محلية وعلى مستوى البلدان وعالمية. وكلما سارعت المجتمعات المحلية والحكومات المحلية

والشراكات فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمعات المحلية إلى ضم جهودها لوضع استراتيجيات شاملة وجريئة ومبتكرة للمأوى والمستوطنات البشرية، تحسنت التوقعات بشأن سلامة البشر وصحتهم ورفاههم، وازداد التفاؤل بإمكانات العثور على حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية العالمية.

٦- وبعد النظر في التجربة المستخلصة منذ مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية، الذي عقد في فانكوفر بكندا في عام ١٩٧٦، يؤكد الموئل الثاني من جديد النتائج المستمدة من المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا والتي طوّرها إلى برنامج للمستوطنات البشرية: ألا وهو جدول أعمال الموئل. وقد صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - - قمة الأرض - - الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، جدول أعمال القرن ٢١. وفي ذلك المؤتمر، وافق المجتمع الدولي على إطار للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وتولّى كل من المؤتمرات الأخرى، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)؛ والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بربادوس، ١٩٩٤)؛ والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية (يوكوهاما، ١٩٩٤) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣)؛ بالإضافة إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيويورك، ١٩٩٠)؛ والمؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع (جومتيان، تايلند، ١٩٩٠)، التصدي أيضا للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهامة، بما في ذلك عناصر جدول أعمال التنمية المستدامة، التي يقتضي تنفيذها الناجح اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وإن الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى سنة ٢٠٠٠، التي اعتمدت في عام ١٩٨٨، والتي تؤكد ضرورة تحسين انتاج المأوى وتوفيره ومراجعة سياسات الإسكان الوطنية واعتماد استراتيجية تمكينية، إنما توفر مبادئ توجيهية مفيدة لتحقيق توفر المأوى الملائم للجميع في القرن القادم.

٧- وقد اقترن التحضر، عبر التاريخ، بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز محو الأمية والتعليم، وتحسين الحالة العامة للصحة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والمشاركة الثقافية والسياسية والدينية. وأدى التحول إلى الديمقراطية إلى تعزيز هذه الفرص وتعزيز المشاركة والإسهام الهادفين للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وللشراكات بين القطاعين العام والخاص وللتخطيط والإدارة اللذين يتسمان باللامركزية والمشاركة. وتشكل هذه ملامح لأي مجتمع حضري ناجح. وتمثل المدن والبلدات محركا للنمو وحاضنا للحضارة وتعمل على تطور المعرفة والثقافة والتقاليد، فضلا عن الصناعة والتجارة. وتبشر المستوطنات الحضرية، التي تخطط وتدار بصورة ملائمة، بنجاح التنمية البشرية وحماية الموارد الطبيعية للعالم من خلال قدرتها على إعالة أعداد هائلة من البشر والحد في الوقت نفسه من نطاق تأثيرها على البيئة الطبيعية. ويتسبب نمو المدن والبلدات في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وبيئية تتجاوز حدود المدن. ويتناول الموئل الثاني جميع المستوطنات - الكبيرة والمتوسطة والصغيرة - ويؤكد من جديد ضرورة إدخال تحسينات عالمية في الأحوال المعيشية وظروف العمل.

٨- وللتغلب على المشاكل الراهنة ولكفالة التقدم في المستقبل في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المستوطنات البشرية، فإن علينا أن نبدأ بإدراك ما تواجهه المدن والبلدات من تحديات. وتشير الإسقاطات الراهنة إلى أن أكثر من ٣ بلايين من البشر - يمثلون نصف سكان العالم - سيعيشون ويعملون بحلول القرن القادم في المناطق الحضرية. وتشمل أخطر المشاكل التي تواجه المدن والبلدات وسكانها عدم كفاية الموارد المالية، والافتقار إلى فرص العمل، وانتشار التشرد وتوسع المستقطنات،

وتزايد الفقر واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وازدياد الشعور بعدم الأمان وارتفاع معدلات الجريمة، وعدم كفاية الموجودات من المباني والخدمات والهياكل الأساسية وتدهورها، والافتقار إلى المرافق الصحية والتعليمية، واستخدام الأراضي على نحو غير ملائم، وحيازة الأراضي على نحو غير مضمون، وزيادة ازدحام حركة المرور، والتلوث، ونقص المساحات الخضراء، وعدم كفاية إمدادات المياه والمرافق الصحية، وعدم تنسيق التنمية الحضرية، وزيـــادة التعرض للكوارث. ويشكل كل هذا تحدياً خطيراً لقدرات الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، على جميع المستويات لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، التي تعتبر عناصر للتنمية المستدامة، تتسم بالترابط والتعاضد - وهي الإطار اللازم لما نبذله من جهود للتوصل إلى رفع نوعية الحياة لجميع البشر. وارتفاع معدلات الهجرة الدولية والداخلية وكذلك نمو السكان في المدن والبلدات، والأنماط غير المستدامة للانتاج والاستهلاك، كل ذلك يطرح هذه المشاكل بأشكال بالغة الحدة. وفي هذه المدن والبلدات، تعيش قطاعات كبيرة من السكان الحضر في العالم في أحوال غير ملائمة وتواجه مشاكل خطيرة، بما في ذلك المشاكل البيئية التي تتفاقم من جراء عدم كفاية القدرات التخطيطية والإدارية، ونقص الاستثمار والتكنولوجيا، وعدم كفاية تعبئة الموارد المالية وتوزيعها بشكل غير ملائم، بالاضافة إلى عدم توافر الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وفي حالة الهجرة الدولية، فإن للمهاجرين احتياجات تتعلق بالسكن والخدمات الأساسية، والتعليم، والعمالة، والادماج الاجتماعي دون فقد الهوية الثقافية، ويتعين منحهم ما يكفي من الحماية والاهتمام داخل البلدان المضيفة.

٩- وفي سياق عملية العولمة وتعاظم الترابط، تمثل المستوطنات الريفية تحدياً كبيراً وفرصة هائلة لتجديد المبادرات الإنمائية على جميع المستويات وفي جميع الميادين. غير أن العديد من المستوطنات الريفية تعاني عدم توافر أو عدم كفاية الفـــرص الاقتصادية، وبخاصـــة العمالة، والهياكل الأساسية والخدمات، ولا سيما المتصلة منها بالمياه، والمرافق الصحية، والصحة، والتعليم، والاتصال، والنقل، والطاقة. ويمكن للجهود والتكنولوجيات الملائمة للتنمية الريفية أن تساعد على الحد من أوجه الاختلال، والممارسات غير المستدامة، والفقر، والعزلة، والتلوث البيئي، وحيازة الأراضي على نحو غير مضمون، وغير ذلك. وبإمكان هذه الجهود أن تسهم في تحسين الروابط بين المستوطنات الريفية والأنشطة الرئيسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي كفالة تكوين مجتمعات مستدامة وبيئات مأمونة، وفي تخفيف الضغوط على النمو الحضري.

١٠- وترتبط المدن والبلدات والمستوطنات الريفية بعضها ببعض من خلال حركة السلع والموارد والسكان. وتتسم الروابط بين الحضر والريف بأهمية حاسمة بالنسبة لاستدامة المستوطنات البشرية. ونظرا لأن معدلات نمو السكان في الريف تجاوزت معدلات توليد العمالة والفرص الاقتصادية، فقد زادت الهجرة من الريف إلى المدن بصورة مطردة، ولا سيما في البلدان النامية، مما شكّل ضغوطا هائلة على الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية المجهدة أصلا. ومن الأمور الملحة القضاء على الفقر في الريف وتحسين نوعية الأحوال المعيشية، فضلا عن تهيئة فرص العمل والفرص التعليمية في المستوطنات الريفية والمراكز الإقليمية والمدن الثانوية. ويجب أن يستفاد على أكمل وجه من الإسهامات التكميلية والروابط بين المناطق الريفية والحضرية بتحقيق توازن بين مختلف احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١١- ولقد زاد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ودون مأوى ملائم زيادة لم يسبق لها مثيل. فعدم توافر المأوى الملائم والتشرد هما من المحن المتعاظمة في العديد من البلدان، حيث يشكلان تهديدا

لمستويات الصحة والأمن وحتى الحياة ذاتها. فلكل فرد الحق في مستوى معيشة لائق له ولأسرته، بما في ذلك القدر الكافي من الغذاء والكساء والسكن والمياه والإصحاح، وفي استمرار تحسين ظروف معيشته.

١٢- والزيادة المتسارعة في أعداد المشردين، بمن فيهم اللاجئون وغيرهم من المشردين الذين هم بحاجة إلى حماية دولية، والمشردون داخلياً، من جراء الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في العديد من مناطق العالم، تؤدي إلى تفاقم أزمة المأوى، وتُبرز الحاجة إلى التوصل إلى حل عاجل للمشكلة على أساس دائم.

١٣- وينبغي أن تراعى حاجات الأطفال والشباب، وخاصة فيما يتعلق ببيئتهم المعيشية، مراعاة تامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعمليات المشاركة التي تعالج تشكيل المدن والبلدات والأحياء؛ وذلك من أجل تأمين ظروف معيشية للأطفال والشباب والإفادة من بصيرتهم وقدراتهم الإبداعية وأفكارهم في مجال البيئة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحاجات الأطفال المستضعفين إلى المأوى، مثل أطفال الشوارع، والأطفال اللاجئين، والأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال الجنسي. وللوالدين وغيرهم من الأشخاص المسؤولين قانونياً عن الأطفال مسؤوليات وحقوق وواجبات للتصدي لهذه الحاجات تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل.

١٤- وفي مجال السياسات المتعلقة بالمأوى وبالتنمية الحضرية والإدارة الحضرية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحاجات السكان الأصليين ومشاركتهم. وينبغي لهذه السياسات أن تحترم هوية هؤلاء السكان وثقافتهم احتراما كاملا وأن تهيئ لهم البيئة الملائمة التي تمكّنهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١٥- وللمرأة دور هام تؤديه في إقامة المستوطنات البشرية المستدامة. ومع ذلك، ونتيجة لعدد من العوامل، منها وطأة الفقر الجاثمة والمتعاظمة التي ترزح تحتها المرأة والتمييز ضدها، تواجه المرأة قيودا بالغة في الحصول على المأوى الملائم وفي المشاركة الكاملة في صنع القرارات فيما يتصل بتنمية المستوطنات البشرية. وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الصحة، والقضاء على الفقر، هي كلها أمور أساسية للمستوطنات البشرية المستدامة.

١٦- إن التعرض للعجز جزء من الحياة العادية. ولم تتح دائماً للأشخاص المصابين بعجز الفرصة للمشاركة كلياً وعلى قدم المساواة في تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها، بما في ذلك صنع القرارات، وهذا يرجع في غالب الأحيان إلى الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والمادية والحواجز المتمثلة في المواقف وإلى التمييز. وينبغي إزالة مثل هذه الحواجز ودمج حاجات وشواغل الأشخاص المصابين بعجز دمجاً كاملاً في خطط وسياسات المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة من أجل إتاحة فرص الوصول للجميع.

١٧- ومن حق الأشخاص المسنين أن يعيشوا حياة مرضية ومنتجة وينبغي أن تتاح لهم الفرص للمشاركة على نحو كامل في مجتمعاتهم المحلية والعامة وفي كل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة برفاههم، ولا سيما حاجاتهم في مجال المأوى. وينبغي الاعتراف بمساهماتهم العديدة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية وتقديرها حق قدرها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتلبية حاجاتهم المتطورة في مجال السكن وقابلية الحركة بغية تمكينهم من مواصلة التمتع بحياة مجزية في مجتمعاتهم.

١٨- وعلى الرغم من أن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يفتقر إلى الموارد القانونية والمؤسسية والمالية والتكنولوجية والبشرية للاستجابة على نحو ملائم لسرعة التحضر، فإن العديد من السلطات المحلية تواجه هذه التحديات بروح قيادية متفتحة ومسؤولة وفعالة، وهي حريصة على إدماج الناس في عملية التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز الهياكل التمكينية التي تفسح المجال لروح المبادرة والإبداع المستقلة، وتشجع إقامة الشراكات على نطاق واسع، بما في ذلك إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وداخل البلدان وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، فإن تمكين جميع الناس، وبوجه خاص الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المستضعفة والمحرومة، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، من المشاركة على قدم المساواة وبفعالية في جميع الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية يشكل أساس المشاركة المدنية، وينبغي للسلطات الوطنية أن تعمل على تسهيله. والواقع أن جدول أعمال الموئل يوفر إطارا لتمكين الناس من الاضطلاع بالمسؤولية من أجل تعزيز وإنشاء مستوطنات بشرية مستدامة.

١٩- وتتسم مشاكل المستوطنات البشرية بطابع متعدد الأبعاد. ومن المسلّم به أن مسألة توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة ليست بمعزل عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأعم للبلدان ولا يمكن عزلها عن ضرورة توافر أطر وطنية ودولية مؤاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، هي من عناصر التنمية المستدامة التي لا غنى عنها والتي يعزز بعضها الآخر.

٢٠- وثمة فوارق بالغة الأهمية فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية بين مختلف المناطق والبلدان وفي داخل البلدان. وهذه الفوارق والحالات المحددة والقدرات المتنوعة لكل مجتمع وبلد ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي هذا السياق، يعتبر التعاون والشراكة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، ووجود مؤسسات مثل لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، فضلاً عن تخصيص الموارد، أمور أساسية لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

٢١- إن جدول أعمال الموئل هو نداء عالمي من أجل العمل على جميع المستويات. فهو يقدم، ضمن إطار من الأهداف والمبادئ والتعهدات، رؤيا إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة - حيث يتيسر للجميع مأوى ملائم وبيئة صحية وآمنة، وخدمات أساسية، وعمل منتج يختاره المرء بحرية. فجدول أعمال الموئل حري بأن يوجّه جميع الجهود نحو تحويل هذه الرؤيا إلى حقيقة واقعة.

الفصل الثاني

الغايات والمبادئ

٢٢- إن أهداف جدول أعمال الموئل تتفق اتفاقاً كاملاً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢٣- ورغم وجوب مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية المتفاوتة ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب جميع الدول تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية.

٢٤- ويعتبر تنفيذ جدول أعمال الموئل، بما في ذلك التنفيذ من خلال القوانين الوطنية والأولويات والبرامج والسياسات الإنمائية على المستوى الوطني، حقاً سيادياً ومسؤولية لكل دولة بما يتفق مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة أهمية مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية والقناعات الفلسفية للأفراد ومجتمعاتهم واحترامها احتراماً تاماً، مما يسهم في تمتع جميع الناس تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان من أجل بلوغ أهداف توفير المأوى للجميع وتحقيق تنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

٢٥- نحن، الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، نلتزم برؤية سياسية واقتصادية وبيئية وأخلاقية وروحية للمستوطنات البشرية تستند إلى مبادئ المساواة، والتضامن، والشراكة، والكرامة الإنسانية، والاحترام، والتعاون. ونحن نتبنى غايات ومبادئ المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. ونؤمن بأن تحقيق هذه الغايات سيعزز قيام عالم أكثر استقرارا وانصافاً عالم يخلو من الظلم والنزاعات وسيسهم في إحلال السلام العادل والشامل والدائم. وإن الصراعات الأهلية والعرقية والدينية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والهيمنة الأجنبية والاستعمارية، والاحتلال الأجنبي، والاحتلالات الاقتصادية، والفقر، والجريمة المنظمة، والإرهاب بجميع أشكاله والفساد، هي عوامل مدمرة للمستوطنات البشرية، ولذلك ينبغي نبذها وتثبيطها من قبل جميع الدول التي ينبغي أن تتعاون لتحقيق القضاء على هذه الممارسات وجميع التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الصعيد الوطني، سنعزز السلام من خلال تشجيع التسامح وعدم العنف واحترام التنوع، ومن خلال تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وعلى الصعيد المحلي، يعد منع الجريمة وتعزيز المجتمعات المحلية المستدامة من العوامل الضرورية لإقامة مجتمعات مأمونة وآمنة. ويعد منع الجريمة من خلال التنمية الاجتماعية من الوسائل البالغة الأهمية لتحقيق هذه الغايات. وعلى الصعيد الدولي، سنعزز السلام والأمن الدوليين، وسنبذل وندعم كافة الجهود لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢٦- ونحن نؤكد مجددا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونسترشد بها، ونؤكد مجددا التزامنا بكفالة الإعمال التام لحقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية وبخاصة، في هذا السياق، الحق في السكن الملائم على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، آخذين في الاعتبار أن الحق في المسكن الملائم، حسبما يرد في الصكوك الدولية المذكورة أعلاه، ينبغي أن يتحقق بصورة متدرجة. ونحن نؤكد مجددا أن جميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - هي حقوق عالمية لا تتجزأ وتتسم بالتعاضد والترابط. ونحن نقر بالمبادئ والغايات المبينة أدناه كي توجهنا في أعمالنا.

أولا

٢٧- إن المستوطنات البشرية المقسطة هي تلك التي يتيسر فيها لجميع البشر، دون تمييز من أي نوع على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية أو غيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو غيره من الأوضاع، الاستفادة على قدم المساواة من الإسكان، والبنى الأساسية، والرعاية الصحية، والأغذية والمياه الكافية، والتعليم، والمساحات المفتوحة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المستوطنات البشرية فرصا متساوية من أجل معيشة منتجة ومختارة بحرية؛ ومن أجل الاستفادة على قدم المساواة من الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث، وفرصا متساوية من أجل ملكية الأرض وغيرها من الممتلكات، والقروض، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الملائمة؛ وفرصا متساوية من أجل تحقيق التنمية الشخصية والروحية والدينية والثقافية والاجتماعية؛ وفرصا متساوية من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات العامة؛ ومن أجل المساواة في الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بحفظ واستخدام الموارد الطبيعية والثقافية؛ ومن أجل المساواة في الوصول إلى الآليات التي تكفل عدم انتهاك الحقوق. وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس من المساواة في جميع مجالات المجتمع، الريفي والحضري على حد سواء، هما من الشروط الأساسية لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

ثانيا

٢٨- ويعتبر القضاء على الفقر ضروريا لإقامة المستوطنات البشرية المستدامة. ويقوم مبدأ القضاء على الفقر على أساس الإطار الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وعلى النتائج ذات الصلة للمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك هدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية لجميع البشر، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والفئات المحرومة والضعيفة، وبخاصة في البلدان النامية حيث تشتد حدة الفقر، وكذلك هدف تمكين جميع النساء والرجال من تحقيق المعيشة المستدامة والآمنة من خلال عمل منتج يتم اختياره بحرية.

ثالثا

٢٩- إن التنمية المستدامة ضرورية لتنمية المستوطنات البشرية، وتولي الاعتبار الكامل لاحتياجات وضرورات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحالة والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وعند الاقتضاء للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجب تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بأسلوب يراعي مبادئ التنمية المستدامة وجميع عناصرها مراعاة تامة، على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة التي انتهى إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة تضمن التنمية الاقتصادية وفرص العمالة والتقدم الاجتماعي بصورة تتواءم مع البيئة. وهي تضم، إلى جانب مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة

والتنمية التي لا تقل أهمية، وغيرها من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مبادئ النهج التحوطي، والوقاية من التلوث، واحترام القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية، وصون الفرص للأجيال المقبلة. وينبغي أن تدار عمليات الإنتاج والاستهلاك والنقل بطرق تكفل حماية وحفظ أرصدة الموارد مع الاستفادة منها. وللعلم والتكنولوجيا دور بالغ الأهمية في تشكيل المستوطنات البشرية المستدامة وفي استدامة النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها. ويترتب على استدامة المستوطنات البشرية كفالة التوازن في توزيعها الجغرافي أو توزيعها بأي صورة ملائمة أخرى تتمشى مع الأوضاع الوطنية. وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصحة الإنسان وتعليمه، وحفظ التنوع الأحيائي والاستعمال المستدام لمكوناته والحفاظ على التنوع الثقافي، فضلا عن الحفاظ على نوعية الهواء والماء والأحراج والنبات والتربة بمستويات كافية لاستدامة حياة البشر ورفاه الأجيال المقبلة.

رابعاً

٣٠- تتوقف نوعية حياة الناس كافة على الأوضاع الطبيعية والخصائص المكانية لقرانا وبلداتنا ومدننا، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الأخرى. فتصميم المدينة ومظاهرها الجمالية وأنماط استخدام الأراضي والكثافة السكانية وكثافة البناء، والنقل، وتيسر حصول جميع الناس على السلع والخدمات الأساسية والمرافق العامة تؤثر جميعها تأثيرا حاسما على صلاحية المستوطنات للسكنى. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة، الذين يواجه الكثيرون منهم عقبات تعترض حصولهم على المأوى والمشاركة في تشكيل مستقبل مستوطناتهم. فينبغي توجيه عمليات تصميم وإدارة وصيانة المستوطنات البشرية وفقا لحاجة الناس إلى العيش في مجتمعات ولتطلعاتهم بشأن قيام أحياء ومستوطنات ذات قابلية أكبر للسكنى. وتشمل أهداف هذا الجهد حماية الصحة العامة، وتوفير السلامة والأمن، والتعليم والاندماج الاجتماعي، وتعزيز المساواة، واحترام التنوع والهويات الثقافية، وزيادة فرص المعوقين في الوصول إلى الخدمات، والحفاظ على المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية والروحية والدينية والثقافية، وصون المناظر الطبيعية المحلية، ومعاملة البيئة المحلية باحترام ورعاية. وينبغي دعم الحفاظ، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي، على التراث الطبيعي والمستوطنات البشرية التاريخية التي تشمل المواقع والآثار والمباني التاريخية، ولا سيما تلك المحمية منها بموجب اتفاقية اليونسكو بشأن التراث العالمي. كما أن من المهم للغاية أن يتم تعزيز التنوع المكاني والاستخدام المختلط للمساكن والخدمات، وذلك على المستوى المحلي، لتلبية الاحتياجات والتوقعات المتنوعة.

خامساً

٣١- إن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ولذلك لا بد من تعزيزها، فمن حقها أن تتلقى الحماية والدعم الشاملين. وتوجد أشكال مختلفة للأسرة في مختلف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية وينبغي أن يتم الزواج بالموافقة الحرة للزوجين المقبلين وأن يكون الزوج والزوجة شريكين متكافئين. ولا بد من احترام حقوق وقدرات ومسؤوليات أفراد الأسرة. وينبغي لتخطيط المستوطنات البشرية أن يأخذ الدور البناء للأسرة في الاعتبار عند تصميم وتنمية وإدارة هذه المستوطنات. وينبغي أن يقوم المجتمع، حسب الاقتضاء، بتيسير كافة الشروط اللازمة لدمجها وجمع شملها والحفاظ عليها وتحسينها وحمايتها في مأوى ملائم مع مراعاة الحصول على الخدمات الأساسية وتوفير سبل معيشة مستدامة لها.

سادساً

٣٢- ولجميع الناس حقوق ومن واجبهم أيضا قبول مسؤوليتهم عن احترام وحماية حقوق الآخرين - بما في ذلك حقوق الأجيال المقبلة - وعن المساهمة بنشاط في تحقيق الصالح العام. فالمستوطنات البشرية المستدامة هي، ضمن جملة أمور، تلك التي تولد الإحساس بالمواطنة والهوية والتعاون والحوار من أجل الخير العام، وروح التطوع والمشاركة المدنية، حيث يشجع جميع الناس على المشاركة في صنع القرار والتنمية وتتاح لهم فرص متكافئة في ذلك. وتضطلع الحكومات على كافة المستويات الملائمة، بما في ذلك السلطات المحلية، بمسؤولية ضمان فرص الوصول إلى التعليم، وحماية صحة وسلامة السكان ورفاههم العام. وذلك يستلزم، حسب الاقتضاء، وضع السياسات والقوانين والأنظمة للأنشطة العامة والخاصة، وتشجيع الأنشطة الخاصة المسؤولة في جميع الميادين، وتيسير مشاركة جماعات المجتمع المحلي، واعتماد اجراءات تتسم بالشفافية، وتشجيع القيادة المتسمة بروح الجماعة، والشراكات العامة - الخاصة، ومساعدة الناس على فهم وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم من خلال عمليات مشاركة مفتوحة وفعالة، والتوعية الشاملة، ونشر المعلومات.

سابعاً

٣٣- تعتبر الشراكات فيما بين البلدان، وفيما بين جميع الفعاليات داخل البلدان من المنظمات العامة والخاصة والتطوعية والمجتمعية، والقطاع التعاوني، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير المأوى الملائم للجميع والخدمات الأساسية. فالشراكة يمكن أن تدمج وأن توفر الدعم المتبادل لأهداف المشاركة العريضة القاعدة من خلال أمور منها تشكيل الائتلافات وتجميع الموارد وتقاسم المعرفة والمساهمة بالمهارات واستغلال المزايا النسبية للأعمال الجماعية. ويمكن زيادة فعالية هذه العمليات بتعزيز المنظمات المدنية على كافة المستويات. ولا بد من بذل كافة الجهود لتشجيع التعاون والشراكة بين جميع قطاعات المجتمع وفيما بين كافة الجهات الفاعلة في عمليات صنع القرار حسب الاقتضاء.

ثامناً

٣٤- إن التضامن مع الأشخاص الذين ينتمون الى الفئات المحرومة والضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكذلك التسامح وعدم التمييز والتعاون فيما بين جميع البشر والأسر والمجتمعات، هي أسس لتحقيق التماسك الاجتماعي. وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، وكذلك الدول وكل الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، بتعزيز التضامن والتعاون والمساعدة من أجل الاستجابة لتحديات تنمية المستوطنات البشرية. ويُدعى المجتمع الدولي والحكومات على كافة المستويات الملائمة إلى تعزيز السياسات والأدوات السليمة والفعالة، بما يقوي التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن تعبئة الموارد الإضافية لمواجهة هذه التحديات.

تاسعاً

٣٥- ويشكل صون مصالح الأجيال الحالية والمقبلة في المستوطنات البشرية هدفاً من الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وعملية صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية المستوطنات البشرية هي أساساً مسؤولية ملقاة على عاتق كل بلد على المستويات الوطنية والمحلية ضمن الإطار القانوني لكل بلد وذلك، في جملة أمور، من خلال تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية المستوطنات البشرية ومع مراعاة التنوع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأحوال السائدة في كل بلد. ومن الضروري توفير موارد مالية جديدة وإضافية من مختلف المصادر من أجل تحقيق أهداف توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. ويلزم تعزيز الموارد القائمة المتاحة للبلدان النامية - العامة منها والخاصة والمتعددة الأطراف والثنائية والمحلية والخارجية - من خلال آليات وأدوات اقتصادية مرنة وملائمة لدعم توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وهذه ينبغي أن تقترن بتدابير ملموسة للتعاون التقني الدولي وتبادل المعلومات.

عاشراً

٣٦- إن صحة الإنسان ونوعية الحياة هما الأساس للجهود الرامية الى إقامة مستوطنات بشرية مستدامة. ولذلك فإننا نتعهد بتعزيز وتحقيق أهداف توفير التعليم ذي النوعية العالية للجميع على قدم المساواة، وأرفع المستويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية والبيئية، والوصول المتكافئ للجميع الى الرعاية الصحية الأولية، مع بذل جهود خاصة لتصحيح أوجه عدم التكافؤ المتصلة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الإسكان، دون تمييز بسبب العرق أو الأصل الوطني أو نوع الجنس أو العمر أو العجز، مع احترام وتعزيز ثقافاتنا المشتركة والخاصة. وإن الصحة الجيدة طوال حياة كل رجل وامرأة، والصحة الجيدة لكل طفل، والتعليم الجيد للجميع، هي من الأمور الأساسية لتمكين الناس من جميع الأعمار من تنمية قدراتهم الكاملة بصحة وكرامة ومن المشاركة بالكامل في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمستوطنات البشرية، ومن المساهمة بذلك، في جملة أمور، في استئصال الفقر. وتعتمد المستوطنات البشرية المستدامة على وضع سياسات وإجراءات ملموسة للتمكين من الحصول على الغذاء والتغذية، ومياه الشرب النقية، والمرافق الصحية، واستفادة الجميع من أوسع مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأولية، بما يتفق مع تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لاستئصال الأمراض الرئيسية التي تقضي على أعداد كبيرة من الناس، لا سيما أمراض الطفولة، ولتهيئة أماكن آمنة للعمل والحياة، ولحماية البيئة.

الفصل الثالث

الالتزامات

٣٧- إيمانا منا بالمبادئ المذكورة آنفا فإننا، كدول مشاركة في هذا المؤتمر، نلتزم بتنفيذ جدول أعمال الموئل، من خلال خطط العمل المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية و/أو السياسات والبرامج الأخرى التي توضع وتنفذ بالتعاون مع الأطراف المعنية على المستويات كافة ويدعمها المجتمع الدولي، آخذين في الاعتبار أن البشر هم محور اهتمامات التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وأن لهم الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة.

٣٨- وعند تنفيذ هذه الالتزامات ينبغي إيلاء اهتمام خاص لظروف واحتياجات الناس الذين يعيشون في فقر، والناس الذين لا مأوى لهم، والنساء، والمسنين، والسكان الأصليين، واللاجئين، والمشردين، والمعوقين، فضلاً عن الأشخاص من أفراد الفئات الضعيفة والمحرومة. كما ينبغي إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات المهاجرين. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والظروف الخاصة للأطفال، ولا سيما أطفال الشوارع.

ألف - المأوى الملائم للجميع

٣٩- نؤكد من جديد التزامنا بالإعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن الملائم، على النحو الوارد في الصكوك الدولية. وفي هذا السياق، نسلم بوجود التزام على الحكومات بتمكين الناس من الحصول على مأوى وبحماية وتحسين المساكن والأحياء السكنية. ونحن نلتزم بتحقيق هدف تحسين ظروف المعيشة والعمل على أساس منصف ومستدام، بحيث يحصل كل فرد على مأوى ملائم يكون صحيا وآمنا ومضمونا ويسهل الحصول عليه وبكلفة معقولة وهذا يشمل الخدمات الأساسية، والمرافق، وأسباب الراحة، ويتمتع بعدم التمييز في الإسكان، والضمان القانوني للحيازة. وسننفذ هذا الهدف ونعززه بأسلوب يتسق تماما مع معايير حقوق الإنسان.

٤٠- كما نلتزم بتحقيق الأهداف التالية:

(أ) ضمان اتساق وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات واستراتيجيات المأوى كأولوية اجتماعية في إطار البرامج الإنمائية والسياسات الحضرية الوطنية من أجل دعم تعبئة الموارد وتوليد العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي؛

(ب) توفير الضمان القانوني للحيازة وتوفير فرص متساوية للحصول على الأرض لجميع الناس، بمن فيهم النساء والذين يعيشون في الفقر، والشروع في اصلاحات تشريعية وإدارية لمنح النساء فرصاً كاملة ومتساوية للحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الإرث وفي تملك الأرض وغيرها من الممتلكات، وفي الحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة؛

(ج) تعزيز فرص وصول جميع الناس الى مياه الشرب النقية وخدمات الإصحاح وغيرها من الخدمات الأساسية، والمرافق ووسائل الراحة، وبخاصة فيما يتعلق بالذين يعيشون في فقر والنساء وأفراد الفئات المستضعفة والمحرومة؛

(د) ضمان اعتماد نظم شفافة وشاملة وميسرة في مجال نقل الحقوق في الأراضي والضمان القانوني للحيازة؛

(هـ) تعزيز امكانية الوصول على نطاق واسع وعلى نحو غير تمييزي الى تمويل الإسكان للجميع تمويلاً يكون مفتوحاً ومتسماً بالكفاءة والفعالية وملائماً، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية المبتكرة وغيرها من الموارد - العامة والخاصة - من أجل تنمية المجتمعات المحلية؛

(و) تشجيع أساليب وتكنولوجيات البناء المتاحة محلياً والملائمة والمعقولة الكلفة والمأمونة والكفؤة والسليمة بيئياً في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والتي تركز على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المحلية وتشجع الأساليب الموفّرة للطاقة والتي تحمي صحة الإنسان؛

(ز) وضع وتطبيق معايير توفر أيضاً للمعوقين امكانية الوصول وفقاً للقواعد النموذجية الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين؛

(ح) زيادة توفير المساكن الميسورة التكلفة، بوسائل من بينها تشجيع وتعزيز ملكية المنازل الميسورة التكلفة وزيادة عرض المساكن الايجارية والمجتمعية والتعاونية وغيرها من المساكن الميسورة التكلفة عن طريق الشراكة بين مبادرات القطاع العام والخاص والمجتمعات المحلية، وتوفير وتعزيز حوافز قائمة على النظام السوقي مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق والتزامات المستأجرين والمُلاك على السواء؛

(ط) التشجيع على تحسين مستوى المساكن الموجودة عن طريق إصلاحها وصيانتها وتزويدها بقدر كاف من الخدمات الأساسية والمرافق وأسباب الراحة؛

(ي) القضاء على التمييز وتوفير الحماية القانونية منه في مجال الحصول على المأوى والخدمات الأساسية، بدون تمييز أياً كان نوعه، مثل التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر وينبغي ضمان الحماية المماثلة من التمييز بسبب العجز أو السن؛

(ك) مساعدة الأسرة* في أداء أدوارها في مجالات الإعالة والتربية والتغذية اعترافاً بإسهامها المهم في الاندماج الاجتماعي، وتشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية الى الوفاء بالاحتياجات السكنية للأسر وأفرادها؛ لا سيما أشد أفرادها حرماناً وضعفاً، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال؛

(ل) تعزيز خدمات المأوى ودعم الخدمات والمرافق الأساسية للتعليم والصحة لمن هم بلا مأوى، وللمشردين، والمهاجرين والسكان الأصليين، والنساء والأطفال الناجين من العنف داخل الأسرة، والمعوقين، والمسنين، وضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، وأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة، بما في ذلك توفير المأوى والخدمات الأساسية المؤقتة للاجئين؛

(م) القيام، ضمن السياق الوطني، بحماية حقوق السكان الأصليين القانونية التقليدية في الأرض والموارد الأخرى، بالإضافة الى تعزيز إدارة الأراضي؛

(ن) حماية جميع الناس من عمليات الإخلاء القسري المخالفة للقانون وتوفير الحماية القانونية منها وتداركها، مع أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار؛ وفي حالة تعذر تفادي عمليات الإخلاء، ضمان توفير حلول بديلة ملائمة بحسب الاقتضاء.

٤١- توفير دعم دولي مستمر للاجئين بغية تلبية احتياجاتهم والمساعدة في تأمين حل عادل ودائم لهم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي.

باء - المستوطنات البشرية المستدامة

٤٢- إننا نلتزم بهدف إقامة مستوطنات بشرية مستدامة في عالم آخذ في التحضر، عن طريق تنمية مجتمعات تستخدم الموارد بكفاءة وفي حدود القدرة الاستيعابية للنظم الايكولوجية وتأخذ في اعتبارها النهج القائم على المبدأ التحوطي، ومن خلال إتاحة فرص متساوية لجميع الناس، وبخاصة أولئك الذين ينتمون الى فئات مستضعفة ومحرومة، لحياة صحية ومأمونة ومنتجة تنسجم مع الطبيعة ومع تراثهم الثقافي وقيمهم الروحية والثقافية وتكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ومن ثم تسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

٤٣- ونلتزم أيضاً بالأهداف التالية:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المستوطنات البشرية المندمجة اجتماعياً والمتيسرة، بما في ذلك إقامة مرافق مناسبة للصحة والتعليم، ومكافحة العزل وسياسات وممارسات التمييز وغيرها من سياسات وممارسات الاستبعاد، والاعتراف بحقوق الجميع واحترامها، لا سيما حقوق النساء والأطفال والمعوقين والذين يعيشون في فقر وأفراد الفئات المستضعفة والمحرومة؛

---

* في سياق الفقرة ٣١ اعلاه.

(ب) تهيئة بيئة دولية ومحلية مؤاتية للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كعناصر مترابطة ومتضافرة للتنمية المستدامة تجتذب الاستثمارات، وتولد العمالة، وتسهم في القضاء على الفقر، وتوفر ايرادات لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ج) دمج التخطيط والإدارة الحضريين فيما يتصل بالإسكان والنقل وفرص العمل والأحوال البيئية والمرافق المجتمعية؛

(د) توفير مرافق أساسية بيئية كافية ومتكاملة في جميع المستوطنات بأسرع ما يمكن بغية تحسين الصحة عن طريق ضمان حصول جميع الناس على امدادات كافية ومستمرة ومأمونة من المياه النقية، وخدمات الاصحاح والصرف وتصريف النفايات، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير المرافق لقطاعات السكان التي تعيش في فقر؛

(هـ) التشجيع على التخطيط المتكامل لاستخدام المياه بغية تحديد البدائل الفعالة وذات الكفاءة من حيث الكلفة لتعبئة امدادات مستدامة من المياه للمجتمعات المحلية والاستخدامات الأخرى؛

(و) تنفيذ الأهداف الاجتماعية والانمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي بالفعل في مجالات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والمساواة بين الجنسين؛

(ز) الاعتراف بجهود وامكانات القطاعين المنتجين غير الرسمي والخاص وتسخيرها ودعمها، عند الاقتضاء في تهيئة أسباب عيش وفرص عمل مستدامة وزيادة الدخول، مع توفير الإسكان والخدمات للناس الذين يعيشون في فقر؛

(ح) القيام، عند الاقتضاء، بتطوير المستوطنات غير النظامية والأحياء الحضرية الفقيرة كتدبير عاجل وحل عملي لنقص المأوى في المناطق الحضرية؛

(ط) تعزيز إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة وأكثر توازناً عن طريق تشجيع الاستثمارات المنتجة وتهيئة فرص العمل وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والبلدات والقرى؛

(ي) تعزيز التغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية، وتعزيز السياسات السكانية وهياكل المستوطنات الأكثر استدامة والتي تقلل الضغط على البيئة وتشجع الاستخدام الكفء والرشيد للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والهواء والتنوع البيولوجي والغابات ومصادر الطاقة والأراضي - وتلبي الاحتياجات الأساسية، ومن ثم توفر حياة وبيئة عمل صحيتين للجميع وتحد من الأثر الايكولوجي للمستوطنات البشرية؛

(ك) القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز إنشاء هيكل استيطاني أكثر توازناً من الناحية الجغرافية؛

(ل) منح أولوية الاهتمام لبرامج وسياسات المستوطنات البشرية الرامية الى الحد من التلوث الحضري الناجم بصورة خاصة عن عدم كفاية امدادات المياه والاصحاح والصرف وضعف إدارة النفايات الصناعية والمنزلية، بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة، وتلوث الهواء؛

(م) تشجيع الحوار بين الأطراف العامة والخاصة وغير الحكومية المهتمة لبلورة مفهوم موسع لـ"الحساب الختامي" يعترف بأن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمدنية على الأطراف المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر، بمن فيها الأجيال المقبلة، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد؛

(ن) تحسين فرص الحصول على العمل والسلع والخدمات ووسائل الراحة، بطرق من بينها تعزيز شبكات النقل الفعالة والسليمة بيئياً والسهلة الاستخدام والأقل ضجيجاً والأكفأ في استخدام الطاقة وتعزيز أنماط التنمية المكانية وسياسات المواصلات التي تقلل الطلب على النقل، والقيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع التدابير التي تسمح بتحميل الملوث تكلفة التلوث، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية؛

(س) تشجيع تكنولوجيا أكفأ من حيث استخدام الطاقة والطاقة البديلة/المتجددة للمستوطنات البشرية، والحد من الآثار السلبية لإنتاج الطاقة واستخدامها على صحة الإنسان وعلى البيئة؛

(ع) تشجيع الاستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية والريفية، وحماية النظم الايكولوجية الهشة والمناطق الضعيفة بيئياً من التأثيرات السلبية للمستوطنات البشرية، بطرق من بينها تصميم ودعم تنفيذ ممارسات محسنة لإدارة الأراضي تعالج بصورة شاملة الاحتياجات الى الأراضي لخدمة أغراض الزراعة والصناعة والنقل والتنمية الحضرية والمساحات الخضراء والمناطق المحمية وغير ذلك من الاحتياجات الحيوية التي قد تتنافس فيما بينها؛

(ف) معالجة مسائل السكان التي تؤثر على المستوطنات البشرية وإدماج الشواغل الديموغرافية بالكامل في سياسات المستوطنات البشرية؛

(ص) حماية وصيانة التراث التاريخي والثقافي والطبيعي، بما فيه الأنماط التقليدية للمأوى والمستوطنات، حسب الاقتضاء، للسكان الأصليين وغيرهم، فضلاً عن المناظر الطبيعية والنباتات والحيوانات الحضرية في المساحات المكشوفة والخضراء؛

(ق) حماية الأماكن المقدسة والأماكن ذات الأهمية الثقافية والتاريخية؛

(ر) تشجيع إعادة تنمية وإعادة استخدام أراضي المراكز الحضرية التجارية والسكنية المزودة بالخدمات فعلاً ولكن التي يعتبر استغلالها ضعيف وذلك من أجل إنعاشها وتخفيف الضغوط الإنمائية عن الأراضي الزراعية المنتجة الواقعة على حدودها؛

(ش) تشجيع التوعية بالتكنولوجيات والمواد والمنتجات السليمة بيئياً والتدريب على استخدامها؛

(ت) تشجيع إتاحة فرص وصول متساوية ومشاركة كاملة للمعوقين في جميع مجالات المستوطنات البشرية وتوفير سياسات وحماية قانونية ملائمة ضد التمييز لأسباب تتعلق بالعجز؛

(ث) وضع وتقييم سياسات وبرامج لتخفيف الآثار السلبية غير المرغوب فيها المترتبة على التكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي وتحسين تأثيرهما الايجابي على تنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وبخاصة على أولئك المنتمين الى الجماعات المستضعفة والمحرومة والنساء، بطرق تشمل استعراض تأثير التكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية عن طريق دراسات للتأثير الاجتماعي يراعى فيها الفارق بين الجنسين وغيرها من الأساليب المناسبة؛

(خ) وضع وتنفيذ برامج تسهم في صون وتعزيز حيوية المناطق الريفية؛

(ذ) ضمان الاعتراف بأهمية المناطق الساحلية في الجهد الإنمائي الوطني وبذل جميع الجهود الممكنة لتأمين استخدامها بشكل مستدام؛

(ظ) الوقاية من الكوارث التي هي من صنع الإنسان، بما فيها الكوارث التكنولوجية الجسيمة، بتوفير تدابير تنظيمية وتدابير أخرى ملائمة لتلافي حدوثها، والحد من تأثير الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى على المستوطنات البشرية بطرق تشمل توفير آليات ملائمة للتخطيط وموارد للاستجابة السريعة التي يكون محورها البشر والتي تعزز الانتقال السلس من الإغاثة الى التأهيل الى إعادة البناء والتنمية، مع أخذ بعدي الثقافة والاستدامة في الاعتبار؛ وإعادة بناء المستوطنات المتأثرة بالكوارث بأسلوب يقلل من المخاطر المتعلقة بالكوارث في المستقبل ويجعل المستوطنات التي أعيد بناؤها متاحة للجميع؛

(أأ) اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة استخدام المعادن الثقيلة، وبخاصة الرصاص استخداماً مأموناً وفعالاً والتخلص، حيثما أمكن، من التعرّض غير الخاضع لضوابط بغية حماية صحة الإنسان والبيئة؛

(ب ب) التخلص بأسرع ما يمكن من استخدام الرصاص في البنزين؛

(ج ج) إنشاء مساكن تصلح كمكان عمل وظيفي للمرأة والرجل.

جيم - التمكين والمشاركة

٤٤- إننا نلتزم باستراتيجية تمكين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص وفي القطاع الأهلي للقيام بدور فعال - على المستوى الوطني ومستويات الولاية/المقاطعة والحواضر والمستويات المحلية - في تنمية المستوطنات البشرية والمأوى.

٤٥- كما نلتزم بالأهداف التالية:

(أ) تمكين القيادة المحلية وتعزيز الحكم الديمقراطي وممارسة السلطة العامة واستخدام الموارد العامة في جميع المؤسسات العامة وعلى كافة المستويات بطريقة تؤدي إلى ضمان إدارة البلدات والمدن والمناطق الحضرية إدارة تتميز بالشفافية والمسؤولية والخضوع للمساءلة والعدل والفعالية والكفاءة؛

(ب) القيام، حيثما كان ذلك ملائما، بتهيئة ظروف ملائمة لتنظيم وتنمية القطاع الخاص فضلا عن تحديد وتعزيز دوره في تنمية المستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التدريب؛

(ج) توزيع السلطة والموارد، حسب الاقتضاء، وكذلك الوظائف والمسؤوليات إلى المستوى الذي يكفل أكبر قدر من الفعالية في تلبية احتياجات السكان في مستوطناتهم؛

(د) دعم تقدم وأمن السكان والمجتمعات المحلية بحيث يتمكن كل عضو في المجتمع من تلبية احتياجاته الإنسانية الأساسية وصون كرامته الشخصية وسلامته وقدراته الابداعية وتحقيق تطلعاته في الحياة؛

(هـ) العمل مع الشباب، في إطار شراكة، من أجل تنمية وتعزيز المهارات الفعالة وتوفير التعليم والتدريب من أجل إعداد الشباب للقيام، حاضرا ومستقبلا، بأدوار اتخاذ القرارات وايجاد أسباب العيش المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها؛

(و) تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية التي تراعي نوع الجنس وبناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي بما يفضي إلى المشاركة المدنية والمساهمة العريضة القاعدة في تنمية المستوطنات البشرية؛

(ز) تشجيع إنشاء منظمات على مستوى المجتمعات المحلية ومنظمات على مستوى المجتمع المدني وغير ذلك من أشكال الكيانات غير الحكومية التي تسهم في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية؛

(ح) وضع نهج قائم على المشاركة في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة، أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية) وخاصة النساء والمعوقون والسكان الأصليون، بما في ذلك مصالح الأطفال والشباب؛

(ط) تعزيز بناء القدرات والتدريب في مجال تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها وتنميتها على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك التعليم والتدريب وتعزيز المؤسسات وخاصة لفائدة النساء والمعوقين؛

(ي) تعزيز الأطر التمكينية المؤسسية منها والقانونية على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية المستدامة للمأوى والمستوطنات البشرية؛

(ك) تعزيز إمكانية الوصول، على قدم المساواة، إلى معلومات موثوقة على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية، باستخدام تكنولوجيا وشبكات الاتصال الحديثة حيثما كان ذلك ملائما؛

(ل) ضمان إتاحة التعليم للجميع ودعم البحوث الرامية إلى بناء القدرة المحلية التي تعزز توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية لأن التحديات تفرض زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في حل المشاكل المتصلة بالمستوطنات البشرية؛

(م) تيسير مشاركة المستأجرين في إدارة المساكن على مستوى القطاع العام والمجتمع المحلي ومشاركة النساء وأفراد الفئات المستضعفة والمحرومة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية والريفية.

دال - المساواة بين الجنسين(*)

٤٦- إننا نلتزم بهدف المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية. ونلتزم أيضا بما يلي:

(أ) إدماج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالمستوطنات البشرية عن طريق التحليل الذي يراعي نوع الجنس؛

(ب) تطوير منهجيات مفاهيمية وعملية لإدماج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتقييمها بما في ذلك وضع المؤشرات؛

(ج) جمع وتحليل ونشر بيانات ومعلومات مصنفة حسب الجنس عن قضايا المستوطنات البشرية بما في ذلك الوسائل الاحصائية التي تعترف بعمل المرأة دون أجر وتلقي الضوء عليه، كيما تستخدم في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج؛

(د) إدماج منظور يراعي نوع الجنس في تصميم وتنفيذ آليات الإدارة السليمة والمستدامة بيئيا للموارد، وتقنيات الانتاج وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية والحضرية؛

(هـ) صياغة وتعزيز السياسات والممارسات التي تعزز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في تخطيط المستوطنات البشرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

---

* يرد في المرفق الخامس بهذا التقرير نص البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، أثناء المؤتمر، بشأن المفهوم الشائع لتعبير "نوع الجنس".

هاء - تمويل المأوى والمستوطنات البشرية

٤٧- إننا، وإن كنا نعترف بأن قطاع السكن والمأوى قطاع منتج ويستحق في جملة أمور الحصول على التمويل التجاري، نلتزم بتعزيز آليات التمويل الموجودة والقيام، حيثما كان ذلك ملائما، باستحداث نهج مبتكـــرة لتمويـــــل تنفيذ جدول أعمال الموئل الذي يُيسر تعبئة موارد إضافية من مختلف مصادر التمويل - العامة والخاصة والمتعددة الأطراف والثنائية - على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، ويُشجع تخصيص الموارد وإدارتها بكفاءة وفعالية ومع الخضوع للمساءلة، معترفين بأن المؤسسات المحلية التي تقدم الائتمانات الصغيرة قد تنطوي على أكبر إمكانات لإسكان الفقراء.

٤٨- كما نلتزم بالأهداف التالية:

(أ) تنشيط الاقتصادات الوطنية والمحلية عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، التي تجذب الموارد المالية والاستثمارات الخاصة المحلية والدولية وتولد العمالة وتزيد الايرادات، موفرة بذلك قاعدة مالية أقوى لدعم تنمية المأوى الملائم والمستوطنات البشرية المستدامة؛

(ب) تعزيز القدرة الإدارية للشؤون الضريبية والمالية على جميع المستويات، بغية تنمية مصادر الايرادات تنمية كاملة؛

(ج) زيادة الايرادات العامة من خلال القيام، حسب مقتضى الحال، باستخدام الوسائل الضريبية المفضية إلى الممارسات السليمة بيئيا من أجل تعزيز الدعم المباشر لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(د) تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية لتمكين الأسواق من العمل ومن التغلب على فشل السوق وتيسير المبادرات المستقلة والابداع فضلا عن تشجيع استثمار الشركات وإعادة استثمارها، بصورة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا، في المجتمعات المحلية وبالشراكة معها، وتشجيع مجموعة واسعة من الشراكات الأخرى لتمويل تنمية المأوى والمستوطنات البشرية؛

(هـ) تعزيز فرص حصول الجميع، على قدم المساواة، على الائتمانات؛

(و) القيام، حيثما كان ذلك ملائما، باستخدام آليات شفافة وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بنتائجها وقائمة على الأداء لتوزيع الموارد بين مختلف مستويات الحكومة ومختلف الجهات الفاعلة؛

(ز) تيسير الوصول إلى السوق بالنسبة لأقل الناس تنظيما واطلاعا أو المستبعدين بأي شكل آخر عن المشاركة، بتقديم الإعانات لهم حيثما كان ذلك ملائما، وتشجيع الآليات الائتمانية المناسبة وغيرها من الوسائل لتلبية احتياجاتهم.

واو - التعاون الدولي

٤٩- إننا نلتزم - لخدمة السلم والأمن والعدالة والاستقرار على المستوى الدولي - بتعزيز التعاون والشراكة الدوليين اللذين يساعدان في تنفيذ خطط العمل الوطنية والعالمية وفي بلوغ غايات جدول أعمال المؤئل عن طريق المساهمة والمشاركة في برامج التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي والترتيبات المؤسسية وبرامج المساعدة التقنية والمالية، وتبادل التكنولوجيا المناسبة، وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالمأوى والمستوطنات البشرية، وإقامة الشبكات الدولية.

٥٠- كما نلتزم بالإهداف التالية:

(أ) السعي لبلوغ الرقم المستهدف والمتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة، في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن القيام بحسب الضرورة بزيادة نصيب تمويل برامج توفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف وغايات جدول أعمال المؤئل؛

(ب) استخدام الموارد والأدوات الاقتصادية بفعالية وكفاءة وانصاف ودون تمييز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) تشجيع التعاون الدولي المتجاوب فيما بين المنظمات العامة والخاصة وغير المستهدفة للربح وغير الحكومية والأهلية.

زاي - تقييم التقدم

٥١- نلتزم باحترام جدول أعمال المؤئل وتنفيذه بوصفه دليلا للعمل داخل بلداننا وبرصد التقدم المحرز صوب هذا الهدف. وتعتبر المؤشرات الكمية والنوعية على الصعيدين الوطني والمحلي، المصنفة بحيث تعكس تنوع مجتمعاتنا، ضرورية لتخطيط ورصد وتقييم التقدم المحرز نحو توفير مأوى ملائم للجميع ومستوطنات بشرية مستدامة. وفي هذا الصدد، يعد رفاه الأطفال مؤشرا حاسما يدل على المجتمع الصحي. ويجب أن توضع مؤشرات تراعي نوع الجنس وفئة العمر وبيانات مفصلة وطرق ملائمة لجمع البيانات، وأن تستخدم لرصد ما للسياسات والممارسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية من أثر على المدن والمجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص ومستمر لحالة الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة والمستضعفة. ونحن نقر بالحاجة إلى نهج متكامل وعمل متضافر لتحقيق هدف توفير مأوى ملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وسنسعى جاهدين إلى تنفيذ الالتزامات وبرامج العمل الدولية بصورة منسقة.

٥٢- كما نلتزم بتقييم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل)، الذي تشتمل مسؤولياته، في جملة أمور، على التنسيق ومساعدة جميع الدول في تنفيذ جدول أعمال المؤئل، وذلك من أجل إعادة تنشيطه.

الفصل الرابع

خطة العمل العالمية: استراتيجيات للتنفيذ

ألف - مقدمة*

٥٣- قام المجتمع الدولي، منذ عشرين سنة خلت في فانكوفر في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية، بإقرار جدول أعمال لتنمية المستوطنات البشرية. وقد حدثت، منذ ذلك الحين، تغيرات ملحوظة في الظروف السكانية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تؤثر على النظرة الاستراتيجية. وقد حدت هذه التغيرات بالعديد من الحكومات إلى اعتماد وتعزيز سياسات تمكينية لتيسير الأعمال من قِبَل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص بغية تحسين أوضاع المستوطنات البشرية. بيد أن التقديرات تشير إلى أن بليونا على الأقل من البشر لا يزالون يفتقرون إلى المأوى الملائم ويعيشون في ظروف من الفقر غير مقبولة، معظمهم في البلدان النامية.

٥٤- وعلى الرغم من أن معدلات نمو السكان في انخفاض، فقد ارتفع عدد سكان العالم خلال السنوات العشرين الماضية من ٤,٢ بلايين إلى حوالي ٥,٧ بلايين نسمة، حيث يشكل من يقل سنهم عن ١٥ عاما ثلث هذا العدد، ويعيش عدد متزايد من الناس في المدن. ومع انتهاء هذا القرن ستجتاز البشرية عتبة يزيد عندها عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية على ٥٠ في المائة. أما تلبية احتياجات الزيادة السكانية المتمثلة في بليوني نسمة والمتوقعة في العقدين المقبلين، وإدارة المستوطنات البشرية في سبيل تحقيق الاستدامة، فستشكلان مهمة هائلة. وفي البلدان النامية، بوجه خاص، فإن التحول الحضري السريع ونمو البلدات والمدن والمدن الكبيرة، حيث تنزع الموارد العامة والخاصة إلى التركز، يمثلان تحديات جديدة، كما يوفران في نفس الوقت فرصا جديدة: وهناك حاجة لمعالجة أسباب هذه الظواهر من جذورها، بما في ذلك الهجرات من الريف إلى المدن.

٥٥- وفي المجال الاقتصادي، تعني العولمة المتزايدة للاقتصاد أن الناس في المجتمعات المحلية يتاجرون في أسواق أكثر اتساعا وأن الأموال الاستثمارية تتوافر في أغلب الأحوال من مصادر دولية. ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة واتسعت في الوقت نفسه الفجوة بين الفقراء والأغنياء، بلدانا وشعوباً. مما يفسر الحاجة المستمرة لاقامة شراكات من أجل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية بدرجة أكبر. وقد أدت تكنولوجيات الاتصال الجديدة إلى جعل المعلومات متيسرة على نطاق أكثر اتساعا وإلى تعجيل كل عمليات التغيير. وبرزت في الكثير من المجتمعات قضايا جديدة تتصل بالتماسك الاجتماعي والأمن الشخصي وأضحت قضية التضامن قضية مركزية. وبرزت البطالة والتدهور البيئي والتفكك الاجتماعي وعمليات النزوح السكاني الواسعة النطاق، وكذلك التعصب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان كعوامل بالغة الأهمية أيضاً. وعلينا أن نأخذ هذه الأوضاع الجديدة في الاعتبار لدى رسم استراتيجيات للمستوطنات البشرية للعقدين الأولين المقبلين من القرن الحادي والعشرين.

---

* متى استُخدمت لفظة "الحكومات" يجب اعتبار أنها تشمل الجماعة الأوروبية في حدود مجالات اختصاصها.

٥٦- ومع أن الموئل الثاني هو مؤتمر للدول، وأن في وسع الحكومات الوطنية فعل الكثير لتمكين المجتمعات المحلية من حل المشكلات، فإن الجهات الفاعلة التي ستقرر النجاح أو الفشل في تحسين أوضاع المستوطنات البشرية توجد في الغالب على مستوى المجتمع المحلي من القطاعين العام والخاص والقطاع غير المستهدف للربح. وهذه الجهات بالإضافة إلى السلطات المحلية، وغيرها من الأطراف المهتمة هي التي تحتل الخطوط الأمامية في تحقيق أهداف الموئل الثاني. وعلى الرغم من أن الأسباب الأساسية للمشاكل ينبغي في كثير من الحالات أن تعالج على المستوى الوطني، وأحيانا على المستوى الدولي، فإن إحراز التقدم يتوقف إلى حد بعيد على السلطات المحلية، والمشاركة المدنية، وبناء الشراكات على جميع مستويات الحكم مع القطاع الخاص، والقطاع التعاوني، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية، والعمال، وأرباب العمل، والمجتمع المدني بأسره.

٥٧- إن الموئل الثاني هو حلقة في سلسلة غير عادية من المؤتمرات العالمية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وقد تصدت جميعها لقضايا هامة تتعلق بتحقيق تنمية مستدامة محورها الناس، بما في ذلك تحقيق نمو ومساواة اقتصاديين مستدامين، يستدعي تنفيذها الناجح العمل على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي. ويتعين تنفيذ استراتيجيات بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبالحد من الكوارث، والسكان، والعجز، وبقضايا الجنسين، وذلك في المناطق الحضرية والريفية، وبوجه خاص حيثما تكون المشاكل حادة ومثيرة للتوتر.

٥٨- وفي الموئل الثاني، نظرت الحكومات على جميع المستويات، والمجتمع المحلي، والقطاع الخاص، في كيفية مواصلة تحقيق الهدفين الرئيسيين، وهما "المأوى الملائم للجميع" و "تنمية مستوطنات بشرية مستدامة في عالم آخذ في التحضر"، على المستوى المحلي من خلال عملية تمكينية يضطلع فيها الأفراد والأسر ومجتمعاتهم المحلية بدور محوري. وهذا هو ما يميز خطة العمل العالمية للموئل الثاني واستراتيجيات تنفيذها. وسوف يتعين تكييف تنفيذ هذه التدابير وفقا للحالة المحددة لكل بلد وكل مجتمع محلي.

٥٩- وتستند استراتيجية خطة العمل العالمية إلى التمكين والشفافية والمشاركة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تستند أنشطة الحكومات إلى إقامة أُطر تشريعية ومؤسسية ومالية تمكّن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المحلي من المشاركة الكاملة في تحقيق توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة وتمكّن جميع النساء والرجال من العمل معا ومع الحكومات في مجتمعاتهم المحلية على جميع المستويات لتقرير مستقبلهم بصورة جماعية والبت في أولويات العمل، وتحديد وتوزيع الموارد بصورة منصفة، وبناء شراكات لتحقيق أهداف مشتركة. فالتمكين يُوجد:

(أ) حالة يُعبأ فيها كامل إمكانات وموارد جميع الجهات الفاعلة في عملية توفير المأوى وتحسينه؛

(ب) الظروف الملائمة للنساء والرجال لممارسة حقوقهم والاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية على قدم المساواة، وتوظيف قدراتهم بفعالية في أنشطة تفضي إلى تحسين وإدامة بيئاتهم المعيشية؛

(ج) الظروف الملائمة للمنظمات والمؤسسات للتفاعل والاتصال عن طريق الشبكات، وبناء الشراكات في سبيل تحقيق هدفي توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(د) الظروف الملائمة للتطوير الذاتي من قِبَل الجميع؛

(هـ) الظروف الملائمة لتعزيز التعاون الدولي.

باء - المأوى الملائم للجميع

١ - مقدمة

٦٠- المأوى الملائم يعني أكثر من أن يُظِل المرء سقف، فهو يعني أيضا توفر الخصوصية الكافية والحيز الكافي وسهولة الوصول إليه، والأمن الكافي، بما في ذلك ضمان الحيازة وثبات بناء المأوى ومتانته، والإنارة والتدفئة والتهوية المناسبة، والمرافق الأساسية الملائمة مثل إمدادات المياه والمرافق الصحية ومرافق إدارة النفايات، والجودة البيئية الملائمة والعوامل المتصلة بالصحـــة؛ والموقع الملائم الذي يسهل الوصول إليه فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية؛ وينبغي أن يتوافر كل ذلك بكلفة معقولة. وينبغي تحديد مدى الكفاية بالاشتراك مع السكان المعنيين، مع مراعاة إمكانيات التنمية التدريجية. وتتفاوت شروط الكفاية في كثير من الأحيان من بلد إلى آخر، إذ تعتمد على عوامل ثقافية واجتماعية وبيئية واقتصادية محددة. وينبغي أن ينظر في هذا السياق في العوامل المتعلقة بنوع الجنس وبالعمر، مثل تعرض الأطفال والنساء للمواد السامة.

٦١- ومنذ اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ أصبح الحق في سكن ملائم كعنصر هام من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم أمراً مسلماً به. وتقع على عاتق جميع الحكومات دون استثناء مسؤولية في قطاع المأوى، حسبما يتجلى في قيامها بإنشاء وزارات أو وكالات للإسكان وفي تخصيصها الأموال لقطاع الإسكان وفي سياساتها وبرامجها ومشاريعها. ويتطلب توفير المسكن الملائم لكل شخص عملاً لا من جانب الحكومات فحسب ولكن أيضا من جانب كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية، فضلاً عن الشركاء من منظمات وكيانات المجتمع الدولي. وضمن الإطار العام لنهج تمكيني، ينبغي للحكومات أن تتخذ الاجراءات المناسبة من أجل تعزيز وحماية وضمان الإعمال الكامل والمطرد للحق في سكن ملائم. وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) العمل على أن يحظر القانون، في مسائل الإسكان، أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة من التمييز أيا كان نوعه بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير الساسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو أي وضع آخر؛

(ب) توفير الضمان القانوني للحيازة والتساوي في فرص الحصول على الأراضي للناس كافة، بمن فيهم النساء والأشخاص الذين يعيشون في فقر، فضلاً عن الحماية الفعالة من عمليات الإخلاء القسري التي تتعارض مع القانون، مع أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار، ومراعاة عدم معاقبة المشردين بسبب وضعهم؛

(ج) اعتماد سياسات ترمي إلى جعل المسكن صالحا للسكنى ومعقول الكلفة وسهل الحصول عليه حتى لمن لا يستطيعون الحصول على سكن ملائم بمواردهم الخاصة، وذلك بالقيام بأمور منها:

'١' زيادة المعروض من المساكن المعقولة الكلفة من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وحوافز سوقية ملائمة؛

'٢' زيادة القدرة على تحمل الكلفة بتوفير الإعانات والمساعدة في إيجارات المساكن وغير ذلك من أشكال المساعدة لأولئك الذين يعيشون في فقر؛

'٣' دعم البرامج المجتمعية والتعاونية وغير المستهدفة للربح لتوفير المساكن إيجارا وتمليكا؛

'٤' تعزيز خدمات الدعم المقدمة للمشردين وسائر المجموعات الضعيفة؛

'٥' حشد الموارد المالية الابتكارية وغيرها من الموارد العامة والخاصة لتنمية المساكن والتنمية المجتمعية؛

'٦' استحداث وتعزيز الحوافز السوقية لتشجيع القطاع الخاص على تلبية الحاجة إلى توفير مساكن للإيجار ومساكن يشغلها أصحابها بكلفة معقولة؛

'٧' تعزيز أنماط التنمية المكانية المستدامة ونظم النقل التي تحسن إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات والمرافق وأماكن العمل؛

(د) القيام على نحو فعال برصد وتقييم أحوال الإسكان، بما في ذلك حجم التشرد وعدم كفاية المسكن والقيام بوضع واعتماد سياسات إسكان مناسبة وتنفيذ استراتيجيات وخطط لمعالجة هذه المشاكل بالتشاور مع السكان المتضررين.

٦٢- ولأن استراتيجية المأوى القائمة على نهج تمكيني تؤدي إلى التعبئة التامة لجميع الموارد المحلية المحتملة، فإنها تساهم إلى حد بعيد في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. ويجب أن تركز إدارة هذه الموارد على البشر وأن تكون سليمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. ولن يتحقق ذلك ما لم تكن السياسات والإجراءات في قطاع المأوى متكاملة مع السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولذلك فإن دمج سياسات المأوى مع السياسات التي توجه التنمية الاقتصادية الكلية والتنمية الاجتماعية والإدارة البيئية السليمة هي هدف أساسي لهذا الفصل.

٦٣- ويتمثل الهدف الأساسي الثاني لهذا الفصل في تمكين الأسواق - الآلية الرئيسية لتوفير المساكن - من أداء مهمتها بكفاءة. ويوصي باتخاذ إجراءات لتحقيق هذا الهدف والمساهمة في الوقت نفسه في الأهداف الاجتماعية، بما يشمل، عند الاقتضاء، حوافز سوقية وتدابير تعويضية. وتشتمل الأهداف والإجراءات الأخرى الموصى بها على عناصر نظم توفير المأوى (الأرض والتمويل والهياكل الأساسية والخدمات والتشييد ومواد البناء والصيانة والإصلاح) في القطاع الخاص وقطاع المجتمعات المحلية والقطاع العام ولسبل تحسينها لخدمة جميع السكان. وأخيرا، يولى اهتمام خاص لجميع الذين يتعرضون لخطر كبير، بمن فيهم النساء، بسبب افتقارهم إلى الحيازة المضمونة أو حرمانهم من المشاركة في أسواق المأوى. ويوصى باتخاذ إجراءات للحد من ضعف أحوالهم وتمكينهم من الحصول على المأوى الملائم بطريقة عادلة وإنسانية.

٦٤- إن التعاون الدولي والوطني على جميع المستويات سيكون ضرورياً ومفيداً لتعزيز توفير المأوى الملائم للجميع. وهذا التعاون ضروري بصفة خاصة في المناطق التي تتضرر من الحرب أو من الكوارث الطبيعية أو الصناعية أو التكنولوجية، وفي الحالات التي تفوق فيها احتياجات الإعمار والإصلاح الموارد الوطنية.

٢ - سياسات المأوى

٦٥- تشكل صياغة سياسات تمكينية للمأوى وتقييمها وتنقيحها دورياً، عند الاقتضاء، بغية إيجاد إطار لنظم كفؤة وفعالة لتوفير المأوى، حجر الزاوية في السعي لتوفير المأوى الملائم للجميع. ويتمثل المبدأ الأساسي لصياغة سياسة واقعية للمأوى في ترابطها مع السياسات العامة للاقتصاد الكلي وللبيئة والتنمية الاجتماعية. وبينما تركز سياسات المأوى على الطلب المتزايد على المساكن والمرافق الأساسية فإنه ينبغي لها أيضا التشديد على تزايد استخدام وصيانة المساكن المتوافرة حاليا من خلال خيارات التمليك والإيجار وغير ذلك من أنواع الحيازة لتستجيب بذلك لتنوع الاحتياجات. وينبغي لهذه السياسات أيضاً أن تشجع وتدعم أولئك الذين يقومون فرادى أو جماعات بدور المنتجين الهامين للمساكن في العديد من البلدان، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي لهذه السياسات أن تستجيب للاحتياجات المتنوعة لأفراد الفئات المحرومة والضعيفة على النحو الوارد في الجزء الفرعي ٤ أدناه (الفقرات من ٩٣ الى ٩٨).

الإجراءات

٦٦- ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تطبيق اللامركزية في سياسات وإدارة المأوى وجعلها على المستويات دون الوطنية والمحلية داخل الإطار الوطني، متى كان ذلك ممكنا ومناسبا.

٦٧- ولدمج سياسات المأوى مع سياسة الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والديمغرافية والبيئية، ينبغي للحكومات القيام، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) إنشاء وتنفيذ آليات استشارية فيما بين السلطات الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وسياسات المستوطنات البشرية والمأوى، وتنظيم المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تنسيق قطاع المأوى بأسلوب متماسك يشمل تحديد الأسواق والمعايير الدقيقة لتوزيع المخصصات والإعانات وغير ذلك من أشكال المساعدة؛

(ب) الرصد المستمر لما لسياسات الاقتصاد الكلي من تأثير على نظم توفير المأوى، بالنظر الى روابطها المحددة ومع مراعاة آثارها المحتملة على الفئات الضعيفة والمحرومة؛

(ج) تعزيز الروابط بين سياسات المأوى وتوليد العمالة وحماية البيئة وحفظ التراث الثقافي وتعبئة الموارد ورفع كفاءة الموارد إلى أقصى حد ممكن وتعزيز حفز أنشطة التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية المستدامة ودعمها؛

(د) تطبيق السياسات، العامة بما في ذلك سياسات الإنفاق والضرائب وسياسات النقد والتخطيط، لتنشيط أسواق المأوى المستدام والتنمية المستدامة للأراضي؛

(هـ) دمج سياسات الأراضي والمأوى مع السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتوفير فرص العمل وحماية البيئة وحفظ التراث الثقافي والتعليم والصحة وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمرافق الصحية وتمكين أفراد الفئات المحرومة والضعيفة، ولا سيما الذين لا مأوى لهم؛

(و) تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالمأوى والاستفادة من أنشطة البحث ذات الصلة في وضع السياسات، بما في ذلك البيانات المفصلة على أساس نوع الجنس؛

(ز) تقييم سياسات المأوى وتنقيحها، حسب الاقتضاء، بصورة دورية، مع مراعاة احتياجات عديمي المأوى وتأثير هذه السياسات على البيئة والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

٦٨- ولصياغة وتنفيذ السياسات التي تعزز نهج التمكين لتنمية المأوى وصيانته وإصلاحه في كل من المناطق الريفية والحضرية، ينبغي للحكومات على كافة المستويات القيام، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) استخدام آليات المشاركة والآليات الاستشارية العريضة القاعدة التي تشمل ممثلين للقطاعات العام والخاص وغير الحكومي والتعاوني والأهلي، بما في ذلك ممثلون للفئات التي يعتبر أنها تعيش في فقر، على جميع المستويات في عملية وضع السياسات؛

(ب) إقرار عمليات مناسبة للتنسيق وتطبيق اللامركزية تحدد بوضوح الحقوق والمسؤوليات على الصعيد المحلي في إطار عملية وضع السياسات؛

(ج) وضع ودعم أطر مؤسسية مناسبة، وبخاصة من أجل تيسير استثمار القطاع الخاص في توفير المأوى في كل من المناطق الريفية والحضرية؛

(د) النظر في تحديد الأولويات لتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية والتقنية والمالية؛

(هـ) وضع واعتماد إطار تنظيمي وتقديم الدعم المؤسسي اللازم لتيسير ترتيبات المشاركة والشراكة على جميع المستويات؛

(و) استعراض الإطار القانوني والضريبي والتنظيمي وتعديله عند اللزوم للاستجابة للاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وذوي الدخل المنخفض؛

(ز) تعزيز توفير مساكن إيجارية بكلفة معقولة وتعزيز الحقوق والالتزامات القانونية لكل من المستأجرين والمالكين.

٦٩- ولاعتماد وتنفيذ نهج متعدد القطاعات تجاه وضع السياسات، ينبغي للحكومات على جميع المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، القيام بما يلي:

(أ) تنسيق وإدماج سياسات المأوى والمستوطنات البشرية مع السياسات الأخرى ذات الصلة، مثل سياسات السكان وتنمية الموارد البشرية، وسياسات البيئة والثقافة والأراضي والمرافق الأساسية، وتخطيط المدن والمناطق الريفية، فضلا عن مبادرات العمالة في القطاع الخاص و/أو القطاع العام؛

(ب) المراعاة الكاملة للحاجة إلى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ولأهداف توفير المأوى الملائم للجميع ومبادئ التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وللاحتياجات الأساسية للتنمية البشرية والصحة البشرية؛

(ج) اعتماد سياسات تكفل فرص استفادة المعوقين من المباني والمرافق العامة الجديدة والمساكن العامة ونظم النقل العام. كما ينبغي حيثما أمكن اعتماد تدابير مماثلة أثناء تجديد المباني القائمة؛

(د) التشجيع على استحداث أساليب تشييد سليمة بيئيا ومعقولة الكلفة وإنتاج وتوزيع مواد البناء، بما في ذلك تعزيز صناعة مواد البناء المحلية القائمة قدر الإمكان على الموارد المتاحة محليا؛

(هـ) تعزيز التبادل الحر للمعلومات عن كامل نطاق جوانب التشييد المتعلقة بالصحة البيئية، بما في ذلك وضع ونشر قواعد بيانات عما يترتب على استخدام مواد البناء من آثار بيئية ضارة، وذلك من خلال الجهود التعاونية للقطاعين العام والخاص.

٧٠- ولتحسين نظم توفير المأوى، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة القيام بما يلي:

(أ) اعتماد نهج تمكيني لتنمية المأوى، بما في ذلك تجديد المساكن الموجودة في كل من المناطق الريفية والحضرية وإصلاحها ورفع مستواها وتقويتها؛

(ب) تحديد الأولويات لتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية والتقنية والمالية؛

(ج) إعداد أطر مؤسسية ملائمة من أجل القطاعات العام والمجتمعي والخاص، ولا سيما الإطارات اللازمة لتيسير الاستثمارات من القطاعين الخاص وغير المستهدف للربح في مجال توفير المأوى في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛

(د) القيام عند اللزوم باستعراض الإطار القانوني والضريبي والتنظيمي وتعديله بحيث يستجيب للاحتياجات الخاصة لأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة، وخاصة الذين يعيشون في فقر وذوي الدخل المنخفض؛

(هـ) إجراء تقييم دوري لسياسات ونظم تمويل المأوى وتنقيحها عند اللزوم، مع مراعاة تأثير هذه السياسات والنظم على البيئة والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، وبخاصة آثارها المختلفة على الفئات الضعيفة والمحرومة؛

(و) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز واعتماد السياسات اللازمة لتنسيق وتشجيع توفير قدر كاف من المدخلات الرئيسية اللازمة لتشييد المساكن والمرافق الأساسية كالأراضي والتمويل ومواد البناء؛

(ز) التشجيع على اعتماد أساليب التشييد السليمة بيئيا والمعقولة الكلفة وإنتاج وتوزيع مواد البناء، بما في ذلك تعزيز صناعة مواد البناء المحلية القائمة قدر الإمكان على الموارد المتاحة محليا؛

(ح) القيام، في البلدان التي قد يناسبها ذلك، بتعزيز استخدام تكنولوجيات التشييد والصيانة القائمة على كثافة العمل والتي تولد العمالة في قطاع التشييد للقوة العاملة المستخدمة استخداما ناقصا والموجودة في معظم المدن الكبرى، والقيام، في الوقت نفسه، بتعزيز تنمية المهارات في قطاع التشييد.

٣ - نظم توفير المأوى

(أ) تمكين الأسواق من العمل

٧١- تؤدي الأسواق في بلدان كثيرة دور الآلية الرئيسية لتوفير المساكن، ولذلك فإن فعاليتها وكفاءتها هامتان لتحقيق هدف التنمية المستدامة. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية إيجاد إطار تمكيني لسوق مؤات لسوق إسكانية كفؤة. وينبغي أن ينظر إلى قطاع الإسكان كسوق متكاملة تؤثر فيها الاتجاهات في أحد القطاعات على أداء القطاعات الأخرى. ويلزم تدخل الحكومات لمعالجة احتياجات الفئات المحرومة والضعيفة التي لا تخدمها الأسواق بصورة كافية.

الإجراءات

٧٢- لضمان كفاءة الأسواق، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، وبما يتفق مع سلطتها القانونية، القيام بما يلي:

(أ) تقييم العرض والطلب في مجال الإسكان على أساس مفصل حسب نوع الجنس، وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بأسواق الإسكان والآليات الأخرى لتوفير المأوى، وتشجيع القطاعين الخاص وغير المستهدف للربح ووسائط الإعلام على القيام بذلك، مع تجنب ازدواجية الجهود؛

(ب) تجنب التدخلات غير المناسبة التي تؤدي إلى خنق العرض وتشويه الطلب على الإسكان والخدمات، واستعراض وتعديل الأطر القانونية والمالية والتنظيمية بصورة دورية، بما في ذلك الأطر المتعلقة بالعقود واستخدام الأراضي وقوانين ومعايير البناء؛

(ج) استخدام الآليات (على سبيل المثال مجموعة قوانين، وسجل المساحة، والقواعد المتعلقة بتقدير قيمة الممتلكات وغيرها) من أجل التحديد الواضح لحقوق الملكية؛

(د) السماح بتبادل الأراضي والمساكن دون أي قيد لا مبرر له وتطبيق الإجراءات التي تجعل المعاملات العقارية تتسم بالشفافية والمساءلة للحيلولة دون ممارسات الفساد؛

(هـ) إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لتمكين المرأة من الحصول الكامل والمتكافئ على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الإرث وملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، وفي الحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات المناسبة؛

(و) تطبيق التدابير المالية المناسبة، بما في ذلك نظام الضرائب، لتعزيز توفير المساكن والأراضي بصورة كافية؛

(ز) القيام، بصورة دورية، بتقييم كيفية الوفاء بأفضل طريقة ممكنة بشرط تدخل الحكومة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وأفراد الفئات الضعيفة الذين تقصر آليات السوق التقليدية عن تلبية احتياجاتهم؛

(ح) القيام، حسب الاقتضاء، باستحداث أدوات مرنة من أجل تنظيم أسواق الإسكان، بما في ذلك سوق الإيجار، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة.

(ب) تيسير إنشاء المساكن في المجتمعات المحلية

٧٣- في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، شيَّد المالكون - الشاغلون للمساكن أنفسهم أكثر من نصف المساكن الموجودة التي تخدم السكان ذوي الدخل المنخفض بصورة رئيسية. وستظل المساكن التي يتم بناؤها ذاتيا تؤدي دورا رئيسيا في توفير الإسكان حتى المستقبل البعيد. ويقوم كثير من البلدان بدعم الإسكان الذي يتم بناؤه ذاتيا وذلك بتنظيم البرامج ورفع مستواها.

الإجراءات

٧٤- ولدعم جهود السكان، أفرادا أو جماعات، ومن أجل إنشاء المأوى، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) تشجيع الإسكان الذي يتم بناؤه ذاتيا ضمن سياق سياسة شاملة لاستخدام الأراضي؛

(ب) إدماج المساكن التي يتم بناؤها ذاتيا وشملها بالتنظيم، وبخاصة عن طريق البرامج المناسبة لتسجيل الأراضي، كجزء شامل من مجمل نظام الإسكان والمرافق الأساسية في المناطق الحضرية والريفية في إطار سياسة شاملة لاستخدام الأراضي؛

(ج) تشجيع الجهود الرامية إلى تحسين المساكن الموجودة التي يتم بناؤها ذاتيا من خلال تحسين فرص الحصول على موارد الإسكان، بما في ذلك الأراضي والتمويل ومواد البناء؛

(د) استحداث الوسائل والأساليب الكفيلة بتحسين مستويات المساكن التي يتم بناؤها ذاتيا؛

(هـ) تشجيع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية فيما تقوم به من دور للمساعدة على إنشاء المساكن التي يتم بناؤها ذاتيا وتيسيره؛

(و) تيسير إجراء حوار منتظم ومشاركة شتى العناصر الفاعلة، مع مراعاة أدوار الجنسين، في إنشاء المساكن على جميع مستويات ومراحل اتخاذ القرارات؛

(ز) تخفيف المشاكل المتصلة بالمستوطنات البشرية العشوائية عن طريق برامج وسياسات تستبق ظهور مستوطنات غير مخطط لها.

(ج) ضمان الحصول على الأراضي

٧٥- تعتبر إمكانية الحصول على الأراضي والضمان القانوني للحيازة شرطين استراتيجيين لازمين لتوفير المأوى الملائم للجميع ولتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء. وهذه أيضا وسيلة لكسر الحلقة المفرغة للفقر. ويجب على كل حكومة أن تبدي التزاما بتعزيز توفير عرض كاف من الأراضي في سياق سياسات مستدامة لاستخدام الأراضي. ومع الإقرار بوجود قوانين و/أو نظم وطنية مختلفة لحيازة الأراضي، فإنه ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تسعى إلى تذليل كل العقبات الممكنة التي قد تعوق الحصول على الأراضي بصورة منصفة وأن تكفل حماية تساوي حقوق المرأة والرجل فيما يتعلق بالأراضي والملكية بموجب القانون. ويظل عدم اعتماد سياسات وممارسات مناسبة لاستخدام وإدارة الأراضي الحضرية والريفية، على شتى المستويات، سببا رئيسيا للإجحاف والفقر. وهو أيضا السبب في ارتفاع تكاليف المعيشة وشغل أراض معرضة للأخطار وتدهور البيئة وتزايد تعرض الموائل في المناطق الحضرية والريفية للأخطار؛ وهذا يؤثر على الناس كافة، ولا سيما الفئات المحرومة والضعيفة والأشخاص الذين يعيشون في فقر وذوو الدخل المنخفض

الإجراءات

٧٦- لضمان توفير عرض كاف للأراضي التي يمكن توفير الخدمات لها، ينبغي للحكومات القيام، على المستويات المناسبة ووفقا لإطارها القانوني، بما يلي:

(أ) الإقرار بتنوع آليات توفير الأراضي وإضفاء الطابع القانوني عليه؛

(ب) تحقيق لا مركزية مسؤوليات إدارة الأراضي ووضع برامج لبناء القدرات على الصعيد المحلي تعترف بدور الأطراف المعنية الرئيسية حسب الاقتضاء؛

(ج) إعداد جرد شامل للأراضي المملوكة للدولة والقيام حسب الاقتضاء بوضع البرامج الكفيلة بإتاحتها للمأوى وتنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك، قيام المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، حسب الاقتضاء، بتنميتها؛

(د) تطبيق آليات شفافة شاملة وعادلة للحوافز المالية، حسب الاقتضاء، لحفز استخدام الأراضي على نحو سليم بيئيا وبكفاءة ويسر، واستغلال الضرائب على الأراضي وغيرها من أشكال الضرائب في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتوفير السلطات المحلية للخدمات؛

(هـ) النظر في اتخاذ تدابير ضريبية وغيرها من التدابير للقيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز أداء سوق الأراضي الشاغرة على نحو يتسم بالكفاءة، مما يكفل توفير المساكن والأراضي لتوفير المأوى؛

(و) استحداث وتنفيذ نظم وممارسات لتوفير المعلومات عن الأراضي من أجل إدارة الأراضي، بما في ذلك تقدير قيمة الأراضي، والسعي لكفالة جعل هذه المعلومات في متناول الجميع؛

(ز) الاستخدام الكامل للمرافق الأساسية الموجودة في المناطق الحضرية، بما يشجع على تأمين الكثافة المثلى لشغل الأراضي المتاحة التي تتوافر لها الخدمات وفقا لقدرتها على الاستيعاب، وفي الوقت نفسه كفالة توفير ما يكفي من المنتزهات العامة وساحات الألعاب والمساحات والمرافق المشتركة وقطع الأرض اللازمة للحدائق المنزلية، حسب الاقتضاء؛

(ح) النظر في اعتماد أدوات مبتكرة من شأنها المحافظة على الزيادة في قيمة الأراضي واستعادة الاستثمارات العامة؛

(ط) النظر في اعتماد أدوات مبتكرة من أجل تجميع وتنمية الأراضي على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة، بما في ذلك القيام، حسب الاقتضاء، بإعادة تعديل الأراضي وتجميعها؛

(ي) وضع نظم مناسبة للمساحة وتبسيط إجراءات تسجيل الأراضي بغية تيسير تنظيم المستوطنات غير الرسمية، حسب الاقتضاء، وتبسيط المعاملات العقارية؛

(ك) وضع قوانين للأراضي والأُطر القانونية اللازمة لتحديد طبيعة الأراضي والممتلكات العقارية والحقوق المعترف بها رسميا؛

(ل) تعبئة الخبرة المحلية والاقليمية لتشجيع البحوث ونقل التكنولوجيا وبرامج التعليم لدعم نظم إدارة الأراضي؛

(م) تعزيز التنمية الريفية الشاملة من خلال تدابير مثل إتاحة الحصول على الأراضي على قدم المساواة، وتحسين الأراضي، والتنويع الاقتصادي، وإقامة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية، والعمل حسب الاقتضاء على إقامة المستوطنات في أراضي السكان الأصليين؛

(ن) كفالة تبسيط الإجراءات اللازمة لنقل الأراضي وتحويل استخدام الأراضي في سياق إطار شامل للسياسة العامة، بما في ذلك حماية الأراضي القابلة للزراعة والبيئة.

٧٧- وتعزيزا لكفاءة أسواق الأراضي واستخدام الأراضي المستدام بيئيا، ينبغي للحكومات القيام، على المستويات المناسبة، بما يلي:

(أ) إعادة تقييم الأطر التنظيمية للتخطيط والبناء والقيام عند اللزوم بتعديلها دوريا، مع مراعاة مستوطناتها البشرية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ب) دعم تنمية أسواق الأراضي عن طريق اعتماد أطر قانونية فعالة، وإنشاء آليات مرنة ومتنوعة ترمي إلى تعبئة الأراضي ذات المركز القانوني المتنوع؛

(ج) التشجيع على تعدد وتنوع أشكال التدخل من القطاعين العام والخاص معا، ومن الأطراف الأخرى المعنية، من الرجال والنساء على حد سواء، الذين يعملون داخل نظام السوق؛

(د) وضع إطار قانوني لاستخدام الأراضي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التشييد وحماية البيئة، وتقليل الأخطار إلى أدنى حد ممكن وتنويع أوجه الاستخدام؛

(هـ) استعراض ما هو تقييدي واستبعادي ومكلف من العمليات القانونية والتنظيمية ونظم التخطيط والمعايير والأنظمة الإنمائية.

٧٨- ولإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية أمام إمكانية الحصول المتكافئ والمنصف على الأراضي، وبخاصة لصالح المرأة والأشخاص المعوقين وأفراد الفئات الضعيفة، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، وبمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والقطاع التعاوني والمنظمات المجتمعية، القيام بما يلي:

(أ) التصدي للأسباب الثقافية والعرقية والدينية والاجتماعية والمتعلقة بحالات العجز والتي تؤدي إلى ظهور الحواجز التي تفضي إلى العزل والإبعاد، وذلك بعدة طرق، منها تشجيع التعليم والتدريب على حل المنازعات بالوسائل السلمية؛

(ب) تعزيز حملات إشاعة الوعي والتثقيف وممارسات التمكين فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالحقوق القانونية للمرأة فيما يتصل بالحيازة وملكية الأراضي والإرث، وذلك للتغلب على الحواجز القائمة؛

(ج) استعراض الأطر القانونية والتنظيمية وتعديلها بحيث تلائم المبادئ والتعهدات الواردة في خطة العمل العالمية وكفالة التحديد الواضح للحقوق المتساوية للرجل والمرأة وتعزيزها؛

(د) وضع برامج للتنظيم وصياغة وتنفيذ هذه البرامج والمشاريع بالتشاور مع السكان المعنيين والجماعات المنظمة، لكفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة ومراعاة الاحتياجات المتمايزة حسب الجنس والعمر وحالة العجز والضعف؛

(هـ) تقديم الدعم في جملة أمور للمشاريع والسياسات والبرامج المجتمعية التي ترمي إلى إزالة جميع الحواجز أمام إمكانية حصول المرأة على الإسكان بكلفة يمكن تحملها وعلى ملكية الأراضي والعقارات، والموارد الاقتصادية، والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، وكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع عمليات اتخاذ القرارات مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص للمرأة التي تعيش في فقر، وبخاصة ربات الأسر المعيشية والمعيلات الوحيدات لأسرهن؛

(و) إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية بغية تمكين المرأة من الحصول بالكامل وعلى قدم المساواة على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث وملكية الأراضي والعقارات الأخرى، والائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات المناسبة؛

(ز) تعزيز الآليات اللازمة لحماية النساء المهددات بفقد منازلهن وممتلكاتهن عندما يتوفى أزواجهن.

٧٩- ولتيسير الحصول على الأراضي وضمان حيازتها لجميع الفئات الاجتماعية - الاقتصادية، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، بما يلي:

(أ) اعتماد إطار قانوني وتنظيمي للتمكين يستند إلى تعزيز معرفة وفهم وقبول ما هو قائم من ممارسات وآليات توفير الأراضي بغية حفز إقامة الشراكات مع قطاع الأعمال التجارية الخاصة والقطاع المجتمعي، وتحديد الأشكال المعترف بها لحيازة الأراضي ووضع الإجراءات اللازمة لتنظيم حيازة الأراضي حيثما يتطلب الأمر؛

(ب) تقديم الدعم المؤسسي وضمان المساءلة والشفافية في إدارة الأراضي وتوفير المعلومات الدقيقة عن ملكية الأراضي ومعاملات الأراضي واستخدام الأراضي الحالي والمخطط له؛

(ج) استكشاف ترتيبات مبتكرة لزيادة ضمان حيازة الأراضي، بخلاف إضفاء الطابع القانوني الكامل الذي قد يكون باهظ التكاليف ومبددا للوقت في حالات معينة؛ بما في ذلك إمكانية الحصول على الائتمان، حسب الاقتضاء، في حال عدم وجود سند ملكية رسمي للأرض؛

(د) تعزيز التدابير اللازمة لكفالة حصول المرأة على قدم المساواة على الائتمان اللازم لشراء الأرض أو استئجارها، وتوفير الحماية اللازمة للضمان القانوني لحيازة هذه الأراضي على قدم المساواة؛

(هـ) الاستفادة من إمكانية مساهمة الأطراف المعنية الرئيسية في القطاعات الخاصة والنظامية وغير النظامية ودعم اشتراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص في مبادرات وآليات المشاركة والمبادرات والآليات الجماعية المناسبة لحل النزاعات؛

(و) العمل بوجه خاص على تشجيع مشاركة المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية وذلك عن طريق القيام بما يلي:

'١' استعراض الأطر القانونية والتنظيمية وتعديلها بغية الاعتراف بتنوع أشكال تنظيم السكان المشتركين في إنشاء وإدارة الأراضي والمساكن والخدمات وتشجيع هذا التنوع؛

'٢' النظر في اعتماد نظم مالية تعترف بالمنظمات كحائزة للائتمان، وتقدم الائتمان إلى الوحدات الجماعية المدعومة برهن جماعي وتأخذ بإجراءات مالية تلائم احتياجات إنشاء المساكن من جانب السكان أنفسهم والطرائق التي يمكن للسكان من خلالها توليد الدخل والمدخرات؛

'٣' وضع وتنفيذ تدابير تكميلية ترمي إلى زيادة قدراتهم، بما في ذلك القيام، حسب الاقتضاء، بتقديم الدعم المالي وبرامج التعليم والتدريب والمساعدة التقنية وتقديم الأموال لدعم الابتكار التكنولوجي؛

'٤' دعم جهود بناء القدرات وتراكم الخبرة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية بغية جلعها شريكة تتمتع بالكفاءة والاختصاص في تنفيذ خطط العمل السكنية الوطنية؛

'٥' تشجيع مؤسسات الإقراض على الاعتراف بأن المنظمات المجتمعية يمكن أن تؤدي دور الضامن لمن يفتقرون، بسبب الفقر أو التمييز، إلى المصادر الأخرى لرأس المال، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات فرادى النساء.

(د) تعبئة مصادر التمويل

٨٠- تقوم مؤسسات تمويل المساكن بخدمة السوق التقليدية، إلا أنها لا تستجيب دوما وبصورة كافية لمختلف احتياجات قطاعات كبيرة من السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة والمحرومة والذين يعيشون في فقر والسكان من ذوي الدخل المنخفض. ولتعبئة المزيد من الموارد المحلية والدولية لتمويل الإسكان ومنح الائتمان لمزيد من الأسر المعيشية، فإنه يلزم إدماج تمويل الإسكان في النظام المالي الأوسع واستخدام الأدوات الموجودة أو استحداث أدوات جديدة، حسب الاقتضاء، لمعالجة الاحتياجات المالية للسكان الذين تكون فرصهم محدودة أو منعدمة في الحصول على الائتمان.

الإجراءات

٨١- ولتحسين فعالية نظم تمويل الإسكان الموجودة، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة، القيام بما يلي:

(أ) اعتماد سياسات من شأنها زيادة تعبئة تمويل المساكن ومنح مزيد من القروض للسكان الذين يعيشون في فقر، والمحافظة في الوقت نفسه على الملاءة المالية لنظم الائتمان؛

(ب) تعزيز فعالية نظم تمويل الإسكان الموجودة؛

(ج) زيادة إمكانية الوصول إلى نظم تمويل المساكن والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المقترضين؛

(د) تعزيز الشفافية والمساءلة والممارسات الأخلاقية في المعاملات المالية من خلال الدعم المقدم من أطر قانونية وتنظيمية فعالة؛

(هـ) القيام، عند اللزوم، بإنشاء مجموعة شاملة ومفصلة من قوانين الملكية وحقوق الملكية وإنفاذ قوانين احتجاز الرهن لتيسير مشاركة القطاع الخاص؛

(و) تشجيع القطاع الخاص على تعبئة الموارد لتلبية متطلبات الإسكان المختلفة، بما في ذلك الإسكان المعد للإيجار وصيانة المساكن وإصلاحها؛

(ز) دعم القدرة التنافسية لأسواق الرهن والقيام حسب الاقتضاء بتيسير تنمية الأسواق الثانوية وطرح السندات للاكتتاب؛

(ح) القيام، حسب الاقتضاء بتحقيق لامركزية عمليات الإقراض التي تقوم بها أسواق الرهن وتشجيع القطاع الخاص على القيام بذلك لتوفير لزيادة إمكانية الحصول المادي على الائتمان، وبخاصة في المناطق الريفية؛

(ط) تشجيع جميع مؤسسات الإقراض على تحسين إدارتها وكفاءة عملياتها؛

(ي) تشجيع اعتماد برامج رهن مجتمعية تكون ميسرة للسكان الذين يعيشون في فقر، وبخاصة النساء، بغية زيادة قدرتهم الإنتاجية عن طريق تزويدهم بإمكانية الحصول على رأس المال والموارد والائتمان والأراضي والتكنولوجيا والمعلومات حتى يتمكنوا من زيادة دخولهم وتحسين أحوالهم المعيشية ومركزهم داخل الأسرة المعيشية.

٨٢- ولإنشاء آليات جديدة لتمويل الإسكان عند اللزوم، ينبغي للحكومات على جميع المستويات المناسبة القيام بما يلي:

(أ) حشد إمكانيات ترتيبات التمويل غير التقليدية عن طريق تشجيع المجتمعات المحلية على تشكيل تعاونيات الإسكان والتعاونيات الإنمائية المجتمعية المتعددة الأغراض، وبخاصة من أجل توفير الإسكان المنخفض الكلفة؛

(ب) استعراض وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والقاعدة المؤسسية لتعبئة المقرضين غير التقليديين؛

(ج) تشجيع توسيع نطاق تعاونيات الادخار والائتمان والاتحادات الائتمانية والمصارف التعاونية وشركات التأمين التعاونية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية عن طريق إزالة العقبات القانونية والإدارية بوجه خاص، وإنشاء آليات للادخار في القطاع غير الرسمي، ولا سيما لصالح المرأة؛

(د) دعم إقامة الشراكات بين هذه المؤسسات التعاونية ومؤسسات التمويل العامة وغيرها من مؤسسات التمويل كوسيلة فعالة لتعبئة رأس المال على الصعيد المحلي واستخدامه في تنظيم المشاريع المحلية والنشاط المجتمعي لتنمية المساكن والهياكل الأساسية؛

(هـ) تيسير الجهود التي تبذلها نقابات العمال والمزارعون والمنظمات النسائية ومنظمات المستهلكين ومنظمات المعوقين وغيرها من جمعيات السكان المعنيين لإنشاء مؤسساتهم وآلياتهم المالية التعاونية أو المحلية؛

(و) تعزيز تبادل المعلومات بشأن الابتكارات في مجال تمويل الإسكان؛

(ز) دعم المنظمات غير الحكومية وقدرتها على دعم إنشاء تعاونيات ادخار صغيرة، حسب الاقتضاء.

٨٣- ولتيسير الحصول على السكن للذين لا تخدمهم آليات التمويل القائمة، ينبغي للحكومات أن تقوم باستعراض نظم الإعانات وترشيدها، حسب الاقتضاء، عن طريق اعتماد سياسات تكفل قدرتها على الاستمرار، وانصافها وشفافيتها، مما يسمح لكثير من السكان الذين لا يتمكنون من الحصول على الائتمان والأرض بدخول السوق.

(هـ) تأمين الوصول إلى الهياكل والخدمات الأساسية

٨٤- تشمل الهياكل والخدمات الأساسية على صعيد المجتمعات المحلية توفير المياه المأمونة، والمرافق الصحية وإدارة النفايات، والرفاه الاجتماعي، ومرافق النقل والاتصالات، والطاقة، والصحة وخدمات الطوارئ، والمدارس، والسلامة العامة، وإدارة المساحات المفتوحة. وينرض عدم وجود خدمات أساسية كافية، وهي عنصر رئيسي من عناصر المأوى، عبئا ثقيلا على صحة البشر وإنتاجيتهم ونوعية حياتهم، ولا سيما على الأشخاص الذين يعيشون في فقر في المناطق الحضرية والريفية. وتقع على السلطات المحلية وسلطات الولايات والمقاطعات، حسب الحال، المسؤولية الرئيسية عن تقديم خدمات ينظمها تشريع ملائم ومعايير مناسبة أو التمكين من تقديم هذه الخدمات. وعلى الحكومات المركزية أن تتولى دعم قدرة تلك السلطات على إدارة الهياكل والخدمات الأساسية وتشغيلها وصيانتها. بيد أن هناك مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تشارك في تقديم الخدمات وإدارتها في ظل تنسيق الحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك على مستوى السلطات المحلية.

الإجراءات

٨٥- لحماية الصحة والسلامة والرفاه وتحسين البيئة المعيشية لجميع السكان ولتوفير المرافق والخدمات الأساسية الكافية بكلفة معقولة، ينبغي للحكومات أن تقوم على جميع المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، بتشجيع ما يلي:

(أ) توفير إمدادات كافية من مياه الشرب المأمونة وإتاحة إمكانية الحصول عليها؛

(ب) توفير المرافق الصحية الملائمة وإدارة النفايات بطريقة سليمة بيئياً؛

(ج) إتاحة إمكانية التنقل عن طريق توفير إمكانية الوصول إلى مرافق ميسورة للنقل العام وغيره من مرافق الاتصالات بكلفة معقولة؛

(د) توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق ومنافذ البيع بالتجزئة لبيع وشراء الضروريات الأساسية؛

(هـ) توفير الخدمات الاجتماعية، وبخاصة للفئات والمجتمعات المحلية التي لا تحصل على ما يكفي من الخدمات؛

(و) إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق المجتمعية، بما في ذلك أماكن العبادة؛

(ز) إمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة؛

(ح) التكنولوجيات السليمة بيئيا وتخطيط وتوفير وصيانة المرافق الأساسية، بما في ذلك الطرق والشوارع والحدائق العامة والمساحات المفتوحة؛

(ط) رفع مستوى السلامة والأمن العام؛

(ي) استخدام مجموعة متنوعة من آليات التخطيط التي تتيح المشاركة المعقولة لتخفيض الآثار السلبية على الموارد البيولوجية، مثل الأراضي الزراعية الخصبة والغابات، التي يمكن أن تنجم عن أنشطة المستوطنات البشرية؛

(ك) اعتماد نظم تخطيط وتنفيذ تجمع بين كل العوامل المذكورة أعلاه وتدمجها في تصميم وتشغيل المستوطنات البشرية المستدامة.

٨٦- ولكفالة الانصاف في نظم توفير الهياكل والخدمات الأساسية، ينبغي للحكومات القيام، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، بما يلي:

(أ) العمل مع جميع الجهات المعنية على توفير الأراضي المزودة بالخدمات وعلى تخصيص مساحات كافية للخدمات الأساسية ولتوفير أماكن ترفيهية ومساحات مفتوحة لدى وضع مخططات جديدة وتحسين المخططات القائمة؛

(ب) إشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقون، في عملية اتخاذ القرارات وفي تحديد أولويات توفير الخدمات؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء، بإشراك وتشجيع ومساعدة المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقون، في تحديد معايير المرافق المجتمعية وفي تشغيل هذه المرافق وصيانتها؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها الأوساط الأكاديمية والمهنية في تحليل الحاجة إلى الهياكل الأساسية والخدمات على صعيد المجتمعات المحلية؛

(هـ) تيسير تعبئة الأموال من جميع الجهات المهتمة، وبخاصة القطاع الخاص، من أجل زيادة الاستثمار؛

(و) إنشاء آليات داعمة من أجل تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر والمحرومين من الانتفاع بالهياكل والخدمات الأساسية؛

(ز) إزالة العقبات القانونية، بما فيها تلك التي تتصل بضمان الحيازة العقارية والائتمان، التي تحرم النساء من الحصول على الخدمات الأساسية على قدم المساواة؛

(ح) تشجيع الحوار بين جميع الجهات المعنية للمساعدة على توفير الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية.

٨٧- ولضمان كفاءة المرافق الأساسية والخدمات المقدمة وكفاءة ممارسات تشغيلها وصيانتها، ينبغي للحكومات على المستويات الملائمة، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم بما يلي:

(أ) إنشاء آليات لتشجيع إدارة الخدمات على الصعيد المحلي على نحو مستقل وشفاف وقابل للمساءلة؛

(ب) تهيئة بيئة مؤاتية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إدارة الخدمات الأساسية وتقديمها على نحو يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة؛

(ج) التشجيع على تطبيق التكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا في إقامة الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات على أساس فعالية الكلفة؛

(د) تشجيع إقامة شراكات مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير المستهدفة للربح من أجل إدارة الخدمات وتقديمها؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بتحسين القدرة التنظيمية للقطاع العام؛ وتطبيق سياسات تسعير تكفل الاستدامة الاقتصادية وكفاءة استعمال الخدمات، فضلاً عن تمكين جميع الفئات الاجتماعية من الانتفاع بها على قدم المساواة؛

(هـ) إنشاء ما هو ملائم وممكن من الشراكات مع الفئات المجتمعية من أجل إقامة الهياكل الأساسية والخدمات وتشغيلها وصيانتها.

(و) تحسين التخطيط والتصميم والتشييد والصيانة والإصلاح

٨٨- بالنظر إلى سرعة التحضر والنمو السكاني والتصنيع، أصبحت المهارات والمواد والأموال اللازمة لتخطيط المساكن والمرافق الأساسية وغيرها من المرافق وتصميمها وتشييدها وصيانتها وإصلاحها غير متاحة في الغالب أو متدنية المستوى. ولذا ينبغي للسياسة العامة والاستثمار الخاص أن ييسرا توفير ما هو كاف وكفء من حيث التكاليف من مواد البناء وتكنولوجيا التشييد وتوفير التمويل المرحلي لتلافي التعثرات والتشوهات التي تعوق تنمية الاقتصادات المحلية والوطنية. فبتحسين النوعية وخفض تكاليف الإنتاج، ستُعمَّر المساكن والهياكل الأخرى فترة أطول وستكون متمتعة بحماية أفضل من الكوارث وستكون أيضا في متناول ذوي الدخل المنخفض والمعوقين، الأمر الذي يهيئ بيئة أفضل للمعيشة. وينبغي استغلال ما يمكن أن يترتب على صناعة التشييد من إتاحة فرص العمل ومن آثار اجتماعية واقتصادية خارجية إيجابية أخرى، وينبغي تحقيق التوازن بين النشاط في هذه الصناعة والبيئة، والاستفادة من إسهام هذه الصناعة في النمو الاقتصادي الشامل، كل ذلك بما يحقق مصلحة المجتمع ككل. وينبغي أيضا توفير الدعم المؤسسي في شكل وضع معايير صناعية ومراقبة الجودة، مع إيلاء عناية خاصة لكفاءة استخدام الطاقة وللصحة وإتاحة المرافق وسلامة المستهلك وحمايته.

٨٩- ولا يمكن تلبية الاحتياجات الفعلية للأفراد والأسر ومجتمعاتهم من خلال النظر إلى مسألة المأوى بمعزل عن غيرها من المسائل. فتوفير الخدمات والمرافق الاجتماعية الملائمة، وتحسين وترشيد التخطيط الحضري وتصميم المأوى بما يتمشى تماماً مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، وتزويد سكان المستوطنات العشوائية بالمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة ذات الصلة، هي جميعها أمور أساسية لتحسين ظروف المعيشة.

الإجراءات

٩٠- من أجل الاستجابة الفعالة لاحتياجات تخطيط المآوى والمرافق الأساسية وغيرها من المرافق وتصميمها وتشييدها وصيانتها وإصلاحها بصورة ملائمة، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة أن تقوم بما يلي:

(أ) تشجيع ودعم إجراء البحوث والدراسات من أجل تعزيز وتطوير تقنيات وقواعد ومعايير التخطيط والتصميم المحلية التي تتمشى مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية؛

(ب) تشجيع المشاركة العامة في تقييم الاحتياجات الحقيقية للمستعملين، ولا سيما احتياجات الجنسين، باعتبار ذلك عملا متكاملا في عملية التخطيط والتصميم؛

(ج) تشجيع تبادل الخبرة الاقليمية والدولية بشأن أفضل الممارسات وتيسير نقل تقنيات التخطيط والتصميم والتشييد؛

(د) تعزيز قدرات مؤسسات التدريب والمنظمات غير الحكومية على زيادة وتنويع الأيدي العاملة الماهرة المشتغلة بالتشييد وتشجيع التلمذة المهنية، وخاصة لصالح المرأة؛

(هـ) التعاقد مع المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية والتعاقد، حسب الاقتضاء، مع القطاع غير النظامي من أجل تخطيط وتصميم وتشييد وصيانة وإصلاح المساكن ومرافق الخدمات المحلية، وبخاصة في مستوطنات ذوي الدخل المنخفض، مع التركيز على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية ومن ثم حصولها على مكاسب قصيرة وطويلة الأجل؛

(و) تعزيز قدرة كل من القطاعين العام والخاص على إقامة الهياكل الأساسية باستخدام أساليب فعالة الكلفة وكثيفة العمالة، حسب الاقتضاء، مما يفضي إلى المستوى الأمثل لتوفير فرص العمل؛

(ز) تشجيع البحوث وتبادل المعلومات وبناء القدرات بشأن تكنولوجيات البناء والصيانة والإصلاح المعقول الكلفة والسليمة تقنيا وبيئيا؛

(ح) تقديم حوافز للمهندسين والمعماريين والمخططين والمقاولين وعملائهم من أجل تصميم وتشييد هياكل ومرافق يسهل الوصول إليها وتتصف بالكفاءة في استهلاك الطاقة، وذلك عن طريق استخدام موارد متاحة محليا، ومن أجل خفض استهلاك الطاقة في المباني المستخدمة؛

(ط) توفير التدريب للفنيين والممارسين في قطاع التشييد والعمران من أجل تحديث مهاراتهم ومعارفهم تشجيعا لوضع برامج للمأوى تخدم مصالح واحتياجات النساء والمعوقين والفئات المحرومة وتكفل مشاركتهم في جميع مراحل عملية إقامة المآوى؛

(ي) الأخذ بمعايير ملائمة في التخطيط والتصميم والتشييد والصيانة والإصلاح وكفالة إنفاذ هذه المعايير؛

(ك) دعم مبادرات القطاع الخاص إلى تقديم قروض مرحلية إلى القائمين بالبناء بأسعار فائدة معقولة؛

(ل) دعم الهيئات المهنية في تقديم المساعدة التقنية في مجالات التخطيط والتصميم والتشييد والصيانة والإصلاح والإدارة إلى المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وإلى غيرها من الجهات المشاركة في تنفيذ مشاريع عمرانية قائمة على الجهود الذاتية في المجتمعات المحلية؛

(م) تعزيز الأساليب التنظيمية والتفتيشية الحكومية وزيادة شفافيتها؛

(ن) الاشتراك مع الجمعيات المهنية في استعراض وتنقيح قوانين ولوائح البناء استنادا إلى المعايير المتبعة حاليا في ممارسات الهندسة والبناء والتخطيط، وإلى الظروف المحلية وسهولة الإدارة، والأخذ حسب الاقتضاء بمعايير للأداء؛

(س) دعم المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات من أجل كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والمعوقين في تخطيط المساكن وتصميمها وتشييدها بما يناسب احتياجاتهم الفردية والأسرية المحددة.

٩١- ومن أجل تعزيز ودعم وتوفير عرض كاف من مواد البناء الأساسية المنتجة محلياً والسليمة بيئياً والمتينة والمعقولة الكلفة، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات الملائمة وبالتعاون مع سائر الجهات المعنية بما يلي:

(أ) تشجيع ودعم إنشاء وزيادة حجم الصناعات الصغيرة المنتجة لمواد البناء المحلية السليمة بيئيا وزيادة إنتاج هذه الصناعات وتسويق منتجاتها، حسب الاقتضاء، من خلال أمور منها توفير الحوافز القانونية والضريبية، وتقديم الائتمان، والبحث والتطوير، والمعلومات؛

(ب) توفير السياسات والمبادئ التوجيهية، حسب الاقتضاء، لتيسير وجود منافسة عادلة في الأسواق على مواد البناء مع تعزيز مشاركة الجهات المعنية المحلية وإنشاء آلية عامة لإنفاذ هذه السياسات والمبادئ؛

(ج) تشجيع تبادل المعلومات وتدفق تكنولوجيات للبناء تكون ملائمة وسليمة بيئيا ومعقولة الكلفة ومتاحة، وتيسير نقل التكنولوجيا؛

(د) إعادة صياغة واعتماد معايير ولوائح البناء حسب الاقتضاء، مع توجيه الاهتمام الكافي لمقتضيات السلامة، لتشجيع وإتاحة استخدام مواد بناء منخفضة الكلفة في مشاريع الإسكان، وكذلك استخدام هذه المواد في أعمال الإنشاء العامة؛

(هـ) تشجيع الشراكات، حسب الاقتضاء، مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لإنشاء آليات لإنتاج وتوزيع مواد البناء تجاريا من أجل برامج التشييد الذاتية؛

(و) إجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

٩٢- ولتعزيز القدرة المحلية على إنتاج سليم بيئيا لمواد البناء وتقنيات التشييد ينبغي للحكومات على المستويات الملائمة، بما فيها السلطات المحلية، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية أن تقوم، بما يلي:

(أ) تكثيف ودعم جهود البحوث لإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، أو لاستخدام هذه الموارد الاستخدام الأمثل، ولتخفيض آثار التلوث الناتج عنها مع إيلاء اهتمام خاص لإعادة تدوير وإعادة استخدام النفايات وزيادة إعادة التحريج؛

(ب) تشجيع وتعزيز استخدام تكنولوجيات تصنيع تستخدم القليل من الطاقة وتكون سليمة بيئيا ومأمونة ومدعمة بالقواعد المناسبة والتدابير التنظيمية الفعالة؛

(ج) اعتماد سياسات وممارسات للتعدين واستغلال المحاجر تضمن خفض الأضرار اللاحقة بالبيئة إلى أدنى حد.

٤ - الجماعات الضعيفة والناس ذوو الحاجات الخاصة

٩٣- إن الضعف والحرمان غالباً ما ينجمان عن التهميش والاستبعاد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وعمليات صنع القرار وعن عدم الحصول على الموارد والفرص على قدم المساواة. وإذا ما أريد الحد من هذا الضعف وهذا الحرمان، فثمة حاجة الى تحسين وكفالة حصول أولئك الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة والمحرومة على المأوى والتمويل والمرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الأمان وعمليات صنع القرار في بيئات وطنية ودولية مؤاتية. ومن المفهوم أنه ليس جميع الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة والمحرومة يعانون من الضعف والحرمان في جميع الأوقات. فالضعف والحرمان هما أساساً نتيجة الظروف لا نتيجة لخصائص متأصلة. ومع التسليم بأن الضعف والحرمان يتأثران بجملة أمور منها الظروف في قطاع الإسكان ومدى توافر وإنفاذ وفعالية الحماية القانونية التي تضمن الحصول على الموارد والفرص على قدم المساواة، بأنه من المرجح أن يكون بعض أعضاء جماعات معينة ضعفاء وأن يعانوا من الحرمان فيما يتعلق بظروف المأوى والمستوطنات البشرية. ويتعرض أولئك الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة والمحرومة للخطر بوجه خاص عندما لا يتوافر أمامهم ضمان الحيازة العقارية أو لا تكون لديهم الخدمات الأساسية أو عندما يواجهون آثاراً بيئية وصحية معاكسة على نحو غير متناسب، أو بسبب تعرضهم للاستبعاد، بقصد أو دون قصد، من سوق وخدمات الإسكان.

٩٤- ويجب الاعتراف بأن المأوى الملائم هو مكون هام من مكونات الرعاية والمساعدة الخاصتين اللتين تعدان حقا من حقوق الأطفال وأسرهم، وكذلك الأطفال الذين يعيشون خارج أسرهم أو بدونها. ويجب إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

٩٥- ويؤدي عدم توافر المأوى الملائم أو انعدام المأوى إلى الشعور بالمهانة وفقدان الأمن واعتلال الصحة في حياة اللاجئين والمشردين الآخرين المحتاجين الى الحماية الدولية والمشردين داخلياً. وهنالك حاجة إلى تعزيز دعم الحماية والمساعدة الدوليتين المقدمتين إلى اللاجئين، ولا سيما اللاجئين من النساء والأطفال الذين هم أكثر الفئات ضعفا.

الإجراءات

٩٦- من أجل إزالة الحواجز والقضاء على التمييز في توفير المأوى، ينبغي أن تقوم الحكومات على المستويات الملائمة، بما فيها السلطات المحلية، بما يلي:

(أ) استعراض وتنقيح الأطر القانونية والضريبية والتنظيمية التي تشكل حواجز ضمن قطاعات المأوى؛

(ب) القيام، من خلال التشريع والحوافز وغيرها من الوسائل، حسب الاقتضاء، بدعم منظمات الفئات الضعيفة والمحرومة حتى تتمكن من رعاية مصالحها والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محليا ووطنيا؛

(ج) سن القوانين ووضع اللوائح الرامية إلى منع التمييز والحواجز أو كفالة إنفاذ هذه القوانين واللوائح إذا كانت قائمة بالفعل؛

(د) العمل مع تعاونيات القطاع الخاص والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات المعنية على رفع مستوى الوعي بضرورة القضاء على التحامل والتمييز في معاملات الإسكان وتوفير الخدمات؛

(هـ) النظر في الانضمام كأطراف الى صكوك منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتناول في جملة أمور الحاجات المحددة والخاصة لأولئك الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة والمحرومة، مثل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والالتزام بالقواعد النموذجية للأمم المتحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين؛

(و) تعزيز شبكات النقل العام المعقول الكلفة والمتاح من أجل توفير طائفة أوسع من المساكن وفرص العمل للجماعات الضعيفة؛

(ز) تزويد الجماعات الضعيفة والمحرومة بالمعلومات وإتاحة الفرص لها لكي تشارك في عملية صنع القرارات على الصعيد المحلي بشأن قضايا المجتمع والمأوى التي تمسها؛

(ح) زيادة شمولية خدمات إمدادات المياه ومرافق الإصحاح لضمان حصول الجماعات الضعيفة والمحرومة على كميات كافية من المياه المأمونة وخدمات الصحة العامة.

٩٧- ومن أجل تلبية احتياجات المأوى لأولئك الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة، ينبغي أن تقوم الحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتوفير الإعانات والخدمات الاجتماعية ومختلف أنواع شبكات الأمان المحددة الهدف والشفافة لأكثر الجماعات ضعفا؛

(ب) العمل مع القطاعين الخاص وغير المستهدف للربح ومنظمات المجتمع المحلي وغيرها من الجهات الفاعلة على توفير المأوى لأفراد الجماعات الضعيفة، مع بذل جهود خاصة لإزالة جميع القيود المادية التي تمنع المعوقين وكبار السن من أن يعيشوا حياة مستقلة؛

(ج) السعي بدأب نحو تزويد أولئك الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة، حسب الاقتضاء، بمرافق معيشية خاصة وحلول لمسألة المأوى، مثل توفير مأوى للنساء اللاتي يتعرضن للعنف، أو ترتيبات معيشة مشتركة للأشخاص الذين يعانون إعاقة عقلية أو جسمانية؛

(د) توفير بيئة تمكّن أولئك الذين ينتمون الى الجماعات الضعيفة من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعهم وبلدهم.

٩٨- ومن أجل تخفيف الضعف، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات الملائمة، بما في ذلك السلطات المحلية بما يلي:

(أ) العمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على مساعدة أفراد الفئات الضعيفة في الحصول على حيازة مضمونة؛

(ب) حماية جميع الناس من عمليات الإخلاء القسري التي تخالف القانون وتوفير الحماية القانونية والإنصاف من هذه العمليات، مع أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار، والتأكد، في حالة عدم إمكان تجنُّب عمليات الإخلاء هذه، من توفُّر حلول مناسبة بديلة، حسب الاقتضاء؛

(ج) تشجيع ودعم برامج ومبادرات الإسكان الذاتي؛

(د) تعزيز الالتزام بجميع قوانين الصحة والبيئة وإنفاذها، حسب الاقتضاء، وبخاصة في مناطق الدخل المنخفض التي تعيش فيها جماعات ضعيفة؛

(هـ) تيسير الإجراءات التي ترمي في جملة أمور إلى كفالة الضمان القانوني للحيازة العقارية، وبناء القدرات، وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان، والتي يمكنها، إلى جانب الإعانات وغيرها من الأدوات المالية، أن توفر شبكات أمان تقلل من الضعف؛

(و) انتهاج سياسات لتوفير المعلومات للفئات الضعيفة والتشاور معها؛

(ز) تيسير حصول الجماعات الضعيفة على المعلومات والمساعدة القانونية؛

(ح) تشجيع استخدام وسائل الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والتأهب لها للحد من نقص مناعة السكان إزاء الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وتلك التي يتسبب بها الإنسان.

جيم - التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر

١ - مقدمة

٩٩- إن سرعة التحول الحضري، وتركز سكان الحضر في المدن الكبيرة، وامتداد المدن إلى مناطق جغرافية أوسع، وسرعة نمو المدن الضخمة، هي من بين أهم التحولات في المستوطنات البشرية. وبحلول سنة ٢٠٠٥، سيعيش أغلبية سكان العالم في المناطق الحضرية، وسيكون ٤٠ في المائة تقريبا من هؤلاء السكان من الأطفال. وستؤثر المناطق الحضرية تأثيرا قويا على عالم القرن الحادي والعشرين، وسيتزايد الاعتماد المتبادل بين سكان الحضر والريف من أجل رفاههم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ومن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على هذه العملية نمو السكان، والهجرة الطوعية والقسرية، وفرص العمل الحقيقية والمنتظرة، والتوقعات الثقافية، وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وأوجه التفاوت والتباين الخطيرة بين المناطق.

١٠٠- ونظرا لضخامة التحديات التي تثيرها المستوطنات البشرية لا بد للمجتمع من تقدير حكمة ومعرفة ومهارات كل شخص حق قدرها والإفادة منها. وتنمية مستوطنات بشرية مستدامة تتطلب إجراءات تعاونية ومتكاملة فيما بين الجهات المعنية. وقد يكون مزيج الجهات المعنية المناسب للمشاركة مختلفاً في كل حالة من الحالات، وذلك بحسب الجهة المسؤولة عن الموضوع المتناول بالبحث أو المتأثرة به. وعلى العموم تشمل الجهات المعنية النساء والرجال من جميع الأعمار، والحكومات على المستوى الملائم، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية، والأعمال التجارية، ومنظمات العمل والمنظمات البيئية.

١٠١- ولن تتحقق استدامة البيئة العالمية والحياة البشرية ما لم يتم، ضمن جملة أمور، تأمين تمتع المستوطنات البشرية في المناطق الحضرية والريفية على السواء بالنشاط الاقتصادي والحيوية الاجتماعية والسلامة البيئية، وذلك مع الاحترام الكامل للتراث والتنوع في المجالات الثقافية والدينية والطبيعية. فالمستوطنات البشرية تنطوي على احتمالات واعدة للتنمية البشرية ولحماية الموارد الطبيعية في العالم من خلال قدرتها على دعم أعداد كبيرة من البشر، في الوقت الذي تحد فيه من الآثار على البيئة الطبيعية. ومع ذلك، تشهد مدن عديدة أنماطا ضارة من النمو، والإنتاج والاستهلاك، واستخدام الأراضي، والتنقل، وتدهور هيكلها العمراني. وكثيرا ما تترادف هذه المشاكل مع تلوث التربة والهواء والمياه، وإهدار الموارد، وتدمير الموارد الطبيعية. وتعاني بعض المستوطنات البشرية أيضاً من قلة المياه والمرافق الصحية والصرف الصحي، والاعتماد على مصادر سامة وغير متجددة للوقود وفقدان التنوع الأحيائي بصورة يتعذر معها استعادته. وكثير من هذه الاتجاهات تتفاقم أو تتسارع وتيرتها من جراء ارتفاع معدلات نمو السكان وضخامة حجم الهجرة من الريف إلى الحضر. والعوامل الديمغرافية، التي تقترن بالفقر وانعدام إمكانية الوصول إلى الموارد وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية، يمكن أن تسبب أو تزيد حدة مشاكل التدهور البيئي واستنفاد الموارد، مما يعرقل التنمية المستدامة. ولذلك، فإن قيام عالم متحضر بدرجة كبيرة إنما يعني أن التنمية المستدامة ستعتمد إلى حد بعيد جدا على قدرة المناطق الحضرية ومناطق المدن الكبرى على إدارة أنماط الإنتاج والاستهلاك، وما يتطلبه الحفاظ على البيئة من نظم للنقل والتخلص من النفايات.

١٠٢- ويمكن أن تكون الحكومة على مستوى البلديات شريكا فعالا في جعل المستوطنات البشرية قابلة للاستمرار ومنصفة ومستدامة، حيث إن المستوى الإداري على ذلك الصعيد هو أقرب المستويات إلى الناس. ويجب أن تعترف الحكومات بالدور الجوهري للسلطات المحلية في توفير الخدمات، وتمكين الناس لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والحماية البيئية لمجتمعاتهم المحلية، وكذلك بدور التعاون الدولي فيما بين السلطات المحلية. ويمكن أن تقوم السلطات المحلية ببناء وتشغيل وصيانة المرافق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والإشراف على عمليات التخطيط، ووضع سياسات بيئية محلية، والمساعدة في تنفيذ السياسات البيئية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وهي تؤدي دورا حيويا في توعية وتعبئة الناس والاستجابة لمطالبهم من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

١٠٣- وقد اتفق المجتمع الدولي، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على مجموعة من الغايات والإجراءات ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وفي الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١، تبلور مفهوم "نهج التمكين" في قطاع المستوطنات البشرية. حيث تقوم شراكة فيما بين القطاعات العام والخاص والمجتمعي تسعى إلى تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية، وبيئة معيشة وعمل جميع الناس، ولا سيما الناس الذين يعيشون في فقر في المناطق الحضرية والريفية. وجرى التركيز بصفة خاصة على المشاركة في عملية صنع القرار من جانب فئات المجتمع المحلي، والمرأة، والسكان الأصليين، والمسنين، والمعوقين. ويؤكد إطار "الجدول المحلي لأعمال القرن ٢١" ضرورة أن تعمل السلطات المحلية بالتعاون مع كل الجهات المعنية، بما في ذلك الأفراد والفئات الاجتماعية والقطاع الخاص، من أجل تشجيع وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة.

١٠٤- وفي عملية التحضر، تستلزم سياسات وبرامج التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية مؤسسات حكومية دون وطنية قوية تعمل بالمشاركة مع كل الجهات المعنية. وما زالت هذه المؤسسات ضعيفة في العديد من البلدان، ويهدد تزايد مشاكل النزعات الإقليمية السياسية والصراع العرقي فعاليتها. وتستلزم جميع هذه الاهتمامات والمطالب نهجا إقليميا وشاملا لعدة قطاعات لتخطيط المستوطنات البشرية يشدد على الروابط بين الريف والحضر ويعامل القرى والمدن كطرفي سلسلة متواصلة من المستوطنات البشرية في نظام إيكولوجي مشترك.

١٠٥- وتتزايد إقامة المدن لشبكات من الروابط تتجاوز حدودها. وتتطلب التنمية الحضرية المستدامة أن يُنظر في القدرة الاستيعابية لكامل النظام الإيكولوجي الذي يدعم هذه التنمية، بما في ذلك تخفيف الآثار البيئية المعاكسة التي تحدث خارج المناطق الحضرية. ويؤدي التخلص غير الآمن من النفايات إلى تدهور البيئة الطبيعية: إذ تتأثر بذلك طبقات المياه الجوفية، والمناطق الساحلية، وموارد المحيطات، والأراضي الرطبة، والموائل الطبيعية، والأحراج، والنظم الإيكولوجية الهشة الأخرى ومواطن السكان الأصليين أيضا. ويجب أن تقوم الجهات الأطراف في الاتفاقات الدولية ذات الصلة بجميع عمليات نقل النفايات والمواد الخطرة عبر الحدود بما يتمشى وتلك الاتفاقات. ويؤدي التحضر السريع في المناطق الساحلية إلى سرعة تدهور النظم الايكولوجية الساحلية والبحرية.

١٠٦- ويمثل تنوع أنماط المستوطنات البشرية عنصرا رئيسيا في إنشاء مجتمعات مستدامة منصفة. ويجب تحسين ظروف المعيشة والعمل في جميع المستوطنات البشرية، بما في ذلك المراكز الحضرية الإقليمية، ومراكز الخدمات الريفية، والقرى الصغيرة، والمجتمعات الريفية، ومدن وقرى الأسواق، مع التركيز

بصورة خاصة على المأوى، والهياكل الأساسية الاجتماعية والعمرانية، والخدمات. وتتطلب صيانة وتنمية المستوطنات الريفية أنشطة زراعية وحرجية مستدامة وتكنولوجيات زراعية محسنة، وتنويع الاقتصاد وزيادة فرص العمل التي يتيحها تشجيع الاستثمار المناسب والمستدام بيئيا في الصناعة وأنشطة الإنتاج الاقتصادي والخدمات ذات الصلة.

١٠٧- وينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، ومن أجل التخفيف من التنمية الجغرافية غير المتوازنة للمستوطنات البشرية وتوفير دعم فعال لإنشاء اقتصاد دينامي، أن تنشئ شراكات مع الجهات المعنية ذات الصلة تشجع التنمية والإدارة المستدامتين للمدن بشتى أحجامها، وأن تهيئ الظروف التي تكفل أن توفر هذه المدن على اختلافها فرص العمل والخدمات في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة. وينبغي لها أن تبتكر استراتجيات وتدابير دعم تعالج المسائل المتعلقة بالتحرك السكاني الذي يفضي إلى تركز سكاني مفرط في بعض المناطق والضغط على النظم الإيكولوجية الهشة، مثل المناطق الساحلية، وإلى قلة السكان في مناطق أخرى.

١٠٨- والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين المدن، ضروري من جهة ويعود بالنفع المتبادل من جهة أخرى في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأهم المسائل، مثل تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك؛ وكفاءة الطاقة؛ والموارد المستدامة، وإدارة استخدام الأراضي؛ والقضاء على الفقر؛ والسكان والصحة؛ وإمدادات المياه؛ والمرافق الصحية وإدارة النفايات؛ والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها والتأهب لها وإدارتها؛ والتراث الثقافي والطبيعي والتاريخي؛ وحماية البيئة؛ والصناعة؛ والهياكل الأساسية؛ والخدمات الأساسية مثل مرافق وخدمات الصحة والتعليم، وذلك حسب سياق واحتياجات المدن والبلدات والقرى في كل بلد وإقليم. ويتيح الموئل الثاني فرصة التركيز على ما للأنماط الراهنة لتنمية المستوطنات البشرية من أثر على القدرة على تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا. ويمثل إيلاء اهتمام وثيق للاتجاهات في التنمية الحضرية مسألة جوهرية لاستمرار التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

٢ - الاستخدام المستدام للأراضي

١٠٩- للأراضي أهمية جوهرية في توفير الغذاء والمياه والطاقة للعديد من الكائنات الحية وهي حاسمة الأهمية بالنسبة للنشاط البشري. وفي المناطق الحضرية المتسارعة النمو، تتزايد صعوبة الحصول على الأراضي من جراء التنافس المحتمل عليها لتلبية متطلبات الإسكان والصناعة والتجارة والمرافق الأساسية والنقل والزراعة والحاجة إلى الأماكن المفتوحة والمناطق الخضراء، وحماية النظم الإيكولوجية الهشة. ويحول ارتفاع تكاليف أراضي الحضر وعوامل أخرى دون حصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر وأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة الأخرى على أراض صالحة لا يشكل موقعها مخاطر اقتصادية أو بيئية أو صحية لمن يقيمون فيها لأسباب منها قربها من المرافق الصناعية التي تسبب التلوث أو الأحوال الجغرافية غير المناسبة أو تعرضها للكوارث الطبيعية. وتمثل مواءمة تنمية المناطق الحضرية مع البيئة الطبيعية والنظام العام للمستوطنات إحدى المهام الأساسية التي سيضطلع بها لتحقيق عالم متحضر مستدام. ولا تشمل الأدوات اللازمة لتحقيق تنمية أكثر توازنا مع البيئة الطبيعية اتخاذ سياسات حضرية وإقليمية محددة وتدابير قانونية واقتصادية ومالية وثقافية وغيرها فحسب، بل أيضاً انتهاج طرق ابتكارية للتخطيط والتصميم الحضري وتنمية الحضر وتجديده وإدارته. ويتعين تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج الوطنية ودون الوطنية

والمحلية وفي هذا الخصوص يجب أن تطبق الحكومات على نطاق واسع، وبحسب قدرتها مبدأ النهج التحوطي الذي نص عليه إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. ويعد استخدام تقدير الأثر الاجتماعي والبيئي أمراً مستصوباً.

١١٠- ويرتبط استخدام الأراضي ارتباطا وثيقا بإدارة الموارد المائية نظرا للحاجة الملحة إلى حماية طبقات المياه الجوفية وموارد المياه العذبة الأخرى من الآثار الضارة الناجمة عن المستوطنات البشرية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإبعاد الأنشطة التي يحتمل أن تكون خطرة عن المناطق الهشة. وينبغي حماية المحيطات والمناطق الساحلية من المصادر البرية للتلوث.

١١١- وتستخدم الكثير من المدن الأراضي المحيطة بها لأغراض حضرية بطريقة تتسم بالتبديد في حين قد لا تكون الأراضي والهياكل الأساسية الموجودة المجهزة بخدمات مطورة أو مستخدمة على نحو كاف. وبغية تفادي نمو المستوطنات البشرية على نحو غير متوازن وغير صحي وغير مستدام، من الضروري تشجيع أنماط استخدام الأراضي التي تقلل من احتياجات النقل إلى أدنى حد ممكن، وتقتصد في استخدام الطاقة وتحمي المساحات المفتوحة والخضراء. وتكتسي المبادئ التوجيهية للكثافة الحضرية الملائمة والاستخدام المختلط للأراضي أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الحضرية. ويجب إعادة النظر بعناية في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية والمحلية لكفالة استخدام الأراضي على النحو الأمثل والتنمية الاقتصادية الأفضل توازنا من الناحية الجغرافية، بما في ذلك حماية الأراضي الزراعية التي لا غنى عنها؛ والأراضي التي تُبقي التنوع البيولوجي، وجودة المياه وإعادة تغذية المياه الجوفية؛ والمناطق الهشة، بما فيها المناطق الساحلية، والمناطق الحساسة الأخرى التي تحتاج إلى حماية.

١١٢- والمساحات الخضراء والغطاء النباتي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية أساسية للتوازن البيولوجي والهيدرولوجي والتنمية الاقتصادية. وتؤدي النباتات إلى إيجاد موائل طبيعية وتتيح امتصاصا أفضل لمياه الأمطار بوسائل طبيعية، مما يعني تحقيق وفورات في إدارة المياه. كما تؤدي المناطق الخضراء والنباتات دورا هاما من حيث تخفيض تلوث الهواء وتهيئة ظروف مناخية أكثر ملاءمة، مما يحسّن البيئة المعيشية في المدن. وينبغي إدماج الأنشطة الزراعية الصحية والسليمة بيئيا وتوفير الأراضي المشتركة في تخطيط المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

الإجراءات

١١٣- ينبغي أن تقوم الحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية وغيرها من الجهات المعنية، بدعم من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بمساندة جهود المستوطنات البشرية الرامية إلى تحديد أنماط استخدام الأراضي الحضرية وتخطيطه على نحو مستدام، ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بوضع أطر قانونية لتيسير وضع وتنفيذ خطط وسياسات عامة، على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي، للتنمية الحضرية المستدامة والإصلاح والانتفاع بالأراضي، والإسكان، وتحسين إدارة النمو الحضري؛

(ب) تشجيع وجود أسواق للأراضي كفؤة ويمكن الوصول إليها وتستجيب للطلب وتلبي احتياجات المجتمعات المحلية؛

(ج) القيام، كلما كان ذلك ملائما، باستحداث حوافز مالية واتخاذ تدابير لمراقبة استخدام الأراضي، بما في ذلك وضع حلول لتخطيط استخدام الأراضي تكفل استخدام الموارد المحدودة من الأراضي بصورة أكثر ترشيدا واستدامة؛

(د) تركيز اهتمام أكبر على تلبية متطلبات الاستثمار الرأسمالي للمستوطنات البشرية من خلال استراتيجيات وسياسات تعبئة الموارد التي تسهل زيادة تدفقات الاستثمار الخاص في التنمية الحضرية في المواقع التي تسهم في تطبيق الأنماط المستدامة لاستخدام الأراضي؛

(هـ) تشجيع الشراكات فيما بين القطاعات العام والخاص والتطوعي والأطراف المعنية الأخرى في مجال إدارة الموارد من الأراضي لتحقيق تنمية حضرية مستدامة؛

(و) تعزيز التخطيط الحضري والمبادرات المتعلقة بالإسكان وبتحديد المواقع الصناعية والتي تثبط إقامة المرافق الصناعية الخطرة في المناطق السكنية؛

(ز) السعي إلى الوقاية من التلوث ومن التعرض للتلوث الناجم عن المرافق الصناعية أو التقليل منه إلى أدنى حد، وفي الوقت نفسه تعزيز التخطيط الحضري والإسكان ومبادرات تحديد المواقع الصناعية التي تثبط إقامة مواقع المرافق الصناعية الملوثة بشكل غير متناسب في المناطق التي يسكنها الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو الأشخاص المنتمون لفئات أخرى ضعيفة ومحرومة؛

(ح) تطوير ودعم تنفيذ ممارسات محسنة لإدارة الأراضي تعالج بصورة شاملة التنافس على أراضي الحضر لتلبية احتياجات الإسكان والصناعة والتجارة والهياكل الأساسية والنقل والمساحات الخضراء ومناطق الغابات، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى مساحات للأنشطة اليومية - للملاعب، والمتنزهات ومناطق الألعاب الرياضية والترفيه والمساحات المناسبة لإقامة الحدائق والزراعة الحضرية؛

(ط) تعزيز إدماج تخطيط استخدام الأراضي والاتصالات والنقل لتشجيع أنماط إنمائية تحد من الطلب على النقل؛

(ي) وضع وتنفيذ خطط متكاملة لإدارة المناطق الساحلية لكفالة التنمية السليمة للموارد الساحلية والحفاظ عليها؛

(ك) تعزيز استخدام الأدوات وتنمية القدرات للرصد الحضري الشفاف والأنشطة المتصلة بتقديم التقارير استنادا إلى مؤشرات ملائمة للأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمدن؛

(ل) إضفاء الطابع المؤسسي على نهج قائم على المشاركة للمستوطنات البشرية المستدامة من خلال وضع ودعم استراتيجيات وآليات تشجع الحوار المفتوح والشامل فيما بين جميع الجهات المعنية، مع

إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وأولويات النساء والأقليات والأطفال والشباب والمعوقين والمسنين ومن يعانون من الفقر والاستبعاد؛

(م) تعزيز أفضل الممارسات المجتمعية لإدارة الأراضي في المستوطنات البشرية؛

(ن) تعزيز القدرات في مجال الإدارة البيئية المتكاملة.

١١٤- ولتطوير الإدارة المحسنة والمتكاملة للأراضي ودعمها، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع نظم متكاملة للمعلومات المتعلقة بالأراضي ورسم الخرائط؛

(ب) القيام، عند الاقتضاء، بإنشاء هياكل لإنفاذ قوانين وأنظمة إدارة الأراضي لجعل عمليات الإنفاذ والاستئناف أكثر كفاءة وفعالية؛

(ج) تطوير سوق الأراضي عن طريق وضع إطار قانوني فعال وتدمج فيه الشواغل البيئية ويشمل تنوع أنظمة حيازة الأراضي؛

(د) وضع استراتيجيات شاملة وسليمة بيئيا لاستغلال الأراضي، على الصعيد المحلي بمشاركة جميع الجهات المعنية.

٣ - التنمية الاجتماعية: القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل المنتج والاندماج الاجتماعي

١١٥- إن تعزيز إقامة مستوطنات بشرية تتصف بالإنصاف وتتوفر لها مقومات الاستمرار والاستقرار الاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر. ويؤيد المجتمع الدولي اهتمامات السنة الدولية للقضاء على الفقر والعقد الدولي للقضاء على الفقر وهو يعترف أيضا بظاهرة "تأنيث" الفقر. ويتخذ الفقر مظاهر مختلفة تشمل الافتقار إلى المأوى، والسكن غير الملائم. ويتطلب القضاء على الفقر مسائل من بينها وضع سياسات اقتصاد كلي سليمة ترمي إلى خلق فرص العمل وحصول جميع الناس، على قدم المساواة على الفرص الاقتصادية (والجهود الخاصة لتيسير هذه الفرص للمحرومين)، والتعليم والتدريب بما يعزز سبل العيش المستدامة من خلال العمالة المنتجة والعمل بالاختيار الحر، والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية. بيد أنه لا توجد حلول شاملة يمكن تطبيقها بشكل معقول. ويجب تمكين الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر عن طريق المشاركة بالاختيار الحر في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى لاستراتيجية القضاء على الفقر وضع سياسة تهدف إلى تقليل التفاوتات، وزيادة الفرص، وإتاحة امكانية الوصول إلى الموارد وتحسينها عند الاقتضاء، وفرص العمل والدخل؛ وتشجيع التنمية الريفية واتخاذ التدابير لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية؛ وتوفير الحماية الاجتماعية لمن لا يستطيعون إعالة أنفسهم؛ والاعتراف

بالاحتياجات والمهارات الخاصة للمرأة؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتحسين الهياكل الأساسية بما فيها مرافق الاتصالات، وزيادة اتاحتها؛ وتعزيز السياسات المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع.

الإجراءات

١١٦- من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات على قدم المساواة وتوفيرها على نحو منصف في المستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات على المستوى المناسب، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم، بما يلي:

(أ) صياغة وتنفيذ سياسات لتنمية المستوطنات البشرية تكفل الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات المتصلة بتوفير الأمن الغذائي؛ والتعليم؛ والعمالة وسبل الرزق؛ وخدمات الرعاية الصحية الأساسية؛ ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية؛ والمأوى الملائم؛ والوصول إلى المساحات المفتوحة والخضراء والمحافظة على تلك الخدمات، مع إيلاء أولوية لاحتياجات وحقوق النساء والأطفال الذين كثيرا ما يتحملون العبء الأكبر للفقر؛

(ب) إعادة توجيه الموارد العامة، عند الاقتضاء، لتشجيع الإدارة المجتمعية للخدمات والمرافق الأساسية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والسكان المحليين، بمن في ذلك من يعيشون في ظل الفقر، والنساء والمعوقون والسكان الأصليون وأفراد الفئات المحرومة، في تحديد الاحتياجات من الخدمات العامة وتخطيط الأماكن وتصميم المرافق الأساسية والأماكن المفتوحة والخضراء وفي المناطق الحضرية وتوفيرها وصيانتها.

١١٧- ولتعزيز الاندماج الاجتماعي، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، تسليما منها بأهمية المساهمات الطوعية، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع التعاوني ومؤسسات القطاعين العام والخاص، أن تقوم بما يلي:

(أ) حظر ممارسات الاستبعاد التمييزية المتصلة بالمأوى والعمالة والوصول إلى المرافق الاجتماعية والثقافية؛

(ب) توفير الفرص والحيز المادي لتشجيع التفاعل الإيجابي بين الفئات ذات الثقافات المتنوعة؛

(ج) إشراك الفئات والأفراد المهمشين و/أو المحرومين في التخطيط وصنع القرارات وعمليات الرصد والتقييم المتصلة بتنمية المستوطنات البشرية؛

(د) القيام، بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك أولياء أمور الأطفال فيما يتصل بتعليمهم، بتشجيع تطوير مناهج دراسية وبرامج تعليمية ومراكز مجتمعية ترمي إلى تعزيز التفاهم والتعاون بين أفراد مختلف الثقافات؛

١١٨- ويشكل الفقر والبطالة على الصعيدين الحضري والريفي قيدين شديدين على تنمية المستوطنات البشرية. وعملا على مكافحة الفقر، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالاشتراك مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، بما يلي:

(أ) حفز فرص العمالة المنتجة التي تدر دخلا كافيا لتحقيق مستوى معيشي لائق للجميع، مع كفالة المساواة للمرأة في فرص العمل ومعدلات الأجور والتشجيع على توفير فرص للعمل في مواقع قريبة من المنزل أو في المنزل نفسه، وبخاصة للنساء اللائي يعشن في فقر وللمعوقين؛

(ب) السعي إلى تحقيق هدف كفالة توفير فرص عمل جيدة وصون حقوق العمال ومصالحهم الأساسية، والحرص، من أجل ذلك، على تعزيز احترام الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بحظر العمل القسري وعمل الأطفال، وحرية تكوين الجمعيات، وحق التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي، ومبدأ عدم التمييز؛

(ج) تحسين السياسات التي تقلل المخاطر الصحية البيئية، وتزويد القطاع غير النظامي وجميع العاملين بمعلومات ميسورة عن كيفية تعزيز السلامة المهنية وتقليل المخاطر الصحية؛

(د) القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز الاستثمارات والأساليب الكثيفة العمالة والفعالة من حيث الكلفة لتوفير الهياكل الأساسية والخدمات للمستوطنات وإصلاحها وصيانتها؛

(هـ) تشجيع التعاقدات والمشتريات التي تيسر، حسب الاقتضاء، إشراك القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك الأعمال التجارية الصغيرة وصغار المقاولين، وعند الاقتضاء القطاعين غير النظامي والمجتمعي، في توريد السلع والخدمات العامة الأساسية؛

(و) كفالة إمكانية وصول الذين يعيشون في فقر إلى الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الائتمان، والأراضي، والتعليم والتدريب، والتكنولوجيا، والمعارف والمعلومات، فضلا عن الخدمات العامة، وكفالة إتاحة الفرص لهم للمشاركة في عملية صنع القرار في بيئة من السياسات العامة والأنظمة تمكنهم من الاستفادة من فرص العمالة والفرص الاقتصادية؛

(ز) تعزيز إمكانيات الوصول إلى الائتمان والبدائل المصرفية الابتكارية بضمانات وشروط ضمانات تبعية مرنة، وذلك للنساء والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، بمن فيهم العاملون في القطاع غير النظامي والمشاريع الأسرية والمشاريع الصغيرة؛

(ح) تشجيع الأنظمة المصرفية التعاونية المجتمعية الأساس وإعادة استثمار على نحو مسؤول من قبل الشركات في المجتمعات المحلية؛

(ط) تشجيع وتعزيز المؤسسات المنتجة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة جدا ومؤسسات القطاع الخاص والتعاوني الصغيرة، وزيادة الفرص السوقية وفرص العمل والتدريب للنساء والرجال والشباب، بمن فيهم المعوقون، والقيام حيثما يكون ذلك مناسبا بتعزيز الصلات بين القطاعين غير النظامي والنظامي؛

(ي) القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز إمكانية الحصول في الوقت المناسب على التعليم والتدريب المهني، وذلك للعاطلين عن العمل، وبخاصة الأشخاص الذين يعيشون في فقر؛

(ك) الربط بين المشاريع التجارية الصغيرة المستقلة من خلال شبكات صناعية مرنة؛

(ل) إنشاء وتعزيز البرامج التي ترمي إلى تحسين مهارات إدارة المشاريع لدى المنظمات المجتمعية وغير الحكومية، ومنها منظمات الشباب، على الصعيدين المجتمعي والمحلي، بما في ذلك تقييم الاحتياجات، وتحديد المشاريع وتصميمها، والإدارة المالية، وتنفيذ المشاريع وتقدير الآثار، والرصد والتقييم؛

(م) التشجيع على إنشاء المنظمات المجتمعية والمنظمات الطوعية الخاصة وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تساهم في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(ن) استكشاف سبل إنشاء هياكل دعم شبه عمومية تشجع المؤسسات المجتمعية المترابطة عن طريق توفير المساعدة على تطوير المنتجات التي تصنعها المجتمعات المحلية، وتسويق هذه المنتجات وتوزيعها؛

(س) زيادة وعي الجمهور بفرص العمل المتاحة، عن طريق وسائط الإعلام.

١١٩- وعملا على تعزيز تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها على نحو يراعي أوضاع الجنسين، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتعاون مع التنظيمات النسائية وغيرها من الجهات المعنية، بما يلي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد لوائح ومعايير وقواعد ووضع مبادئ توجيهية للتخطيط، تأخذ في الاعتبار احتياجات وأوضاع النساء والرجال والبنات والبنين، فيما يتصل بعمليات التخطيط والتطوير وصنع القرارات المتصلة بالمستوطنات البشرية، وفي توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول إليها، بما في ذلك المرافق العامة للنقل والصحة والتعليم؛

(ب) الحرص في عملية التخطيط على مراعاة أن النساء كثيرا ما يكن منخرطات في القطاع غير النظامي ويستخدمن منازلهن لمزاولة الأنشطة التجارية أو السوقية؛

(ج) تعزيز الهياكل التمثيلية، مع كفالة المشاركة التامة والمتكافئة للمرأة؛

(د) وضع مبادئ توجيهية في مجال السياسات وبرامج تشجع وتتابع بنشاط إشراك التنظيمات النسائية في جميع جوانب التنمية المجتمعية المتصلة بالهياكل الأساسية البيئية وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية وتشجيع التعاونيات الخاصة بالمرأة، فضلا عن تشجيع عضويتها في التعاونيات الأخرى؛

(هـ) تشجيع التغيرات في المواقف والهياكل والسياسات والقوانين وسائر الممارسات المتعلقة بالجنسين بغية إزالة جميع الحواجز التي تعترض صون كرامة الإنسان والمساواة في الأسرة والمجتمع، وتشجيع مشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة ومتساوية، بما في ذلك مشاركة المعوقين، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك في وضع السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ومتابعتها؛

(و) تعزيز السياسات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على عمالة المرأة ودخلها في كلا القطاعين النظامي وغير النظامي واعتماد تدابير محددة لمعالجة بطالة المرأة، وبخاصة بطالتها الطويلة الأمد؛

(ز) إزالة الحواجز القانونية والعرفية التي تحول، حيثما وجدت، دون حصول المرأة بصورة متكافئة على الأراضي والتمويل والتصرف بهما؛

(ح) تعزيز إمكانية وصول البنات والنساء على نحو متكافئ إلى جميع مستويات التعليم؛

(ط) إنشاء برامج لمعالجة الفقر المدقع المنتشر بين النساء الريفيات، مع التركيز على حاجتهن إلى المأوى والعمل الملائمين؛

(ي) توليد ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس، مع كفالة أن يكون جمع هذه الإحصاءات وتبويبها وتحليلها وعرضها مصنفا حسب السن والجنس؛ وإنشاء آليات للرصد في الهياكل الحكومية، وإدراج النتائج في السياسات الرئيسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(ك) زيادة الوعي المجتمعي بالقضايا التي تجابه النساء اللائي يعشن في فقر والنساء عديمات المأوى والمهاجرات واللاجئات أو المشردات اللائي يحتجن إلى حماية دولية، والمشردات في الداخل، وبخاصة القضايا المتصلة بالاعتداء البدني والجنسي، وتصميم استجابات مجتمعية ملائمة؛

(ل) كفالة التساوي في إمكانية الحصول على السكن والأراضي والخدمات العامة في المناطق الحضرية والريفية تمشيا مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٢٠- وعملا على تنمية كامل إمكانيات الشباب وإعدادهم لأداء دور مسؤول في تنمية المستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالاشتراك مع القطاع الخاص ومنظمات الشباب غير الحكومية وغيرها من المنظمات غير الحكومية وكذلك المنظمات المجتمعية، بما يلي:

(أ) إدراج اهتمامات الشباب في جميع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية ودون الوطنية والمحلية ذات الصلة؛

(ب) تمكين الشباب عن طريق تدعيم قدرتهم على أداء دور نشط وخلاق في بناء المجتمعات المحلية المستدامة والإقرار بقيمة قدرتهم تلك؛

(ج) توفير إمكانية الحصول، على نحو متكافئ، على التعليم الأساسي، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في فقر والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية، ومعالجة القيود التي يوجدها بعد المسافة ونقص المرافق التعليمية والحواجز الاجتماعية أو الاقتصادية؛

(د) اتخاذ إجراءات خاصة لتقليل معدلات الانقطاع عن الدراسة في جميع المراحل التعليمية عن طريق تعزيز صلة التعليم بالواقع ورفع مستوى نوعيته، ولتيسير وصول المنقطعين عن الدراسة إلى سبل الرزق المستدامة؛

(هـ) استخدام الأنشطة والبرامج التعليمية والتدريبية النظامية منها وغير النظامية والقيام، بالاشتراك مع الشباب، بتشجيع برامج العمل وتطوير المهارات المهنية، بما يعزز قدرة الشباب على المشاركة الكاملة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالمستوطنات البشرية؛

(و) القضاء على الاستغلال الجنسي والاقتصادي للفتيات والأطفال، بما يحسّن نوعية حياتهم ويزيد مساهمتهم في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(ز) تشجيع حملات التوعية وغيرها من التدابير التي ينظمها وينفذها الشباب وتستهدف تعزيز تفهم الشباب لتراثهم التاريخي والطبيعي والديني والروحي والثقافي وزيادة وعيهم بالقيم البيئية والآثار البيئية المترتبة على اختياراتهم الانتاجية والاستهلاكية والسلوكية والأخلاقية، وبخاصة ما يتصل منها بالمأوى الملائم للجميع وبالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

١٢١- وعملا على تعزيز مراعاة ظروف المعوقين في تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، ينبغي للحكومات أن تقوم على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، بما يلي:

(أ) تعزيز اعتماد قوانين ولوائح ومعايير وقواعد ووضع مبادئ توجيهية للتخطيط وبرامج تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمعوقين، بمن فيهم المصابون بأمراض مزمنة، في جميع عمليات التخطيط والتطوير وصنع القرار المتصلة بالمستوطنات البشرية؛

(ب) التشجيع على اعتماد قوانين وسياسات تضمن للمعوقين فرصة الوصول الكامل إلى جميع المباني والمرافق العامة الجديدة، والسكن العمومي وشبكات النقل العام؛ والتشجيع كذلك على الوصول إلى المباني والمرافق العامة القائمة والسكن والنقل حيثما كان ذلك ممكنا، وبشكل خاص من خلال الإفادة من فرصة تجديد المباني والمرافق؛

(ج) تعزيز الهياكل التمثيلية، مع كفالة توفير فرص المشاركة التامة والمتكافئة للمعوقين؛

(د) إزالة حواجز الاتصال للحد من العزلة الاجتماعية والمادية التي يواجهها المعوقون، عن طريق اتخاذ تدابير مثل إعداد ونشر المعلومات، وخاصة منها منشورات الإعلام العام، بأشكال ملائمة؛

(هـ) تعزيز إمكانية وصول المعوقين على نحو متكافئ إلى جميع مستويات التعليم وتنمية المهارات؛

(و) إعداد ونشر بيانات مفصلة ومصنفة، بحسب السن والجنس والمركز من حيث العمل؛ وإنشاء آليات للرصد في الهياكل الحكومية وإدماج النتائج في السياسات الرئيسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(ز) الإقرار بأن المعوقين أدرى باحتياجاتهم السكنية والمجتمعية وأنه ينبغي أن يكونوا صانعي القرار فيما يتعلق بتوفير السكن الملائم لهم وأنه ينبغي إشراكهم في تصميم وتنفيذ مشاريع الإسكان هذه؛

(ح) تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا الرعاية الصحية التي تجابه المعوقين وتصميم استجابات مجتمعية ملائمة؛

(ط) مد المعوقين برعاية صحية تكون في متناولهم وذات نوعية جيدة؛

(ي) وضع سياسات ومبادئ توجيهية وتوفير خدمات لإسكان المعوقين في مجتمعاتهم المحلية؛

(ك) وضع وتنفيذ برامج تمكن المعوقين من الحصول على فرصة متكافئة لتحقيق دخل كاف للحفاظ على مستوى معيشي لائق؛

(ل) الحرص في عملية التخطيط على مراعاة أن المعوقين كثيرا ما يستعملون منازلهم في مزاولة الأنشطة التجارية أو السوقية؛

(م) تشجيع الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية الخاصة بالمعوقين.

١٢٢- وعملاً على تشجيع تقدم السكان الأصليين المطرد ولضمان مشاركتهم الكاملة في تنمية المناطق الريفية والحضرية التي يعيشون فيها، مع الاحترام الكامل لثقافاتهم ولغاتهم وتقاليدهم وتربيتهم ومنظماتهم الاجتماعية وأنماط مستوطناتهم، يجب أن تقوم الحكومات وقادة مجتمعات السكان الأصليين، ضمن السياق الوطني بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات خاصة لتعزيز قدراتهم الانتاجية، وكفالة وصولهم الكامل والمتساوي إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومشاركتهم في وضع وتنفيذ السياسات التي تؤثر على تنميتهم؛

(ب) دعم أنشطة السكان الأصليين الاقتصادية بغية تحسين أوضاعهم وتنميتهم ولضمان تفاعلهم الآمن مع الاقتصاد الأكبر حجماً؛

(ج) إشراك النساء من السكان الأصليين وما لهن من وجهات نظر ومعارف، على قدم من المساواة مع الرجل، في صنع القرارات التي تهم المستوطنات البشرية، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد ووضع سياسات وبرامج للتنمية المستدامة، بما في ذلك بشكل خاص السياسات والبرامج التي ترمي إلى معالجة ومنع التردي البيئي للأرض؛

(د) معالجة الاحتياجات الخاصة لأطفال السكان الأصليين وأسرهم، وخاصة الذين يعيشون في ظل الفقر، وتمكينهم بذلك من الافادة الكاملة من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٧٣- وعملاً على منع العنف والجريمة وتقليلهما وإزالتهما، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، وبالاشتراك مع كافة الجهات المعنية أن تقوم بما يلي:

(أ) تصميم وإنشاء وصيانة مستوطنات بشرية صالحة للمعيشة تشجع على اتخاذ الأماكن العامة مراكز للحياة المجتمعية حتى لا تصبح مواقع للنشاط الإجرامي؛

(ب) إشاعة الوعي وتوفير التعليم سعياً إلى تخفيف حدة الجريمة والعنف وتقوية المجتمع؛

(ج) تعزيز منع الجريمة عن طريق التنمية الاجتماعية وذلك بإيجاد سُبل لمساعدة المجتمعات المحلية على التصدي للعوامل الأساسية التي تقوض سلامة المجتمع المحلي وتؤدي إلى الجريمة بمعالجة بعض المشاكل الحرجة مثل الفقر واللامساواة والإجهاد الأُسري والبطالة وانعدام الفرص التعليمية والمهنية ونقص الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات الرعاية في مجال الصحة العقلية؛

(د) تشجيع الشباب والأطفال وخاصة أطفال الشوارع، على أن يصبحوا أطرافاً مهتمين بمستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم المحلية عن طريق التعليم والترفيه والتدريب على العمل وإسداء المشورة، التي يمكن أن تجتذب الاستثمارات من القطاع الخاص والدعم من المنظمات غير المستهدفة للربح؛

(هـ) تعزيز سلامة المرأة في المجتمعات المحلية عن طريق تعزيز اتباع نهج يراعي أوضاع الجنسين في سياسات وبرامج منع الجريمة بزيادة معرفة وفهم المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسات لمسببات وعواقب وأدوات ممارسة العنف ضد المرأة؛

(و) وضع برامج ترمي إلى تحسين مهارات القيادات المحلية في مجالات تيسير العمل الجماعي وحل النزاعات والتدخل فيها؛

(ز) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز الأمن الشخصي وتقليل الخوف عن طريق تحسين خدمات الشرطة وجعلها أكثر عرضة للمساءلة أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها، والقيام كلما كان ذلك ملائماً، بتشجيع وتيسير صياغة تدابير ونُظم مجتمعية مشروعة لمنع الجريمة؛

(ح) توفير نُظم محلية للعدالة تكون متيسرة وفي المتناول ومحايدة وسريعة الاستجابة وإنسانية، وذلك عن طريق جملة أمور منها القيام، حيثما يكون ذلك ملائماً، بتيسير وتعزيز المؤسسات والإجراءات التقليدية القائمة لحل الخلافات والمنازعات؛

(ط) التشجيع على إنشاء برامج ومشاريع تقوم على أساس المشاركة الطوعية، وبخاصة مشاركة الأطفال والشباب وكبار السن، لمنع العنف، بما في ذلك العنف المنزلي والجريمة؛

(ي) اتخاذ إجراءات متضافرة وعاجلة للقضاء على الشبكات الدولية والوطنية للاتجار بالجنس.

١٢٤- ولحماية المستضعفين والمحرومين ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، بالتعاون فيما بينها، أن تقوم، بما يلي:

(أ) اعتماد سياسات وبرامج بيئية واجتماعية واقتصادية تتسم بالتكامل والشفافية وبمراعاة أوضاع الجنسين في المناطق التي يسودها البؤس والمناطق التي تتميز بالاستبعاد الاجتماعي؛

(ب) تيسير مشاركة المنظمات المحلية، بما في ذلك مجالس المسنين والمجموعات النسائية والحركات الشعبية ومجموعات الشباب والأطفال ومنظمات المعوقين وغير ذلك من المنظمات القائمة في المجتمع المحلي، في عمليات صنع القرارات المتعلقة ببرامج الرعاية الاجتماعية؛

(ج) دعم وإقامة شراكات عملية مع مبادرات الرعاية الاجتماعية والتنمية المجتمعية؛

(د) تحسين تخطيط وتصميم المستوطنات البشرية لتستجيب تحديداً لاحتياجات المستضعفين والمحرومين، وبخاصة المعوقين.

٤ - السكان وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة

١٢٥- ترتبط نوعية حياة كافة سكان المستوطنات البشرية وأنشطتهم داخلها ارتباطاً وثيقاً بالتغير السكاني والأنماط الديموغرافية، بما في ذلك نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم، وبالمتغيرات الانمائية مثل التعليم والصحة والتغذية ومستويات استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة ووتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها.

١٢٦- ولضمان استدامة المستوطنات البشرية ينبغي النظر في تحركات السكان داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك النمو السريع جداً لبعض المدن والتوزيع الاقليمي غير المتوازن للسكان في بعض المناطق.

الإجراءات

١٢٧- ولمعالجة القضايا السكانية التي تؤثر في المستوطنات البَشرية وإدماج الشواغل الديموغرافية بالكامل في سياسات تنمية المستوطنات البشرية المستدامة، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية وغيرها من الجهات المعنية أن تقوم بما يلي:

(أ) كفالة معالجة القضايا السكانية/الديموغرافية بشكل مناسب في إطار عمليات صنع القرارات وخاصة تلك التي تتناول التخطيط والإدارة على المستوى الحضري والاقليمي، وتوفير الهياكل والخدمات الأساسية أو غير ذلك من السياسات ذات الصلة؛

(ب) القيام عند الاقتضاء بإنشاء قواعد بيانات أو تعزيزها، بما في ذلك، في جملة أمور، البيانات المفصلة حسب الجنس والعمر وجمع البيانات وتحليلها لتوفير معلومات أساسية يمكن استخدامها للتخطيط على نحو أفضل لنمو السكان في المدن والبلدات والقرى؛

(ج) زيادة الوعي بتأثير تغير السكان والمتغيرات الانمائية في المستوطنات البشرية على جميع مستويات المجتمع ومعرفته وفهمه عن طريق الحملات الإعلامية وجهود الاتصال التي تركز على مغزى وأهمية القضايا السكانية، والاجراءات المسؤولة اللازمة لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك قضايا الصحة وتنظيم الأسرة وأنماط الاستهلاك والانتاج التي تتفق مع التنمية المستدامة؛

(د) النظر في الحاجة إلى تخطيط وتصميم وبناء مستوطنات بشرية جديدة مستدامة مع مراعاة الأثر البيئي لتخفيف الضغوط السكانية والانمائية الحالية على المناطق الحضرية والريفية وتفاديها مستقبلاً.

٥ - المستوطنات البشرية المستدامة بيئيا والصحية والملائمة للعيش

١٢٨- تعتمد المستوطنات البشرية المستدامة على تهيئة بيئة أفضل لصحة الإنسان ورفاهه، تسهم في تحسين ظروف معيشة الناس وتقليل الفروق في نوعية حياتهم. وتعتمد صحة السكان على السيطرة على المسببات البيئية لتردي الوضع الصحي، وذلك على الأقل بقدر اعتمادها على الاستجابات السريرية للأمراض. والأطفال بصفة خاصة معرضون للتأثر بالبيئات الحضرية الضارة ويجب حمايتهم. وتكتسي التدابير الرامية إلى الوقاية من ضعف الصحة والأمراض أهمية تعادل أهمية توافر العلاج والرعاية الطبيين الملائمين. ولذلك يلزم اتباع نهج شمولي في مجال الصحة توضع فيه الوقاية والرعاية ضمن إطار السياسات البيئية وتدعم بنظم إدارة وخطط عمل فعالة تتضمن أهدافاً تعكس الاحتياجات والقدرات المحلية.

١٢٩- إن المشاكل الصحية المتصلة بالظروف البيئية السيئة، بما في ذلك عدم توافر المياه المأمونة والمرافق الصحية والإدارة غير الملائمة للنفايات ورداءة خدمات الصرف الصحي وتلوث الهواء والتعرض لمستويات مفرطة من الضوضاء فضلاً عن الخدمات الصحية غير الفعالة وغير الملائمة، تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على نوعية الحياة وعلى الاسهام العام لملايين الأشخاص في المجتمع. وقد تؤدي أيضاً إلى تفاقم التوتر الاجتماعي واللامساواة وزيادة تعرّض الناس لآثار الكوارث. ويتمثل النهج المتكامل لتوفير الهياكل الأساسية السليمة بيئياً في المستوطنات البشرية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية

والحضرية، في الاستثمار في تنمية المستوطنات البشرية المستدامة التي تحسن نوعية الحياة وتقلل من الآثار السلبية على البيئة وتحسن الصحة العامة للسكان وتخفف عبء الاستثمار في الخدمات العلاجية وتخفيف حدة الفقر.

١٣٠- ويبلغ الكثير من المخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث مستويات مرتفعة بوجه خاص في المناطق الحضرية وكذلك في المناطق المنخفضة الدخل، بسبب ارتفاع معدلات تركز الملوثات الناجمة عن جملة أمور منها الصناعة وحركة السير والأدخنة المنبعثة من أجهزة الطبخ والتدفئة، والاكتظاظ المفرط، وقصور إدارة النفايات الصلبة والسائلة. وقد يكون للأخطار البيئية في المنزل وفي مكان العمل أثر أكبر على صحة النساء والأطفال بسبب اختلاف إمكانيات ودرجات تعرّضهم للآثار السامة لمختلف المواد الكيميائية وبسبب طبيعة المهام التي كثيراً ما تضطلع بها المرأة.

١٣١- وتجد كثير من الملوثات البيئية، كالمواد المشعة والملوثات العضوية الثابتة، طريقها إلى سلسلة الأغذية وفي نهاية المطاف إلى البشر حيث تلحق أضراراً بصحة الأجيال الحالية والمقبلة.

١٣٢- وقد يكون للتعرض للمعادن الثقيلة، بما فيها الرصاص والزئبق، آثار ضارة دائمة على صحة البشر ونمائهم وعلى البيئة. ويتأثر الأطفال والفقراء بصورة خاصة في معظم الأحيان ومما يثير القلق بصفة خاصة عدم إمكانية تدارك آثار ارتفاع مستويات الرصاص على النمو العقلي للأطفال. وتوجد بدائل فعالة ومعقولة التكلفة للعديد من استخدامات هذه المعادن. وينبغي البحث عن بدائل ملائمة للمنتجات التي لا يمكن فيها مراقبة أو إدارة التعرض لمعدن الرصاص.

١٣٣- كما تؤدي أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة والمسرفة إلى زيادة المشاكل في إدارة النفايات. ومن الضروري أن تكثف الجهود الرامية إلى تقليل انتاج النفايات إلى أدنى حد والتخلص منها وإعادة تدوير واستخدام أكبر قدر ممكن منها والتخلص مما يتبقى منها بطريقة سليمة بيئياً. وسيتطلب ذلك إحداث تغييرات في المواقف وأنماط الاستهلاك، وفي تصميم المباني والأحياء السكنية فضلاً عن الأخذ بأساليب مبتكرة وفعالة ومستدامة لإدارة النفايات.

١٣٤- ومن المسلم به أن لتصميم البيئة المبنية آثاراً على رفاه الناس وسلوكهم ومن ثم على صحتهم. ولذلك فإن التصميم الجيد فيما يخص المساكن الجديدة وفي التحسين والإصلاح هو أمر هام لتهيئة أحوال معيشة مستدامة. وينبغي أن يكون تصميم مجموعات العمارات الشاهقة مكملاً للأحياء التي ستُبنى فيها. وبوجه خاص، فإن التنمية الواسعة النطاق لمجموعات المباني الشاهقة يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية وبيئية سلبية وينبغي بالتالي إيلاء اهتمام خاص لنوعية تصميمها، بما في ذلك من حيث الحجم والارتفاع والصيانة الملائمة والتفتيش الفني المنتظم وتدابير السلامة.

١٣٥- وتؤثر صلاحية البيئة المبنية للعيش تأثيراً هاماً على نوعية الحياة في المستوطنات البشرية. فنوعية الحياة تقتضي توفر الخصائص التي تحقق للمواطنين طموحاتهم المتنوعة والمتزايدة والتي تتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية. والصلاحية للعيش تعني توفر الخصائص والمزايا المكانية والاجتماعية والبيئية التي تساهم مساهمة فريدة في جعل الناس يشعرون بالرفاه الشخصي والجماعي وبالارتياح للاقامة في هذه المستوطنة بالذات. وتختلف التطلعات فيما يخص الصلاحية للعيش باختلاف الأماكن وتتطور وتتغير مع مرور

الزمن؛ وهي تختلف أيضاً باختلاف السكان الذين تتألف منهم المجتمعات المحلية. لذلك فإن الظروف الملائمة لمستوطنات بشرية صالحة للعيش تفترض وجود ديمقراطية فعالة يكون فيها لعمليات المشاركة والالتزام المدني وآليات بناء القدرات طابع مؤسسي.

الإجراءات

١٣٦- لتحسين صحة ورفاه جميع الناس على مدى حياتهم وبخاصة الفقراء، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما فيها السلطات المحلية وبمشاركة الجهات المعنية الأخرى، بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ خطط أو استراتيجيات صحية على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وتعزيز الخدمات الصحية البيئية بغية الوقاية من الأمراض واعتلال الصحة الناجمين عن سوء الأوضاع في بيئات المعيشة والعمل والأوضاع التي يعيش فيها الفقراء، والتخفيف من هذه الأمراض وهذا الاعتلال والتصدي لهما، ومواصلة العمل من أجل بلوغ هدف جدول أعمال القرن ٢١ المتمثل في تحسين المؤشرات الصحية بنسبة تتراوح بين ١٠ و٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠؛

(ب) اعتماد تدابير لمنع ومراقبة تلوث الهواء والمياه والتربة وخفض مستويات الضوضاء، حسب الاقتضاء، وزيادة وضمان إمكانية الوصول إلى نظم مناسبة للرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بغية التصدي للمشاكل الصحية ذات الصلة؛

(ج) ضمان إجراء بحوث كافية لتقييم كيفية ومدى تأثر وتعرض النساء والأطفال، على وجه الخصوص، للتدهور البيئي والمخاطر البيئية بما في ذلك القيام، عند الاقتضاء، بإجراء بحوث وجمع بيانات عن فئات معينة من النساء والأطفال، وبخاصة النساء ذوات الدخل المنخفض والنساء المنتميات إلى السكان الأصليين وإلى الأقليات؛

(د) تحسين أوضاع المأوى للتخفيف من الأخطار التي تهدد الصحة والسلامة ولا سيما الأخطار التي تتعرض لها النساء وكبار السن والأطفال والمعوقون، والمرتبطة بالأنشطة المنزلية؛

(هـ) بناء القدرات على جميع المستويات من أجل الإدارة الفعالة للصحة البيئية؛

(و) وضع وتنفيذ برامج تكفل اتاحة إمكانية حصول جميع النساء طوال فترة حياتهن على مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الصحية التي يمكن تحمل كلفتها بما فيها تلك المتصلة برعاية الصحة الانجابية، بما يشمل تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وفقاً لتقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

(ز) وضع معايير، عند الاقتضاء، للمستويات القصوى والمأمونة المسموح بها للتعرض للضوضاء، وتعزيز مراقبة تقييم مستويات الضوضاء كجزء من برامج الصحة البيئية؛

(ح) إشاعة الوعي بأوجه الترابط بين البيئة والصحة وتنمية المعارف والمواقف والممارسات اللازمة داخل المجتمعات المحلية لتحسين الصحة على المستويين الشخصي والمجتمعي، مع إيلاء اهتمام خاص للنظافة؛

(ط) تعزيز التخطيط والتصميم الجيد للمستوطنات البشرية، حسب الاقتضاء، سواء كان ذلك عند اقامة مستوطنات جديدة أو عند تحسينها وإصلاحها مع التركيز على الخصائص الجمالية وعلى الخصائص التقنية والوظيفية السليمة والمستدامة بغية إثراء وتنوير نوعية حياة الناس عموماً؛

(ي) تنظيم عمليات لزيادة تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة التقنية فيما بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية بما في ذلك بين الحكومات على المستوى ذاته وعبر القطاعات من أجل تحسين الصحة البيئية؛

(ك) كفالة إعطاء الأولوية الواجبة وتوفير موارد كافية من جميع المصادر وعلى المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لمكافحة الخطر الذي يتهدد الأفراد والصحة العامة من جراء تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب على الصعيد العالمي وعودة ظهور الأمراض الرئيسية مثل أمراض السل والملاريا وداء كلابية الذنب (العمى النهري) وأمراض الإسهال، ولا سيما الكوليرا؛

(ل) تعزيز تهيئة ظروف صحية وآمنة في أماكن العمل للرجال والنساء.

١٣٧- ولتحسين الأوضاع البيئية والتقليل من النفايات الصناعية والمنزلية وسائر أشكال المخاطر الصحية في المستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة وبمشاركة جميع الجهات المعنية أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ خطط وسياسات وطنية ومحلية وبرامج محددة شاملة للقطاعات تتناول جميع الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) وضع قوانين وسياسات تحدد مستويات نوعية البيئة المحيطة المناسبة كما تحدد الأهداف فيما يخص تحسين البيئة ووسائل بلوغ هذه الأهداف بما يتلاءم مع الأولويات والأوضاع الوطنية ودون الوطنية؛

(ج) إعداد وتجهيز وبناء القدرة على رصد وتقييم الامتثال للأنظمة البيئية وفعالية الانفاذ على جميع المستويات؛

(د) وضع معايير بيئية بهدف تيسير اختيار وتطوير التكنولوجيات المناسبة واستخدامها الملائم؛

(هـ) تحديد ومعالجة ما يترتب على السياسات والبرامج من آثار سلبية وغير تناسبية الى حد بعيد على صحة الانسان أو بيئة الناس الذين يعيشون في فقر والذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة والمحرومة؛

(و) توفير الحوافز والمثبطات التي تهدف إلى تعزيز استخدام عمليات وتكنولوجيات الانتاج النظيف والاقتصاد في الطاقة والمياه التي يمكن أن تحقق جملة أمور منها زيادة الفرص الاقتصادية في مجالات التكنولوجيا البيئية وتنظيف البيئة والمنتجات غير الضارة بالبيئة، وأن تحسن قدرة المستوطنات البشرية على اجتذاب الاستثمارات الاقتصادية وتحسين قدرتها التنافسية على ذلك؛

(ز) توفير المبادئ التوجيهية والتدريب من أجل تطبيق الإجراءات لأغراض تقييم الآثار الصحية البيئية؛

(ح) إجراء تقييمات بيئية وتقييمات للآثار البيئية للخطط والمشاريع الانمائية على التوالي، التي قد تؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية البيئة؛

(ط) دعم آليات اجراء المشاورات وإقامة الشراكات فيما بين الجهات المعنية بغية إعداد وتنفيذ الخطط البيئية المحلية ومبادرات جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ والبرامج المحددة الشاملة لعدة قطاعات والخاصة بالصحة البيئية؛

(ي) إشاعة الوعي بقضايا البيئة وتطوير المعارف والمواقف والممارسات اللازمة داخل المجتمعات المحلية لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ك) اتخاذ الإجراءات الملائمة لإدارة استخدام المعادن الثقيلة وخاصة الرصاص بصورة مأمونة وفعالة والقيام حيثما أمكن ذلك بالقضاء على حالات التعرض غير المنظمة بغية حماية صحة الإنسان والبيئة؛

(ل) القيام في أبكر وقت ممكن بإلغاء استخدام الرصاص في البنزين؛

(م) العمل، بالتعاون مع المجتمع الدولي، على تعزيز حماية البيئة الحية والسعي لإعادة حالة الأراضي والأجواء والمياه الملوثة إلى المستويات المقبولة بالنسبة للمستوطنات البشرية المستدامة.

١٣٨- واعترافاً بالحاجة إلى إتباع نهج متكامل إزاء توفير الخدمات والسياسات البيئية الضرورية للحياة البشرية، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة وبمشاركة الجهات المعنية الأخرى، بما يلي:

(أ) إدراج المبادئ والاستراتيجيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية بصورة متكاملة: نهج المبدأ التحوطي، ومبدأ "تغريم الملوث" ومبدأ منع التلوث، ونهج النظم الايكولوجية، بما في ذلك الاستراتيجيات المتصلة بالقدرة على الاستيعاب وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛

(ب) تعزيز ممارسات وأنماط الانتاج والاستهلاك التي من شأنها أن تحفظ وتحمي المياه العذبة وموارد المياه المالحة والتربة السطحية ونوعية الهواء والتربة؛

(ج) كفالة توافر المياه النظيفة وإمكانية حصول جميع المستوطنات البشرية عليها في أقرب وقت ممكن عن طريق جملة أمور منها استخدام وتحسين التكنولوجيا والعمل على ضمان تصميم وتنفيذ خطط حماية وحفظ البيئة من أجل إصلاح الشبكات المائية الملوثة وإعادة بناء مستجمعات المياه المتضررة؛

(د) القيام، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء وفي أقرب وقت ممكن، بالتخلص من مياه المجارير ومياه الفضلات والنفايات الصلبة، بما في ذلك النفايات الخطرة، على نحو يتفق مع المبادئ التوجيهية الوطنية أو الدولية لنوعية البيئة؛

(هـ) تعزيز حماية البيئة والصحة العامة عن طريق المعالجة السليمة لمخلفات الصرف الصحي وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها، ومعالجة مياه الفضلات والنفايات الصلبة والتخلص منها؛

(و) بذل جهود متضافرة للحد من توليد النفايات ومنتجاتها عن طريق جملة أمور منها وضع أهداف وطنية ومحلية للتقليل من التغليف؛

(ز) وضع معايير ومنهجيات لتقييم الآثار البيئية والاحتياجات من الموارد على الصعيد المحلي طيلة الدورة العمرية للمنتجات وعمليات التجهيز؛

(ح) إنشاء وتنفيذ آليات قانونية ومالية وإدارية لتحقيق الإدارة المتكاملة للنظام الايكولوجي؛

(ط) إنشاء آليات تكفل شفافية إدارة وصيانة الهياكل الأساسية وخضوعهما للمساءلة وفعاليتهما من حيث الكلفة.

١٣٩- ولتهيئة بيئة صحية تستمر في دعم توفير المأوى الملائم للجميع ومستوطنات بشرية مستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة وبمشاركة جميع الجهات المعنية، ذات الصلة بما يلي:

(أ) تشجيع المحافظة على التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بما في ذلك الغابات والموائل المحلية والتنوع البيولوجي للأنواع، والانتفاع به بصورة مستدامة، على أن تكون حماية التنوع البيولوجي مدرجة في أنشطة تخطيط التنمية المستدامة على الصعيد المحلي؛

(ب) حماية الموارد الحرجية القائمة والتشجيع، حيثما أمكن ذلك، على التحريج حول المستوطنات البشرية وداخلها بغية تلبية الاحتياجات الأساسية ذات الصلة بالطاقة والتشييد والترفيه والأمن الغذائي؛

(ج) القيام، حيثما كان ذلك ملائماً، بتشجيع إنشاء أحزمة خضراء انتاجية وترويحية حول التجمعات السكنية الحضرية والريفية لحماية بيئتها والمساهمة في توفير المنتجات الغذائية؛

(د) الحد بدرجة كبيرة من تدهور البيئة البحرية الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك النفايات ومواد الصرف البلدية والصناعية والزراعية، التي تؤثر تأثيراً سلبياً على المجالات الانتاجية للبيئة البحرية والمناطق الساحلية؛

(هـ) ضمان أن تتاح للأطفال إمكانية الوصول يومياً إلى العالم الطبيعي عن طريق اللهو دون قيود في الهواء الطلق، ووضع برامج تربوية تساعد الأطفال على استكشاف بيئاتهم المجتمعية بما في ذلك النظم الايكولوجية الطبيعية؛

(و) ضمان أن تتاح لجميع الجهات المعنية الفرص الكافية للاشتراك العام في عملية صنع القرارات المتعلقة بالبيئة على جميع الأصعدة.

١٤٠- وتشكل إدارة الموارد المائية في المستوطنات البشرية تحدياً بارزاً بالنسبة للتنمية المستدامة. فهي تجمع بين التحدي المتمثل في أن تؤمن لجميع الناس تلبية الحاجة الانسانية الأساسية لإمدادات موثوق بها من مياه الشرب المأمونة، وتلبية مطالب متنافسة من قبل الصناعة والزراعة، مما يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، دون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها من المياه.

١٤١- ويقتضي التصدي لهذا التحدي اتباع نهج متكامل إزاء إدارة الموارد المائية يراعي الروابط القائمة بين المياه والمرافق الصحية والصحة وبين الاقتصاد والبيئة وبين المدن والمناطق النائية، ويحقق الانسجام بين تخطيط استخدام الأراضي وسياسات الإسكان وسياسات قطاع المياه ويكفل اتباع نهج شامل ومتماسك إزاء وضع وإنفاذ المعايير الواقعية. وتستلزم الإدارة المتكاملة لموارد المياه التزاماً سياسياً قوياً وتعاوناً متعدد الاختصاصات والقطاعات وشراكة نشطة بين جميع الأطراف المعنية. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة وبمشاركة الجهات المعنية الأخرى، بما يلي:

(أ) انتهاج سياسات لإدارة الموارد المائية تسترشد بالاعتبارات الأوسع نطاقاً للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمستوطنات البشرية بصفة عامة بدلاً من الاسترشاد بالاعتبارات القطاعية وحدها؛

(ب) وضع استراتيجيات ومعايير (النوعية البيولوجية والفيزيائية والكيميائية للمياه) لحفظ وإصلاح النظم الايكولوجية المائية بطريقة شاملة مع إيلاء الاعتبار لأحواض الصرف بكاملها والموارد الحية فيها؛

(ج) إدارة عرض المياه والطلب عليها بطريقة فعالة تكفل تلبية الاحتياجات الأساسية لتنمية المستوطنات البشرية مع إيلاء الاعتبار الواجب للطاقة الاستيعابية للنظم الايكولوجية الطبيعية؛

(د) تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وبين المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحسين الكفاءة في توزيع الاستثمارات في مجالي المياه والمرافق الصحية وزيادة الكفاءة التشغيلية؛

(هـ) دعم الوكالات المسؤولة في تطوير قدرتها على تقييم طلب المجتمعات المحلية وإدماج هذا الطلب في تخطيط خدمات الهياكل الأساسية البيئية؛

(و) تنفيذ الاصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لإزالة حالات التداخل والتكرار التي لا داعي لها في مهام واختصاصات المؤسسات القطاعية المتعددة وضمان التنسيق الفعال بين هذه المؤسسات في تقديم وإدارة الخدمات؛

(ز) استخدام أدوات اقتصادية وتدابير تنظيمية لخفض هدر المياه وتشجيع إعادة تدوير وإعادة استخدام المياه المستعملة؛

(ح) وضع استراتيجيات لخفض الطلب على الموارد المائية المحدودة بزيادة الكفاءات في القطاعين الزراعي والصناعي؛

(ط) القيام، عند الاقتضاء، بتنظيم الحيازات في المستوطنات غير النظامية بغية تحقيق الحد الأدنى من الاعتراف القانوني اللازم لتوفير الخدمات الأساسية؛

(ي) تشجيع تنمية واستخدام النظم الصحية الكفؤة والمأمونة، مثل المراحيض الجافة، بهدف إعادة تدوير مكونات النفايات الصلبة من مياه المجارير والمكونات العضوية وتحويلها إلى مواد مفيدة مثل الأسمدة والغاز الاحيائي؛

(ك) مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة لدى إعتماد الخيارات التكنولوجية فيما يتعلق بمستوى الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها؛

(ل) ضمان مشاركة المرأة بصورة تامة وعلى قدم المساواة في اتخاذ جميع القرارات المتصلة بحفظ الموارد المائية وإدارتها واختيار التكنولوجيا.

١٤٢- ومن أجل تعزيز صلاحية المستوطنات البشرية للعيش، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة وبالاشتراك مع الجهات الأخرى المعنية أن تعمل على تعزيز:

(أ) المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية في عمليات وممارسات التخطيط والتصميم العمراني التي تسهم في تحقيق الاستدامة والكفاءة والملاءمة والوصول الميسر والسلامة والأمن والخصائص الجمالية والتنوع والإندماج الاجتماعي في المستوطنات البشرية؛

(ب) التفاعل بين مختلف الفئات الاجتماعية من خلال تطوير وصيانة المرافق الثقافية والهياكل الأساسية للاتصالات؛

(ج) توفير ما يكفي من السكن المعقول التكلفة للجميع؛

(د) التشريعات اللازمة لحماية حقوق ومصالح العمال، وتعزيز حقوق المستهلكين وكفالة أمن الحيازة؛

(هـ) تهيئة بيئة اقتصادية قادرة على توفير فرص العمل فضلاً عن تنوع السلع والخدمات؛

(و) بناء القدرات، وتطوير المؤسسات والمشاركة المدنية للمساهمة في تحقيق الاندماج وزيادة الانتاجية الاجمالية في المستوطنات البشرية.

١٤٣- وفي اقتصاد ينحو إلى العولمة، يشكل تزايد التلوث العابر للحدود والنقل عبر الحدود الوطنية والأقاليم للتكنولوجيات الخطيرة على البيئة تهديدا خطيرا للأوضاع البيئية للمستوطنات البشرية وصحة سكانها. لذلك ينبغي للحكومات أن تتعاون من أجل وضع مزيد من الآليات القانونية الدولية لتنفيذ المبدأ ١٣ من إعلان ريو بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها. وينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحكومات أن تسعى كذلك إلى وضع تدابير وقائية مناسبة في حالات وجود خطر واضح لوقوع حوادث بيئية رئيسية تكون لها آثار عابرة للحدود. وفضلا عن ذلك ينبغي للدول أن تسترشد بالمبدأ ١٦ من إعلان ريو الذي يشجع اتباع نهج يقضي، من حيث المبدأ، بأن يقوم المسؤول عن التلويث بتحمل تكاليفه.

١٤٤- ولدى السعي إلى منع التلوث عبر الحدود والتقليل إلى أدنى حد من آثاره على المستوطنات البشرية إن وقع فعلا، ينبغي للحكومات أن تتعاون على وضع الآليات المناسبة لتقييم الأثر البيئي لما هو مقترح من الأنشطة التي يحتمل أن يكون لها أثر سلبي كبير على البيئة، بما في ذلك إجراء تقييم للتعليقات ذات الصلة التي تبديها البلدان الأخرى التي يحتمل أن تتأثر. وينبغي للحكومات أن تتعاون أيضا على وضع وتنفيذ آليات للإخطار المسبق وفي الوقت المناسب بالآثار السلبية المحتملة لتلك الأنشطة وتبادل المعلومات وإجراء المشاورات بشأنها بنية حسنة والتخفيف من آثارها، مع مراعاة الاتفاقات والصكوك الدولية القائمة.

٦ - الاستخدام المستدام للطاقة

١٤٥ - إن استخدام الطاقة أساسي للنقل والانتاج الصناعي والأنشطة المنزلية والمكتبية في المراكز الحضرية. ويمكن أن يؤدي الاعتماد الحالي على مصادر الطاقة غير المتجددة في معظم المراكز الحضرية إلى تغير المناخ وتلوث الهواء وما يترتب على ذلك من مشاكل في البيئة وصحة الإنسان، ويمكن أن يمثل خطراً جسيماً على التنمية المستدامة. ويمكن تعزيز انتاج الطاقة واستخدامها المستدامين عن طريق تشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة بوسائل مثل سياسات التسعير وتغيير نوع الوقود والطاقة البديلة والنقل الجماعي وتوعية الجمهور. وينبغي تنسيق السياسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية والطاقة تنسيقاً فعالاً.

الاجراءات

١٤٦- عملا على تشجيع استخدام الطاقة بصورة فعالة ومستدامة، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات الملائمة، وبمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية وجماعات المستهلكين، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) تشجيع حلول التخطيط والتصميم على الصعيدين الحضري والريفي التي تؤدي إلى فعالية استخدام الطاقة وتولي الاهتمام الواجب للمستعملين النهائيين ولمواقفهم وممارساتهم؛

(ب) اعتماد تدابير ملائمة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والمأمونة وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المستوطنات البشرية، بما يضمن في الوقت ذاته عدم الاضرار بالسكان الذين يعيشون في فقر وبأسرهم؛

(ج) تشجيع النظم ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، بوسائل منها مثلا استحداث أو دعم التدابير المبتكرة والفعالة من حيث استخدام الطاقة في مجال توليد الطاقة وتوزيعها واستخدامها مثل نظم التدفئة والتبريد المختلطة التي تعتمد على استعادة الحرارة المتبددة والتوليد المشترك لطاقة التدفئة والكهرباء؛

(د) تشجيع البحث والتطوير واستخدام شبكات النقل غير المعتمدة على المحركات أو ذات الاستهلاك القليل للطاقة واستخدام مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية وطاقة الكتلة الحيوية؛

(هـ) تشجيع البلدان، ولا سيما النامية منها، على التعاون في مجال تبادل المعرفة والخبرة والدراية في التخلص تدريجيا من استعمال البنزين المحتوي على الرصاص عن طريق جملة أمور منها استعمال إيثانول الكتلة الحيوية كبديل سليم بيئيا؛

(و) فرض رسوم على استخدام الطاقة أو تعديل تلك الرسوم و/أو اتخاذ تدابير أخرى لتشجيع استخدام الطاقة المنزلية بكفاءة؛

(ز) استخدام الحوافز الضريبية وغيرها من التدابير في تشجيع التكنولوجيات الفعالة من حيث استخدام الطاقة والسليمة بيئيا والأخذ بهذه التكنولوجيات في عمليات إعادة تأهيل الصناعات والخدمات القائمة وفي إنشاء الصناعات والخدمات الجديدة؛

(ح) دعم البرامج المتعلقة بخفض انبعاثات الغازات الملوّثة الناشئة عن توليد الطاقة ونقلها واستخدامها؛

(ط) تشجيع وتعزيز تثقيف الجمهور وتنظيم الحملات الإعلامية لتشجيع إعادة تدوير الطاقة المستهلكة وإعادة استخدامها وخفض استهلاكها؛

(ي) تشجيع استخدام تكنولوجيات التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، ومراعاة كفاءة استخدام الطاقة في تصميم المباني وتهويتها وتحسين وسائل عزلها، بهدف خفض استهلاك الطاقة في المباني؛

(ك) تشجيع استخدام نواتج النفايات الصناعية والزراعية المأمونة والأنواع الأخرى من مواد البناء القليلة الاستهلاك للطاقة والمعاد تدويرها في مجال التشييد؛

(ل) تشجيع وتعزيز استحداث ونشر التكنولوجيات الجديدة والسليمة بيئيا، بما في ذلك خفض المركبات المعدنية الموجودة في أنواع الوقود المستخدم في النقل، وتشجيع الممارسات الجيدة في مجال استخدام الطاقة.

٧ - النظم المستدامة للنقل والاتصالات

١٤٧- إن شبكات النقل والاتصالات هي الوسيلة الأساسية لنقل البضائع، والأشخاص، والمعلومات والأفكار، والوصول إلى الأسواق، والعمالة، والمدارس وغيرها من المرافق، واستخدام الأراضي، سواء داخل المدن أو فيما بينها، وفي المناطق الريفية وغيرها من المناطق النائية. وقطاع النقل مستهلك رئيسي للطاقة غير المتجددة وللأراضي، وهو أيضا مساهم رئيسي في إحداث التلوث والازدحام وحوادث المرور. ومن شأن السياسات وعمليات التخطيط المتكاملة على صعيدي النقل واستخدام الأراضي أن تخفف من الآثار السلبية لشبكات النقل الحالية. والأشخاص الذين يعيشون في فقر والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والمعوقون هم المتضررون بوجه خاص من عدم توافر شبكات النقل العام الميسورة والمعقولة الكلفة والمأمونة والكفؤة.

١٤٨- ويمكن للتطورات في تكنولوجيات الاتصالات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على أنماط النشاط الاقتصادي والمستوطنات البشرية. ومن المهم معالجة الآثار المحتملة لضمان تحقيق أقصى قدر من الفوائد للمجتمع المحلي ولتقليل أي نواتج سلبية فيما يتعلق بإمكانيات الوصول إلى الخدمات.

١٤٩- وينبغي إدارة النقل في المستوطنات البشرية بطريقة تعزز إمكانية الوصول بسهولة إلى جميع أماكن العمل والتفاعل الاجتماعي وقضاء وقت الفراغ، وتيسر الأنشطة الاقتصادية الهامة، بما في ذلك الحصول على الأغذية وغيرها من ضرورات الحياة. وينبغي أن يقترن ذلك بتقليل الآثار السلبية للنقل على البيئة. وينبغي أن توجه الأولويات فيما يتعلق بشبكات النقل إلى التقليل من التنقلات غير اللازمة من خلال اعتماد سياسات ملائمة لاستخدام الأراضي والاتصالات، ووضع سياسات للنقل تركز على وسائل التنقل البديلة للسيارة، وتطوير أنواع الوقود البديل والمركبات التي تستخدم الوقود البديل، وتحسين الأداء البيئي لوسائط النقل الحالية، واعتماد سياسات التسعير الملائمة وغيرها من السياسات والأنظمة.

١٥٠- وتمثل وسائل النقل غير المدارة بمحركات واسطة رئيسية للتنقل، لا سيما بالنسبة للفئات المنخفضة الدخل والضعيفة والمحرومة. ومن التدابير الهيكلية لمكافحة التهميش الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئات تعزيز قدرتها على التنقل عن طريق تعزيز وسائط النقل الميسورة التكلفة والكفؤة والتي تحقق وفورات في الطاقة.

الإجراءات

١٥١- تحقيقا للنقل المستدام في المستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، وبمشاركة مع القطاعين الخاص والمجتمعي و الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، القيام بما يلي:

(أ) دعم اتباع نهج متكامل لسياسة النقل يستكشف السلسلة الكاملة من الخيارات الفنية والإدارية، ويولي الاهتمام الواجب لاحتياجات جميع الفئات السكانية، ولا سيما الذين يعاق تنقلهم بسبب العجز أو السن أو الفقراء أو أية عوامل أخرى؛

(ب) التنسيق بين استخدام الأراضي وتخطيط النقل لتشجيع أنماط المستوطنات المكانية التي تيسر الوصول إلى المرافق الحياتية الأساسية مثل أماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وأماكن العبادة والسلع والخدمات ومرافق الترفيه، بما يقلل من الحاجة إلى التنقل؛

(ج) التشجيع على استخدام مزيج أمثل لوسائط النقل، بما في ذلك المشي واستخدام الدراجات ووسائل النقل الخاص والعام، من خلال التسعير المناسب وسياسات المستوطنات والإجراءات التنظيمية؛

(د) تعزيز وتنفيذ التدابير التشبيطية التي تحد من تزايد نمو كثافة حركة المرور بالمركبات الخاصة وتقلل من الازدحام الذي يضر بالبيئة اقتصاديا واجتماعيا وبصحة الإنسان وسلامته، وذلك من خلال التسعير وتنظيم حركة المرور وتحديد مواقف السيارات والتخطيط لاستخدام الأراضي وأساليب تخفيف حركة المرور وتوفير سبل النقل البديلة الفعالة، ولا سيما في المناطق الأكثر ازدحاما؛

(هـ) توفير أو تعزيز شبكة للنقل العام والاتصالات تكون فعالة وميسورة الكلفة وسليمة بيئيا ويسهل الوصول إليها، مع إيلاء الأولوية لوسائل النقل الجماعي كما تتميز بقدرة استيعابية ووتيرة كافيتين لتلبية الاحتياجات الأساسية واستيعاب تدفقات المرور الرئيسية؛

(و) تعزيز وتنظيم وإنفاذ التكنولوجيات القليلة الضوضاء والكفؤة الاستخدام والمنخفضة التلويث، بما في ذلك المحركات ذات الاستخدام الكفؤ للوقود، وأجهزة التحكم بالانبعاثات والوقود الذي يصدر مستوى منخفضا من الانبعاثات الملوثة ويترك آثارا قليلة على الغلاف الجوي، وأشكال الطاقة البديلة الأخرى؛

(ز) تشجيع وتعزيز وصول الجمهور إلى الخدمات الإلكترونية للمعلومات.

٨- الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وترميمه

١٥٢- تعتبر الأماكن والآثار التاريخية ذات القيمة الثقافية والعلمية والرمزية والروحية والدينية مظاهر هامة تجسد حضارة المجتمعات وهويتها ومعتقداتها الدينية. ولذلك يجب تعزيز دورها وأهميتها، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى الهوية والتواصل الثقافيين في عالم آخذ بالتغير السريع. وتمثل المباني والمساحات والأماكن والمناظر الطبيعية المفعمة بالقيم الروحية والدينية عنصرا هاما من عناصر الحياة الاجتماعية المستقرة والإنسانية ومفاخر المجتمع. كما أن عملية الحفاظ على التراث الحضري والريفي والمعماري وتحوير استخدامه بما يراعي قيمته الثقافية تتمشى مع الاستخدام المستدام للموارد التي توفرها الطبيعة والإنسان. ويعتبر الوصول إلى الثقافة والبعد الثقافي للتنمية أمرا بالغ الأهمية، وينبغي أن يكون في وسع الناس كافة الاستفادة منه.

الإجراءات

١٥٣- تعزيزا للتواصل التاريخي والثقافي وتشجيعا للمشاركة المدنية الواسعة في جميع أنواع الأنشطة الثقافية، ينبغي للحكومات، على جميع المستويات بما في ذلك السلطات المحلية، القيام بما يلي:

(أ) العمل، كلما أمكن، على تحديد وتوثيق الأهمية التاريخية والثقافية للمناطق والمواقع والمناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية والمباني وغيرها من الآثار والمظاهر، ووضع أهداف للمحافظة عليها تتصل بتنمية المجتمع ثقافيا وروحيا؛

(ب) إشاعة الوعي بهذا التراث لإبراز قيمته وضرورة الحفاظ عليه والجدوى المالية من الترميم؛

(ج) تشجيع ودعم المؤسسات والجمعيات والمجتمعات المحلية المعنية بالتراث والثقافة فيما تبذله من جهود في مجال المحافظة على التراث والترميم وإرهاف إحساس الأطفال والشباب بتراثهم؛

(د) العمل على توفير ما يكفي من الدعم المالي والقانوني للحماية الفعالة للتراث الثقافي؛

(هـ) تعزيز التعليم والتدريب على المهارات التقليدية في جميع المجالات الملائمة للحفاظ على التراث والنهوض به؛

(و) تشجيع اضطلاع كبار السن بدور نشط باعتبارهم حَفَظة التراث الثقافي والمعرفة والحرف والمهارات.

١٥٤- ولإدماج التنمية مع أهداف المحافظة على التراث والترميم ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، القيام بما يلي:

(أ) التسليم بأن التراث التاريخي والثقافي هو ذخر هام والسعي إلى الحفاظ على السلامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواقع والمجتمعات ذات الأهمية التاريخية والثقافية؛

(ب) الحفاظ على الأشكال المتوارثة للمستوطنات والمناظر التاريخية، مع حماية وسلامة النسيج التاريخي الحضري وتوجيه عمليات التشييد الجديدة في المناطق التاريخية؛

(ج) توفير الدعم القانوني والمالي الكافي لتنفيذ أنشطة الحفاظ والترميم، ولا سيما من خلال التدريب الكافي للموارد البشرية المتخصصة؛

(د) زيادة الحوافز لمنفذي المشاريع من القطاعين العام والخاص ومن الهيئات غير المستهدفة للربح في أعمال الحفاظ والترميم هذه؛

(هـ) تعزيز العمل على مستوى المجتمعات المحلية للحفاظ على الأحياء السكنية وترميمها وتجديدها وصونها؛

(و) دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية لترميم المدن والأحياء السكنية؛

(ز) ضمان إدراج الشواغل البيئية في مشاريع الحفظ والترميم؛

(ح) اتخاذ تدابير للحد من الأمطار الحمضية وغيرها من أنواع التلوث البيئي التي تتلف المباني وغيرها من الأماكن ذات القيمة الثقافية والتاريخية؛

(ط) وضع سياسات لتخطيط المستوطنات البشرية، بما فيها سياسات النقل وغيره من الهياكل الأساسية، تحول دون التدهور البيئي للمناطق التاريخية والثقافية؛

(ي) كفالة أن تدرج في مشاريع الحفظ والترميم شواغل المعوقين فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى هذه الأماكن.

٩ - تحسين الاقتصادات الحضرية

١٥٥- تشكل المستوطنات الحضرية جزءاً لا يتجزأ من عملية التحول والتنمية الاقتصاديين، وهي شرط أساسي لإنشاء قاعدة اقتصادية متنوعة قادرة على توليد فرص العمل. وسيتعين توفير الكثير من الوظائف الجديدة في المناطق الحضرية. وتولد المدن حاليا أكثر من نصف الأنشطة الاقتصادية الوطنية على نطاق العالم. وإذا ما أمكن القيام بكفاءة بمعالجة العوامل الأخرى، كالنمو السكاني في المدن، والنزوح إلى المدن بوسائل، منها التخطيط الحضري ومكافحة الآثار الضارة للتوسع الحضري، يمكن للمدن تنمية القدرة على الحفاظ على إنتاجيتها وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان فيها وإدارة الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام إيكولوجيا، وتوفر الصناعة، بالإضافة إلى التجارة والخدمات، قوة الدفع الرئيسية لهذه العملية.

١٥٦- وما برحت المدن تؤدي دور المراكز الاقتصادية، وأصبحت المصدر الرئيسي لتوفير الخدمات، وهي، بصفتها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية، تعمل ضمن شبكة من الأنشطة الاقتصادية الداعمة الموجودة في المناطق المحيطة بها والمناطق الريفية المجاورة؛ ولهذا السبب ينبغي أيضا اتخاذ إجراءات محددة لإقامة نظم النقل والمعلومات والاتصالات الكفؤة والمعقولة الكلفة والمحافظة عليها وعلى الروابط مع المراكز الحضرية الأخرى والمناطق الريفية، والسعي لتحقيق أنماط من التنمية تكون متوازنة بالقدر المعقول جغرافيا واقتصاديا. وستؤدي التغيرات السريعة في تكنولوجيات الإنتاج وفي أنماط التجارة والاستهلاك إلى تغييرات في الهياكل الحضرية التي تحتاج، رغم طبيعتها، إلى الاهتمام بها.

١٥٧- ويمكن تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات من خلال تحسين أنشطة المستوطنات البشرية كالإنعاش الحضري، والتشييد، ورفع مستوى المرافق الأساسية وصيانتها، وأعمال البناء والأعمال المدنية، وتعتبر هذه الأنشطة أيضا عوامل نمو هامة لتوليد العمالة والدخل والكفاءة في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

كما أنها، إذا اقترنت بسياسات ملائمة لحماية البيئة، يمكن أن تفضي إلى تحسين مستدام للظروف المعيشية لسكان المدن، فضلا عن كفاءة أداء البلدان وإنتاجيتها.

الإجراءات

١٥٨- لإنشاء قاعدة مالية فعالة للتنمية الحضرية، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتعاون مع نقابات العمال وجمعيات المستهلكين وأوساط الأعمال والصناعة والمنظمات التجارية والقطاع المالي، بما في ذلك قطاع الأعمال المنظم على نحو تعاوني، القيام بما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ السياسات المالية التي تعمل على توفير مجموعة واسعة من فرص العمل في المناطق الحضرية؛

(ب) تشجيع تكوين شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص من أجل إقامة مؤسسات ذات ملكية وإدارة خاصة ولكن ذات وظائف وأغراض عامة، وتعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة فيما تقوم به من عمليات.

١٥٩- ولتأمين الفرص للعمالة المنتجة والاستثمار الخاص، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتشاور مع منظمات العمال ومنظمات أرباب العمل وغرف التجارة ومنظمات الصناعة والتجارة ومنظمات المستهلكين ورابطات المهنيين والقطاع المالي، بما في ذلك القطاع التعاوني، وفي سياق التخطيط الحضري الشامل، القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ سياسات للتنمية الحضرية المستدامة تراعي احتياجات المشاريع المملوكة محليا وغير الضارة بالبيئة الطبيعية والبشرية وتستجيب بفعالية لهذه الاحتياجات؛

(ب) تيسير الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب؛

(ج) العمل على توفير العرض الكافي والتوزيع السليم بيئيا للأراضي التي تتوفر لها خدمات كافية لتلبية احتياجات مجتمع الأعمال، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(د) توفير الفرص للأنشطة الاقتصادية الحضرية عن طريق تيسير حصول الأعمال التجارية الجديدة والناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي، على الائتمان والتمويل، وعن طريق تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية؛

(هـ) تيسير الفرص، حسب الاقتضاء، لزراعة البساتين في المناطق الحضرية؛

(و) مساعدة مشاريع القطاع غير الرسمي على زيادة إنتاجها والاندماج تدريجيا في القطاع الرسمي؛

(ز) النظر في تخصيص مناطق منتقاة لإعادة تنميتها داخل المراكز الحضرية عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز الضريبية والمالية جنبا إلى جنب مع اعتماد ترتيبات تنظيمية ملائمة وتنمية الشراكات.

١٦٠- ولتوفير الفرص للأعمال التجارية الصغيرة ولقطاع المؤسسات الصغيرة جدا والقطاع التعاوني، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات، المحلية وبالتشاور مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات المالية ومؤسسات التدريب المهني، القيام، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) تيسير توفير حماية حقوق الإنسان للقطاع غير الرسمي في مجال العمل وتعزيز احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بحظر السخرة وعمل الأطفال وحرية تكوين الجمعيات وحق التنظيم والتفاوض الجماعي ومبدأ عدم التمييز؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بدعم وتعزيز البرامج التي تضم برامج الائتمان والتمويل والتدريب المهني ونقل التكنولوجيا، دعما للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر والمشاريع في القطاع التعاوني، ولا سيما تلك التي تقيمها وتفيد منها المرأة؛

(ج) تشجيع معاملة القطاع غير الرسمي معاملة منصفة وتشجيع استخدام الممارسات السليمة بيئيا وتشجيع إقامة صلات بين المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية تدعم القطاع غير الرسمي حيثما وجد؛

(د) القيام، حسب الاقتضاء، بدمج احتياجات القطاع غير الرسمي المتنامي في نظم التخطيط والتصميم والإدارة، بأساليب، منها تعزيز مشاركته في عملية التخطيط وصنع القرار وعن طريق تقوية روابطه مع الاقتصاد الرسمي؛

(هـ) تعزيز التدريب للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر والمشاريع في القطاع التعاوني ودعمها في جهودها الرامية إلى تحسين منتجاتها وخدماتها وتكنولوجيتها وشبكات التوزيع لديها وتحديد فرص سوقية جديدة لها.

١٦١- ولتعزيز الاقتصادات الحضرية بحيث تكون قادرة على المنافسة في اقتصاد يتجه إلى العولمة، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتشاور مع كل الجهات المعنية، أن تقوم، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) تحسين التعليم وتعزيز التدريب على أداء الوظائف من أجل رفع مستوى قوة العمل المحلية؛

(ب) دعم إعادة هيكلة الصناعات المحلية حسب الاقتضاء، وتنمية الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية والعمل على توفير إمدادات من الطاقة يُعول عليها وتتصف بالكفاءة والسلامة البيئية وتعزيز شبكات الاتصال؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء، باستعراض وتنقيح الإطار التنظيمي من أجل اجتذاب الاستثمارات الخاصة؛

(د) منع الجريمة وتعزيز السلامة العامة لجعل المناطق الحضرية أكثر جذبا للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(هـ) تشجيع الممارسات المالية السليمة على جميع مستويات الحكومة؛

(و) تعزيز الإجراءات التشريعية التي قد تكون ضرورية لتحقيق ما ورد أعلاه.

١٦٢- ولتخفيف الآثار الضارة لتدابير التحول الهيكلي والاقتصادي، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك، السلطات المحلية حيث يكون ذلك ملائما، أن تقوم بما يلي:

(أ) تشجيع الأخذ بنهج متكامل عن طريق التصدي لما يترتب على الإصلاحات من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية على الاحتياجات الإنمائية للمستوطنات البشرية؛

(ب) تشجيع الأداء المتكامل لأسواق الإسكان تلافيا لعزل قطاع الإسكان الاجتماعي؛

(ج) تنفيذ برامج اجتماعية أساسية ملائمة وتخصيص الموارد الكافية، ولا سيما ما يتصل بذلك من تدابير تؤثر على الأشخاص الذين يعيشون في فقر والمعوقين وسائر قطاعات المجتمع الضعيفة والمشاريع البالغة الصغر وغيرها من الأعمال التجارية الصغيرة؛

(د) استعراض آثار التكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية، من خلال إيلاء عناية خاصة للتقييمات التي تراعي أوضاع الجنسين؛

(هـ) تصميم سياسات تعزز إمكانية الحصول على الدخل والموارد على نحو أقوى وأكثر إنصافا؛

(و) القيام، حسب الاقتضاء، بدعم مؤسسات القطاعين العام والخاص في جهودها الرامية إلى التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للتنمية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية.

١٠ - التنمية المتوازنة للمستوطنات في المناطق الريفية

١٦٣- إن المناطق الحضرية والريفية مترابطة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وبحلول نهاية هذا القرن ستكون نسبة كبيرة من سكان العالم لا تزال تعيش في مستوطنات ريفية، وخاصة في البلدان النامية. وتحقيقا لمستقبل أكثر استدامة للأرض، تحتاج هذه المستوطنات الريفية إلى التقدير والدعم. فعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات والافتقار إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتلوث الناجم عن الآثار الضارة للتصنيع والتحضر غير المستدامين، هي كلها أمور تسهم بدرجة كبيرة في تدهور البيئة الريفية. وفضلا عن ذلك، فإن عدم توافر فرص العمل في المناطق الريفية يزيد الهجرة من الريف إلى الحضر ويؤدي إلى خسارة في

الطاقة البشرية في المجتمعات الريفية. وسياسات وبرامج التنمية المستدامة للمناطق الريفية، التي تدمج المناطق الريفية في الاقتصاد الوطني، تحتاج إلى مؤسسات محلية ووطنية قوية تقوم بتخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو يُركز على الروابط بين الريف والحضر ويعامل القرى والمدن كطرفين للسلسلة المتصلة للمستوطنات البشرية.

١٦٤- ويؤدي سكان الريف، بمن فيهم السكان الأصليون، في العديد من البلدان، دورا هاما في كفالة الأمن الغذائي وفي المحافظة على التوازن الاجتماعي والإيكولوجي فوق مساحات كبيرة من الأراضي، وهم بذلك يسهمون بدرجة كبيرة في أداء مهمة حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة وفي الاستخدام المستدام للموارد الأحيائية.

الإجراءات

١٦٥- من أجل تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات الريفية والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز المشاركة النشطة لجميع الجهات المعنية، بما فيها تلك الموجودة في المجتمعات المنعزلة والنائية، في كفالة النظر المتكامل في الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية لجهود التنمية الريفية؛

(ب) اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين ظروف المعيشة والعمل في المراكز الحضرية الإقليمية والمدن الصغيرة ومراكز الخدمات الريفية؛

(ج) تعزيز وجود نظام زراعي مستدام ومتنوع لكي تكون هناك مجتمعات ريفية نشطة وحيوية؛

(د) توفير الهياكل الأساسية والخدمات والحوافز للاستثمار في المناطق الريفية؛

(هـ) تعزيز التعليم والتدريب في المناطق الريفية لتيسير العمالة واستخدام التكنولوجيا الملائمة.

١٦٦- ولتشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسنة والممارسات التقليدية الملائمة في تنمية المستوطنات الريفية، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتعاون مع القطاع الخاص، أن تقوم بما يلي:

(أ) تحسين إمكانية الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والتسويق والتسعير في المناطق الريفية والنائية باستخدام وسائل، منها تكنولوجيات الاتصالات المتقدمة والتي يسهل الوصول إليها؛

(ب) القيام، بالتعاون مع منظمات المزارعين والمجموعات النسائية والجهات المعنية الأخرى، بتشجيع إجراء البحوث ونشر نتائجها فيما يتعلق بالتكنولوجيات التقليدية والجديدة والمحسنة في مجالات، منها الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة والحراجة الزراعية.

١٦٧- ولدى وضع السياسات الخاصة بالتنمية والإدارة الإقليميتين المستدامتين، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز برامج التعليم والتدريب ووضع إجراءات للمشاركة الكاملة لسكان الريف والسكان الأصليين في تحديد أولويات التنمية الإقليمية المتوازنة والسليمة إيكولوجيا؛

(ب) الاستخدام الكامل لنظم المعلومات الجغرافية وأساليب التقييم البيئي في إعداد سياسات إنمائية إقليمية سليمة بيئيا؛

(ج) تنفيذ خطط وبرامج للتنمية الإقليمية والريفية تستند إلى الاحتياجات والصلاحية الاقتصادية؛

(د) وضع نظام كفؤ وشفاف لتخصيص الموارد للمناطق الريفية يستند إلى احتياجات السكان.

١٦٨- ولتعزيز التنمية المستدامة وفرص العمل في المناطق الريفية الفقيرة، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم بما يلي:

(أ) تنشيط التنمية الريفية عن طريق تعزيز فرص العمل، مع توفير المرافق والخدمات التعليمية والصحية وتحسين المساكن وتعزيز الهياكل الأساسية التقنية وتشجيع المشاريع الريفية والزراعة المستدامة؛

(ب) وضع أولويات لاستثمارات الهياكل الأساسية الإقليمية استنادا إلى الفرص المتاحة لتحقيق العائد الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي والنوعية البيئية؛

(ج) تشجيع القطاع الخاص على إنشاء وتعزيز أسواق الجملة القائمة على التعاقدات ووسطاء تسويق للمنتجات الريفية لتحسين و/أو تكوين اقتصاد قائم على التدفق النقدي والتعاقدات الآجلة في المناطق الريفية؛

(د) تشجيع الوصول العادل والكفؤ إلى الأسواق والقيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز نظم التسعير والدفع بالنسبة للمنتجات الريفية، ولا سيما فيما يتصل بالمواد الغذائية المستهلكة في المناطق الحضرية؛

(هـ) الترويج للمنتجات الواردة من المناطق الريفية في أسواق الحضر ومراكز الخدمات الريفية عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق ومراكز وشبكات التوزيع؛

(و) الحد بدرجة كبيرة من برامج الإعانات وغيرها من البرامج الضارة بالبيئة أو الإلغاء الكامل لها، كتلك التي تشجع على الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية، ونظم مراقبة الأسعار أو نظم الإعانات التي تُديم الممارسات ونظم الإنتاج غير المستدامة في الاقتصادات الريفية والزراعية.

١٦٩- ويلزم اتباع نهج متكامل في تعزيز التنمية الحضرية - والريفية المتوازنة والمتعاضدة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، وبدعم من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة، أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع إطار قانوني وضريبي وتنظيمي ملائم لتعزيز شبكات المستوطنات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية؛

(ب) تيسير إنشاء هياكل أساسية كفؤة للاتصالات والتوزيع من أجل تبادل المعلومات والأيدي العاملة والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المناطق الحضرية والريفية؛

(ج) تشجيع التعاون الموسع بين المجتمعات المحلية على إيجاد حلول متكاملة لمشاكل استخدام الأراضي والنقل والبيئة في سياق حضري/ريفي؛

(د) اتباع نهج إزاء التنمية الحضرية - الريفية المتوازنة والمتعاضدة يقوم على المشاركة ويستند إلى الحوار المستمر بين الجهات المعنية المشتركة في التنمية الحضرية - الريفية.

١١ - القدرات في مجال الوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها والإصلاح بعد وقوعها

١٧٠- إن آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان على الناس وعلى المستوطنات البشرية آخذة في الازدياد. وكثيرا ما تنجم الكوارث عن مواطن ضعف ناشئة عن أعمال الإنسان، كالمستوطنات البشرية العشوائية أو غير المخطط لها بالصورة الكافية، وعدم توفر الهياكل الأساسية وشغل المناطق المعرضة للكوارث. وللنزاعات المسلحة أيضا نتائج تؤثر على المستوطنات البشرية والبلد بأسره. وعليه، فإن الكوارث والنزاعات المسلحة على السواء تستدعي القيام بعمليات مشاركة وإصلاح وتعمير محددة قد تحتاج إلى مشاركة دولية، بناء على طلب حكومة البلد المعني. ويشتد أثر مثل هذه الكوارث وحالات الطوارئ بوجه خاص في البلدان التي تتصف قدراتها على الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها والاستجابة لها بعدم الفعالية في التصدي لهذه الحالات.

١٧١- ويتوفر أكفأ وأنجع نظم وقدرات التأهب للكوارث والاستجابة لها بعد وقوعها من خلال مساهمات المتطوعين وإجراءات السلطات المحلية على مستوى الأحياء السكنية. إذ إن هذه تستطيع أن تعمل بصورة مستقلة وبصرف النظر عن وجود هياكل أساسية أو قدرات مقلّصة أو تالفة أو مدمرة في أماكن أخرى. ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات محددة على المستويات الحكومية، بما في ذلك السلطات المحلية، بالاشتراك مع القطاع الخاص وبالتنسيق الوثيق مع جميع الفئات المجتمعية، لتشغيل قدرات التأهب للكوارث والاستجابة لها، التي تتسم بالتنسيق في تخطيطها وبالمرونة في تشغيلها. ويتصل تخفيض درجة التعرض للكوارث وزيادة القدرة على الاستجابة لها اتصالا مباشرا بدرجة تحقيق اللامركزية في إتاحة المعلومات ووسائل الاتصال وعملية اتخاذ القرار والسيطرة على الموارد. وبإمكان شبكات التعاون الوطنية والدولية أن تيسر سرعة الانتفاع بالخبرة الفنية المتخصصة، التي يمكن أن تساعد في بناء قدرات الحد من الكوارث وفي الإنذار المبكر بالكوارث الوشيكة الحدوث وتخفيف حدة آثارها. والنساء والأطفال هم الأكثر تأثرا في حالات

الكوارث، وينبغي النظر في تلبية احتياجاتهم في كل مراحل إدارة الكوارث. وينبغي التشجيع على المشاركة النشطة للمرأة في التخطيط لحالات لكوارث وإدارتها.

الإجراءات

١٧٢- ولتحسين عملية الوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان والتأهب لها وتخفيف حدتها ومواجهتها، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية وبالتعاون والتشاور الوثيقين مع كيانات معينة كشركات التأمين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية والجماعات المنظمة والدوائر الأكاديمية والصحية والعلمية، أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع واعتماد وإنفاذ القواعد واللوائح الملائمة لاستخدام الأراضي ومعايير البناء والتخطيط بحيث تقوم على تقييمات للمخاطر ومواطن الضعف موضوعة على أسس فنية؛

(ب) كفالة مشاركة كل الجهات المعنية، بمن فيها النساء والأطفال والمسنون والمعوقون، في التخطيط لحالات الكوارث وإدارتها، على أساس أن هذه الفئات معرضة بشدة للكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية؛

(ج) تشجيع التعبئة المستمرة للموارد المحلية والدولية لأنشطة الحد من الكوارث؛

(د) تعزيز ونشر المعلومات بشأن أساليب وتكنولوجيات التشييد المقاوم للكوارث، وذلك بالنسبة إلى المباني والأشغال العامة عموما؛

(هـ) وضع برامج تيسر، حيثما أمكن، الانتقال الطوعي وإقامة الناس كافة في مناطق أقل تعرضا للكوارث؛

(و) وضع برامج لتدريب المصممين والمقاولين والبنائين على أساليب تشييد المباني المقاومة للكوارث. وينبغي توجيه بعض البرامج بصورة خاصة إلى المؤسسات الصغيرة التي تُشيد الأغلبية العظمى من المساكن والمباني الصغيرة الأخرى في البلدان النامية؛

(ز) اتخاذ تدابير تحسن، حسب الاقتضاء، من مستوى مقاومة الهياكل الأساسية المهمة وشرايين الحياة والمرافق الحيوية، ولا سيما في الحالات التي قد ينجم عن الضرر فيها كوارث ثانوية و/أو يؤدي إلى إعاقة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

١٧٣- وينبغي لجميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها خبرة فنية في ميدان تنظيف الملوثات الإشعاعية والتخلص منها أن تولي الاعتبار لتقديم المساعدة الملائمة التي تطلب للأغراض العلاجية في المناطق المتضررة.

١٧٤- وفيما يتعلق بتخفيف حدة الكوارث، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية، وبالاشتراك مع كل الجهات المعنية، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) وضع نظام شامل للمعلومات يحدد ويقيّم المخاطر الموجودة في المناطق المعرضة للكوارث ودمجه في عملية تخطيط المستوطنات البشرية وتصميمها؛

(ب) تعزيز ودعم الأخذ بحلول منخفضة الكلفة وممكنة التحقيق وبنهج مبتكرة في التصدي لأهم المخاطر التي تواجه المجتمعات غير المنيعة وذلك بأساليب، منها رسم خرائط للمخاطر وبرامج لتقليل درجة التعرض للكوارث تركز على المجتمعات المحلية؛

(ج) تشجيع وتعزيز ودعم الأخذ بحلول منخفضة الكلفة وممكنة التحقيق وبنهج مبتكرة ومعايير مناسبة للبناء في التصدي لأهم المخاطر التي تواجه المجتمعات غير المنيعة وذلك بأساليب، منها رسم خرائط للمخاطر وبرامج لتقليل درجة التعرض للكوارث تركز على المجتمعات المحلية؛

(د) إجراء تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات وقنوات الاتصال بين مختلف المهام الأساسية والجهات الفاعلة الرئيسية في أنشطة إدارة الكوارث قبل وقوعها والتخفيف من حدتها والتأهب لها، كتقييم الأخطار والمخاطر، والرصد والتنبؤ والوقاية والإغاثة وإعادة التوطين والاستجابة للطوارئ؛

(هـ) تشجيع وحفز جميع قطاعات المجتمع على المشاركة في التخطيط للتأهب لحالات الكوارث في مجالات كتخزين المياه والأغذية، والوقود والإسعافات الأولية، وفي الوقاية من الكوارث من خلال الأنشطة التي تشيع ثقافة قوامها السلامة؛

(و) تعزيز و/أو وضع نظم عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية للإنذار المبكر لتنبيه السكان إلى الكوارث الوشيكة.

١٧٥- ولمنع الكوارث التكنولوجية والصناعية، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) السعي إلى تحقيق الهدفين المتمثلين في منع الحوادث التكنولوجية الكبرى والحد من نتائجها، بوسائل، منها سياسات استخدام الأراضي وتشجيع استخدام التكنولوجيا المأمونة؛

(ب) اتخاذ التدابير الضرورية لتقييد إقامة مجتمعات عمرانية جديدة حول أماكن مزاولة الأنشطة الصناعية الخطرة التي قد تؤدي إلى زيادة خطورة آثار حادث كبير، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات تشاورية ملائمة لتيسير تنفيذ السياسات المحددة في إطار الفقرة الفرعية (أ) أعلاه؛

(ج) التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات وقنوات الاتصال بين مختلف المهام الأساسية في مجال التأهب للكوارث والوقاية منها، بما في ذلك التقييم والرصد والتنبؤ والوقاية والإغاثة وإعادة التوطين والاستجابة للطوارئ؛

(د) تعزيز وتشجيع المشاركة الموسعة في أنشطة التأهب للكوارث عن طريق تزويد السكان المقيمين في المناطق القريبة من نشاط خطر بالمعلومات الكافية والمنتظمة بشأن الأخطار المحتملة؛

(هـ) تعزيز و/أو وضع نظم عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية للإنذار المبكر لتنبيه السكان في حالة توقع وقوع حادث تكنولوجي بالغ الخطورة.

١٧٦- ولدى إعداد وتنفيذ أنشطة الإغاثة والإصلاح والتعمير وإعادة التوطين بعد وقوع الكارثة، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية وبالاشتراك مع كل الجهات المعنية، أن تقوم بما يلي:

(أ) إنشاء أو تعزيز نظم للتأهب للكوارث ومواجهتها تحدد فيها بوضوح الأدوار والمسؤوليات وقنوات الاتصال بين مختلف المهام والجهات الفاعلة في مجال التأهب للكوارث وفي إدارة الكوارث بعد وقوعها، بما في ذلك الإدارة والإغاثة والإصلاح في حالات الطوارئ؛

(ب) إجراء تمارين لاختبار مدى الاستجابة، وخطط للإغاثة في حالات الطوارئ، وتشجيع إجراء البحوث بشأن الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية للتعمير بعد وقوع الكوارث، والأخذ باستراتيجيات ومبادئ توجيهية فعالة للتعمير بعد وقوع الكوارث؛

(ج) إنشاء قدرات يُعول عليها في مجالات الاتصالات والاستجابة واتخاذ القرار، وذلك على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية؛

(د) وضع خطط للطوارئ ونظم للإدارة والمساعدة وترتيبات للاصلاح والتعمير وإعادة التوطين؛

(هـ) تعزيز القدرات العلمية والهندسية في مجال تقييم التلف ورصده وفي مجال تقنيات الإصلاح والتعمير الخاصة؛

(و) دعم كل الجهات المعنية ذات الصلة في الاضطلاع بأنشطة الإغاثة والإصلاح والتعمير؛

(ز) تحديد ودعم نُهج التصدي لاحتياجات الإيواء العاجلة للعائدين والمشردين داخليا، بما في ذلك، عند الاقتضاء، بناء مساكن مؤقتة تتوفر لها المرافق الأساسية، على أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة بالجنسين في الاعتبار؛

(ح) تحديد نهج للتقليل إلى أدنى حد من الانقطاع عن الدراسة؛

(ط) دعم العمل على الإزالة الفورية للألغام البرية المضادة للأفراد بعد توقف النزاع المسلح؛

(ي) كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمعوقين والفئات الضعيفة، وذلك في جميع الاتصالات وأعمال الإنقاذ والنقل والإصلاح والتعمير؛

(ك) التشجيع على إدخال البُعد الثقافي في عمليات الإصلاح التالية لوقوع الكوارث؛

(ل) الاعتراف بدور الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية الأعضاء فيها ودعم وتيسير هذا الدور في مجال الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها والاستجابة لها على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛

(م) تشجيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتخاذ إجراءات في فترات النزاع المسلح من أجل تخفيف معاناة ضحايا النزاعات والمشردين.

دال - بناء القدرات والتنمية المؤسسية

١ - مقدمة

١٧٧ - إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة هما عنصران مترابطان يعزز أحدهما الآخر في تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وستعتمد المستوطنات البشرية النشطة اقتصادياً والحيوية اجتماعيا والسليمة بيئياً في ظل ظروف من التحضر المتواصل السريع، اعتماداً متزايداً على قدرة جميع مستويات الحكومة على التعبير عن أولويات المجتمعات المحلية وتشجيع وتوجيه التنمية المحلية وتكوين شراكات بين القطاعات الخاص والعام والطوعي وقطاعات المجتمعات المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق الفعال للامركزية في توزيع المسؤوليات وإدارة السياسات العامة وسلطة صنع القرارات والموارد الكافية، بما في ذلك سلطة جمع الايرادات، وإسناد هذه المسؤوليات إلى السلطات المحلية الأكثر قرباً من الجمهور المستهدف والأكثر تمثيلا له، وكذلك من خلال التعاون الدولي والشراكات، مما يحرك عجلة عملية إدارة حضرية استراتيجية قائمة على المشاركة ومتأصلة في رؤية مشتركة، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان وحماية حقوق الإنسان. وستُرتب عملية تطبيق اللامركزية هذه وعملية الإدارة الحضرية المتوخاة مسؤوليات كبرى على المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولذلك ينبغي توجيه بناء القدرات نحو دعم تطبيق اللامركزية وعملية الإدارة الحضرية القائمة على المشاركة.

١٧٨ - وينبغي للاستراتيجية التمكينية وبناء القدرات والتنمية المؤسسية، أن تهدف إلى تمكين جميع الجهات التي يهمها الأمر، ولا سيما السلطات المحلية والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، لكي تستطيع أداء دور فعال في تخطيط وإدارة المأوى والمستوطنات البشرية. وتُعتبر الجهود المتضافرة في تنمية الموارد البشرية والقيادة والاصلاح المؤسسي والتنمية التنظيمية والإدارية، والتدريب المتواصل والتماس أدوات جديدة، أموراً ضرورية على المستويات كافة. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل نحو من قبل اتحادات/شبكات السلطات المحلية الوطنية والدولية ومن قبل

المؤسسات الأخرى الوطنية ودون الوطنية لبناء القدرات على الرغم من أنها قد تحتاج هي نفسها إلى تقوية في بادئ الأمر. وفي البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ينبغي للحكومات منح أولوية عليا لتنفيذ سياسة شاملة لبناء القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات في تنمية قدراتها، وتحديد وتقييم أولويات بناء المؤسسات وتقوية قدراتها الإدارية.

١٧٩ - والتمكين والمشاركة يسهمان في تحقيق الديمقراطية وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن تسترشد الحكومات في صياغة السياسات وتنفيذها بمبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة العامة العريضة القاعدة. والمساءلة والشفافية أمران لا بد منهما من أجل منع الفساد ولكفالة استعمال الموارد المتاحة لصالح الجميع. وينبغي لكل حكومة أن تكفل لجميع أفراد المجتمع الحق في أداء دور نشط في إدارة شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه، وتأمين وتشجيع المشاركة في رسم السياسات على جميع المستويات.

٢ - تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية ورابطاتها/شبكاتها

الإجراءات

١٨٠ - لضمان تطبيق اللامركزية بفعالية وتقوية السلطات المحلية ورابطاتها/شبكاتها، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة أن تقوم بما يلي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بدراسة واعتماد السياسات والأطر القانونية القائمة في دول أخرى تعمل على تطبيق اللامركزية بفعالية؛

(ب) استعراض التشريعات وتنقيحها حسب الاقتضاء لزيادة الاستقلالية المحلية والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها وتعبئة الموارد واستخدامها، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والفنية والمالية وتنمية المؤسسات المحلية ضمن الإطار الشامل لاستراتيجية وطنية اجتماعية واقتصادية وبيئية، وتشجيع مشاركة السكان في صنع القرارات فيما يتعلق بمدنهم أو أحيائهم أو مساكنهم؛

(ج) تطوير التعليم في مجال المواطنة للتأكيد على دور الأفراد بصفتهم جهات فاعلة في مجتمعاتهم المحلية؛

(د) تقديم الدعم للسلطات المحلية في مراجعة آليات توليد الإيرادات؛

(هـ) القيام، عند اللزوم، بتعزيز قدرة المؤسسات التعليمية في مجالي البحث والتدريب من أجل توفير تدريب متواصل للمسؤولين المحليين المنتخبين والمديرين والمهنيين بشأن المسائل الحضرية مثل التخطيط وأساليب إدارة الأراضي والموارد، وتمويل البلديات؛

(و) تيسير تبادل التكنولوجيا والخبرة والمعرفة الفنية الإدارية تبادلاً رأسياً وأفقياً فيما بين السلطات الحكومية والسلطات المحلية في تقديم الخدمات وضبط النفقات وتعبئة الموارد وبناء الشراكات وتنمية المؤسسات المحلية من خلال أمور من بينها برامج التوأمة الفنية وتبادل الخبرات؛

(ز) تعزيز أداء السلطات المحلية عن طريق القيام بجمع البيانات وتفصيلها بحسب نوع الجنس وبحسب السن والدخل، وإجراء تحليلات مقارنة لممارسات مبتكرة ونشر المعلومات عنها فيما يتعلق بتوفير وتشغيل وصيانة السلع والخدمات العامة، وتلبية احتياجات سكانها، واستغلال الإمكانات المالية وغير المالية لمدنها؛

(ح) التشجيع على إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة العريضة القاعدة، بما في ذلك الآليات الاستشارية، في عمليات صنع القرارات والإدارة على المستوى المحلي؛

(ط) تعزيز قدرة السلطات المحلية على إشراك القطاعين المحليين الخاص والمجتمعي في تحديد الأهداف والأولويات المحلية والمعايير السليمة بيئياً لتنمية الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات وتنمية الاقتصاد المحلي؛

(ي) تعزيز الحوار المتعلق بالسياسات فيما بين جميع المستويات الحكومية والقطاعين الخاص والمجتمعي وسائر ممثلي المجتمع المدني لتحسين التخطيط والتنفيذ؛

(ك) القيام، في إطار الإدارة الحكومية، ببناء شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمواطنين من أجل الابتكار الحضري، وبتحليل وتقييم ونشر المعلومات عن الشراكات الناجحة؛

(ل) القيام، حسب الاقتضاء، بجمع وتحليل ونشر البيانات المقارنة، وتفصيلها بحسب نوع الجنس وبحسب السن والدخل، فيما يتصل بأداء السلطات المحلية في تلبية احتياجات سكانها؛

(م) تعزيز الإجراءات للقضاء على الفساد ولضمان المزيد من الشفافية والكفاءة والمساءلة والاستجابة والمشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المحلية؛

(ن) تمكين السلطات المحلية ورابطاتها/شبكاتها من اتخاذ المبادرات في مجال التعاون الوطني والدولي، ولا سيما تقاسم الممارسات السليمة والنُهج المبتكرة لإدارة المستوطنات البشرية المستدامة؛

(س) تعزيز قدرات الحكومة المركزية والحكومات المحلية على حد سواء من خلال الدورات التدريبية في مجال التمويل والإدارة الحضريين للمسؤولين والمديرين الحكوميين المنتخبين؛

(ع) القيام حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة كل في إطار ولايتها، وكذلك مع رابطات/شبكات السلطات المحلية وغيرها من الرابطات والمنظمات الدولية، بإنشاء و/أو تدعيم شبكات معلومات عالمية ويسهل الوصول إليها من أجل تيسير تبادل التجارب والخبرات والدراية الفنية.

٣ - المشاركة الشعبية والالتزام المدني

١٨١ - تستدعي التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية المشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني، فضلا عن المشاركة العريضة القاعدة من قبل الناس كافة. كما تستدعي ممارسة الحكم على المستوى المحلي بصورة تتسم بالشفافية والاستجابة والخضوع للمساءلة. ويلزم لتحقيق المشاركة المدنية والحكم المسؤول إنشاء وتعزيز الآليات القائمة على المشاركة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى القضاء وتخطيط العمل المجتمعي، مما يمكّن من الإصغاء إلى جميع الآراء فيما يتعلق بتحديد المشاكل والأولويات، وتعيين الأهداف، وممارسة الحقوق القانونية، وتحديد المعايير للخدمات، وتعبئة الموارد، وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع.

الإجراءات

١٨٢ - لتشجيع ودعم المشاركة، والالتزام المدني، والاضطلاع بالمسؤوليات الحكومية، ينبغي للحكومات الوطنية والسلطات المحلية و/أو منظمات المجتمع المدني، أن تنفذ على الأصعدة المناسبة الأطر المؤسسية والقانونية التي تؤدي إلى تيسير وإتاحة المشاركة العريضة لجميع السكان ومنظماتهم المجتمعية في صنع القرارات وفي تنفيذ ورصد استراتيجيات وسياسات وبرامج المستوطنات البشرية؛ وتهدف تلك الأطر المؤسسية والقانونية على وجه التحديد إلى تحقيق أمور من بينها:

(أ) حماية حق الإنسان في تكوين الآراء والإعراب عنها والتماس الأفكار والمعلومات والحصول عليها ونقلها دون أي تدخل؛

(ب) تيسير الاعتراف القانوني بالمجتمعات المحلية المنظمة وتعزيزها؛

(ج) إباحة وتسهيل وحماية تكوين منظمات غير حكومية مجتمعية محلية ووطنية ودولية مستقلة؛

(د) توفير معلومات وافية وحسنة التوقيت وواضحة لمن يطلبها، دون تحمل أعباء مالية مفرطة؛

(هـ) تنظيم برامج تربية وطنية وتدريب في مجال حقوق الإنسان، باستخدام جميع وسائط الإعلام وحملات التثقيف والتوعية، لإذكاء روح المواطنة والوعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية وسبل ممارستها، وأدوار المرأة والرجل المتغيرة، والمسائل المتعلقة بتنمية المستوطنات البشرية المستدامة ونوعية الحياة؛

(و) إقامة آليات تشاور منتظم عريضة القاعدة لإشراك المجتمع المدني في صنع القرارات، بغية مراعاة تنوع احتياجات المجتمع؛

(ز) إزالة الحواجز القانونية التي تعترض مشاركة الفئات المهمة اجتماعياً في الحياة العامة وتشجيع التشريعات غير التمييزية؛

(ح) إنشاء آليات قائمة على المشاركة لتحديد جداول الأعمال بغية تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين والمجتمع المدني من القيام بدور ريادي في تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية وصياغة السياسات والخطط والمشاريع الجديدة؛

(ط) تعزيز تفهم العلاقات التعاقدية وسائر العلاقات مع القطاعين الخاص وغير الحكومي لاكتساب المهارات اللازمة للتفاوض بشأن الشراكات الفعالة لتنفيذ المشاريع وتطويرها وإدارتها، مما يعود بأقصى نفع على كل السكان؛

(ي) تعزيز المساواة والإنصاف وإدراج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين والإشراك الكامل والمتكافئ للمرأة والفئات الضعيفة والمحرومة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وسائر الفئات المنخفضة الدخل، عن طريق تدابير مؤسسية تكفل تمثيل مصالحها في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات عن طريق تقنيات معينة مثل الحلقات التدريبية والدراسية الترويحية، بما في ذلك التقنيات التي تطور مهارات الوساطة وبناء توافق الآراء التي تيسّر الاتصال الفعال عن طريق الشبكات وتشكيل الائتلافات؛

(ك) توفير سبل الوصول إلى القنوات القضائية والإدارية الفعالة بالنسبة للمتأثرين من الأفراد والجماعات، بما يمكّنهم من الطعن في القرارات والإجراءات الضارة اجتماعياً وبيئياً أو التي تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك الآليات القانونية لضمان أن تظل كافة الهيئات الحكومية، الوطنية والمحلية وغيرها من المنظمات المدنية، مسؤولة عن أعمالها، وفقاً لالتزاماتها الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ل) توسيع نطاق الحق الإجرائي للأفراد ولمنظمات المجتمع المدني في اتخاذ الإجراءات القانونية نيابة عن المجتمعات المحلية أو الفئات المتأثرة التي لا تملك الموارد أو المهارات لاتخاذ مثل هذه الإجراءات بنفسها؛

(م) تعزيز تمثيل المصالح فيما بين مختلف الأجيال، بما في ذلك مصالح الأطفال والأجيال المقبلة في عمليات صنع القرارات، مع العمل على تعزيز الأسر في الوقت نفسه؛

(ن) تعزيز إمكانات الشباب الكاملة كشركاء رئيسيين في توفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة من خلال أشكال مختلفة من التعليم، والتدريب الجيد النوعية، وبناء المهارات، مع مراعاة مختلف قدرات الشباب وواقعهم وخبراتهم؛

(س) تيسير وصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر والفئات المنخفضة الدخل إلى هياكل صنع القرارات والتخطيط والخدمات القانونية، من خلال توفير مرافق مثل مراكز المساعدة القانونية والمشورة القانونية المجانية؛

(ع) تعزيز قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على استعراض السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر في مجتمعاتها المحلية وعلى تحديد الأولويات المحلية والمساهمة في إعداد المعايير المحلية للخدمات في مجالات مثل التعليم الأساسي، ورعاية الطفل، والصحة العامة، والسلامة العامة، والتوعية فيما يتعلق بتعاطي المخدرات، والإدارة البيئية؛

(ف) تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام المحلية، لتسهيل الحوار وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات ذات الصلة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، وتشكيل شراكات بناءة فيما بين المجتمع المدني وصانعي القرارات.

٤ - إدارة المستوطنات البشرية

١٨٣ - تحتاج السلطات المحلية وسائر الجهات المعنية بإدارة المستوطنات البشرية إلى الاعتماد على مهارات وموارد مجموعة متنوعة من الناس والمؤسسات على مستويات شتى. فندرة الموظفين المؤهلين بصورة مناسبة وضعف النظم المؤسسية والقدرات الفنية هما من بين العقبات الرئيسية التي تعترض تحسين المستوطنات البشرية في كثير من البلدان، وبشكل خاص في البلدان النامية. ويجب أن تكون استراتيجيات بناء القدرات وتطوير المؤسسات جزءا لا يتجزأ من سياسات تنمية المستوطنات البشرية على الصعيدين الوطني والمحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري استخدام مهارات ومعارف وتكنولوجيات جديدة في جميع جوانب تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية. وفي البلدان التي تكون فيها التغيرات في أنماط المستوطنات البشرية سريعة، مما يؤدي إلى تحديات اجتماعية - اقتصادية وبيئية، ثمة حاجة إلى قيام الحكومات والمجتمع الدولي بضمان التطوير والنقل الفعاليين لمهارات القيادة والتخطيط والخبرة الإدارية والمعرفة الفنية والتكنولوجيا.

الإجراءات

١٨٤ - ولتيسير بناء القدرات وتطوير المؤسسات من أجل تحسين تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية واتحاداتها، القيام بما يلي:

(أ) دعم البرامج التدريبية للمديرين والمسؤولين المدنيين على المستويات كافة، ولجميع الفعاليات الرئيسية الأخرى، حسب الاقتضاء، لتعزيز الخصال القيادية وتشجيع إدماج المرأة والشباب في هياكل الموظفين وصنع القرارات؛

(ب) التفكير في إنشاء منتديات للقطاعات الخاصة والعامة المجتمعية والتجارية والاقتصادية لتبادل المعرفة والخبرة الإدارية؛

(ج) تعزيز تطبيق سياسات وبرامج شاملة للتدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية تراعي أوضاع الجنسين وتشمل السلطات المحلية واتحاداتها/شبكاتها، وكذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتدريبية والتعليمية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص، وتركز على ما يلي:

'١' اعتماد نهج متعدد القطاعات لتنمية المستوطنات البشرية يشمل المساهمات الفريدة للسكان الأصليين والمهاجرين ومؤسساتهم؛

'٢' تدريب المدربين لتطوير قدرة أساسية لتدعيم المؤسسات وبناء القدرات، بما يشمل الوعي بأوضاع الجنسين واحتياجات الأطفال والشباب والمسنين كعناصر متكاملة؛

'٣' تنمية القدرة المحلية لتحديد الاحتياجات وإجراء البحوث التطبيقية أو التكليف بها، ولا سيما فيما يتعلق بالتحليل الذي يراعي اعتبارات السن ونوع الجنس، وإجراء تقييم للآثار الاجتماعية والبيئية ووضع استراتيجيات للمأوى وتنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وإدراج النتائج في النظم الإدارية؛

(د) تطوير نظم المعلومات لأغراض إقامة الشبكات وتيسير إمكانية الوصول إلى الموارد في الوقت المناسب وتبادل ونقل واقتسام الخبرة والدراسة والمعرفة الفنية والتكنولوجيا في مجال تنمية المستوطنات البشرية؛

(هـ) القيام، عند الاقتضاء وفي سياق الشفافية والمساءلة، بتشجيع مشاركة سلطات القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تحسين تنظيم وإدارة القطاع العام وتشكيل كيانات عامة في مهامها وخاصة في إدارتها وذات تمويل عام خاص؛

(و) التفكير في وضع برامج وساطة لتسوية المنازعات، بما في ذلك المنازعات بين الفعاليات المتنافسة فيما يتصل بالوصول إلى الموارد وتوزيعها واستخدامها في المستوطنات البشرية وتدريب المجتمع المدني على استخدامها؛

(ز) تشجيع زيادة معرفتها بالدورات الايكولوجية التي تهم مدنها، من أجل منع الضرر البيئي؛

(ح) إدراج السياسات والمعايير التي تراعي أوضاع الجنسين في كل فئة من الفئات المبينة أعلاه، إذا لم ترد بالفعل الإشارة إليها تحديداً.

٥ - تخطيط وإدارة المناطق المتروبولية

١٨٥ - على الرغم من أن مديري المستوطنات البشرية يواجهون الكثير من التحديات المشتركة، فإن المسؤولين منهم عن إدارة وتنمية المناطق المتروبولية والمدن الضخمة يواجهون مشاكل فريدة ناشئة عن حجم وتعقد مهامهم ومسؤولياتهم. فمن بين خصائص المناطق المتروبولية التي تتطلب مهارات خاصة، تزايد التنافس العالمي والتنوع العرقي والثقافي للسكان والتركز الكبير للفقر في المناطق الحضرية والشبكات الواسعة للهياكل الأساسية ونظم النقل والاتصالات ودورها الاستراتيجي في أنماط الانتاج والاستهلاك الوطنية والاقليمية والدولية والتنمية الاقتصادية والتجارة والتمويل وما تنطوي عليه من إمكانات إحداث تدهور بيئي شديد. كما تمثل المناطق المتروبولية الكبرى والمدن الضخمة أشد المخاطر المحتملة لحدوث خسائر بشرية وخسائر مادية وخسائر في القدرة الانتاجية في حالة وقوع الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان؛ وفي بعض البلدان، يؤدي الافتقار إلى سلطة على نطاق المناطق المتروبولية أو التعاون الفعال على نطاق هذه المناطق إلى ظهور صعوبات في الإدارة الحضرية.

الإجراءات

١٨٦ - لتلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق المتروبولية واحتياجات جميع الناس الذين يعيشون فيها، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز استراتيجيات للتخطيط والتنمية والإدارة على نطاق المناطق المتروبولية و/أو على المستوى الاقليمي تعالج كافة جوانب الأنشطة الحضرية بطريقة متكاملة وتستند إلى نتائج متفق عليها بالنسبة للمنطقة المتروبولية؛

(ب) إدماج منظور يراعي أوضاع الجنسين في استراتيجيات السياسة العامة والتخطيط والإدارة؛

(ج) اعتماد وتطبيق مبادئ توجيهية لإدارة المناطق المتروبولية في مجالات إدارة الأراضي والبيئة والهياكل الأساسية فضلاً عن التمويل والإدارة؛

(د) رصد وتحليل فعالية وكفاءة هياكل المناطق المتروبولية والنظم الإدارية وإدراج النتائج في السياسات العامة للتعامل مع قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا الاجتماعية والبيئية؛

(هـ) إنشاء إطار تشريعي واعتماد هياكل تنظيمية تضمن تقديم الخدمات، على نحو منسق وكفؤ ومنصف وتعبئة الموارد والتنمية المستدامة في جميع أنحاء المناطق المتروبولية؛

(و) تقوية قدرات وولايات سلطات المناطق المتروبولية، حسب الاقتضاء، من أجل المعالجة أو الاستجابة الفعالتين للقضايا ذات الأهمية الاقليمية والوطنية مثل حقوق النساء في ملكية الأراضي وغيرها

من الممتلكات، وإدارة الأراضي وإدارة موارد الطاقة والمياه، والإدارة البيئية، والنقل والاتصالات، والتجارة والتمويل والخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الكافية وإتاحة الوصول إليها والاندماج الاجتماعي؛

(ز) تنمية أو، عند الاقتضاء، إيجاد مجموعة أساسية من الموظفين المهنيين، تشمل النساء، من المدربين في مجالات التخطيط الحضري، والإدارة البيئية، والأشغال الهندسية، والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية، وتطوير الهياكل الأساسية الأولية، والتخطيط للطوارئ، وممن تتوفر لديهم مهارات العمل معاً لمعالجة قضايا التخطيط الرئيسية بطريقة متكاملة؛

(ح) تيسير وتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات، على المستويين الوطني والدولي، وتبادل الخبرات والدراية والمعرفة والتكنولوجيا بين سلطات المناطق المتروبولية في مجالات مثل النقل والاتصالات وإدارة المياه ومعالجة المياه المستعملة، وإدارة النفايات وحفظ الطاقة والإدارة البيئية، والرعاية الاجتماعية التي تراعي أوضاع النساء والمجموعات المهمشة؛

(ط) البحث عن حلول للمشاكل الحضرية تقوم على أساس القيم وتستمد من السكان المتنوعين إثنياً وثقافياً بدلاً من الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة وحدها.

٦ - الموارد المالية والأدوات الاقتصادية المحلية

١٨٧ - إن الأموال اللازمة لتمويل تنمية المأوى والمستوطنات ترد بصورة رئيسية من مصادر محلية، كما يتوفر قدر كبير من التمويل الإضافي من مصادر دولية تشمل على نحو متزايد التمويل الاستثماري. وبالتالي فإن التأثير الأكبر على القاعدة المالية ينبع من التحسينات في التنمية الاقتصادية والممارسة المالية السليمة والقدرة على تعبئة الموارد المحلية وضبط الانفاق وإدارة الميزانيات على نحو يتسم بالكفاءة.

١٨٨ - ويمثل تمويل مستقبل التنمية الحضرية وإدامة القدرة الاقتصادية للمدن تحدياً خاصاً يستدعي الأخذ بنظم مبتكرة للتمويل على المستويين الوطني والمحلي، ويلزم تعزيز شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص تجمع بين الضرائب المحلية على الانتاج والاستهلاك وبين الحوافز الضريبية للاستثمار من قبل قطاعات الصناعة والتجارة والتبادل التجاري وغير ذلك من خدمات القطاع الخاص. وثمة حاجة لأشكال جديدة لتمويل البلديات للوفاء بالاحتياجات المرتقبة للتنمية الاقتصادية الحضرية وتكاليف دعم الهياكل الأساسية والخدمات.

١٨٩ - ولتقوية الاقتصادات الوطنية والمحلية وقاعدتها المالية والاقتصادية بغية تلبية احتياجات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية أن تسعى إلى توفير إطار تمكيني يهدف إلى ما يلي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز قدرة السلطات المحلية على جذب الاستثمارات؛

(ب) اعتماد سياسات وأطر الاقتصاد الكلي التي تشجع على زيادة الادخار المحلي وتيسير استخدامه في تنمية الإسكان والهياكل الأساسية وغير ذلك من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية؛

(ج) تنمية مصادر كفؤة ومنصفة وقوية للإيرادات الوطنية والمحلية، بما في ذلك الضرائب ورسوم المستعملين والتعريفات ورسوم التحسين لتعزيز القدرة الوطنية والمحلية على الاستثمار الرأسمالي في مجالات الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وكذلك القيام، حسب الاقتضاء، باستنباط أدوات ضريبية جديدة للمعاقبة على الأضرار البيئية الناجمة عن أنشطة الانتاج والاستهلاك على السواء؛

(د) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية المتعلقة بجباية الضرائب وضبط الإنفاق من أجل احتواء التكاليف وتحسين الإيرادات؛

(هـ) السعي لاسترداد كامل تكاليف الخدمات الحضرية باستثناء خدمات السلامة العامة من خلال رسوم المستعملين مع القيام في الوقت نفسه بتلبية احتياجات الفقراء بوسائل منها سياسات التسعير، والإعانات الواضحة حسب الاقتضاء؛

(و) دعم الجهود المحلية لتشجيع الشراكات الطوعية بين القطاعين الخاص والمجتمعي والمشاركة في بناء وتشغيل وصيانة المناطق الخضراء المفتوحة والهياكل الأساسية والخدمات التي تتسم، في جملة أمور، بمراعاة أوضاع الجنسين، وتمكين المرأة، وتلبية احتياجات المجموعات المهمشة؛

(ز) القيام، عند الاقتضاء، بتيسير وترشيد وصول السلطات المحلية إلى أسواق رأس المال الوطنية والإقليمية والدولية ومؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال القيام بأمور من بينها اعتماد تدابير لإنشاء نظم بلدية مستقلة للائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية، مع مراعاة قدرة المقترضين على سداد الديون وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية ذات الصلة؛

(ح) تيسير دور السلطات المحلية في تكوين الشراكات مع القطاعات الخاص والطوعي والمجتمعي والتعاوني ومع مؤسسات تنمية المشاريع المحلية؛

(ط) تقنين آليات الميزانية، حسب الاقتضاء، والمحاسبة لتمكين السلطات المحلية من المشاركة في برامج استثمار متوسطة وطويلة الأجل؛

(ي) وضع نظم وتدابير شفافة لضمان المساءلة المالية؛

(ك) القيام حسب الاقتضاء بإنشاء آليات تحويل حكومية دولية شفافة تكون حسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بنتائجها وقائمة على أساس الأداء والاحتياجات؛

(ل) جذب الاستثمارات الخاصة والمجتمعية نحو التنمية الحضرية.

٧ - المعلومات والاتصالات

١٩٠ - ستؤدي التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب تحرير التجارة والتدفق الحر لرأس المال على نطاق عالمي إلى تغيير أدوار ووظائف المدن وما يتعلق بها من عمليات صنع القرارات وتخصيص الموارد. ويمكن للمجتمعات التي توظف الاستثمارات اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمرافق الأساسية وتعمل على تمكين مواطنيها من الانتفاع الفعال بهذه التكنولوجيا، أن تتوقع تعزيز تحقيق مكاسب انتاجية جمة في مجالات الصناعة والتجارة والتبادل التجاري. وينبغي الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات المحسنة هذه على النحو المناسب والأمثل لحفظ القيم الأخلاقية والاجتماعية وتعزيز وتحسين التعليم والتدريب والتوعية العامة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر في نوعية الحياة، وتمكين جميع الجهات المهتمة والمجتمعات المحلية من تبادل المعلومات بشأن ممارسات الموئل، بما فيها تلك التي تدعم حقوق الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى في سياق التحول الحضري المتنامي.

الإجراءات

١٩١ - ولتحسين القدرة على استغلال تلك الابتكارات من أجل الصالح العام، ينبغي للحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات المحلية، ان تقوم بما يلي حسب الاقتضاء:

(أ) تنمية وتحسين وصيانة الهياكل الأساسية للمعلومات وتكنولوجيتها، وتشجيع استخدامها من قبل كل مستويات الحكومة والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العاملة على مستوى المجتمعات المحلية، واعتبار الاتصالات جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة في مجال المستوطنات البشرية؛

(ب) تعزيز تدريب الجهات الفاعلة الرئيسية على استخدام تكنولوجيا المعلومات وطرقها ووسائلها؛

(ج) وضع أساليب لتقاسيم التجارب المتعلقة بالمبادرات المحلية من خلال وسائل الكترونية كشبكة إنترنت والشبكات والمكتبات ونشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات، بما فيها تلك التي تستخدم السياسات التي تراعي أوضاع الجنسين؛

(د) تنفيذ برامج تشجع الأطفال والشباب والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة على استخدام المكتبات العامة وشبكات الاتصالات؛

(هـ) تيسير عملية التعلم من خلال نشر التجارب الناجحة والفاشلة على السواء في مجال المستوطنات البشرية والمستمدة من القطاعات الحكومية والعامة والخاصة والمجتمعية؛

(و) تشجيع السياسات التي توفر تكنولوجيا وخدمات المعلومات وتزيد من تيسرها للجمهور عامة، ولا سيما من خلال استخدام وسائط الإعلام على نطاق واسع؛

(ز) إيلاء اهتمام خاص لإتاحة إمكانية وصول الأشخاص المعوقين إلى هذه التكنولوجيات الجديدة؛

(ح) تشجيع تطوير برامج لوسائط الإعلام المحلية والوطنية تعترف بالتنوع العرقي والثقافي في المدن الكبرى وتعزز فهم مختلف وجهات النظر؛

(ط) تعزيز التدفق الحر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها في مجالات السياسة العامة وصنع القرارات وتوزيع الموارد والتنمية الاجتماعية التي تؤثر على النساء والأطفال بصفة خاصة؛

(ي) ضمان المنافسة السوقية وإمكانية وصول الجمهور على نطاق واسع فيما يتصل بتوفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال وجود دور حكومي في المحافظة على إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

١٩٢ - إن نشر التجارب التي تسهم في تيسير إمكانية حصول جميع الناس على سكن ملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة هو أمر مفيد بالنسبة لصياغة السياسات العامة بشأن تنمية المستوطنات البشرية. وينبغي للحكومات الوطنية، بالاشتراك مع الفعاليات الاجتماعية، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز اختيار سياسات الإدارة الحضرية التي تعتبر مميزة بسبب تأثيرها الايجابي على تحسين الموئل، واستخدامها لأساليب تنظيم وتشغيل قائمة على المشاركة، وطابعها المستمر والمستديم، واتجاهها لأن تصبح عالمية؛

(ب) إنشاء هياكل لاختيار أفضل الممارسات، بمشاركة المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان التنمية الحضرية؛

(ج) تعزيز نشر أفضل الممارسات التي يتم اختيارها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بطريقة متكاملة.

١٩٣ - ومن أجل زيادة المعرفة وتقوية قاعدة المعلومات، ينبغي للحكومات والسلطات المحلية، بالاشتراك مع مؤسسات البحوث والمكاتب الإحصائية وغيرها من الجهات المهتمة، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز البحوث بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بعملية التحضّر والمستوطنات البشرية وتنمية المأوى، مع التركيز على أولويات البحوث التي يتم تحديدها على أساس المتطلبات الوطنية والحاجة إلى الرصد والتقييم المنهجيين للتنمية، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية لسياسات وبرامج ومشاريع المستوطنات البشرية، ومع إيلاء الاهتمام للخصائص المحددة لأوضاع الجنسين؛

(ب) تعزيز نظم المعلومات ذات الصلة بالمستوطنات البشرية القائمة من خلال اعتماد تكنولوجيات وترتيبات مؤسسية كفؤة ومستدامة، ومن خلال إدماج نتائج البحوث بصورة منهجية، وتجميع وتحليل واستيفاء البيانات فيما يتصل باحصاءات المستوطنات البشرية والمأوى والمؤشرات الحساسة على مستوى السياسة العامة؛

(ج) نشر مؤشرات البحوث وغيرها من المعلومات على نطاق واسع وإدماج نتائجها في صلب عملية رسم السياسة العامة على جميع المستويات، وضمان تدفق المعلومات في اتجاهين بين منتجي المعلومات ومستعمليها.

هاء - التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي

١ - مقدمة

١٩٤- تسهم الأهداف المتعلقة بضمان توفير مأوى ملائم للجميع، وجعل المستوطنات البشرية والمجتمعات المحلية منتجة وصحية ومأمونة وغير تمييزية ومنصفة ومستدامة، في تحقيق السلام والتنمية والاستقرار والعدالة والتضامن البشري في العالم. ويكتسب التعاون الدولي أهمية إضافية في ضوء الاتجاهات الحديثة المتمثلة في عولمة الاقتصاد العالمي وترابطه. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة تعريف وتنشيط العمليات والهياكل الحالية للتعاون وإلى تطوير أشكال جديدة ومبتكرة للتعاون تهدف إلى تمكين البشر من مواجهة التحديات التي تفرضها تنمية المناطق الريفية والحضرية. وعليه فثمة حاجة إلى توفر إرادة سياسية لدى جميع الدول وإلى اجراءات محددة على الصعيد الدولي لإقامة واستلهام وتشجيع أشكال جديدة للتعاون والشراكة والتنسيق على جميع الصُعد والاستثمار من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل المساهمة بفعالية في توفير وتحسين ظروف المأوى في المستوطنات البشرية، وبصفة خاصة في البلدان النامية، مع مراعاة تنوع احتياجات المستوطنات البشرية والفرص فيما بين البلدان.

١٩٥- وتقع المسؤولية الأولى عن صياغة وتنفيذ استراتيجيات لتنمية المستوطنات البشرية على عاتق كل بلد على الصعيدين الوطني والمحلي، ضمن الإطار القانوني لكل بلد، وينبغي أن تأخذ الصياغة والتنفيذ في الحسبان تنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل بلد. ومع ذلك فإن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية عموماً يشكل سبباً جدياً للقلق. وفي بعض البلدان، تواكب هذا الاتجاه أيضاً زيادات ضخمة في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وزيادة دور القطاع الخاص في تنمية وإدارة الهياكل الأساسية والخدمات. وهذا الاتجاه نحو التحول من المعونة إلى التجارة يشير بوضوح إلى الحاجة إلى اشتراك القطاع الخاص في تشكيل التعاون الدولي. وللمجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، دور هام في توفير موارد اضافية من أجل تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية بغية تحقيق الأهداف المتعلقة في توفير مأوى ملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

١٩٦- وتنشئ عولمة الاقتصاد العالمي فرصا وتحديات بالنسبة لعملية التنمية كما تنشئ مخاطر وأوجه عدم تيقّن. وفي هذا السياق يكتسب التعاون الدولي أهمية وشأناً اضافيين في أعقاب الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً في عولمة الاقتصاد العالمي من ناحية، واستمرار تدهور حالة البلدان النامية، من الناحية الأخرى. وإن المشاكل الناجمة عن الفقر والتحول الحضري وعدم توفر المأوى الملائم، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي، والنمو السكاني السريع، والهجرة من الريف إلى الحضر، والكساد الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي هي مشاكل حادة بصفة خاصة.

١٩٧- ويجب التماس نُهُج وأُطر مبتكرة للتعاون الدولي في مجال تنمية وإدارة المستوطنات البشرية وتطوير هذه النهج والأطر بحيث تشمل اشتراك جميع مستويات الحكومة، والقطاعين الخاص والتعاوني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على مستوى المجتمع المحلي اشتراكاً نشطاً في صنع القرارات وصياغة السياسات وتخصيص الموارد واستخدامها وتقييمها. كما ينبغي أن تشمل تلك النُّهج والأُطر أشكالاً جديدة ومحسّنة للتعاون والتنسيق بين البلدان ووكالات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية، والأجهزة والهيئات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب وبين الجنوب والشمال. والتطوير المستمر لأدوات ووسائل وضع السياسات والتخطيط والإدارة، كتطبيق مؤشرات المأوى والمؤشرات الحضرية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية.

١٩٨- وهذه النهج المبتكرة ينبغي ألا تعزز التعاون الدولي فحسب بل ينبغي أن تضم أيضاً أشكالاً جديدة للشراكة والتعاون تشتمل على منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية. ويعني هذا الاعتراف بأشكال مكملة من التعاون والعلاقات ذات الطابع اللامركزي بين الواحدة والأخرى من السلطات المحلية وفيما بينها جميعاً، واشتراك هذه السلطات في التعاون الدولي في نطاق الإطار القانوني لكل بلد، وكذلك إسهامها في عملية تحديد السياسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وينبغي أن تلتزم الحكومات وكذلك وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية وبتعزيز شبكات ورابطات السلطات المحلية.

١٩٩- إن الاختلالات الاقتصادية الدولية، والفقر والتدهور البيئي، بالإضافة إلى غياب السلم والأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتفاوت درجات تطوير المؤسسات القضائية والديمقراطية، هي جميعها عوامل تؤثر في الهجرة الدولية. ويمكن أن تكون للهجرة الدولية المنظمة تأثيرات ايجابية على كل من المجتمعات الأصلية ومجتمعات المقصد، فتتيح للأولى تحويلات مالية وتتيح للأخرى الموارد البشرية اللازمة، كما أن الهجرة الدولية تنطوي على إمكانية تيسير نقل المهارات والإسهام في الإثراء الثقافي. بيد أن الهجرة الدولية تستتبع ضياع موارد بشرية من العديد من البلدان الأصلية وقد تؤدي إلى توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في بلدان المقصد. ولهذه العوامل تأثير عميق على التوزيع المكاني لسكان المدن.

٢ - إطار تمكيني دولي

٢٠٠- يتأثر توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة تأثراً متزايداً بالاقتصاد العالمي. وترتبط عملية التحول الحضري بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وهي عناصر مترابطة للتنمية المستدامة يعزز بعضها بعضاً. وفي هذا السياق، لا بد من تمكين جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، من تحسين أوضاع المعيشة والعمل في المستوطنات البشرية. ويتطلب هذا تهيئة بيئة دولية تمكينية واتباع نُهج متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي تأخذ في الحسبان الجهود التي تبذلها البلدان لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي أو التحول الاقتصادي. وعلاوة على ذلك تؤدي التطورات التكنولوجية إلى تغييرات رئيسية في بنية العمالة. وينبغي الاعتراف بأن قطاع الإسكان قطاع انتاجي من وجهتي النظر الاجتماعية والاقتصادية. وإن تحقيق هدف إيجاد مأوى ملائم للجميع وهدف التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على الصعيد العالمي سيتيسر بوسائل منها اتخاذ إجراءات ايجابية بشأن مسائل التمويل، والديون الخارجية، والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا.

٢٠١- وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى مواجهة أثر هذه التغيرات على المستوطنات البشرية في إطار استراتيجيات تمكينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز القيام بما يلي:

(أ) تهيئة بيئة اقتصادية دولية مفتوحة وقائمة على الإنصاف والتعاون والمنفعة المتبادلة؛

(ب) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على جميع المستويات من أجل إقامة نظام مالي دولي يفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، باعتبارها مكونات للتنمية المستدامة؛

(ج) إقامة نظام مالي دولي يفضي بدرجة أكبر إلى تنمية مستقرة ومستدامة للمستوطنات البشرية بوسائل منها زيادة درجة الاستقرار في الأسواق المالية وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية؛

(د) تهيئة بيئة في جميع البلدان تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع المدخرات؛ والاستثمار المحلي؛

(هـ) تنمية المؤسسات، والاستثمار الإنتاجي، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المفتوحة والدينامية في سياق نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف ومأمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به وشفاف وقائم على قاعدة التعددية، وتحسين إمكانية حصول جميع الناس على التكنولوجيات الملائمة، وبصفة خاصة من يعيشون في فقر والمحرومون، فضلا عن أقل البلدان نموا؛

(و) بناء القدرات في جميع البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ز) تعزيز وتحسين المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية بغية النهوض بالتنمية المستدامة وتيسير اشتراكها في الاقتصاد العالمي بصورة كاملة وفعالة؛

٢٠٢- وفيما يتعلق على وجه التحديد بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير المأوى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

(أ) ضمان أن تحسّن فوائد النمو الاقتصادي العالمي نوعية حياة الناس في جميع البلدان، سواء كانوا يعيشون في مناطق حضرية أو ريفية؛

(ب) تعبئة الموارد المالية الوطنية والدولية من جميع المصادر لتوفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(ج) تيسير زيادة قدرة جميع مستويات الحكومة والقطاع الخاص في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الحصول على الموارد المالية الدولية بغية تمكينها من اجتذاب الاستثمارات في مجال المأوى والهياكل الأساسية من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(د) السعي، بطريقة تتسق مع التشريعات الوطنية، الى تعزيز قدرة السلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات ذات الصلة على الارتباط بأسواق رؤوس الأموال العالمية والوصول إلى الأسواق المالية، وفقا لضمانات الحيطة المتبعة في تلك الأسواق ووفقاً للسياسات النقدية الوطنية، من أجل تمويل برامج المأوى والهياكل الأساسية، والآليات والوسائل لتيسير تقاسم المخاطر وتعزيز الائتمانات؛

(هـ) تشجيع اعتماد سياسات من أجل إنشاء وتنمية القطاع الخاص وتعزيز الاستراتيجيات التي تكفل توظيف استثمارات عامة وخاصة كبيرة وموجهة في مجال تشييد وتطوير المأوى والهياكل الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية، بأساليب منها توفير المساعدات التقنية والمالية المناسبة، بالاضافة إلى تشجيع الحكومات على تعزيز استراتيجيات لضمان امتثال القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، للقوانين والنظم الوطنية، وأنظمة الضمان الاجتماعي، والاتفاقات والصكوك والاتفاقيات الدولية المنطبقة، بما فيها تلك المتصلة بالبيئة، وغيرها من القوانين ذات الصلة، واعتماد سياسات وإنشاء آليات لمنح العقود على أساس غير تمييزي؛ وتعيين النساء في مناصب قيادية ولصنع القرارات والإدارة وتوفير برامج تدريبية، وكل ذلك على أساس المساواة مع الرجال؛ والتقيد بالقوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والبيئة والمستهلكين والصحة والسلامة، وخاصة القوانين التي تؤثر في النساء والأطفال؛

(و) تشجيع التعاون الدولي من أجل التصدي للآثار ذات الصلة للهجرة الدولية بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والمعارف الإدارية وتبادل المعلومات؛

(ز) القيام، بالتشاور مع الحكومات، بمواصلة تقديم الدعم إلى الأشخاص المشردين، بمن فيهم اللاجئون، وإلى المشردين الآخرين الذين يحتاجون إلى حماية دولية والأشخاص المشردين داخلياً، من أجل تلبية احتياجاتهم، على أن توضع في الاعتبار التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات الاقليمية المتعلقة بالهجرة الدولية، والأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين العائدين، والمساعدة في أن يكفل لهم حل عادل ودائم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع والقانون الدولي مع ملاحظة أنه من الأفضل إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة لهم في بلدهم الأصلي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ العودة الطوعية إلى الوطن؛

(ح) تيسير وصول جميع البلدان النامية وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً إلى الموارد المالية الدولية، بحيث يمكنها الاستفادة من الأسواق المالية الدولية المتنامية من أجل تعزيز الاستثمارات في مجال توفير المأوى بما في ذلك الإسكان الاجتماعي، والهياكل الأساسية اللازمة للمستوطنات البشرية المستدامة؛

(ط) تسهيل وصول البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الى الأسواق المالية الدولية المتنامية بغية تعزيز الاستثمارات ودعم تنفيذ إصلاحات الإسكان كجزء من تحقيق الأهداف المتمثلة في تأمين المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في هذه البلدان.

٣ - الموارد المالية والأدوات الاقتصادية

٢٠٣- يتزايد الطلب على المأوى وخدمات الهياكل الأساسية في المستوطنات البشرية بصورة مستمرة. وتواجه المجتمعات المحلية والبلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية، صعوبة في تعبئة موارد مالية كافية لمواجهة الارتفاع السريع في تكاليف المأوى والخدمات والهياكل الأساسية المادية. ويلزم توفير موارد مالية جديدة وإضافية من مصادر شتى من أجل الأهداف المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. والموارد الحالية المتاحة للبلدان النامية - سواء العامة أو الخاصة أو المتعددة الأطراف أو الثنائية، المحلية والخارجية - بحاجة الى التعزيز من خلال آليات وأدوات اقتصادية مناسبة ومرنة لدعم توفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

٢٠٤- وسيتطلب التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال الموئل، وبخاصة في جميع البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا وأقل البلدان نموا، تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر مختلفة على المستويين الوطني والدولي وزيادة فعالية التعاون الإنمائي بغية تعزيز دعم الأنشطة المتعلقة بالمأوى والمستوطنات البشرية. وهذا سيتطلب القيام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) رفع مستوى أولوية توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة فيما بين المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين وتعبئة دعمهم لخطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تضطلع بها البلدان النامية؛

(ب) السعي الى التوصل في أقرب وقت ممكن لبلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة والعمل حسب الاقتضاء

على زيادة نصيب التمويل لأغراض برامج توفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية بما يتناسب مع حجم ونطاق الأنشطة المطلوبة لتحقيق أهداف وغايات جدول أعمال الموئل؛

(ج) السعي، وفقا للالتزامات المحددة في الاتفاقات الدولية ومنها بصفة خاصة إعلان وبرامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، إلى بلوغ الرقم المستهدف وقدره ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة لأغراض مساعدة أقل البلدان نموا وذلك بأسرع ما يمكن والعمل حسب الاقتضاء على زيادة حصة التمويل للمأوى الملائم ولبرامج التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق أهداف وغايات جدول أعمال الموئل؛

(د) السعي الى ضمان أن تكون برامج التكيف الهيكلي متفقة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ومع شواغله وأهدافه وحاجاته، بما في ذلك الحاجة الى توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وأن تحمي البرامج والنفقات الاجتماعية الأساسية، وخاصة تلك التي تعود بالفائدة على الأشخاص الذين يعيشون في الفقر وعلى النساء والمجموعات الضعيفة، من تخفيضات الميزانية، والسعي أيضا إلى أن تراعي في برامج الاستثمار المقابلة أولويات تنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك الأولويات الحضرية والريفية المحلية؛

(هـ) دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى دراسة نهج ابتكارية لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ارتفاع نسبة الدين لأطراف متعددة، بهدف تخفيف عبء دينها؛

(و) دعوة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية الى دعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في ما تبذله من جهود لاتباع استراتيجيات تمكين تستطيع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاعان الخاص والتعاوني من خلالها تكوين الشراكات للمساهمة في توفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ز) استكشاف سبل ووسائل تعزيز ودعم وتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي، والشراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

(ح) تدعيم التضامن فيما بين المجتمع الدولي ومنظماته من أجل توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي؛

(ط) القيام، على نحو يتمشى مع الإطار القانوني لكل بلد، بتعزيز برامج المساعدة الانمائية اللامركزية للسلطات المحلية ورابطاتها، التي تنقل بموجبها الموارد المالية وغيرها من الموارد بصورة مباشرة من السلطة المحلية المانحة الى شريكاتها من السلطات المحلية في البلد النامي؛

(ي) تعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الخارجية الأخرى عن طريق تحسين التنسيق فيما بين المانحين وبينهم وبين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وعن طريق تحسين دمج تلك التدفقات في الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ك) دعم البرامج التي تزيد فعالية وشفافية استغلال الموارد العامة والخاصة، وتقلل من هدر الإنفاق وتشتته، وتزيد إمكانية حصول كل الناس ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، على المساكن والخدمات؛

(ل) الاعتراف بالآثار السلبية للنفقات العسكرية المفرطة وتجارة الأسلحة، وبصفة خاصة الأسلحة البالغة الضرر أو العشوائية الأثر، والاستثمار المفرط في إنتاج الأسلحة وحيازتها، مع التسليم في الوقت ذاته بحاجات الدفاع الوطني المشروعة؛

(م) إيلاء أفضلية، حيثما أمكن، للاستعانة بخبراء وطنيين أكفاء في البلدان النامية، أو عند الاقتضاء، بخبراء أكفاء من داخل المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية أو من بلدان نامية أخرى، في تصميم المشاريع والبرامج وإعدادها وتنفيذها، وبناء الخبرة المحلية حيثما لا تكون متوفرة؛

(ن) الوصول بكفاءة المشاريع والبرامج الى الحد الأقصى عن طريق إبقاء التكاليف العامة عند الحد الأدنى؛

(س) إدماج تدابير عملية لتقليل احتمال التعرض للكوارث في البرامج والمشاريع الإنمائية، وبصفة خاصة في تشييد المباني والهياكل الأساسية وأنظمة الاتصال التي تتوفر للأشخاص المعوقين فرص الوصول اليها، بما فيها تلك التي يمولها المجتمع الدولي وضمان أن تصبح تلك التدابير جزءا لا يتجزأ من دراسات الجدوى وتحديد المشاريع؛

(ع) استحداث ووضع تدابير مناسبة لتنفيذ سياسات اقتصادية لتشجيع وتعبئة المدخرات المحلية واجتذاب الموارد الخارجية للاستثمارات الإنتاجية، والبحث عن مصادر مبتكرة للتمويل، سواء العام أو الخاص، من أجل برامج توفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، مع ضمان استخدام تلك الموارد استخداما فعالا؛

(ف) تعزيز المساعدة المالية والتقنية من أجل برامج التنمية المجتمعية والمساعدة الذاتية، وتعزيز التعاون فيما بين الحكومات على جميع المستويات، والمنظمات المجتمعية، والجمعيات التعاونية، والمؤسسات المصرفية الرسمية وغير الرسمية، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الدولية، بهدف تعبئة المدخرات المحلية وتعزيز اقامة شبكات مالية محلية وتعزيز استثمار وإعادة استثمار الشركات على نحو مسؤول اجتماعياً في المجتمعات المحلية، وزيادة توفر المعلومات عن الائتمانات والأسواق في مجال المأوى وتنمية المستوطنات البشرية لذوي الدخل المنخفض من الأفراد وللنساء والفئات الضعيفة والمحرومة؛

(ص) تيسير الحصول على التمويل العالمي للحكومات والسلطات المحلية التي تعمل على استحداث برامج الشراكة العامة - الخاصة أو المشاركة فيها؛

(ق) إنشاء ودعم روابط الآليات الائتمانية غير الرسمية بمجموعة المصادر العالمية للموارد وزيادة إمكانية حصول القطاع الأكبر من السكان على التمويل الإسكاني من خلال العمليات القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة؛

(ر) اجتذاب تدفقات دولية من الأموال العامة والخاصة لأغراض توفير المأوى وتنمية المستوطنات من خلال الأدوات الاقتصادية المناسبة؛

(ش) النظر في وسائل تيسير استثمار القطاع الخاص الأجنبي في مشاريع المستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك المشاريع المشتركة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبصفة خاصة في مجالي الهياكل الأساسية والنقل؛

(ت) تنفيذ آليات تسعير فعالة ومنصفة من أجل توفير المأوى الملائم والمستوطنات البشرية المستدامة والمرافق الأساسية والخدمات ومساعدة البلدان، وخاصة البلدان النامية، لذلك الغرض، لحفز زيادة تدفقات الأموال الخاصة المحلية والعالمية، مع ضمان وضوح الإعانات واستهدافها للفقراء؛

(ث) دراسة التدابير المناسبة لتحويل الدين إلى أسهم لصالح تنمية المأوى والهياكل الأساسية في المستوطنات البشرية؛

(خ) إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل، سواء العام منها أو الخاص، لتنمية المستوطنات البشرية، وتهيئة بيئة داعمة، لتمكين المجتمع المدني من تعبئة الموارد بما في ذلك التبرعات الخيرية والفردية؛

(ذ) تقديم المساعدة للأنشطة المضطلع بها في ميدان تنمية المأوى والمستوطنات البشرية لصالح الأفراد الذين يعيشون في فقر، ولا سيما النساء، والفئات الضعيفة، كاللاجئين والمشردين داخليا، والمعوقين، وأطفال الشوارع، والمهاجرين، وعديمي المأوى، عن طريق المنح المحددة الهدف؛

(ظ) الاعتراف بالحاجة إلى توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية لمعالجة الأحوال الخاصة لبعض البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان والحاجة الماسة إلى إعادة بناء اقتصاداتها ومستوطناتها البشرية؛

(أ أ) إيلاء أولوية عالية للحالة الحرجة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً واحتياجاتها في تنفيذ الأهداف المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

(ب ب) تنفيذ التزامات المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات الخاصة للمستوطنات البشرية ومواطن ضعفها في البلدان النامية الجزرية الصغيرة، ولا سيما من خلال توفير وسائل فعالة، بما في ذلك توفير موارد جديدة وإضافية كافية ويمكن التنبؤ بها لأغراض برامج المستوطنات البشرية، وفقا لإعلان بربادوس وعلى أساس الأحكام ذات الصلة لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة؛

(ج ج) توفير مساعدة ودعم دوليين للبلدان النامية غير الساحلية ودعم هذه البلدان وجيرانها من بلدان العبور النامية فيما تضطلع به من جهود لتنفيذ النتائج التي توصل اليها الموئل الثاني، مع العمل حسب الاقتضاء - على مراعاة التحديات والمشاكل التي تنفرد بها تلك البلدان؛

(د د) الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية المهتمة لتخصيص نسبة تبلغ في المتوسط ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

٤- نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات

٢٠٥- إن استخدام ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ذات التأثير العميق على أنماط الاستهلاك والانتاج هما شرطان أساسيان للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وتوفر التكنولوجيات المتطورة والمناسبة والنظم القائمة على المعارف التي تدعم تطبيقها فرصاً جديدة للاستخدام الأكفأ للموارد البشرية والمالية والمادية، والممارسات الصناعية الأكثر استدامة، والمصادر الجديدة للعمالة. وللمنظمات الدولية دور هام تؤديه في نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة للنقل وتيسير إمكانية الوصول إليها. ومن المفهوم أن عملية نقل التكنولوجيا سوف تأخذ في الحسبان، ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية.

٢٠٦- وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز وييسر نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية دعماً لتنفيذ خطط العمل الرامية إلى توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بوسائل من بينها:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع إنشاء أو تعزيز الشبكات العالمية فيما بين جميع الأطراف المهتمة لتيسير تبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات السليمة بيئياً، ولا سيما تلك المتعلقة بالمأوى والمستوطنات البشرية؛

(ب) السعي لضمان أن تتجنب عملية نقل التكنولوجيا إلقاء التكنولوجيات غير السليمة بيئيا على متلقيها، وضمان أن يتم نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية التقنية المقابلة لها، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مؤاتية، حسبما اتفق على ذلك بشكل متبادل، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء بتيسير وتطوير و/أو تكثيف التعاون التقني مع جميع المناطق وفيما بينها، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغية تبادل الخبرات، ولا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، والعمل على تطوير المهارات التكنولوجية والتقنية، وزيادة كفاءة السياسات والادارة المتعلقة

بالمأوى والمستوطنات البشرية، وذلك بالاستعانة بدعم منسق وتكاملي من الترتيبات المتعددة الأطراف والثنائية؛

(د) تشجيع ودعم استخدام تكنولوجيا البناء الملائمة، وإنتاج مواد البناء محلياً، بالإضافة إلى دعم إنشاء شبكات دولية ودون اقليمية واقليمية للمؤسسات المشتغلة بالبحوث المتعلقة بمواد البناء المنتجة محلياً، وانتاجها ونشرها وتسويقها؛

(هـ) التركيز بشكل خاص على تمويل البحوث التطبيقية وتشجيعها ونشر نتائجها، وعلى الابتكار في جميع المجالات التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات كافة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، على توفير المأوى والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية وأسباب الراحة لمجتمعاتها المحلية؛

(و) تعزيز تحديد ونشر التكنولوجيات الجديدة والواعدة المتصلة بالمستوطنات البشرية التي توفر فرص عمل جديدة لا سيما تلك التي يمكن أن تؤدي إلى خفض تكلفة الهياكل الأساسية، وتزيد تيسر الخدمات الأساسية بأسعار معقولة، وتقلل الآثار الضارة على البيئة، وتعيين الأدوار المحددة التي ينبغي أن تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة القائمة، التي من شأنها تعزيز هذه الأهداف.

٥- التعاون التقني

٢٠٧- لمجابهة التحديات القائمة في عالم آخذ في التحضر السريع، ثمة حاجة إلى ضمان قيام الشبكات الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية بتيسير تبادل ونقل المعارف والخبرات بمزيد من الفعالية فيما يتعلق بالأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، ونشر أفضل الممارسات المتبعة في مجال المستوطنات البشرية المستدامة في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك، ضمن جملة ممارسات، تلك التي انعكست في نتائج مؤتمر دبي الدولي بشأن أفضل الممارسات لتحسين البيئة الحية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وينبغي أن يعمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ضمن ولايته، بوصفه عاملاً حفازاً في تعبئة التعاون التقني. كما يمكن استكشاف الفرص لتحسين نشر وتبادل الأفكار بشأن التعاون التقني على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٠٨- وبصورة أكثر تحديدا، ينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) القيام، مع أخذ الشبكات القائمة في الاعتبار، ببحث إنشاء شبكات عالمية فعالة التكلفة ويمكن الوصول إليها لتوفير المعلومات عن المستوطنات البشرية على هيئة مؤتمرات "إلكترونية" ودائمة تشتمل على معلومات مستوفاة بشأن جدول أعمال الموئل، وأفضل الممارسات، فضلا عن تقديم تقارير مرحلية حول تنفيذ خطط العمل الوطنية؛

(ب) العمل، من خلال الشبكات العالمية للمعلومات المتصلة بالمستوطنات البشرية، على مساعدة الحكومات على جميع المستويات، وجميع الفئات الرئيسية للجهات الفاعلة والوكالات الإنمائية الدولية في تقييم المعلومات الموزعة حسب نوع الجنس عن الآثار الاجتماعية والبيئية للسياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير المأوى؛

(ج) بغية دعم وتيسير الجهود المضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال إدارة المستوطنات البشرية، العمل على تطوير وتقوية برامج بناء القدرات وتعزيز تبادل الخبرات واستجابات السياسات للتحول الحضري والتنمية الإقليمية المتكاملة ضمن إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(د) تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية على تحديد وتحليل القضايا الهامة للمستوطنات البشرية، وصياغة السياسات والبرامج التي تستجيب لها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، وإدارة عملية تنمية المستوطنات على الصعيد المحلي بأسلوب يتسم بالكفاءة، بما في ذلك عن طريق مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وضمن ولايته؛

(هـ) مواصلة دعم برامج التعاون التقني الرامية إلى منع أو تخفيف تأثيرات الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان وإلى تنفيذ أنشطة التعمير في البلدان المتأثرة؛

(و) تسهيل تقديم مساعدات تقنية وقانونية ومؤسسية إلى الحكومات على المستويات الملائمة، بناء على طلبها، بالتعاون الوثيق مع الجهود التي تضطلع بها المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وضمن ولايته، وفي حدود موارده القائمة.

٦- التعاون المؤسسي

٢٠٩- تستدعي مهمة السعي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، في ضوء تزايد التفاعل الاقتصادي العالمي، تعاوناً دولياً بين المؤسسات العامة والخاصة العاملة في مجال تنمية المستوطنات البشرية، يتم في إطاره تجميع الموارد والمعلومات والقدرات من أجل تحقيق استجابة أكثر فعالية لمشاكل المستوطنات البشرية.

٢١٠- ويضيف جدول أعمال الموئل عناصر جديدة إلى جداول الأعمال المتعلقة بالإجراءات الوطنية والتعاون الدولي، ويعزز نشوء تصور مشترك عن الأولويات في مجال المستوطنات البشرية. وينبغي أن يتم تنفيذ جدول أعمال الموئل ضمن إطار منسق يضمن أن تحظى جميع مؤتمرات الأمم المتحدة بمتابعة شاملة، وأن تنفذ برامج العمل المتفق عليها تنفيذاً كاملاً، وأن ترصد وتستعرض، جنباً إلى جنب مع نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، حيثما تتصل بالمستوطنات البشرية.

٢١١- وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والمصارف والصناديق الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، ووكالات الدعم الثنائي، حسب الاقتضاء، ووفقاً للإطار القانوني لكل بلد، القيام بما يلي:

(أ) العمل على إنشاء و/أو تعزيز آليات تعاونية لدمج الالتزامات والإجراءات المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وبالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في سياساتها وبرامجها وعملياتها، ولا سيما تلك الالتزامات والإجراءات الواردة في جدول أعمال الموئل، وبالاستناد إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى المعقودة مؤخراً، حيثما تتصل بالمستوطنات البشرية؛

(ب) إنشاء و/أو تعزيز الشراكات مع الرابطات الدولية للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومع جميع الأطراف المهتمة الأخرى، بغية تحقيق أهداف المؤتمر؛

(ج) إعداد أنشطة تهدف إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية؛

(د) تكثيف تعاونها مع رابطات وشبكات السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الطوعية، والرابطات المجتمعية، والقطاعين الخاص والتعاوني، في مجال توفير المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(هـ) دعم الشراكات العامة - الخاصة في توفير المأوى وتأمين الخدمات والأنشطة الأخرى لتوفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(و) تشجيع الشراكات العامة - الخاصة في الاستثمار وإعادة الاستثمار المجتمعي الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في برامج توفير المأوى وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وإتاحة البيانات وأفضل الممارسات التي تتحقق نتيجة لذلك على نطاق عام ويمكن الوصول إليه.

(ز) تشجيع مشاركة جميع الأطراف المهتمة على المستوى المحلي، في صياغة التدابير والبرامج والإجراءات المحلية اللازمة لتنفيذ ورصد جدول أعمال الموئل، وخطط العمل الوطنية، باتباع أساليب منها عمليات "جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١"، وفقاً للتكليف الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

واو - تنفيذ ومتابعة جدول أعمال الموئل

١ - مقدمة

٢١٢- إن الأثر الطويل الأجل للالتزامات التي قطعتها الحكومات والمجتمع الدولي إلى جانب السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في الموئل الثاني يتوقف على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها على جميع

الصعُد، بما في ذلك المحلي، والوطني والإقليمي والدولي منها. وسيلزم وضع خطط العمل الوطنية و/أو البرامج والإجراءات الوطنية الأخرى ذات الصلة لتحقيق غايات توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية أو تعزيزها، حيثما يكون ذلك ملائماً. كما ينبغي للحكومات بالتعاون الوثيق مع شركائها في التنمية المستدامة رصد هذا التنفيذ وتقييمه على الصعيد الوطني. وبالمثل، يلزم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل بغية تشجيع جميع الأطراف المعنية وتمكينها من تحسين أدائها وتعزيز التعاون الدولي.

٢ - التنفيذ على الصعيد الوطني

٢١٣- تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأولى عن تنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي أن تقوم الحكومات، بوصفها شريكة ممكنة بإنشاء وتعزيز شراكات فعالة مع النساء، والشباب، والمسنين، والمعوقين والفئات الضعيفة والمحرومة والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، في كل بلد. وينبغي إنشاء آليات وطنية أو تحسينها عند الاقتضاء، من أجل تنسيق الإجراءات المتخذة على جميع الصعد الحكومية ذات الصلة التي لها تأثير على المستوطنات البشرية وتقييم هذا التأثير قبل اتخاذ الإجراءات الحكومية. كما ينبغي دعم السلطات المحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال الموئل بما يلزم من إجراءات محلية. وينبغي وضع واستعمال جميع آليات المشاركة المناسبة، بما فيها مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ المحلية. وقد ترغب الحكومات في تنسيق عملية تنفيذ خطط عملها الوطنية عن طريق التعاون المعزز والشراكة مع منظمات دون إقليمية وإقليمية ودولية منها منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز التي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في عدد من البلدان.

٣ - التنفيذ على الصعيد الدولي

٢١٤- في سياق التعاون الدولي والشراكة، ينبغي للتنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) أن يراعي دمج قضايا المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية مع الاعتبارات البيئية، والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً. وستظل الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية الدولية على الصعيد العالمي المعنية بتنفيذ ومتابعة جدول أعمال الموئل هي الدول كافة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة لجنة المستوطنات البشرية وفقاً لولايتها ودورها كما هما محددان في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وفي جميع القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. كما أن للهيئات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وللهيئات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع في الاعتبار جدول أعمال الموئل بغية تنفيذه كل في مجال اختصاصها.

٢١٥- وينبغي لكافة الدول أن تبذل جهوداً متضافرة من أجل إنجاز تنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال التعاون الثنائي، ودون الإقليمي، والأقاليمي والدولي، وكذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك

مؤسسات بريتون وودز. كما يمكن للدول أن تعقد اجتماعات ثنائية ودون اقليمية واقليمية وأن تتخذ المبادرات الأخرى الملائمة للمساهمة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٢١٦- وفيما يتعلق بالنظر في المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة على الصعيد الحكومي الدولي، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لدوري الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١٧- والجمعية العامة، بوصفها أعلى هيئة حكومية دولية، هي الجهاز الأساسي لرسم السياسات والتقييم فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمتابعة أعمال الموئل الثاني. ويتعين على الجمعية العامة أن تدرج، أثناء دورتها الحادية والخمسين متابعة أعمال المؤتمر في جدول أعمالها كبند عنوانه "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)". وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لجدول أعمال القرن ٢١، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لموضوع المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة. وينبغي للجمعية العامة أن تستعرض، في دورتها الثانية والخمسين مدى فعالية الخطوات المتخذة لتنفيذ نتائج المؤتمر.

٢١٨- وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠١ من أجل إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج الموئل الثاني وينبغي أن تنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات.

٢١٩- وينبغي أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للدور المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بالإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتقديم توصيات في هذا الشأن. وينبغي أن يدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض عملية متابعة جدول أعمال الموئل في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٢٢٠- ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد اجتماعات لممثلين رفيعي المستوى من أجل تعزيز الحوار الدولي بشأن القضايا الحرجة المتصلة بالمأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وكذلك بشأن السياسات الواجب اتباعها لمعالجة هذه المشاكل من خلال التعاون الدولي. وفي هذا السياق، يمكن للمجلس أن ينظر في تخصيص جزء رفيع المستوى من دورة موضوعية له قبل عام ٢٠٠١ للمستوطنات البشرية ولتنفيذ جدول أعمال الموئل بمشاركة نشطة من قبل جهات تشمل الوكالات المتخصصة بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢٢١- ويتعين على الجمعية العامة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيثما يكون ذلك ملائماً، تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي هذا الشأن، ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم، في إطار ولاياتها وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمصارف الإقليمية، بالنظر في عقد اجتماعات رفيعة المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج الموئل الثاني، وتبادل الآراء بشأن خبرات كل منها، ولا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، واعتماد التدابير المناسبة. ويمكن أن تشمل مثل هذه الاجتماعات، عند الاقتضاء، اشتراك المؤسسات المالية والتقنية الرئيسية. وينبغي للجان الإقليمية أن تقدم تقارير إلى المجلس عن نتائج هذه الاجتماعات.

٢٢٢- وينبغي للجنة المستوطنات البشرية، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تتولى، في جملة أمور، تحقيق الأهداف والوظائف والمسؤوليات، التالية خاصة بالنظر إلى دورها في تعزيز واستعراض ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان وفقاً لجدول أعمال الموئل:

(أ) تعزيز السياسات المتكاملة والمتماسكة على جميع المستويات، بهدف تحقيق أهداف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان مع ايلاء الاعتبار الواجب للقدرة الاستيعابية للبيئة وفقاً لجدول أعمال الموئل؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، بوسائل منها المدخلات ذات الصلة الواردة من الحكومات والسلطات المحلية ورابطاتها والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص؛

(ج) مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية والمناطق دون الإقليمية والأقاليم في زيادة وتحسين جهودها الرامية إلى حل المشاكل المتصلة بالمأوى والمستوطنات البشرية بما في ذلك من خلال تعزيز التدريب المهني؛

(د) القيام، دعماً لخطط وأنشطة المتابعة الفعالة على الصعيد الوطني بتعزيز التعاون الدولي بهدف زيادة توافر الموارد لجميع البلدان النامية وبخاصة البلدان الأفريقية منها وأقل البلدان نمواً، وتعزيز المساهمة الفعالة من القطاع الخاص والسلطات المحلية ورابطاتها؛

(هـ) تقديم التوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس تحليل وتجميع المعلومات المتلقاة وإبلاغ لجنة التنمية المستدامة بذلك؛

(و) تيسير التعاون والشراكة فيما بين جميع البلدان والأقاليم لتحقيق أهداف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(ز) مواصلة وضع وتعزيز أهداف السياسات، والأولويات والمبادئ التوجيهية المتصلة ببرامج العمل القائمة والمخطط لها التابعة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في مجالي المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وفقاً لجدول أعمال الموئل؛

(ح) استعراض التقدم المحرز في أنشطة منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في ميدان توفير المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والقيام، حيثما يكون ذلك ملائماً، باقتراح الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف وغايات السياسات العامة في هذين الميدانين، وعلى أفضل وجه في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(ط) تعزيز توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على نحو يتفق مع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١، مع القيام، حسب الاقتضاء، بمراعاة النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها الاجتماعات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة؛

(ي) تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال الموئل على المستويين الوطني والدولي؛

(ك) القيام، في سياق جدول أعمال الموئل بدراسة القضايا والمشاكل الجديدة بهدف التوصل إلى حلول لتوفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة بما في ذلك الحلول ذات الطابع الإقليمي أو الدولي.

(ل) مواصلة توجيه السياسة العامة والإشراف على عمليات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية.

(م) القيام دورياً باستعراض وإقرار استخدام الأموال الموضوعة تحت تصرفها من أجل الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بتوفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على كافة المستويات؛

(ن) رصد وتقييم التقدم المحرز والعقبات المواجهة على صعيد تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل والتوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير البديلة التي يرى أنها ضرورية لتعزيز الطابع الدينامي لجدول أعمال الموئل.

٢٢٣- وينبغي للجنة المستوطنات البشرية، آخذة في اعتبارها توصيات الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، أن تقوم في دورتها القادمة باستعراض برنامج عملها من أجل ضمان متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر على نحو فعال، وبطريقة تتفق مع مهام وإسهامات الأجهزة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تقدم توصيات بشأن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار استعراضه لأنشطة هيئاته الفرعية. وينبغي للجنة أن تستعرض أيضا أساليب عملها لكي تُشرك في أعمالها ممثلي السلطات المحلية وفعاليات المجتمع المدني المناسبة، وبخاصة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك في ميدان توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، على أن تضع نظامها الداخلي في الاعتبار.

٢٢٤- والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مدعوان وفقا لولاية كل منهما، إلى استعراض وتعزيز ولاية لجنة المستوطنات البشرية، مع مراعاة جدول أعمال الموئل وكذلك الحاجة إلى التآزر مع اللجان الأخرى ذات الصلة ومتابعة أعمال المؤتمر، وإلى اتباع نهج على نطاق المنظومة بشأن تنفيذه.

٢٢٥- وينبغي للجنة المستوطنات البشرية، بوصفها لجنة دائمة تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تضطلع بدور مركزي، في إطار منظومة الأمم المتحدة، في رصد تنفيذ جدول أعمال الموئل وإسداء المشورة

إلى المجلس بهذا الشأن. وينبغي أن تكون لها ولاية واضحة وأن تتوفر لها موارد بشرية ومالية كافية، عن طريق إعادة تخصيص الموارد ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية الاضطلاع بتلك الولاية.

٢٢٦- ينبغي للجنة المستوطنات البشرية أن تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية تنسيقه لتقديم التقارير بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل مع المنظمات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تعتمد اللجنة على المدخلات التي تُقدَّم من مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، حسبما يكون مناسبا.

٢٢٧- وينبغي أن تقوم لجنة المستوطنات البشرية، في معرض وضع برنامج عملها، بفحص جدول أعمال الموئل والنظر في أن تُدرج في برنامج عملها متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ويمكن للجنة المستوطنات البشرية في هذا الصدد أن تنظر في الكيفية التي يمكن لها بها أن تزيد من تطوير دورها الحفاز في تعزيز توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

٢٢٨- وفي إطار ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومع مراعاة ضرورة تركيزه على أهداف وقضايا استراتيجية محددة، يجب أن يتولى المركز في جملة أمور المسؤوليات التالية:

(أ) القيام، بقصد ضمان الاتساق على المستوى المشترك بين الأمانات، برصد برامج توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية التي تخطط لها وتنفذها منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) مساعدة لجنة المستوطنات البشرية في وضع توصيات من أجل تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة، المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وبالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وإبقائها قيد الاستعراض وتقييم مدى فعاليتها؛

(ج) تعزيز وتيسير وتنفيذ برامج ومشاريع تتعلق بتوفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية؛

(د) تيسير إجراء تبادل عالمي للمعلومات حول توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بوسائل منها تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات وتشجيع أنشطة البحوث بشأن النُهج والأساليب المستدامة المتعلقة بمواد البناء وتكنولوجيا التشييد؛

(هـ) معالجة القضايا الأقاليمية المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وبالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بالتعاون الكامل مع اللجان الاقليمية وكذلك مع المؤسسات المالية والتقنية الرئيسية والشركاء المناسبين الآخرين على الصُعد الاقليمية؛

(و) تكملة الخبرة الفنية الاقليمية في مجال صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية عندما يكون ذلك مطلوباً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمؤسسات التعاون الاقليمية؛

(ز) تعزيز وتدعيم التعاون، ضمن الإطار القانوني لكل بلد، مع جميع الشركاء، بما في ذلك السلطات المحلية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

(ح) الاحتفاظ بدليل عالمي للخبراء الاستشاريين والمستشارين واستكماله بهدف تكميل المهارات المتوافرة داخل منظومة الأمم المتحدة والمساعدة، عند الاقتضاء، في توظيف الخبراء على الصعيد العالمي، بمن فيهم الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ط) الاضطلاع بأنشطة إعلامية بشأن توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة بالتعاون مع إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛

(ي) تعزيز الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا السمعية البصرية والإعلامية المتصلة بتوفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ك) الاضطلاع بأي مسؤوليات ومهام إضافية تكلفه بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ل) مواصلة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، مع أخذ جدول أعمال الموئل في الاعتبار؛

(م) تحليل ورصد الاتجاهات الرئيسية على صعيد التحضر، وأثر السياسات بالنسبة للمستوطنات الحضرية والريفية، ورصد التقدم في تنفيذ جدول أعمال الموئل، ومواصلة برنامج منشوراته بما في ذلك، في جملة أمور نشر تقرير الحالة العالمية للمستوطنات البشرية؛

(ن) توفير المساعدة في وضع مبادئ توجيهية لأغراض الرصد والتقييم، على المستويين الوطني والمحلي، لتنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال استخدام برامج مؤشرات السكن والمستوطنات البشرية؛

(س) تعزيز إدارة المستوطنات البشرية وتنمية المجتمعات المحلية، خاصة بهدف تحقيق الشفافية والطابع التمثيلي والمساءلة في شؤون الحكم، من خلال تطوير المؤسسات وبناء القدرات والشراكة.

٢٢٩- والمهمة الأولية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومقره في نيروبي بكينيا، هي تقديم الخدمات الفنية للجنة المستوطنات البشرية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المعنية بتوفير المأوى الملائم للجميع وبتنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن يكون المركز بمثابة صلة وصل

لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وعلى ضوء استعراض ولاية لجنة المستوطنات البشرية على النحو المطلوب في الفقرة ٢٢٤ أعلاه، سيلزم أيضاً تقييم وظائف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بغية إعادة تنشيطه. ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل أداء المركز لعمله على نحو أكثر فعالية، وذلك من خلال تزويده في جملة أمور بالموارد البشرية والمالية الكافية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢٣٠- وينبغي للهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل لجنة التنمية المستدامة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالسكان والتنمية أن تولي، ضمن ولاياتها، الاهتمام الواجب للقضايا الخاصة بالمستوطنات البشرية، على النحو المبين في جدول أعمال الموئل.

٢٣١- والأمين العام مدعو إلى أن يكفل التنسيق الفعال لتنفيذ جدول أعمال الموئل والنظر بدرجة كافية في احتياجات المستوطنات البشرية في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للجنة التنسيق الإدارية أن تستعرض اجراءاتها على المستوى المشترك بين الوكالات من أجل كفالة التنسيق على نطاق المنظومة والمشاركة الكاملة من جانب جميع هيئاتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي لهذه الهيئات أن تقوم بدراسة برامجها لتحديد كيفية مساهمتها على أفضل وجه في التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل. ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج تنفيذ جدول أعمال الموئل في ولايات فرق العمل القائمة المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الادارية من أجل تيسير التنفيذ المتكامل والمنسق لجدول أعمال الموئل.

٢٣٢- ويُدعى الأمين العام إلى الاستمرار في ضمان تشغيل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على نحو فعال، بغية تمكينه من أداء ولايته بالكامل.

٢٣٣- وينبغي التشديد على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد تلك الجوانب من جدول أعمال الموئل المتعلقة بامتثال الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٣٤- ولتقوية الدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وتعزيز مساهماتها في أعمال متابعة متكاملة ومنسقة تقوم بها الأمم المتحدة، ينبغي حث هذه الوكالات والمؤسسات على استعراض وتعيين الإجراءات المحددة التي ستضطلع بها لتنفيذ الأولويات المحددة في جدول أعمال الموئل.

٢٣٥- ولتحسين كفاءة مؤسسات الأمم المتحدة وفعاليتها في توفير الدعم للجهود المبذولة في سبيل توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على الصعيد الوطني، ودعم قدرتها على تحقيق أهداف الموئل الثاني، هناك حاجة إلى تجديد مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها، وإعادة تنشيطها ولا سيما أنشطتها التنفيذية. ولذلك فإن جميع الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة مدعوة إلى تعزيز وتكييف أنشطتها، وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل ضمن ولاياتها، على النحو الملائم، لتأخذ في اعتبارها متابعة الموئل الثاني. ولا سيما على المستوى الميداني.

وينبغي لمجالس الإدارة ذات الصلة أن تستعرض سياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها في هذا الخصوص.

٢٣٦- وينبغي أن تساهم المؤسسات المالية الدولية في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المؤسسات ذات الصلة مدعوة إلى اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ينبغي دعوة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف والصناديق الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، وسائر المنظمات المالية الدولية إلى إدراج أهداف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، في سياساتها، وبرامجها وعملياتها بوسائل مثل إيلاء أولوية أعلى لتلك الأهداف، في برامجها الاقراضية، عند الاقتضاء؛

(ب) ينبغي دعوة مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى العمل مع البلدان المعنية، ولا سيما البلدان النامية، من أجل تحسين الحوار بشأن السياسات ووضع مبادرات جديدة تكفل تعزيز برامج التكيف الهيكلي لهدف توفير المأوى الملائم للجميع وللتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في فقر وسائر الفئات الضعيفة؛

(ج) ينبغي دعوة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز وسائر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، إلى توسيع وتحسين تعاونها في ميدان توفير المأوى الملائم للجميع وللتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بغية كفالة تكامل الجهود كما ينبغي لها أن تقوم، عند الامكان، بتجميع مواردها في المبادرات المشتركة الهادفة إلى توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على أساس أهداف الموئل الثاني؛

٤ - مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص

٢٣٧- يقتضي تنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذاً فعالاً تعزيز السلطات المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في ميادين التعليم، والصحة، والقضاء على الفقر، وحقوق الإنسان، والاندماج الاجتماعي، والهياكل الأساسية، وتحسين نوعية الحياة، والإعانة وإعادة التأهيل، لتمكينها من المشاركة على نحو بناء في وضع السياسات وتنفيذها. وسيتطلب ذلك:

(أ) إنشاء أُطر تشريعية وتنظيمية وترتيبات مؤسسية وآليات استشارية لإشراك المنظمات في تصميم استراتيجيات وبرامج المستوطنات البشرية وتنفيذها وتقييمها؛

(ب) دعم برامج بناء القدرات الخاصة بهذه المنظمات في مجالات بالغة الأهمية مثل التخطيط القائم على المشاركة، وتصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، والتحليل الاقتصادي والمالي، وإدارة الائتمان، والبحوث، والمعلومات، والترويج؛

(ج) توفير الموارد من خلال تدابير مثل برامج المِنَح، وتقديم الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم الإداري للمبادرات التي تُتَخذ وتُدار على مستوى المجتمع المحلي؛

(د) تعزيز إقامة الشبكات وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين هذه المنظمات.

٢٣٨- ويمكن تعزيز مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، في التنمية عن طريق ما يلي:

(أ) استحداث إجراءات للتخطيط ورسم السياسات تسهل الشراكة والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني في مجال تنمية المستوطنات البشرية؛

(ب) تشجيع مؤسسات الأعمال على اتباع سياسات استثمار وغير ذلك من السياسات، بما في ذلك أنشطة غير تجارية، تساهم في تنمية المستوطنات البشرية، وخاصة فيما يتعلق بتوليد فرص العمل، والخدمات الأساسية، والحصول على الموارد الانتاجية وتشييد الهياكل الأساسية؛

(ج) تمكين الاتحادات العمالية من المشاركة في توليد فرص العمل وفقاً لشروط منصفة وفي توفير التدريب والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، وتشجيعها على القيام بذلك، وتهيئة بيئة اقتصادية تسهل تحقيق هدف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(د) دعم المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وخاصة في البلدان النامية، في مساهمتها في برامج تنمية المستوطنات البشرية، وتسهيل إنشاء آليات لرصد التقدم المحرز في مجال المستوطنات البشرية رصداً مستقلاً وغير متحيز ومحايداً وموضوعياً، ولا سيما من خلال جمع وتحليل ونشر المعلومات والأفكار حول توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(هـ) تشجيع المؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام وغيرها من مصادر الإعلام العام والرأي على إيلاء اهتمام خاص إلى التحديات التي تثيرها تنمية المستوطنات البشرية وعلى تسهيل إجراء مناقشات واسعة وحسنة الاطلاع بشأن السياسات في المجتمع بأكمله.

٥- تقييم الأداء، والمؤشرات وأفضل الممارسات

٢٣٩- من الضروري تقييم أثر السياسات والاستراتيجيات والإجراءات على توفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وستنظر هيئات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة المستوطنات البشرية، في نتائج هذه التقييمات. وسيكون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، مسؤولاً عن استحداث عملية مناسبة لتحليل ورصد الاتجاهات الرئيسية للتحضر وأثر السياسات الحضرية. وينبغي، بشكل خاص، جمع معلومات مفصلة بحسب السن ونوع الجنس فيما يتعلق بأثر التحول الحضري على الفئات المحرومة والضعيفة، بمن فيهم الأطفال، مع مراعاة الأعمال الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان.

٢٤٠- وينبغي أن يقوم جميع الشركاء في جدول أعمال الموئل، بمن فيهم السلطات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، بإجراء رصد وتقييم منتظمين لأدائهم في تنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال المؤشرات المقارنة للمستوطنات البشرية والمأوى، وأفضل الممارسات الموثقة. وستشمل مسؤوليات المركز

تقديم المساعدة من أجل إعداد مبادئ توجيهية بشأن رصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستويين الوطني والمحلي من خلال استخدام برامج مؤشرات الإسكان والمستوطنات البشرية. كما ينبغي تعزيز قدرات جمع البيانات والتحاليل لدى جميع هؤلاء الشركاء وتقديم المساعدة في ذلك، عند الاقتضاء، على جميع المستويات، ولا سيما المستوى المحلي.

٢٤١- وكجزء من التزام الحكومات بتعزيز قدراتها القائمة فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمأوى والمستوطنات، يتعين عليها أن تقوم، على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى السلطات المحلية، بمواصلة تحديد ونشر أفضل الممارسات، وأن تقوم بوضع مؤشرات للمأوى وتنمية المستوطنات البشرية، وتطبيقها، بما فيها المؤشرات التي تعكس حقوق الطفل ورفاهه. وستستخدم الحكومات المؤشرات الرئيسية، بالإضافة الى المؤشرات الموضوعة على المستويين الوطني ودون الوطني والموجهة نحو السياسات والخاصة بمختلف المناطق، وغيرها من المعلومات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستوى الوطني. وينبغي أن تشمل المؤشرات المجالات الرئيسية لجدول أعمال الموئل، مثل المأوى، والصحة، والنقل، والطاقة، والإمداد بالمياه، والإصحاح، والعمالة، وغير ذلك من جوانب الاستدامة الحضرية، والتمكين، والمشاركة، والمسؤولية المحلية، وينبغي أن تخص منفصلة بحسب نوع الجنس حيثما أمكن. وهذه المعلومات، التي ينبغي أن تكون متوفرة ومتاحة للجميع، ستُقدَّم إلى الأمم المتحدة، مع مراعاة إجراءات الإبلاغ المختلفة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضرورة أن تعكس اجراءات الإبلاغ التنوع في الخصائص والأولويات الاقليمية والوطنية ودون الوطنية، وكذلك الخصائص والأولويات المحلية بصفة خاصة.

القرار ٢

الاعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا*

إن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)،

وقد اجتمع في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بناء على دعوة من حكومة تركيا،

---

* اعتمد في الجلسة العامة ١٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل العاشر.

١ - يعرب عن بالغ تقديره لفخامة رئيس جمهورية تركيا، السيد سليمان ديميريل، لمساهمته البارزة، بصفته رئيسا لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، في تكليل المؤتمر بالنجاح؛

٢ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة تركيا لإتاحة انعقاد المؤتمر في اسطنبول ولما تكرمت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين ممتازين؛

٣ - يرجو من حكومة تركيا أن تنقل إلى مدينة اسطنبول وإلى شعب تركيا امتنان المؤتمر لما حظي به المشتركون من كرم الضيافة والحفاوة.

القرار ٣

وثائق تفويض الممثلين في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)**

إن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض[١] وفي التوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

** اعتمد في الجلسة العامة ١٦ المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

(١) A/CONF.165/13.

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف - موعد المؤتمر ومكانه

١ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧/١٨٠. وعقد المؤتمر خلال تلك الفترة ١٨ جلسة عامة.

باء - المشاورات السابقة للمؤتمر

٢ - عُقدت في اسطنبول في ١ و٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مشاورات سابقة للمؤتمر فُتح باب الاشتراك فيها لجميع الدول المدعوة إلى الاشتراك في المؤتمر وذلك للنظر في عدد من المسائل الاجرائية والتنظيمية. وترأس هذه المشاورات غير الرسمية صاحب السعادة السيد حسين أ. سليم، السفير فوق العادة والمفوض والممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى الأمم المتحدة. وقُدّم التقرير المتعلق بالمشاورات (A/CONF.165/L.2) إلى المؤتمر وقُبلت التوصيات الواردة فيه كأساس لتنظيم عمل المؤتمر.

جيم - الحضور

٣ - كانت الدول التالية ممثلة في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
اسبانيا
استراليا
إستونيا
اسرائيل
أفغانستان
اكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الامارات العربية المتحدة

أنتيغوا وبربودا
اندونيسا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
أيسلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
بالاو
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاصو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو

تشاد
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر القمر
جزر سليمان
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب افريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زائير
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت كيتس ونيفيس
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان

السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
الصين
طاجيكستان
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا - بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو

الكويت
كيريباتي
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان
اليمن
اليونان

٤ - وحضر المراقب عن فلسطين المؤتمر.

٥ - وكان الأعضاء المنتسبون للجان الإقليمية التالي ذكرهم ممثلين بمراقبين:

أروبا
جزر فيرجن البريطانية
جزر الأنتيل الهولندية

٦- وكانت أمانات اللجان الاقليمية التالية ممثلة في المؤتمر:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٧- وكانت الهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في المؤتمر:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
جامعة الأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
لجنة حقوق الطفل

٨- وكانت الوكالات المتخصصة والمؤسسات ذات الصلة التالية ممثلة في المؤتمر:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٩- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر:

صندوق الإسكان الأفريقي
وكالة التعاون الثقافي والتقني
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
بنك التنمية الآسيوي
الاتحاد الكاريبي
منظومة التكامل لأمريكا الوسطى
كمنولث الدول المستقلة
أمانة الكمنولث
مؤسسة الموئل والإسكان في افريقيا (المأوى - افريقيا)
مجلس أوروبا
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المنظمة الدولية للهجرة
برلمان أمريكا اللاتينية
جامعة الدول العربية
مجلس وزراء دول الشمال
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة المؤتمر الاسلامي
منظمة السياحة العالمية

١٠- وحضر المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. والمنظمات غير الحكومية المعتمدة مبينة في الوثائق A/CONF.165/5 وAdd.1 وAdd.2، والمرفق الأول، وA/CONF.165/L.2، الفقرة ٢٣، وفي مقررات اللجنة التحضيرية ١/٣ و٢/٩ و٣/١.

دال - افتتاح المؤتمر وانتخاب الرئيس

١١- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة افتتاح المؤتمر، وألقى كلمة أمامه.

١٢- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، انتخب المؤتمر بالتزكية، صاحب الفخامة السيد سليمان دميريل رئيس جمهورية تركيا، رئيساً للمؤتمر. وألقى الرئيس كلمة في المؤتمر.

هاء - اعتماد النظام الداخلي

١٣- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، اعتمد المؤتمر النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.165/2)، على النحو الذي أوصت به اللجنة التحضيرية للمؤتمر في مقررها ٢-٤ المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥ وكما صادقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥٠/١٠٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

واو - إقرار جدول الأعمال

١٤- أقر المؤتمر في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.165/1)، جدول أعمال له كما أوصت به اللجنة التحضيرية في مقررها ٣/٣. وفيما يلي جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها:

١- افتتاح المؤتمر
٢- انتخاب الرئيس
٣- اعتماد النظام الداخلي
٤- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
٥- انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
٦- تنظيم الأعمال، بما في ذلك تشكيل اللجان الرئيسية للمؤتمر
٧- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:
(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.
٨- حالة المستوطنات البشرية، بما في ذلك الاستراتيجيات لتحسينها.
٩- جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ، والالتزامات وخطة العمل العالمية
١٠- دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل
١١- الجزء الرفيع المستوى
١٢- اعتماد الإعلان وجدول أعمال الموئل
١٣- اعتماد تقرير المؤتمر.

زاي - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس

١٥- أيد المؤتمر في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه التوصيات المتعلقة بتشكيل اللجنة العامة وتوزيع المناصب على النحو المحدد في الفقرة ٧ من الوثيقة A/CONF.165/3.

١٦- وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر نواب الرئيس من المجموعات الاقليمية التالية:

الدول الأفريقية (٧ نواب للرئيس): جنوب أفريقيا، زمبابوي، السنغال، السودان، غانا، الكاميرون*؛

الدول الآسيوية (٦ نواب للرئيس): اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، سري لانكا، الصين، نيبال، اليمن؛

دول أوروبا الشرقية (٣ نواب للرئيس): الاتحاد الروسي، بلغاريا، رومانيا؛

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٥ نواب للرئيس): الأرجنتين، انتيغوا وبربودا، بيرو، جامايكا، السلفادور؛

دول أوروبا الغربية ودول أخرى (٦ نواب للرئيس): ألمانيا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

١٧- وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر سعادة البروفيسور امري غوننساي وزير خارجية جمهورية تركيا نائباً للرئيس من البلد المضيف بحكم منصبه.

١٨- وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر السيد ريكاردو غوروسيتو (أوروغواي) مقرراً عاماً للمؤتمر.

١٩- وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر السيد شفقت كاكاخيل (باكستان) رئيساً للجنة الأولى والسيد مارتي لويانن (فنلندا) رئيساً للجنة الثانية.

حاء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك تشكيل اللجان الرئيسية للمؤتمر

٢٠- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، وافق المؤتمر على تنظيم عمله، وفقاً لتوصيات المشاورات السابقة للمؤتمر الواردة في الفقرات ١٧ إلى ٢٠ من الوثيقة A/CONF.165/L.2.

٢١- وفي الجلسة نفسها، قرر المؤتمر الاستماع إلى مداخلات من المراقب عن فلسطين، وممثل عن محفل الشباب التابع للمنظمات غير الحكومية، وممثل عن السلطات المحلية، وذلك خلال الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر.

---

* انتخب المؤتمر ستة نواب للرئيس فقط من الدول الافريقية.

طاء - اعتماد الرابطات الدولية للسلطات المحلية

٢٢- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، وافق المؤتمر، وفقاً لتوصيات المشاورات السابقة للمؤتمر الواردة في الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/CONF.165/L.2، على اعتماد الرابطات الدولية للسلطات المحلية المدرجة في الوثيقة A/CONF.165/6 وAdd.1.

ياء - اعتماد المنظمات غير الحكومية

٢٣- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، وافق المؤتمر، وفقاً لتوصيات المشاورات السابقة للمؤتمر الواردة في الفقرتين ٢٣ و٢٥ من الوثيقة A/CONF.165/L.2، على اعتماد المنظمة غير الحكومية المحالة إليه من اللجنة التحضيرية، وهي The Federation of Westthrace Turks in Europe، والمنظمات غير الحكومية الإضافية المدرجة في الوثيقة A/CONF.165/5 وAdd.1 وAdd.2، المرفق الأول.

٢٤- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا اليونان وتركيا ببيانين ضمّناهما تحفظات (انظر المرفق الرابع).

كاف - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

٢٥- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، وعملاً بالمادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر وبتوصية المشاورات السابقة للمؤتمر الواردة في الفقرة ٢١ من الوثيقة A/CONF.165/L.2، أنشأ المؤتمر لجنة لوثائق التفويض مشكلة من الاتحاد الروسي، وترينيداد وتوباغو، وجزر مارشال، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا، ولكسمبرغ، ومالي والولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنه إذا لم تشترك أي من هذه الدول في المؤتمر، تحل محلها دولة أخرى من نفس المجموعة الاقليمية.

الفصل الثالث

التبادل العام للآراء بشأن حالة المستوطنات البشرية، بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية إلى تحسينها

١- أجرى المؤتمر تبادلاً عاماً للآراء بشأن حالة المستوطنات البشرية، بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية إلى تحسينها (البند ٨ من جدول الأعمال) في جلساته العامة الأولى إلى الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتكلم في المؤتمر ممثلو الدول، والوكالات المتخصصة، وهيئات وبرامج ومكاتب الأمم المتحدة، ومنظمات وكيانات أخرى حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، وسلطات محلية ومراقبون عن أعضاء منتسبين في اللجان الاقليمية. وأعرب جميع المتكلمين عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الحكومة المضيفة والأمانة العامة في الإعداد للمؤتمر.

٢- وأدلى الأمين العام للمؤتمر، في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، ببيان استهلالي. واستمع المؤتمر أيضاً إلى بيانات أدلى بها ممثلو كوستاريكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧)، وايطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكولومبيا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

٣- وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو الأرجنتين، وفنلندا، وفرنسا، واليابان، والامارات العربية المتحدة، وماليزيا، وإكوادور، والنرويج، والبرازيل، وألمانيا.

٤- وفي الجلسة نفسها، أدلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وممثل البنك الدولي ببيانين. كما أدلى ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببيان. وأدلى ببيان أيضاً كل من ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية ورئيس بلدية روما، ممثل لجنة السياسة الحضرية التابعة للاتحاد الأوروبي.

٥- وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو بيرو، وأيسلندا، والمكسيك، والكرسي الرسولي، والاتحاد الروسي، والدانمرك، واندونيسيا، وجمهورية كوريا، ولبنان، وجامايكا، وتونس.

٦- وفي الجلسة نفسها، أدلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ببيان. كما أدلى ببيان كل من ممثل الرابطة الدولية للمدن رُسل السلام، وهي رابطة دولية للسلطات المحلية، وممثلة مؤتمر نساء عموم الهند، وهي منظمة غير حكومية.

٧- وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو كوبا، وسلوفينيا، والسلفادور، وبولندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وناميبيا، ومصر.

٨- وفي الجلسة نفسها، أدلت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان.

٩- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلا اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ببيانين ممارسة لحق الرد.

١٠- وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو أوغندا، وكوت ديفوار، وقطر، ونيجيريا، وبنن، وأنتيغوا وبربودا، وبوتان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وبلجيكا، وعمان. وأدلى المراقب عن فلسطين ببيان أيضاً.

١١- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا برلمان أمريكا اللاتينية، وهو منظمة حكومية دولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وهو منظمة غير حكومية، ببيانين.

١٢- وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو كندا، وسوازيلند، والجمهورية التشيكية، وأيرلندا، وكازاخستان، وغانا، ومنغوليا، وهنغاريا، والمغرب، ورومانيا، ولاتفيا، وقيرغيزستان.

١٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وممثل برنامج الأغذية العالمي. وأدلى ببيان أيضاً ممثل كل من منظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر السلطات المحلية والاقليمية التابع لمجلس أوروبا، وهما منظمتان حكوميتان دوليتان. كذلك أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لمراكز المستوطنات والأحياء، ومؤتمر الأشخاص المسنين، ووكالة بحوث المعلومات والتدريب من أجل المرأة.

١٤- وفي الجلسة السابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو بوتسوانا، والنمسا، وشيلي، وكرواتيا، والفلبين، والسنغال، ومالي، وأذربيجان، وفنزويلا، وسيشيل.

١٥- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان. كما أدلى ببيان ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو منظمة حكومية دولية، وأدلى ببيان أيضاً كل من رئيس بلدية كمبالا، رئيس محفل الحكم المحلي التابع للكومنولث، ورئيس بلدية روفيسك، بالسنغال، وهو نائب الأمين العام لاتحاد المدن الأفريقية. كما أدلى ببيان ممثل كل من منظمة الموئل الدولية من أجل البشرية، ومنظمة بيئة المرأة والنهوض بها، وهما منظمتان غير حكوميتين.

١٦- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أرمينيا ببيان ممارسة لحق الرد.

١٧- وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو باراغواي، والهند، ونيوزيلندا، والجمهورية العربية السورية، وكينيا، واليونان، والسودان، وفييت نام.

١٨- وفي الجلسة نفسها، أدلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ببيان. كما أدلى ببيان كل من ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومدير جامعة الأمم المتحدة. وأدلى ممثل المنظمة الدولية للهجرة، وهي منظمة حكومية دولية، ببيان. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منازل النساء والائتلاف

السامي للمجتمعات المحلية، والتحالف التعاوني الدولي، ولجنة الإدارة الصالحة العالمية، ومؤسسة تعهدات الأرض.

١٩- وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو غواتيمالا، والنيجر، والبرتغال، والأردن، ونيبال، وبابوا غينيا الجديدة، وبنغلاديش، وهايتي، وغيانا، وسيراليون، والمراقب عن جزر فيرجن البريطانية.

٢٠- وفي الجلسة نفسها، أدلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببيانين. كما أدلى ببيانين ممثلا المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وأدلى ببيان أيضاً ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، وممثل مؤسسة الموئل والإسكان في افريقيا "المأوى - أفريقيا"، وهما منظمتان حكوميتان دوليتان. وأدلى ممثل منظمة "طوبا" (Touba)، وهي سلطة محلية أفريقية، ببيان. وأدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: مجلس الكومنولث للإيكولوجيا البشرية، والطائفة البهائية الدولية، ومركز المستوطنات البشرية الدولي.

٢١- وفي الجلسة العاشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو مالطة، وباكستان، وترينيداد وتوباغو، والكاميرون، ومدغشقر.

٢٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان. كما أدلى ببيان ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي منظمة حكومية دولية. وأدلت المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات أيضاً: المؤسسة الدينية الدولية، ومنظمة براهما كوماريس، ومنظمة "مؤتمر المستوطنات البشرية".

٢٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل نيجيريا ببيان ممارسة لحق الرد.

٢٤ - وفي الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو رواندا وبوليفيا واليمن وليتوانيا وجورجيا وزائير واسبانيا. كما أدلى ممثل شيلي ببيان باسم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ببيان. كما أدلى ببيان كل من ممثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومجلس المجلس الدائم للدول الناطقة بالفرنسية، وهما منظمتان حكوميتان دوليتان. كما أدلت المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: منظمة روتاري الدولية، ومحفل السلم للمنظمات غير الحكومية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومركز احترام الحياة والبيئة.

٢٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو اسرائيل وقبرص وبوروندي وسري لانكا وتشاد وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وموريشيوس والكونغو وكمبوديا والبحرين وملاوي وغينيا الاستوائية وجيبوتي.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها أدلى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ببيان. كما أدلى ببيان رئيس بلدية بورصا الكبرى، بتركيا، ممثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية. وأدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية، والمنبر النسائي قوس قزح باسطنبول، ومنظمة الحق في السكن، ومحفل الصحة والبيئة، مركز كارتر العالمي لسنة ٢٠٠٠، ومنظمة GALA Trust في الدانمرك.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها أدلى ممثلا تركيا وقبرص ببيانات ممارسة لحق الرد.

مبادرة أفضل الممارسات من أجل تحسين البيئة المعيشية

٢٩ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نُظّم حفل لتوزيع الجوائز على الفائزين في مبادرة أفضل الممارسات. وألقيت بيانات أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي، ورئيس بلدية طوكيو، السيد يوكيو أوشيما، والمدير العام لبلدية دبي، السيد قاسم سلطان؛ والأمين العام للمؤتمر الدكتور والي إنداو.

٣٠ - والفائزون بجائزة طوكيو للامتياز في تحسين البيئة المعيشية هم التالية أسماؤهم:

السيد إيف كابان من مجموعة البحوث والمبادلات التكنولوجية أوربانو والسيد فرانسيسكو سيكويرا من المجلس الشعبي لروندون ممثلا عن مجلس الدمج التابع لعملية الاستصلاح في فافيلاس (فورتاليزا، البرازيل)؛

السيدة كاريل أروندال، مديرة شعبة التنمية الاجتماعية والسيدة باتريشيا بالوغ، رئيسة اللجنة الاستشارية المعنية بإنشاء دور للمسنين، ممثلة عن "المجتمعات المحلية الآخذة في التغيير في منطقة تورنتو الكبرى: استجابات مبتكرة" (تورنتو، كندا)؛

السيد كسو منغتيان، والسيد شين دونغمنغ من إدارة البناء لمقاطعة أنهوي، ممثلا عن "هيئة إعادة البناء التالية للكوارث في المناطق الريفية التابعة لمقاطعة أنهوي" (مقاطعة أنهوي، الصين)؛

السيدة إليزبيتا ماسيتش، قسم التخطيط الحضري والهندسة المعمارية، جامعة لوبلن، والسيدة إيفا كيبتا، منسقة برنامج المبادرات المحلية، ممثلة عن "برنامج المبادرات المحلية: عملية التخطيط المجتمعي وبرنامج المدن/الأحياء" (لوبلن، بولندا)؛

السيد إيزكيال ماسوكو والسيد مايكل أودونوفان، ممثلين عن مركز موارد الاعلام الأهلي (ألكسندرا، جنوب أفريقيا)؛

السيد جين روبرتس، رئيس بلدية تشاتانوغا، والسيد ديفيد كروكيت، عضو المجلس البلدي في الدائرة الثالثة، مدينة تشاتانوغا، ممثلين عن مدينة تشاتانوغا، تينيسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

٣١ - والفائزون بجائزة دبي للإمتياز في تحسين البيئة المعيشية هم التالية أسماؤهم:

السيدة ماريا أنتونيتا والسيد إيزكيال زابيولا من جمعية المساعدة المجتمعية، ممثلين عن هيئة "المواقع والخدمات لفائدة الأسر المنخفضة الدخل" (شمال غران، بيونس آيرس، الأرجنتين)؛

السيد دجيدي أموندجي بييرو، رئيس بلدية أدجامي، والسيد كوليبالي سيدو، الأمين التنفيذي للجان الأحياء في أدجامي، ممثلين عن هيئة "التنظيم الناجح للتنمية المجتمعية" (أدجامي، أبيدجان، كوت ديفوار)؛

السيدة إيلا بهات، رئيسة والسيدة حنيفة بلوش من مصرف رابطة التشغيل الذاتي للنساء، ممثلتين عن "منظمة للمساعدة الذاتية النسائية من أجل تخفيف الفقر في الهند"؛

السيد سعيد الفاسي، وزارة الإسكان، حكومة المغرب، والسيد العواتيق، مدينة أغادير، ممثلين عن هيئة "تحسين المأوى" (أغادير، المغرب)؛

السيد غيريت بروكس، رئيس بلدية تلبورغ، والسيد فان غورب، إلدرمان من أجل البيئة، مدينة تلبورغ، ممثلين عن "الإدارة الحضرية في تلبورغ" (تلبورغ، هولندا)؛

السيدة يولندا ريفيرا والسيد مايكل مينا، الرئيسان المشاركان والمسؤولان التنفيذيان لرابطة باتانا كيلي، ممثلين عن هيئة "لا تهجر، حسّن" (حي برونكس الجنوبي، مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية).

الاحتفال بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

٣٢ - وفي الجلسة العاشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ واحتفالا بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم استمع المؤتمر إلى ببيانين أدلى بهما السيد إبراهيم فال، منسّق العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم والدكتور والي نداو، الأمين العام للمؤتمر. كما أدلى ممثلو البرازيل وكندا وشيلي والدانمرك والصين والنرويج ببيانات.

الفصل الرابع

تقرير اللجنة الأولى

ألف - المسائل التنظيمية

١- أقر المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تنظيم عمله على النحو المبين في الوثيقة A/CONF.165/3، وقرر إسناد البند ٩ من جدول الأعمال (جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية) إلى اللجنة الأولى على أن ترفع تقريرها إلى المؤتمر.

٢- وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) مذكرة من الأمين العام للمؤتمر عنوانها "جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية" (A/CONF.165/9)؛

(ب) مذكرة من الأمانة تحيل فيها تقرير المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، عنوانها "الأهداف الجديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة" (A/CONF.165/9/Add.1)؛

(ج) تقرير الأمين العام وعنوانه "التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل" (A/CONF.165/9/Add.2)؛

(د) مذكرة من الأمانة تحيل فيها مشروع جدول أعمال الموئل كما أقرته اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة (A/CONF.165/L.1 وCorr.1)؛

(هـ) مذكرة من الأمانة تتضمن تجميعاً للمقترحات المتعلقة بالفصول الثاني والثالث والرابع - دال من مشروع جدول أعمال الموئل، التي وردت من الدول الأعضاء ومن كيانات الأمم المتحدة أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية (A/CONF.165/L.1/Add.1)؛

(و) مذكرة من الأمانة تتضمن تجميعاً للتصويبات التي يقترح أعضاء الاتحاد الأوروبي إدخالها على مشروع جدول أعمال الموئل (A/CONF.165/.L.1/Add.2)؛

(ز) مذكرة من الأمانة تتضمن مقترحات إضافية تتعلق بالفصل الرابع، الفروع ألف وهاء وواو من مشروع جدول أعمال الموئل قدمتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية (A/CONF.165/CRP.1).

٣- وكانت اللجنة الأولى برئاسة السيد شفقت ككاخيل (باكستان) الذي انتخب بالتزكية في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر.

٤- وانتخبت اللجنة الأولى، بالتزكية، في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيس: السيد لازلو لاكو (هنغاريا)
السيد ج. ح. أوميلو (نيجيريا)
السيد رامون سانتليسيس (شيلي)

المقرر: السيدة عايشة إيشن أوغوت (تركيا)

٥- وقررت اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه إنشاء فريقين عاملين: الفريق العامل الأول للنظر في الفصول الأول إلى الثالث وفي الفروع ألف إلى دال من الفصل الرابع من مشروع جدول أعمال الموئل، والفريق العامل الثاني للنظر في الفرعين هاء وواو من الفصل الرابع.

٦- وقررت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ٤ حزيران/يونيه إنشاء فريق صياغة غير رسمي مفتوح العضوية بشأن إعلان اسطنبول.

٧- وانتخبت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه أعضاء مكتب هيئاتها الفرعية التالية أسماؤهم:

الفريق العامل الأول:

الرئيس: السيد شفقت ككاخيل (باكستان)

نائب الرئيس: السيدة ميلوسلافا باسكوفا (سلوفاكيا)

الفريق العامل الثاني:

الرئيس: السيد غلين خونجيه (زامبيا)

نائب الرئيس: السيد منفريد كونو كيبفتز (ألمانيا)

فريق الصياغة غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن إعلان اسطنبول

الرئيس: السيد بلقان كيزيلديلي (تركيا)

نائب الرئيس: السيد انطونيو فرناندو ميلو (البرازيل)

٨- وعقدت اللجنة خمس جلسات في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وعقد الفريقان العاملان وفريق الصياغة غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن إعلان اسطنبول عدداً من الجلسات غير الرسمية طوال فترة الدورة.

باء - النظر في مشروع جدول أعمال الموئل

٩- نظرت اللجنة، في جلستيها الرابعة والخامسة المعقودتين في ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في مشروع جدول أعمال الموئل (انظر A/CONF.165/L.6 وAdd.1-9).

١٠- وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه، أدلى ببيانات ممثلو أوغندا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين)، والولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والصين، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وايطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، ومالطة، والهند، والفلبين، والمكسيك، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية ايران الاسلامية، وكينيا، ونيجيريا.

١١- وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، أدلى الأمين العام للمؤتمر ورئيس اللجنة ببيانين. وقام رئيس الفريق العامل الثاني باطلاع اللجنة على نتائج المشاورات التي أجريت في الفريق العامل.

١٢- وأدلى ببيانات ممثلو أوغندا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين)، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية ايران الاسلامية، وبنن، والهند (بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين)، وايطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، والسودان، وزامبيا، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وتونس، والأردن، وقطر، والجزائر.

١٣- ثم أقرت اللجنة مشروع جدول أعمال الموئل بصيغته المعدلة أثناء المناقشة، باستثناء الفقرات ٢٥ و٤٣(أ) و٤٣(ق)، وأوصت المؤتمر باعتماده.

جيم - اعتماد تقرير اللجنة

١٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تقريرها كما يرد في الوثيقة A/CONF.165/L.6.

الفصل الخامس

تقرير اللجنة الثانية

ألف - المسائل التنظيمية

١- أقر المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تنظيم عمله على النحو المبين في الوثيقة A/CONF.165/3، وقرر إسناد البند ١٠ من جدول الأعمال (دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل) إلى اللجنة الثانية، على أن ترفع تقريرها إلى المؤتمر. وعقدت اللجنة الثانية ١٤ جلسة في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه وفي ١٠ و١١ و١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢- وعرضت على اللجنة الثانية مذكرة من الأمانة عن دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل (A/CONF.165/10/Rev.1) ورسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من سفير العراق لدى تركيا (A/CONF.165/12).

٣- وتولى السيد مارتي لويانين (فنلندا) رئاسة اللجنة الثانية، وقد انتخب بالتزكية في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر.

٤- وأدلى رئيس اللجنة الثانية، في الجلسة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، ببيان افتتاحي. كما أدلى الأمين العام للمؤتمر ببيان.

٥- وانتخبت اللجنة الثانية بالتزكية، في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نائبا الرئيس: السيد خايمه س. باوتيستا (الفلبين)
السيد جون روكوغوزا (أوغندا)

المقرر: السيد خوليو سيزار ساموديو (باراغواي)

باء - جلسات الاستماع بشأن دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، في تنفيذ جدول أعمال الموئل

٦- عقدت اللجنة، في جلساتها الثانية إلى الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه وفي ١٠ و١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، جلسات استماع بشأن دور ومساهمة السلطات المحلية أو القطاع الخاص، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٧- يرى العديد من المشاركين أن "لجنة الشركاء" كانت أكثر سمات الموئل الثاني إثارة للاهتمام. فلأول مرة في مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة تتاح لممثلين بارزين لمختلف مكونات المجتمع المدني، المحددة على "الطريق إلى اسطنبول"، فرصة للاجتماع في محافل شركائهم الخاصة وعرض آرائهم والتزاماتهم على المندوبين في المؤتمر في محفل رسمي أنشئ خصيصا لهذا الغرض - اللجنة الثانية. وقد جلبوا معهم إلى المؤتمر صوت السلطات المحلية، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط التجارية، والمؤسسات، والعلماء، والمهنيين والباحثين.

٨- وقد اشتملت تجربة المحفل ذاتها على كثير من العناصر الجديدة. وفي حين أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد اجتمعت في محافل للمنظمات غير الحكومية في كل مؤتمر سابق من مؤتمرات الأمم المتحدة - وان يكن بصورة مستقلة عن المؤتمر الرسمي - فقد قام شركاء عديدون بتنظيم اجتماعاتهم العالمية الخاصة بهم لأول مرة. وعلى سبيل المثال، أتيحت للرابطات الدولية والوطنية للمدن وللسلطات المحلية الفرصة لتنظيم جمعيتها العالمية الأولى وتأييد إعلان مشترك تبين فيه أهدافها ومساهمتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ورحب شركاء آخرون أيضا، مثل أكاديميات العلوم والهندسة والمؤسسات، بهذه التجربة المبتكرة وأكدوا أهميتها في الجمع بين مكونات عالمية جديدة.

٩- ومن المنجزات الهامة التي برزت من المحافل عزم الشركاء على المساهمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل وفي بلوغ هدفيه الرئيسيين - المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. وقد نظروا إلى أنفسهم، أولا وقبل كل شيء، على أنهم شركاء لا في حدث فحسب بل في عملية إقليمية ووطنية ودولية وشبكة ستستمر بعد الموئل الثاني.

١٠- وأقام الشركاء أيضا، بالاضافة إلى علاقتهم الجديدة بالأمم المتحدة، علاقات جديدة مع بعضهم بعضاً وعقدوا العزم على التعاضد، أياً كان تعريف ومفهوم دور كل منهم في السعي إلى تحقيق هدف مشترك، هو تنفيذ جدول أعمال الموئل.

١١- واستجاب الشركاء استجابة حسنة للدعوة إلى تحديد أدوارهم في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتسجيل التزاماتهم كجزء لا يتجزأ من مداولات المؤتمر. وعقد ممثلو الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية العزم على إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التنسيق التي أُنشئت للتحضير للمؤتمر. والتزموا أيضا بالسعي إلى إقامة شراكات أوثق مع الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل ومواصلة جهودهم في السعي إلى وضع ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي. وتعهد ممثلو محفل الأوساط التجارية بأن يستندوا إلى النتائج المشجعة المحققة حتى الآن في تعبئة دعم وإشراك الشركات المسؤولة اجتماعياً وبيئياً في جميع أنحاء العالم. وأعرب جميع المشتركين عن عزمهم على مواصلة العمل مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيره من أعضاء منظومة الأمم المتحدة.

١٢- ولقد كانت اللجنة الثانية تجربة رائدة في الشراكة أيضاً بالنسبة إلى الأمم المتحدة. وأتيحت لأعضاء أسرة الأمم المتحدة الفرصة لأن يقدموا إلى جمعية من الدول الأعضاء تتسم بدرجة عالية من الموثوقية والتخصص عرضاً مشتركاً عن بيانات مهامهم الخاصة وكذلك عن الاستراتيجيات والإجراءات المحددة التي يعتزمون اتباعها في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

١٣- وقدمت إلى اللجنة تقارير عن الحوارات حول القرن الحادي والعشرين - التي تعالج مستقبل المدن، والتمويل، والمياه، والطاقة، والصحة، والحصول على الأرض، والروابط الريفية/الحضرية، والنقل، والاتصال، والجنسية والديمقراطية. وقد أثرت هذه الحوارات المناقشة بنتائجها. وجرى التشديد على الجوانب الأخلاقية للمؤتمر في الرسائل التي وردت من محفل التضامن الإنساني، كما تم التشديد عليها من قبل محفل رجال الحكمة.

١٤- وتشكل البيانات المقدمة من ممثلي المحافل وفي الحوارات، بالاضافة إلى ملخصات الرئيس للمناقشات التي جرت في اللجنة الثانية، ناتج جلسات الاستماع التي عقدها الشركاء كما تشكل جزءاً من محاضر الموئل الثاني، وهي شهادة على هذه المبادرة الرائدة ومعيار لقياس التقدم في مشاركة الشركاء في السنوات القادمة.

١٥- وأعرب أعضاء اللجنة الثانية عن تقديرهم للعروض المقدمة من البرلمانيين، والسلطات المحلية والشركاء غير الحكوميين. وكانت جلسات الاستماع والمداولات التي عقدتها اللجنة الثانية تعبيراً عن الاعتراف بمساهمة الشركاء في بلوغ أهداف الموئل الثاني.

١ - جلسات استماع اشترك فيها رؤساء بلديات وممثلو رابطات دولية للسلطات المحلية يمثلون الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية

١٦- قامت اللجنة الثانية، في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها رؤساء بلديات وممثلون لرابطات دولية للسلطات المحلية ممن شاركوا في الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية.

١٧- وفي الجلسة الثانية، قُدمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد خايمي رافينيه، رئيس بلدية سانتياغو في شيلي ورئيس الاتحاد الدولي للسلطات المحلية؛ والسيد دابي دياغني، رئيس بلدية لوغا، بالسنغال ونائب رئيس منظمة المدن المتحدة؛ والسيدة هورتينسي آكا-أنغوي، رئيسة بلدية بورت-بوي (أبيدجان)، بساحل العاج ونائبة رئيس الرابطة العالمية للحواضر الرئيسية، عن منطقة افريقيا؛ والسيد يوكيو أوشيما، محافظ طوكيو ورئيس مؤتمر قمة المدن الرئيسية في العالم؛ والسيد اريديم شاكر، رئيس البلدية الحضرية للبورصة، بتركيا، والسيد جون هارمان، رئيس المجلس الحضري لكركليس، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٨- وبعد تقديم هذه العروض، أُجري حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي: كوستاريكا، والمكسيك، وأذربيجان، وقبرص، والنمسا، ومالطة، وزامبيا، وأيرلندا، والهند، والسنغال، وفرنسا، والكاميرون، وألمانيا، والفلبين، والسويد، وايطاليا، (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

١٩- واشترك في الحوار أيضاً ممثل مجلس أوروبا وممثل للسلطات المحلية.

٢٠- وفي الجلسة الثالثة قُدمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد جوني أرايا، رئيس بلدية سان خوسيه، في كوستاريكا؛ والسيد برنار ستاسي، رئيس بلدية إبيرناي، بفرنسا؛ والسيدة شارادا كولي،

رئيسة بلدية غونتور، بالهند؛ والسيد غاري ماكالب، رئيس بلدية أبيلين، بتكساس، بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد آلان تونكس، رئيس بلدية تورنتو الحضرية، بكندا؛ والسيد ماكس ناغاندوي، رئيس رابطة الحكم المحلي بزامبيا؛ والسيد باسكوال ماراغال، رئيس بلدية برشلونه ورئيس لجنة المناطق (الاتحاد الأوروبي).

٢١- وبعد هذه العروض، أُجري حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي: باراغواي، وشيلي، وهولندا، وبنن، وكينيا، وكندا، واليونان، وايطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وألمانيا، ونيبال، وأيرلندا، والفلبين، وناميبيا، وسلوفاكيا، والصين، وبلجيكا، وأوروغواي.

٢٢- واشترك في الحوار أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كما اشترك فيه ممثل للسلطات المحلية.

٢٣- وفيما يلي موجز الرئيس لجلسات الاستماع:

دور ومساهمة السلطات المحلية

استفاد الاجتماع من العروض المقدمة من رؤساء المدن ورابطات الحكم المحلي، التي حفزت إجراء مناقشة حيوية وبناءة. واستندت العروض إلى الإعلان الختامي للجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية، الذي اعتُمد في اسطنبول في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦.

وأبرز المشتركون الصلة العضوية للقضايا التي يجري تناولها في الموئل الثاني وفي جدول أعمال الموئل بنتائج مؤتمرات رئيسية أخرى عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. وتم التشديد على أن للموئل الثاني، في عالم آخذ في التحضر بشكل سريع، مهمة حاسمة تتمثل في تطبيق الالتزامات والتوصيات المعتمدة في تلك المحافل على الاحتياجات والاهتمامات والأوضاع المحددة للمستوطنات البشرية كما تتمثل في تعزيز الالتزامات على الصُعد العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية بإيجاد حلول فعالة للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للناس الذي يعيشون في جميع أنواع المستوطنات البشرية، والتي تتراوح بين الحواضر الرئيسية ومجتمعات القرى الصغيرة. وينبغي أن تتوفر لجميع المجتمعات المحلية الفرصة لتوضيح احتياجاتها وتطلعاتها عن طريق المشاركة الفعالة من جانب جميع قطاعات المجتمع كما ينبغي أن تكون لها القدرة على ذلك.

وللسلطات المحلية، بالاشتراك مع الحكومات المركزية والمجتمع الدولي، دور رئيسي تؤديه في حل المشاكل الملحة في مجال المستوطنات البشرية، وخاصة عن طريق تعبئة ودعم الاجراءات التي تتخذها المجتمعات المحلية والمواطنون على الصعيد المحلي. وقد أُشير في هذا الصدد إلى أنه ينبغي إسناد دور أبرز وأدوم للسلطات المحلية في المداولات الوطنية والدولية المتعلقة بهذه القضايا، بما في ذلك إسناد دور لها في هيئات ومنظمات الأمم المتحدة، لكي يمكن تشكيل تحالف استراتيجي وكان إشراك ممثلي السلطات المحلية في الوفود الوطنية الموفدة إلى الموئل الثاني، وإشراك السلطات المحلية في الأنشطة التحضيرية ذلك، وإدراج أحكام خاصة في النظام الداخلي للموئل الثاني تسمح للسلطات المحلية بأن تكون لها مساهمة أكثر تركيزا في مداولات المؤتمر. موضع

اعتراف وترحيب باعتبارها خطوات مشجعة في ذلك الاتجاه واقتُرح أيضا إعطاء ممثلي السلطات المحلية بعد الموئل الثاني مركزاً دائماً في لجنة المستوطنات البشرية وربما أيضا في الهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بغية إضفاء الطابع المؤسسي على إسهامها وإشتراكها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. فمن شأن هذا أن يوفر وسيلة رئيسية لضمان التنمية المستدامة.

وتم التأكيد أيضا على الحاجة إلى التعاون المباشر فيما بين السلطات المحلية لشتى البلدان والمناطق وعلى قيمة هذا التعاون. وسُلطت الأضواء على دور الرابطات والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية القائمة للسلطات المحلية والمدن باعتبارها آلية واعدة لتحقيق المزيد من تنسيق اسهاماتها الجماعية في المناقشات الدولية ذات الصلة. وشُدد على أن مثل هذا النهج يمكن أن يساعد على ضمان إسماع صوت "المدن المتحدة" في الأمم المتحدة بشكل أفضل.

وشدد المشتركون على أنه ينبغي النظر إلى تنمية المستوطنات البشرية باعتبارها مكونا لا بد منه لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بصورة عامة. ولذلك فإنه لا بد من القيام، على نحو متكامل، بتعزيز التنمية الاقتصادية والانصاف والتقدم الاجتماعي والوعي البيئي ومراعاة أوضاع الجنسين في تنمية جميع المستوطنات البشرية. وللسلطات المحلية دور حاسم تؤديه في هذه العملية؛ كما أن السلطات المحلية هي في قطاعات كثيرة، مثل الصحة العامة والعمالة والبيئة والتعليم والخدمات المجتمعية، الجهة الأكثر إلماماً بالمشاكل والأقدر على إيجاد أنجع الحلول عن طريق تعبئة الطاقات والموارد المحلية.

كما تم التشديد على أنه يلزم اتباع نُهج سياسات تهدف إلى تحقيق اللامركزية بصورة فعالة هي من أجل إيجاد إطار ونموذج جديد لمعالجة قضايا تنمية المستوطنات البشرية. ورُئي أن تحقيق اللامركزية هذا لا بد أن يعزز الديمقراطية ويمد السلطات المحلية - وهي الأُطر المؤسسية الأكثر التصاقا بالناس والمجتمعات المحلية - بالشرعية اللازمة للتعبير عن الاهتمامات والتطلعات المحددة لمواطنيها.

وينبغي أن تشمل عملية تحقيق اللامركزية تدابير تهدف إلى تعزيز قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على معالجة قضايا تنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك استمرارية التمويل وإمكانية التنبؤ به. وينبغي أن تكون للسلطات المحلية القدرة على ممارسة سلطة أكبر في السياسة الاقتصادية المحلية وعلى تنمية القدرة على توليد الموارد المحلية.

وأكد المشتركون على الدور الذي تؤديه السلطات المحلية في ربط تنمية المستوطنات البشرية بالصناعة وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمجموعات المحلية. وأكد المشتركون أيضا على الحاجة إلى تعزيز الحوار والتفاعل بين السلطات والمجتمعات المحلية وجماعات المواطنين بقصد معالجة احتياجات واهتمامات الأهالي على نحو فعال. وتم التشديد على الحاجة إلى إجراء تبادل أفضل للمعلومات وتقاسم الخبرات بإعتبار ذلك أداة هامة لتشجيع أفضل الممارسات وتحديد أفضل النُهج الواعدة.

وتم التركيز أيضا على الحاجة إلى وضع قوانين وأنظمة وطنية تحدد بوضوح دور ومسؤوليات السلطات المحلية تجاه الحكومات الوطنية وتتيح المجال أمام تحقيق اللامركزية والديمقراطية المحلية بصورة فعالة، على أن توضع في الحسبان مبادئ الاستقلال الذاتي والتبعية الإدارية والقرب. واقتُرح في هذا الصدد استخدام الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي كأساس لوضع ميثاق عالمي يحدد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها إطار مؤسسي أو قانوني سليم لنظام حكم محلي ديمقراطي.

واقتُرح فضلا عن ذلك أن يشتمل وضع التشريعات الوطنية ذات الصلة على تعزيز دور السلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع وطنية يمكن أن يكون لها تأثير على مناطق حضرية محددة وعلى المقيمين فيها. ولاحظ المشاركون أن جدول أعمال الموئل يعالج مسائل المستوطنات البشرية في كل من المناطق الحضرية والريفية وأنّ نتائج المؤتمر يجب أن تراعي مراعاة كاملة الاحتياجات والظروف الخاصة للناس الذين يعيشون خارج الحدود البلدية.

وعلاوة على ذلك أكد المشاركون الحاجة الى تشجيع التوازن بين الجنسين ومراعاة أدوار الجنسين على المستوى المحلي بوسائل منها تعزيز دور المرأة في صنع القرارات على المستويين البلدي والأهلي. وارتئي أيضا أن تطلعات الشباب ومساهمتهم المحتملة يجب أن تراعى مراعاة كاملة.

وأثيرت شواغل محددة فيما يتصل بحالة الفقراء والعاطلين عن العمل والمهمّشين، بما في ذلك سكان المناطق الحضرية غير المقيمين بصورة شرعية أو الذين ليسوا من مواطني البلد المعني و/أو المدينة المعنية. وارتئي أن بذل جهد متضافر بالتعاون مع السلطات المحلية يمكن أن يكون فعالا في معالجة الاحتياجات المحددة لهؤلاء السكان.

ورحب المشاركون بوضع وإعتماد أكثر من ٥٠٠ ١ نسخة محلية من جدول أعمال القرن ٢١ في بلدان متقدمة ونامية عديدة منذ انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأرض بريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، كما أشارت إلى ذلك نشرة "جعل المدن تؤدي مهمتها" (Making Cities Work)، وهي نشرة أُعدت خصيصا للموئل الثاني. أما النهج القائم على المشاركة والذي ميز اعتماد وتنفيذ الأنشطة المحلية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ التي تشارك فيها الحكومات المحلية والبرلمانيون ودوائر الأعمال والأوساط العلمية والنقابات والمنظمات غير الحكومية فقد ارتئي أنه واعد بشكل خاص. وتم التأكيد على أن تنفيذ مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي يمكن أن يوفر شكلا فعالا لتحقيق أهداف تنمية المستوطنات البشرية وتنفيذ جدول أعمال الموئل. وبشكل أكثر تحديدا أشير إلى أن القدرات المطوّرة في عدد كبير من البلدان من خلال عملية جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي يمكن أن تُستخدم على نحو مفيد في تنفيذ نتائج الموئل الثاني.

وتم التأكيد أيضا على أهمية التعاون في تطبيق التكنولوجيا كوسيلة جديدة لتعزيز الديمقراطية المحلية. ويشمل ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تطبيق المناهج المبتكرة في تخطيط المستوطنات البشرية وتنظيمها وإدارتها على أساسيْن: واحد بين الشمال والجنوب وآخر بين الجنوب والجنوب. كما تم التأكيد على الصلة بين تطوير التكنولوجيا والتمكين المحلي

وكذلك على الحاجة الى الإدراك الكامل لقدرة المناهج التكنولوجية الجديدة المحتملة على صيانة التراث الثقافي والبيئة في المدن.

وأشار المشاركون أيضا إلى الحاجة الى تأمين تعاون ومساعدة تقنيين إضافيين وأكثر فعالية من خلال شراكات جديدة مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية دعما لاستراتيجيات وأنشطة تنمية المستوطنات البشرية. واقتُرحت أيضا عدة تدابير عملية لتأمين متابعة المناقشة. وكان من بينها إنشاء قاعدة بيانات بشأن الأنشطة التعاونية؛ وإقامة روابط من خلال شبكة "انترنت" من أجل التبادل الأفقي للتجارب والخبرات المحلية؛ وقيام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوضع برامج محلية بمشاركة السلطات المحلية المباشرة؛ وقيام الأمم المتحدة بتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب فيما بين المدن والسلطات المحلية، بما في ذلك التعاون فيما بين الجهات المحلية؛ وتعزيز وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة التي تركز على المستوطنات البشرية.

وأعرب المشاركون عن تقديرهم لظهور علاقة جديدة تتمثل في شراكة بين "المدن المتحدة" والأمم المتحدة.

٢- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل قطاع الأعمال العالمي

٢٤- قامت اللجنة الثانية، في جلستها الرابعة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل قطاع الأعمال العالمي.

٢٥- وقُدّمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد مارسيلو بالاتسي، رئيس محفل قطاع الأعمال العالمي للموئل الثاني؛ والسيد جورج ستارتشر، الأمين العام لمحفل قطاع الأعمال البهائي الأوروبي؛ والسيد أولفييه جيسكار ديستان، رئيس رابطة قطاع الأعمال لمؤتمر القمة الاجتماعية العالمية للأمم المتحدة؛ والسيد وولتر لينك، الرئيس المشارك للشبكة الأوروبية للمشاريع الاجتماعية؛ والسيد مارك ألبيون، مدير مجلس "الطلاب من أجل قطاع أعمال مسؤول"؛ والسيد تروي دافيس، المدير التنفيذي للشبكة الدولية للإدارة البيئية.

٢٦- وبعد تقديم العروض، جرى حوار/ مناقشة بين الشركاء وممثلي المكسيك، ورواندا، ورومانيا، وجنوب أفريقيا، وايطاليا، وسلوفاكيا، واندونيسيا، وشيلي، وفرنسا، وبوروندي، والمغرب، وتشاد، وبلجيكا، والفلبين، وأوغندا، والكاميرون، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا الاستوائية، والسودان، وبوركينا فاصو.

٢٧- كما اشترك في الحوار مراقبون عن المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين. مشروع بحوث الامتثال العالمي وجمعية المستقبل الأمريكية الأفريقية.

٢٨- ويرد أدناه موجز الرئيس لجلسات الاستماع:

مساهمة محفل قطاع الأعمال العالمي

أُثري الاجتماع بعرض مثير للتفكير بشأن إعلان (اسطنبول) لمحفل قطاع الأعمال العالمي، مستكمَلاً بنقاط وإيضاحات إضافية. وبدأت هذه العروض ببيان ديباجة تتضمن المبادئ، تلته مقترحات بشأن دور قطاع الأعمال وتوصيات مقدمة إلى الحكومات وجماعات الصالح العام. ولقيت هذه العروض استحساناً ووفرت الأساس لإجراء تبادل بناء للآراء.

ودفع محفل قطاع الأعمال العالمي المناقشة إلى الأمام بشأن مسؤولية قطاع الأعمال عن التنمية المستدامة والعادلة للمجتمعات. وكان أحد الاستنتاجات الرئيسية هو أن تَمدين المجتمع بغية إقامة الموئل المستدام لم يعد مسؤولية ومهمة الدولة وحدها، ولكنه تحد يواجه جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والسلطات المنتخبة.

وذكر المشتركون في المحفل أنهم يدعون الآن إلى اتباع نهج شراكة جديدة تقوم في إطاره الوكالات الدولية، والحكومات الوطنية والمحلية، وأوساط الأعمال والمنظمات غير الحكومية، وجماعات المواطنين بالعمل على نحو متضافر في مجتمع ديمقراطي بغية وضع استراتيجيات جديدة للتصدي للمشاكل التي تواجه المدن في كل مكان.

وكثيرا ما يُعتقد بأنه يوجد تضارب رئيسي بين الأهداف الاجتماعية والبيئية للمجتمع وأهداف عالم الأعمال المتمثلة في تحقيق الربح. بيد أن مقدمي العروض قد اعتبروا أن هذا ليس صحيحاً بالضرورة. فالأوضاع الاجتماعية المثيرة للمشاكل - سواء كانت تنطوي على الفقر أو البطالة أو نتائج النزاع المسلح - تعني أن قطاع الأعمال لا يستطيع أن يؤدي عمله بالنظر إلى عدم وجود قوة شرائية. وبالمثل فإنه إذا كانت شبكات النقل مكتظة فلا يمكن تسليم البضائع. كذلك فإن وجود شبكة مياه وصرف صحي فعالة هو أمر لا بد منه لمؤسسات الأعمال وكذلك لموظفيها.

وتم التشديد في العروض على الأهمية الجوهرية لرأس المال البشري من أجل أداء قطاع الأعمال لعمله ومن أجل إنمائه. وهذا يتطلب نظما تعليمية جيدة، وهو مجال اهتمام آخر للمجتمعات ولعالم الأعمال. وقد شُدِّد كثيرا على نقل التكنولوجيا بكلفة معقولة باعتبارها وسيلة للتعاون. بيد أنه أُشير إلى أن هذا المفهوم ربما يكون أضيق مما ينبغي وأنه يتعين أن يحل محله مفهوم "الإدارة ونقل التكنولوجيا".

ووُصف تبديد الموارد البشرية بأنه أكبر أشكال التبديد في المجتمع، وهو ما يعني أن القدرات الذهنية والطاقة الإبداعية للناس تبقى غير مستخدمة إلى حد كبير. وأُشير أيضا إلى أن عالم قطاع الأعمال يتعامل بصورة رئيسية مع الطبقتين الوسطى والعليا وليس مع واقع أفقر الناس ومشاكلهم. وهذا صحيح على سبيل المثال في حالة الخدمات المصرفية. وأحد التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الخاص هو كيفية الاعتناء بالفقراء. وأشير إلى مصرف "غرامين" في بنغلاديش باعتباره مثالا جيدا للأعمال المصرفية من أجل الفقراء. وتظهر خبرته أن الفقراء هم فعلا زبائن

أفضل من الأغنياء بالنظر إلى أنهم يسددون قروضهم بشعور بالواجب أكبر، وهو ما يعني فرص أعمال جيدة للمصارف.

وتدل هذه الأمثلة على أن من مصلحة قطاع الأعمال أن تؤدي المدن عملها. بنجاح فبالنظر إلى أنه لا توجد أوجه تضارب جوهرية بين مصالح المجتمع ومصالح عالم الأعمال، فإن الشراكة بينهما لا بد أن تكون طبيعية ومفيدة لكليهما. وبالتالي فقد أجمع المشتركون على الدعوة إلى إسناد قدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال توفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وحُث القطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية، على اعتماد موقف إيجابي في البرامج الاجتماعية للبلدان التي يعمل فيها؛ وقد اعتُبر ذلك التزاما أخلاقيا وقانونيا. واعتبر المشتركون أن الرأسمالية قد أخذت تبتعد عن القاعدة القديمة المتمثلة في مجرد جمع الثروة لتأخذ بنهج مستنير يجري في إطاره تلطيف دافع الربح بالمسؤولية الاجتماعية. وفي هذا السياق رئي أن الاتجاه نحو تشكيل المؤسسات المختلطة بتمثيل عريض القاعدة من أصحاب الأسهم يشكل تطورا مستحسناً. وتم حث الشركات على الاستثمار في المرافق الأساسية الاجتماعية وخاصة في التعليم والتدريب والرعاية الصحية التي تعود بالفائدة على دوائر الأعمال من خلال توليد قوة عمل أقدر على الانتاج. ويمكن للشركات التي تشارك مشاركة نشطة في البرامج الاجتماعية أن تستفيد من اعفاءات ضريبية متناسبة وغير ذلك من الحوافز. وينبغي لدوائر الأعمال التجارية أن تعتمد وتستخدم آليات أو مقاييس تنظيمية لتكفل كون عملياتها (في موطنها وخارجه) خالية من الفساد وشفافة وتستخدم مدونات قواعد سلوك ومعايير أداء لا تحقق لها الكفاءة فحسب بل تجعلها أيضاً عطوفة وخلاقة ومستدامة وقادرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة.

وشدّد المشتركون على ضرورة تشجيع القبول على نطاق أوسع لنهج شراكة يمكن كافة الأطراف - من حكومات وسلطات محلية ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص وبقية المجتمع المدني - من وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة للتصدي للقضايا التي تواجهها المدن والمناطق الريفية في مختلف أنحاء العالم. وهناك حاجة ملحة تدعو إلى توثيق أفضل الممارسات المثبتة والشراكات الناجحة ونشرها على الصعد المحلي والوطني والاقليمي والدولي. إلا أن بعض المشتركين حذروا من النقل بالجملة لنماذج أفضل الممارسات هذه إلى البلدان الأخرى دون إيلاء الاعتبار الواجب للفوارق الثقافية والاقليمية. ولذلك تم التأكيد على وجوب تكييف نماذج أفضل الممارسات قبل اعتمادها.

ومن المواضيع التي أثيرت تكراراً أثناء المناقشة ما يتمثل في الحاجة الملحة إلى استئصال الفقر وخاصة في المناطق الحضرية المحرومة. ورئي أن القضاء على البطالة يشكل أولوية عليا نظرا لأن انعدام فرص العمل يشكل عادة الخطوة الأولى نحو الفقر. وعليه يستحث أصحاب الشأن على بذل جهود متضافرة على جميع المستويات لمكافحة الفقر وما يلازمه من شرور اجتماعية مثل الصراعات الحضرية والعنف وانعدام الأمن والقمع. وهناك حاجة ملحة لتنمية خدمات الإسكان الاجتماعي في المناطق الحضرية المحرومة وخاصة في البلدان النامية حيث لم يزل الإسكان الاجتماعي في نشأته الأولى ومتوقفا إلى حد كبير على القطاع العام. ودور الحكومات والسلطات المحلية والتعاون الدولي مسلم به تماماً في هذا القطاع بالرغم من أن برامج التكيف الهيكلي تولي الآن السكن الاجتماعي أولوية أدنى. وينبغي تشجيع استخدام القطاع غير الرسمي المحدود النطاق والتكنولوجيا المحلية في تحسين نوعية المساكن وزيادة عددها في البلدان النامية. وتحقيقا لهذه

الغاية، ينبغي أن تصدر مبادرات من قبيل زيادة فرص الحصول على الأموال ومنح القروض دون فائدة لغرض السكن الشعبي لتشجيع السكان الفقراء على شراء مساكنهم.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا وأثرها في التنمية دعا عدة مشتركين إلى زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات وشددوا بوجه خاص على ضرورة التخفيف من بعض قيود الحماية الصارمة المفروضة على حقوق الملكية الفكرية. فهذا الموقف الحمائي قد يتحول إلى عائق جدي يعرقل نقل الأفكار والخبرة التكنولوجية إلى البلدان النامية. ونودي بالتخفيف من قيود نظم حقوق النشر وخفض الإتاوات من أجل زيادة توافر الكتب في البلدان النامية.

وأقر المشتركون الحاجة إلى اتباع ممارسات بيئية تدريجية. وتم حث الشركات على الاضطلاع بأنشطة ومشاريع تحافظ على البيئة الحضرية والمادية وتجددها. وقد نُظر إلى الحماية البيئية على أنها إحدى مسؤوليات مجتمع دوائر الأعمال، التي ينبغي أن تزيد من استخدام تكنولوجيا الإدارة البيئية من أجل تقليل النفايات الصناعية المسببة للتلوث. وحُثت الحكومات والقطاع الخاص على اتخاذ خطوات فورية لمنع إلقاء النفايات الخطرة في البلدان النامية، والتشديد على تنمية الصناعات غير المسببة للتلوث. وحُثت منظومة الأمم المتحدة على أن تتولى الصدارة في الدعوة إلى الامتثال الإلزامي للتشريعات وخطط العمل التي اعتمدتها الدول الأعضاء أثناء السنوات الـ ٥٠ الأخيرة. وينبغي تشجيع الحكومات على إنفاذ الامتثال الإلزامي من أجل وقف الاتجاه المتزايد نحو التدهور البيئي.

وأضاف المشتركون المساهمات التالية إلى توصيات محفل قطاع الأعمال العالمي:

(أ) ينبغي لممثلي المحفل الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن تعميم إعلان محفل قطاع الأعمال العالمي على الحكومات وغرف التجارة؛

(ب) ينبغي لممثلي المحفل أن يضطلعوا بدور قيادي في تنفيذ إعلان محفل قطاع الأعمال العالمي؛

(ج) من النتائج الرئيسية لمحفل قطاع الأعمال العالمي ما تمثل في إقرار مفهوم جدول أعمال صناعي للقرن ٢١. فبسبب الطبيعة التنافسية والمتباينة للقطاع الخاص، لا يستطيع أي كيان أن يتحدث بإسمه أو يتعهد بالتزامات نيابة عنه ككل. ولذا فلكي تكون الالتزامات فعالة وموثوقاً بها، يجب التعهد بها على المستوى الطبيعي للمساءلة - أي على مستوى كل من فرادى مؤسسات الأعمال. وإن دوائر الأعمال، مسترشدة بالأداة التي ابتكرتها السلطات المحلية ألا وهي جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١، قد استحدثت أداة عملية سوف تعمل كإطار تمكيني لدوائر الأعمال من أجل التعهد بالتزامات ملموسة ومتاحة بصورة عامة. وجدول الأعمال الصناعي للقرن ٢١ يسد فجوة هامة في عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق توفير آلية تمكن دوائر الأعمال والصناعة من زيادة تسخير قوة المنافسة من أجل رفع مستوى الأداء البيئي. فجدول الأعمال الصناعي للقرن ٢١ مصمم بحيث يمكن أن تستخدمه الشركات بكافة أحجامها وفي كافة القطاعات وفي كل مكان؛

(د) ينبغي لمجتمع دوائر الأعمال، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، أن ينشئ صندوق تضامن لصالح البلدان النامية من أجل تقليل التفاوت المتزايد في التنمية بين الشمال والجنوب؛

(هـ) ينبغي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن ينشئ فرقة عمل من أجل تقديم المعلومات إلى الشركات وأعضاء مجتمع دوائر الأعمال الذين يرغبون في إقامة شراكات؛

(و) ينبغي تعميم مبدأ الشراكة وآثاره المفيدة على القطاعين العام والخاص، وسائر أعضاء المجتمع المدني.

وفي الختام، رحب المشتركون بفكرة إنشاء فرقة عمل دولية تتيح لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) رصد تنفيذ جدول أعمال الموئل، وتقديم تقرير عن هذه الأنشطة إلى لجنة المستوطنات البشرية.

٣ - جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل المؤسسات

٢٩- قامت اللجنة الثانية، في جلستها الخامسة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل المؤسسات.

٣٠- وقُدِّمت عروض من قبل: السيد زكي بالوغلو، رئيس محفل مؤسسات الموئل الثاني، ومؤسسة القطاع الثالث التركية (TÜSEV) والسيد جون ريتشاردسون، المدير العام لمركز المؤسسات الأوروبية (بلجيكا).

٣١- وبعد تقديم العروض، أُجري حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي أذربيجان، والسويد، ونيجيريا، والمكسيك، وبلجيكا، واليونان، وشيلي، والفلبين، ورواندا، وألمانيا، واندونيسيا، وتركيا، والصين، وفنلندا، وكندا، والسودان، وتونس، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٣٢- واشترك في الحوار أيضا ممثلو المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: مؤسسة تقدم الإنسان، ومؤسسة إيواء العالم.

٣٣- وأُدلي ببيان باسم الأمين العام للمؤتمر.

٣٤- ويرد أدناه موجز الرئيس لجلسات الاستماع:

مساهمة محفل المؤسسات

افتُتحت جلسات الاستماع بتقديم من رئيس محفل مؤسسات الموئل الثاني الذي وصف المؤسسات بأنها منظمات مستقلة ذاتياً ولديها مواردها الخاصة بها واهتماماتها المحددة. وأنها ترعى برامج تستهدف الصالح العام. وقد كان محفل مؤسسات اسطنبول، الذي عُقد يومي ٣١ أيار/مايو و١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أول اجتماع عالمي من نوعه يُنظَّم في إطار الأمم المتحدة

ويجتذب هذا العدد الكبير من المشتركين. وأعرب كل من المنظّمين والمندوبين عن امتنانهم للأمم المتحدة على تيسير هذا الاجتماع وإتاحة الفرصة لمناقشة دور المؤسسات والمساهمة التي يمكن أن تقدمها في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وقد تلت عرض إعلان اسطنبول الذي اعتمده محفل المؤسسات مناقشة مثيرة للاهتمام. فقد لاحظ الإعلان الخصائص الفريدة لأسرة المؤسسات العالمية والممولين الاعتباريين الذين يسعون إلى تشجيع وتسهيل إشراك المواطنين بتعاطف وعلى نطاق واسع في البيئات التي فيها يعيشون ويعملون. ورحب المنظمون بقرار الأمم المتحدة إقرار وتشجيع الحوار مع المؤسسات والممولين الاعتباريين كمنظمات تربطها شراكة مع الأمم المتحدة، ودعوا الأمم المتحدة إلى تشجيع دور المؤسسات والممولين الاعتباريين الهام والآخذ في الاتساع، باعتباره قوة ايجابية لاقامة مجتمع مدني عادل ومنصف ومستدام. ورجوا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاعتراف بالمساهمات الحيوية التي تقدمها المؤسسات والممولون الاعتباريون، ودعم هذه المساهمات.

ودعا الإعلان المؤسسات والممولين الاعتباريين إلى إنشاء فرقة عمل دولية للقيام، على الصعيد الوطني وعبر الحدود، بتصميم وتنفيذ خطة عمل تعالج المسائل المثيرة للاهتمام في جدول أعمال الموئل. وأعلن أيضا أن الاجتماع المقبل للأطراف التي يهمها الأمر سوف يُعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وطلب إلى المندوبين الدعاية للاجتماع عن طريق إعلام المؤسسات والأفراد في بلدانهم.

وتعليقا على أدوار المؤسسات والممولين الاعتباريين عبرت وفود عديدة عن تقديرها لما تقوم بها تلك المؤسسات من عمل وأعربت عن رغبتها في توسيع نطاق ذلك العمل ليشمل مجالات مثل تسوية المنازعات وخلق ثقافة سلام في العالم، وصيانة وترميم المواقع التاريخية والتراث الثقافي، والاستثمار في البرامج الرامية إلى مساعدة الفقراء والفئات الضعيفة، ولا سيما في البلدان النامية.

وأظهر تبادل المندوبين للخبرات ووجهات النظر أنه توجد سبل مختلفة يمكن من خلالها زيادة عدد المؤسسات أو إنشاء مؤسسات جديدة في حال عدم وجودها. وكان هناك اتفاق عام على أن الأمر يحتاج إلى المزيد من المؤسسات لمواجهة تزايد الطلب على نوع المساعدة الذي توفره المؤسسات على نطاق عالمي. وارتئي أنه يمكن منح إعفاءات ضريبية، وأوصي بذلك. والمؤسسات المجتمعية التي تختلف عن المؤسسات التقليدية التي تعتمد على هبات الأفراد أخذت تصبح شائعة في أوروبا. وتختلف طرائق تقديم الحوافز للمتبرعين لمثل هذه المؤسسات من بلد إلى آخر. وفي رأي بعض المندوبين أن تمويل المؤسسات من الميزانيات الوطنية لا يعتبر استخداماً مشروعاً للأموال العامة.

وفي الختام اتفق المندوبون مع المنظمين على أن العروض والمناقشات بشأن المؤسسات والممولين الاعتباريين قد أضفت بُعدا جديدا وهاما على مفهوم الشراكات في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ورحب المندوبون بتعهد المؤسسات بالمساهمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل، وحثّوا الأمم المتحدة على دعم الأنشطة المقبلة للمؤسسات.

٤ - جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل البرلمانيين

٣٥- قامت اللجنة الثانية في جلستها السادسة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بعقد جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل البرلمانيين.

٣٦- وقدّمت عروض من قبل: السناتور أوسكار لوبيز فيلاردي فيخا رئيس المحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني؛ والسيد مبيو رئيس المجلس الاقليمي الأفريقي للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني؛ والسيدة تاماكو ناكانيشي الرئيس المؤسس للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني؛ والسيدة سيربو بيتيكاينن عضو محفل البرلمانيين للعمل العالمي.

٣٧- وبعد تقديم العروض جرى حوار/نقاش بين الشركاء وممثلي غينيا، وهولندا، وتونس، وشيلي، والسويد، والسنغال، والفلبين، وليسوتو، والأردن، وفنزويلا، والمكسيك، واليابان، وايطاليا، والسودان، والهند، وجنوب أفريقيا، وغانا، وباراغواي، وبوركينا فاصو، وبوروندي، وزمبابوي، وكندا، وكينيا، وغينيا الاستوائية، والمغرب، وكازاخستان، وسيراليون، واندونيسيا وتركيا.

٣٨- وفيما يلي موجز الرئيس لجلسات الاستماع:

دور ومساهمة محفل البرلمانيين

افتتحت جلسات الاستماع ببيان لرئيس المحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني وصف فيه دور البرلمانيين في المؤتمر وفي تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعرب منظمو المحفل والمندوبون عن امتنانهم للأمم المتحدة لقيامها بتيسير عقد الاجتماع واتاحة الفرصة لمناقشة دور البرلمانيين ومساهمتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وقدم رئيس المجلس الاقليمي الأفريقي للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني إعلان مبادئ والتزامات المحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني. وتلا ذلك بيان للرئيس المؤسس للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني أكدت فيه على أهمية الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة على كوكبنا. كما أدلى ممثل البرلمانيين للعمل العالمي ببيان.

ولوحظ أن مشاكل التنمية الحضرية هي في المقام الأول مشاكل سياسية. وهذا يؤكد الدور الهام للبرلمانيين في تنمية المستوطنات البشرية.

وأثناء النقاش، أُشير إلى أن البرلمانيين كثيراً ما لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن التشريعات في بلدان أخرى، وذلك في مجالات منها قطاع المستوطنات البشرية. وهذا يعني أن ثمة حاجة قوية إلى زيادة التعاون الدولي، وخاصة على الصعيد الاقليمي، لنشر المعلومات عن التشريعات نفسها. ومن المهم بالقدر نفسه الحاجة إلى زيادة فهم الطريقة التي تعمل بها مختلف القوانين في الواقع.

وفي حين أن المشكلة الأساسية في بلدان كثيرة هي الافتقار إلى التشريع المطلوب، فإن التشريعات القائمة يمكن أن تفضي أيضاً إلى إجراءات غير ضرورية معطلة وبيروقراطية، كما يحدث غالباً في حالة تصاريح البناء. وتم التأكيد على أنه إلى جانب تيسير التشريع، ينبغي للبرلمانيين أن يركزوا على متابعة الانجازات وتقديرها وتقييمها.

وأعرب عدة مندوبين عن تأييدهم للإعلان. وأبدى المندوبون رغبتهم في أن يعمل البرلمانيون على تيسير التشريع الذي يدعم تنمية المستوطنات البشرية في بلدانهم. كما أشادوا بالبرلمانيين لالتزامهم بالنقاش الجاري بشأن جدول أعمال الموئل ولقرارهم بالإسهام النشط في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

واعتبر عدد من المندوبون أن مسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتسم بأهمية عظيمة، وأعربوا عن قلقهم بشأن مسائل التمويل والشفافية، وروح التضامن، وسُبل تقليل الفجوة المتنامية بين الفقراء والأغنياء. ودعوا إلى ضمان اللامركزية في تخصيص الموارد المالية وتمكين السلطات المحلية للتوصل إلى سياسة من شأنها أن تساعد الناس وأن تحقق أهداف ومبادئ الإعلان.

وأثار عدد من المندوبين مسألة تقاسم المعلومات، فأكدوا الحاجة إلى اتاحة المعلومات للجميع بإنشاء مراكز للمعلومات تغطي قضايا مختلفة مثل الإسكان، وإدارة الأحياء السكنية، ومنح الائتمانات والقروض للبناء وتحسين المساكن. وأشير إلى "مبادرة أفضل الممارسات" باعتبارها أفضل محفل لتنشيط تبادل المعلومات وصياغة السياسات مستقبلاً.

كما أكد المندوبون على أهمية التخطيط السليم والاستفادة من المساحات الحضرية الخالية والحاجة الملحة إلى إصلاح تشريع الأراضي. وتم التشديد بصفة خاصة على توفير فرص حصول المرأة على الأراضي فضلاً عن حقها في التملك والميراث على قدم المساواة. كما تم التشديد على أهمية التصدي للمشاكل البيئية الحرجة التي تؤثر على المستوطنات البشرية، بما في ذلك التخلص في أقرب وقت ممكن من استخدام الرصاص في البنزين.

وتم التشديد على تدعيم التعاونيات والجمعيات الأهلية، وتيسير مشاركة المجتمعات المحلية، من خلال التشريع المناسب، في تصميم وتنفيذ المشاريع من أجل تنمية أحيائها ومدنها. كما ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة النساء والشباب والأطفال على قدم المساواة. غير أن المندوبين أكدوا على ضرورة أن يكون التشريع مرناً بما يكفي للمساعدة على تحقيق أقصى فائدة لتنمية المدن، بل ولتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

كما أشار عدد من المندوبين إلى الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر. وأكدوا على الحق في السكن اللائق للجميع حيث يمكن لكل شخص أن يعيش في سلم وطمأنينة. واعتبر بعض المندوبين أن السكن يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يتعين على المجتمع الدولي أن يضع الإطار المؤسسي اللازم له. ولوحظ أن الحاجة المعترف بها عامة إلى تحويل أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية إلى

أنماط أكثر استدامة تتطلب تدابير اقتصادية مثل نقل التركيز من فرض الضرائب على العمل إلى فرض الضرائب على الانتاج والاستهلاك، وذلك مثلاً في شكل ضرائب على الطاقة.

وفي الختام، أكد المشاركون على أهمية الشراكة وتدعيم مشاركة المجتمعات المحلية في تنمية المدن وعلى الدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في التشجيع على سن التشريعات المناسبة لضمان العيش في مدن آمنة ومزدهرة في فترة الألف سنة القادمة.

٥- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل أكاديميات العلوم والهندسة ومحفل المهنيين والباحثين

٣٩- عقدت اللجنة الثانية في جلستها السابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل أكاديميات العلوم والهندسة ومحفل المهنيين والباحثين.

٤٠- وقدمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم نيابة عن محفل أكاديميات العلوم والهندسة: السيد ف. شيروود رولاند الرئيس المشارك للفريق الأكاديمي المشترك المعني بالقضايا الدولية وأمين الشؤون الخارجية، أكاديمية العلوم الوطنية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد ب. ن. تاندون، الرئيس المشارك للفريق الأكاديمي المشترك المعني بالقضايا الدولية وممثل الأكاديمية الوطنية الهندية للعلوم، الهند؛ والسيد هانز غ. فورسبيرغ، رئيس مجلس أكاديميات العلوم الهندسية والتكنولوجية بالسويد.

٤١- وبعد تقديم العروض جرى حوار/نقاش بين الشركاء وممثلي الفلبين، وشيلي، والسودان، والأردن، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ونيجيريا، والهند، وكندا، وأوغندا، والبرازيل، والسويد، وايطاليا، والمغرب، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، وسوازيلند، والكاميرون، واليمن وكازاخستان.

٤٢ - كما شارك في الحوار المراقب عن فلسطين.

٤٣- وقدّمت عروض من قبل السيد سيرجي دوميسلي رئيس الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم والسيد س. ك. داس نائب رئيس الجمعية، نيابة عن محفل المهنيين والباحثين الذي ضم أيضاً السيد هالوك ألاتان الرئيس المنتخب للجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم؛ والسيدة جوديث ريسر عضو الجمعية؛ والسيد بيتر جونكيير الأمين العام للجمعية؛ والسيدة زينب ميري إنليل الأستاذة بجامعة يلدز التقنية.

٤٤- وبعد تقديم العروض جرى حوار/نقاش بين الشركاء وممثلي فرنسا، والفلبين، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والصين، والسودان، والبرازيل، وبلجيكا، وترينيداد وتوباغو.

٤٥- وفيما يلي موجز الرئيس لجلسات الاستماع.

محفل أكاديميات العلوم والهندسة

كان من بين مقدمي عروض محفل أكاديميات العلوم والهندسة الرئيسان المشاركان للفريق الأكاديمي المشترك المعني بالقضايا الدولية اللذان ناقشا تنظيم الفريق وعملياته. كما أعربا عن تقديرهما لدعوتهما لعقد المحفل للموئل الثاني.

وتناول بيان الأكاديميات العلمية في العالم التحديات التي تواجه عالماً حضرياً. ولاحظ مقدمو العروض أن المدن تقف في مفترق طرق سيكون للعلم والتكنولوجيا دور حاسم فيه، بما في ذلك المسؤولية عن توفير الحلول وتأمين الاستدامة على المدى الطويل للمدن وللنظم الايكولوجية التي تعتمد عليها. وسلموا بأن التعليم والتدريب وبناء القدرات للخبرة العلمية والتقنية المحلية تشكل عاملا بالغ الأهمية في تعزيز قدرة العلم على الاسهام في إيجاد حلول.

كما ناقش مقدمو العروض إمكانات العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتنمية المناطق الحضرية واستدامتها، وأبرزوا الاكتشافات الجديدة التالية في العلم والهندسة باعتبارها قابلة للتطبيق من أجل تخفيف حدة المشاكل الحضرية: القدرة الحسابية، وتصريف النفايات وإعادة تدويرها، والشبكات العالمية لتحديد المواقع، وشبكات المعلومات الجغرافية، والتكنولوجيا الاحيائية والهندسة الإيكولوجية ورصد الأمراض ومكافحتها. كما تناولوا الحاجة إلى وضع جدول أعمال للبحوث الحضرية فضلا عن بناء القدرات المحلية والوطنية اللازمة للمدن المستدامة.

وفيما يتعلق بالميدان الهندسي، شرح مقدمو العروض أن الهندسة تحسّن المعيشة الحضرية في مجالات النقل وتكنولوجيا الأغذية والاتصالات والطاقة، والهياكل الأساسية العامة، والمياه والصناعة التحويلية والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب المندوبون عن تقديرهم لمقدمي العروض ونوهوا بالأعمال المضطلع بها في ميدان العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الحضرية وتنمية المستوطنات البشرية. بيد أن بعض المندوبين أعربوا عن قلقهم إزاء تركيز العروض على المدينة وعدم اعترافها بسكان الريف الذين يشكلون الأغلبية في معظم البلدان النامية. وتساءلوا عما إذا كان لدى العلم والتكنولوجيا حل لمشكلة مزمنة هي الهجرة من الريف إلى المدينة. ودعا المندوبون أيضاً العلماء والباحثين إلى النظر في المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً، مثل الدول الجزرية الصغيرة وتنمية المستوطنات البشرية في المناطق الريفية والأماكن المعرضة للهزات الأرضية.

وأعرب العديد من المندوبين عن قلقهم لأن البحوث في ميدان العلم والتكنولوجيا ما زالت أكاديمية إلى حد كبير وبعيدة عن الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية السائدة. وقد أشار مقدمو العروض إلى أن التعاون الدولي داخل المجتمع العلمي أصبح يقوم أكثر فأكثر على أساس اقليمي، الأمر الذي يسوّغ النظر في إيجاد حلول لمشاكل ذات طابع هام وملح على الصعيد الاقليمي. وأثيرت أيضاً مسألة استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض هدامة. ورد مقدمو العروض بأن المشكلة تكمن في

تقرير كيفية استخدام التكنولوجيا وهو أمر تقع المسؤولية عنه على عاتق الجهات التي تتخذ القرارات.

وتم التشديد على تقاسم نتائج البحوث والمعلومات عن العلم والتكنولوجيا بوصفه أمراً حاسماً في العصر الحديث. وأُشير إلى وجوب إنشاء مراكز بحوث متعددة الاختصاصات أو مراكز متعددة الجنسيات في مواقع مناسبة لضمان نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية على نحو فعال.

وأُبدي اهتمام كبير بمواصلة البحث والتطوير، فضلاً عن نشر المعلومات بشأن استخدام تكنولوجيات البناء المناسبة. وأعرب البعض عن اهتمامهم باستخدام مواد البناء المستمدة من التقاليد الثقافية. وحذر البعض الآخر من التركيز على مواد البناء واستبعاد قضايا الإدارة أو الوعي البيئي. واثيرت أيضاً مسألة إشراك المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا. بيد أنه اشير إلى أن الوضع قد تغير وأنه يتم الآن إشراك عدد أكبر من النساء في مجال العلم والتكنولوجيا خلافاً لما كان عليه الحال قبل بضع سنوات.

وقدم محفل أكاديميات العلوم والهندسة بياناً أُعد بتوافق الآراء بشأن جدول أعمال الموئل.

محفل المهنيين والباحثين

عرض فريق من المهنيين في مجال التخطيط رسالة المحفل التي اتفق عليها في اجتماع له عقد في ٣٠ و٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وحضر المحفل ممثلون للجمعية الدولية لمخططي المدن، والمخططين الاقليميين، والمبادرة العالمية للبحوث الحضرية من بين عدد كبير من مؤسسات التخطيط والبحوث الأخرى من مختلف أنحاء العالم.

وعرض ممثلو المحفل بإيجاز الحالة الراهنة في مجال التخطيط والبحوث، وأوضحوا أن التنمية تتسم حاليا بظهور قضايا معقدة، وعدم التيقن، وسرعة التغير وانحسار التخطيط والبحوث. وأشاروا إلى أن العولمة تؤدي فعليا إلى تزايد الاستقطاب، والتجزؤ، والاستبعاد الاجتماعي، والمنازعات في المدن. وأبلغوا الاجتماع بأن تطور "الحياة الحقيقية" للمجتمع المدني في المدن النامية آخذ في التأكيد على إدارة الشؤون الحضرية، وأنه سيتعين تشكيل تحالفات جديدة وتحديد أدوار جديدة للتصدي لحالة الأزمة الحالية في تنمية المدن.

واختتم العرض بمقترح يدعو إلى تحديد أدوار مهنية جديدة للمخططين والباحثين، وإصدار بيان التزام تجاه "مدينة اجتماعية"، مدينة لا تقوّض تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية أو تحرفها عن مسارها أو تؤجلها إلى ما لا نهاية.

وفي مناقشة اتسمت بالحيوية، التمس المندوبون توضيحات بشأن عدة نقاط، ووجهوا أسئلة فيما يتعلق بمدى ملاءمة التخطيط في تنمية المستوطنات البشرية. وأكد عدة مندوبين على تبادل البحوث والمعلومات المتعلقة بالتخطيط كمجال يحظى باهتمامهم. ورأى البعض أن هناك حاجة إلى

إجراء بحوث عن الجوانب الإيجابية للبلدان النامية وبعض الجوانب السلبية للبلدان المتقدمة من أجل تعزيز حدوث تبادل أكثر إنصافا وعدالة.

وأثيرت مسألة الحاجة إلى إعادة توجيه عملية التخطيط، وأيد المندوبون، في هذا الشأن، بذل جهد متضافر من أجل ربط النظرية بالتطبيق والواقع المحلي. كما جرى التأكيد على ضرورة إصلاح تخطيط المناهج الدراسية لجعلها أكثر ملاءمة واستجابة للأوضاع المتغيرة. وأعرب مندوبون عن رغبتهم في رؤية نهوج للتخطيط تعترف بدور القيم والنظم التقليدية في تنمية المستوطنات البشرية.

وجرى التأكيد في العروض والمناقشة على الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا في تنمية المستوطنات البشرية، وتأثيرهما على أسلوب حياة البشرية. وأشار المشتركون أيضا إلى ضرورة إجراء تحول في مهنة التخطيط لجعلها أكثر صلة بالواقع المحلي. وخلصوا إلى أن أكاديميات العلوم والهندسة والمخططين المهنيين والباحثين سوف يقدمون بالتالي مساهمة هامة في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٦- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل النقابات العمالية

٤٦- عقدت اللجنة الثانية في جلستها الثامنة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، جلسات استماع اشترك فيها ممثلو محفل النقابات العمالية.

٤٧- وقدم عرضان من قبل السيدة سيهان إيردوغدو والسيد ماتيو أوليفانت.

٤٨- وبعد تقديم العرضين، جرى حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي بربادوس وهولندا وتونس والفلبين وجنوب أفريقيا وشيلي وأوغندا ونيبال ونيجيريا وغانا وبوروندي وسيراليون.

٤٩- ويرد أدناه تلخيص الرئيس لجلسات الاستماع:

العمل العالمي من أجل المأوى والعمالة

قدم ممثلو محفل النقابات العمالية بياناً بعنوان "العمل العالمي من أجل المأوى والعمالة" أعد أثناء اجتماع محفلهم في اسطنبول في ٣١ ايار/مايو ١٩٩٦. وقد عُقد المحفل لمناقشة مساهمات محددة في عملية التنمية الحضرية، ولاتخاذ موقف مشترك بشأن خطة العمل العالمية للموئل، وضمان اعتراف جدول أعمال الموئل اعترافا كاملا بدور وحقوق العمال ومنظماتهم.

وأعاد ممثلو المحفل تأكيد الحق في السكن والحق في العمل على النحو الذي أكدته الأمم المتحدة. ودعوا الى تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال، وطلبوا من الحكومات اتخاذ اجراءات لضمان احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وصرحوا بأن النقابات العمالية ستسعى الى البقاء في

شراكة مع الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص، والعمل معاً من أجل تنفيذ برامج شاملة للمأوى والهياكل الأساسية.

ومن أجل تسهيل الالتزام الكامل للنقابات العمالية ومساهمتها، يجب على الحكومات أن تولي مزيدا من الاهتمام لتنمية المستوطنات الحضرية والبشرية، وإخفاق قوى السوق، وذلك بغية دعم الجهود التي يبذلها أغلب العاملين من أجل تحسين مساكنهم. ومن ثم، من الضروري أن تضع الحكومات خططا عاجلة وطويلة الأجل على المستويين المركزي والمحلي لتلبية الاحتياجات للهياكل الأساسية الاجتماعية والثقافية مثل تجديد المساكن والتجديد الحضري، وتحقيق كفاءة النقل العام، وتوفير الطاقة والمياه والرعاية الطبية والصحية وتوفير فرص العمل.

ويجب استخدام إمكانيات صناعة البناء التي لم تستغل والتي تعتبر حافزا رئيسيا للنمو الاقتصادي والعمالة، في إنشاء الهياكل الساسية اللازمة لتدريب العمال على تنمية الاسكان وتعمير المدن وصيانتها، وتدريبهم على أنشطة الادارة البيئية. ودعا ممثلو الحفل الحكومات إلى وضع معايير للحماية الاجتماعية وللعمل في القطاع غير النظامي مماثلة للمعايير القائمة في القطاع النظامي. وضمان الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل. كما دعيت الحكومات إلى ضمان أقصى استخدام لمواد البناء والموارد الطبيعية المتاحة محليا والقابلة للتجدد بالاضافة الى التكنولوجيات المناسبة في صناعة البناء. ودعي الى القضاء على التمييز على أساس نوع الجنس، والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية، وتمكين المرأة من الحصول على فرص العمل والمعلومات والموارد.

واعتبر ممثلو النقابات العمالية أن انخفاض المساعدة الانمائية المقدمة الى البلدان النامية قد أثر تاثيراً سلبياً على التنمية الاجتماعية. ويجب على الحكومات أن تجد موارد بديلة لتمويل البرامج الاجتماعية. ويمكن توفير مزيد من الموارد عن طريق خفض النفقات العسكرية التي تعتبر كبيرة جدا في بلدان نامية كثيرة، ويمكن استخدام هذه الموارد لتوفير الهياكل الأساسية والاجتماعية، بما في ذلك توفير فرص العمل.

وأيد المندوبون العرض، وأكدوا بصفة خاصة على الحاجة الى زيادة احترام الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق العمال، بما في ذلك الحق في الانضمام الى النقابات، وحماية العمال المهاجرين، وتحسين ظروف العمل والمعيشة في المناطق الريفية، وتحسين وضع المرأة العاملة وعمل الأطفال. ودعوا الى معاملة متساوية للعمال المحليين والمغتربين، والرجال والنساء الذين يؤدون نفس الأعمال. ودعت الوفود الى انضمام المنظمات غير الحكومة والسلطات المحلية إلى الشراكة مع النقابات العمالية دعما للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق العمال وظروف العمل*.

---

* عقب اعتماد تقرير اللجنة الثانية، ذكر ممثل الفلبين أنه كان يفضل إضافة الجملة التالية: "وحث بعض الوفود على قيام المزيد من البلدان بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم".

ولاحظ المشتركون أن من مسؤوليات القطاع الخاص، باعتباره من أرباب العمل، أن يساهم في توفير "الأجر الاجتماعي"، وفي ضمان سبل حصول العمال على المسكن الملائم وحيازة الملكية وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة. ودعت الوفود كذلك الى ضرورة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتحسين ظروف العمل وذكرت أيضا أن هذه التسهيلات ينبغي ألا تؤدي الى صرف العمال عن التماس عضوية النقابات العمالية.

ودعا مجتمع النقابات العمالية الدولي الى عهد جديد للعمل من جانب الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف يكفل فيه الالتزام بحقوق الانسان، بما في ذلك تحقيق "الأمن البشري" الذي ينطوي على الحق في العمل والغذاء والتغذية والتعليم والصحة والمأوى وممارسة الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والحماية من الجريمة.

٧- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو منظومة الأمم المتحدة بشأن اشتراك منظماتهم في الاستراتيجية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل

٥٠- قامت اللجنة الثانية، في جلستيها الثامنة والتاسعة المعقودتين في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها ممثلو منظومة الأمم المتحدة بشأن اشتراك منظماتهم في الاستراتيجية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل.

٥١- وفي الجلسة الثامنة، قدمت عروض من قبل كل من وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ ومدير تنسيق البرامج بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ ومدير إدارة شؤون النقد والصرف بصندوق النقد الدولي؛ ورئيس شعبة التنمية الحضرية بإدارة النقل والمياه والتنمية الحضرية في البنك الدولي؛ والمدير المساعد ومدير مكتب السياسة العامة ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٥٢- وتبع ذلك اجراء حوار/مناقشة بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وممثلي الهند، ورواندا، والفلبين، واليابان، والسنغال، وتوغو، ونيجيريا، والأردن، والبرازيل، وشيلي، وألمانيا.

٥٣- كما اشترك في الحوار المراقب عن فلسطين.

٥٤- وفي الجلسة التاسعة، قدمت عروض من قبل كل من المستشار الأقدم للمدير التنفيذي والمنسق التنفيذي، صحة الانسان ورفاهه، ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس شعبة التطبيقات والخدمات المناخية العالمية، بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والمدير التنفيذي ومدير شعبة برامج الصحة البيئية بمنظمة الصحة العالمية؛ وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والموظف التقني الأقدم بفرع البيانات والسياسات والبحوث السكانية في شعبة الشؤون التقنية والتقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ورئيس الاتصالات والعلاقات الخارجية بصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة؛ والمستشار الخاص للأمين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان؛ ومدير إدارة التنمية والتعاون التقني بمنظمة العمل الدولية؛ والمدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ورئيس القسم المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادئ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمعني بالمستوطنات البشرية، باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالنيابة عن اللجان الاقليمية.

٥٥- وبعد هذه العروض، جرى حوار/مناقشة بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وممثلي الفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، ونيجيريا، والهند، وغينيا الاستوائية، وجنوب افريقيا، وايطاليا، والبرازيل، وغانا، والكاميرون، وبربادوس، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسودان، وليبيريا.

٥٦- واشترك في الحوار المراقب عن فلسطين.

٥٧- كما اشترك في الحوار ممثلو السلطات المحلية ورابطة التحالف الدولي، وهي منظمة غير حكومية.

٥٨- وفيما يلي موجز الرئيس لجلسة الاستماع.

مساهمة منظومة الأمم المتحدة في جلسات الاستماع في الموئل الثاني

استفاد الاجتماع من العروض التي قدمها ممثلو منظومة الأمم المتحدة الذين ناقشوا المساهمة التي تعتزم منظماتهم تقديمها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقدم وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة لمحة عامة عن الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للمتابعة المتكاملة لتقديم الخدمات الشاملة إلى المؤتمر من جانب المنظومة. وشدد على أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بالمهام التي تطلب منها الحكومات الوطنية أداءها والتي توفّر الأموال من أجلها. وأوضح أن منظمات الأمم المتحدة لا تعمل بصورة مستقلة، ولكنها تتبع الولايات المحددة المسندة إليها من جانب مجالس إدارتها.

وأضاف أنه من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال الموئل، ستجري مواصلة التنسيق القائم داخل منظومة الأمم المتحدة. وتوضيحاً لذلك، أشار إلى الصلة القائمة بين جدول أعمال الموئل ولجنة التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ أبعاد جدول أعمال القرن ٢١ الخاصة بالمستوطنات البشرية، حيث يتولى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) دور مدير المهمة. وأكد أن منظومة الأمم المتحدة ككل تدرك حقيقة أنه يجب التحوّل من عملية تحقيق توافق الآراء ووضع السياسات إلى التنفيذ . ذلك أن الحكم على منظومة الأمم المتحدة في السنوات القادمة لن يكون على أساس قدرتها على تنظيم مناسبات هامة فحسب وإنما أيضاً على أساس فعاليتها في ترجمة النوايا إلى أعمال والوعود إلى أداء.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

ذكر ممثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر تدل بوضوح على الفرص المتاحة لأساليب جديدة ومحسّنة للتعاون من أجل تنفيذ خطط العمل

الوطنية الخاصة بالموئل الثاني وجدول أعمال الموئل. وأكد على أن نهج الموئل ينطلق من عمليات الشراكة الابتكارية والفعالة بين جميع الفعاليات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن أقصى استخدام للخبرة الفنية الوطنية والمحلية، ومن فعالية الموارد العامة والخاصة والمجتمعية، ومن تعلّم الخبرات والتجارب الخاصة بأفضل الممارسات ونشر المعلومات عنها. وأوضح أن التشديد على الشراكة مع قادة السلطات المحلية والمجتمع المدني في جميع جوانب العملية التحضيرية إنما يربط التزامات الحكومة بالتزامات أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنمية المستوطنات البشرية ويضع الأساس لطرائق عملية تتعلق بالتعاون فيما بعد المؤتمر. وستكون إحدى المهام الرئيسية للموئل في المستقبل القريب العمل على نحو وثيق مع الحكومات والسلطات المحلية بغية ترجمة هذه الطرائق الى أشكال ملموسة من الحوار المستمر بين أصحاب المصلحة، وبغية تعزيز القدرة المؤسسية وبرامج الاستثمار والتعاون فيما بين الوكالات، وبغية تشجيع الربط الشبكي بين جماعات المصلحة المعنية بالمستوطنات البشرية. ولكي يتمكن الموئل من أداء دوره الحفاز بالكامل، فإنه يعتزم تعزيز قاعدته التمويلية وإجراء أي تعديلات تنظيمية ضرورية قبل نهاية عام ١٩٩٧.

وأشار ممثل الموئل إلى الشراكات التي أنشأت الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية كمثال على الفوائد المترتبة على الشراكة. وهنأ السلطات المحلية على اتفاقها على متحدث واحد وجدول أعمار مركّز، ملاحظاً أن هذا هو نوع التعاون الذي سيميز أنشطة المركز فيما بعد الموئل الثاني.

وقد حظيت أعمال الموئل بوصفه أمانة المؤتمر بتقدير المندوبين الذين دعا العديد منهم إلى إضفاء اللامركزية على عمليات المركز بإسنادها إلى المكاتب الاقليمية بغية تحقيق استجابة فورية للواقع المحلي. ورحب المندوبون أيضاً بفكرة أن يجري توسيع لجنة المستوطنات البشرية بغية إشراك السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في أعمال اللجنة من أجل المساعدة على تحديد برنامج عمل المركز استجابة للأولويات المشتركة في مجالي المأوى والتنمية الحضرية المستدامة. وهذا من شأنه أن يدعم جهود الموئل الرامية إلى تعزيز وزيادة تطوير شراكته مع السلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وهي الشراكة التي أُقيمت أثناء الأعمال التحضيرية للموئل الثاني.

ويقوم مقر الموئل بتنسيق البرمجة والدعم العالميين لأنشطته التنفيذية من نيروبي. وقال إن مكتباً اقليمياً جديداً للموئل، سيُفتتح عما قريب في ريو دي جانيرو برعاية من تلك المدينة ومن حكومة البرازيل، وسيركز على برمجة ودعم الأنشطة التنفيذية للمركز في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويجري النظر أيضاً في استحداث وجود اقليمي مماثل في منطقة آسيا.

وأضاف أن برنامج الإسكان والمؤشرات الحضرية الخاص ومبادرة أفضل الممارسات التابعين للمركز قد ظهرا كأداتين هامتين لدعم تنفيذ ورصد كل من جدول أعمال الموئل وخطط العمل الوطنية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء تنظر في مواصلة عمل لجانها الوطنية للموئل القائمة على قاعدة عريضة، والتي أُنشئت أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني، بغية دعم ورصد التنفيذ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ذكر ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الموئل الثاني يشكل نقطة تحول. واعتبر أن دور السلطات المحلية يتسم بأهمية خاصة. فقد أعطى العديد منها معنى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إذ تبنت جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وبالتالي فقد برزت كشريكة رئيسية في الحوار العالمي وكجهات فاعلة أساسية في التصدي لبعض أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين.

وشدد على المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان النامية في التحضير للمؤتمر وتعزيزه للحوار على المستويين الاقليمي والعالمي. وأعاد تأكيد ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثلة في تعزيز التنمية التي يشكل الناس محورها عن طريق دعم البرامج المواضيعية والمتعددة القطاعات للحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الشركاء. وذكر بالإضافة إلى ذلك أن الموئل الثاني أتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة فريدة للإصغاء لأصوات شركائه. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن يتوفر لديه ما يكفي من الموارد لأداء كل ما هو مطلوب عمله. وطمأن الممثل اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مستوى المستوطنات البشرية ونشر أفضل الممارسات من خلال شبكة مكاتبه القطرية وسيكون أداة للمساعدة على عقد التزامات تقنية ومالية متبادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وغيرها من الشركاء.

وأثناء المناقشة أوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن برنامج الإدارة الحضارية الذي أورده كمثال للتعاون فيما بين الوكالات يتم تمويله أيضاً على أساس ثنائي وأنه يجري إطلاق مرحلته الثالثة في الموئل الثاني من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وجهات مانحة ثنائية مختلفة.

صندوق النقد الدولي

أبلغ ممثل صندوق النقد الدولي الاجتماع أن الصندوق يقوم، على سبيل متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، بمعالجة القضايا عن طريق تضمين الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة التي يجريها مع كل بلد عضو أهم التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات العالمية. ويتعاون الصندوق في أنشطته وينسقها، عند الاقتضاء، مع منظومة الأمم المتحدة عموما وبوجه أخص مع الوكالات المتخصصة الأخرى في السعي للتصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية المشتركة وما يتصل بها من مسائل التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل فقد أشار الممثل إلى أن بإمكان الصندوق المشاركة عن طريق المساعدة التقنية وإسداء المشورة حول السياسات إذا ما طلبت منه السلطات ذلك وعن طريق الاتصال بالسلطات المحلية لإطلاعها على الحوار العام الذي يجريه الصندوق مع الحكومة المركزية وتلقي مدخلات من هذه السلطات.

وأثار بعض المندوبين أسئلة تتعلق بعمليات الصندوق خاصة من حيث صلتها بالقضايا الاجتماعية. ومما يتسم بأهمية خاصة التفاعل التعاوني بين الصندوق والسلطات المحلية والقطاع

الخاص للمساعدة على توجيه المزيد من التمويل من القطاع الخاص نحو الإسكان الحضري والمرافق الأساسية الحضرية.

البنك الدولي

أبلغ ممثل البنك الدولي الاجتماع بأن البنك يقترح، لأغراض تنفيذ جدول أعمال الموئل عقد اتفاق مع البلدان النامية من أجل دعم توفير الخدمات الحضرية الأساسية وتنظيف البيئة الحضرية وتعزيز التمويل الحضري. وسوف يخصص البنك نحو ١٥ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة سيلزم أن ترصد البلدان النامية مبلغا مماثلا له التزاما منها بصياغة الأطر الاستراتيجية اللازمة للحد من الفقر في المناطق الحضرية.

وأثناء المناقشات أعرب المندوبون عن قلقهم إزاء الطريقة التي يدير بها الصندوق والبنك الدولي أعمالهما. وحذروا من التعاون الذي قد لا يضع مصالح المستفيدين فوق مصالح هذه المؤسسة مثلما هو الحال. وحث المندوبون على إجراء حوار مستمر بين البنك والسلطات المحلية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بدأ ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كلمته بتذكير المندوبين بأن ولاية هذا البرنامج تركز على الدوام على البيئة البشرية وأن هذه الولاية قد عدلت وصقلت بفضل جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي حدد مهمات للأمم المتحدة في تعزيز التقدم صوب مستقبل أفضل. وذكر الممثل عدداً من البرامج التي تعاون فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع غيره من منظمات الأمم المتحدة. وأولى اهتماما خاصا لبرنامج المدن المستدامة الذي يقوم بتنفيذه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والذي أوجد تنفيذه آلية تنسيق واعدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل وكافة الشركاء. وسيكون برنامج المدن المستدامة الآلية الرئيسية التي تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من المساهمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وطرح المندوبون أسئلة حول الصلة بين برنامج المدن المستدامة وتنفيذ المبادرات المحلية في إطار جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وأوضح مقدم العرض ردا على ذلك أن كلاهما يتصدى لبرامج بيئية على المستوى المحلي. بيد أن برنامج المدن المستدامة يركز على المستوى الحضري وهو يحقق نتائج طيبة ويحصل على دعم من رؤساء البلديات.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

بدأ مقدم العرض بمناقشة النشاطين الرئيسيين المتعلقين بالمستوطنات الحضرية اللذين اضطلعت بهما منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الماضي وهما: برنامج الخدمات الأساسية الحضرية، الذي انطلق منذ ٢٠ سنة ومبادرة رؤساء البلديات المدافعين عن الطفولة التي بدأت في داكار بالسنغال عام ١٩٩٢. وقد استخلصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة دروسا قيمة من هذه الأنشطة

الحضرية وهي تعتزم الاعتماد عليها في المساهمة في تنفيذ جدول أعمال المونل. ومن الدروس المستفادة ما يتمثل في الحاجة إلى وضع احصاءات مفصلة.

وأثناء المناقشة أشار المشتركون إلى بعض الاستراتيجيات والآليات العملية التي تنطوي على مشاركة جميع قطاعات المجتمع من أجل إقامة المجتمعات المحلية الداعمة والآمنة. ودعا المندوبون إلى دمج خطط العمل الوطنية التي وضعت استجابة للقمة العالمية للطفولة، وفي قمة الأرض (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) والمونل الثاني في خطة واحدة لغرض التنمية البشرية على الصعيد المحلي في سياق تنفيذ جدول أعمال المونل. وسوف تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية على جمع البيانات على الصعيد المحلي بشأن أوضاع الأطفال في المدن. وشدد عدة مشتركين على أن من واجب الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية تعزيز وتقوية ما يتخذ من تدابير لصالح حقوق الطفل ورفاهه وهي المؤشرات النهائية على وجود مونل صحي ومجتمع ديمقراطي وحكم سليم.

وينبغي تنفيذ برامج مشتركة من قبل الحكومات والسلطات المحلية بالتعاون مع المنظمات الدولية، ومجتمع الأعمال والنقابات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لإيلاء الأولوية على المستوى المحلي في كافة السياسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية لاحتياجات الأطفال مع الاهتمام الخاص بالأطفال الذين يواجهون أوضاعا بالغة الصعوبة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأطفال الشوارع والأطفال المستغلين والمعرضين للإساءة الجنسية والأطفال الذين تداهمهم الحروب والأمهات الصغيرات السن والأطفال المعوقين والأطفال العاملين وحاجتهم إلى مسكن آمن ويمكن العيش فيه وللهياكل الأساسية والخدمات الضرورية والتشريع الذي يحمي الأطفال في مجال العمل وفقا لاتفاقية حقوق الطفل.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

يعلق صندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية كبيرة على المونل الثاني لأن مسائل السكان ومسائل المستوطنات البشرية وثيقة الترابط. وتؤثر برامج السكان الناجحة تأثيراً حيوياً على مجرى التنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية. ونمو سكان المدن يعكس حقيقة أن سكان العالم يزدادون حاليا بمعدل بليون نسمة كل ١١ عاما. وهذا النمو ليس أمرا محتوماً. ولقد اتفق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ على الحاجة إلى تثبيت سكان العالم من خلال التعليم في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة. وفي هذا السياق بالذات بإمكان صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب منظمات أخرى نشطة في ميدان السكان، الاسهام في تنفيذ جدول أعمال المونل، وهو سوف يسهم في ذلك بالتأكيد. كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيساهم في أعمال المتابعة عن طريق دعم البحث في مجال السياسات العامة في ميادين الهجرة الداخلية والتحضر والهجرة من بلدان أخرى وتزايد السكان الطبيعي وعن طريق تسهيل عمل السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

وأثار المندوبون مسألة أطفال الشوارع وأوصوا بأن تتخذ منظومة الأمم المتحدة خطوات لبذل جهود متضافرة لمعالجة هذه المشكلة.

منظمة الصحة العالمية

يسترشد دعم منظمة الصحة العالمية لجدول أعمال الموئل بالشاغل الرئيسي للمستوطنات البشرية المتمثل في إدامة وتحسين صحة الإنسان ورفاهه. وتنطبق المضامين الرئيسية لبرامج منظمة الصحة العالمية بشكل مباشر على جدول أعمال الموئل. وهي تتمثل في الآتي: تحقيق التكامل بين سياسات الصحة وسياسات التنمية البشرية لأغراض المستوطنات البشرية، وتعزيز وحماية الصحة، والوقاية من المشاكل الصحية ومكافحة مشاكل صحية محددة، وتأمين الوصول المنصف إلى الخدمات الصحية. وهي تنفّذ بشراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، كما تنفذ بشكل متزايد مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في برامج مثل برنامج المدن الصحية الذي يشمل في الوقت الحاضر ٠٠٠ ١ مدينة على نطاق العالم، والاستراتيجية العالمية للصحة والبيئة.

وأعرب المندوبون عن رغبتهم في ربط برنامج المدن الصحية مع أنشطة برنامج المدن المستدامة وأنشطة جدول أعمال القرن ٢١ المحلية. ولاحظ أحد المندوبين إنعدام الاهتمام بالرياضة من أجل الصحة وأوضح أن التكنولوجيا العصرية لا تسمح للناس بممارسة الرياضة بقدر كاف. وطلب مندوب آخر أن توحد منظمة الصحة العالمية القوى لجلب المزيد من الدعم الخاص لمرافق المياه ومعالجة مياه المجارير، مشيرا إلى أنه يمكن أن تكون هذه المرافق، ذاتية الدعم عن طريق تقاضي رسوم لتغطية استهلاك السندات.

مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

إن جميع حقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ ومترابطة. وهي تشمل الحق في السكن الملائم، الذي أعطاه اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قوة دافعة. ولقد أُدمج هذا الإعلان في أنشطة حقوق الإنسان الجارية، بما في ذلك عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، ولجنة حقوق الإنسان.

واقترح أحد الوفود إدماج استراتيجيات جدول أعمال الموئل في أنشطة حقوق الإنسان الجارية والمقبلة، بما في ذلك عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ودعا المندوبون إلى زيادة تعزيز التعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومركز حقوق الإنسان، على أساس التوصيات الواردة في جدول أعمال الموئل، واقترحوا إقامة خدمات استشارية ومساعدة تقنية. كما أُثيرت مسألة حقوق اللاجئين وتيسير عودتهم الآمنة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

تلتزم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتنفيذ جدول أعمال الموئل وبتحويل توصيات المؤتمر إلى إجراءات ملموسة في مجالات تخطيط المدن والعمليات الحضرية في إطار مساهمات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وللمنظمة أيضا اختصاص فريد وخبرة في رصد البيانات والمعلومات الجيوفيزيائية وقياسها وجمعها وتحليلها. وأكد

المندوبون على الحاجة إلى معلومات دقيقة ومستوفاة، وهي حاجة كثيرا ما يتم إغفالها، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية.

منظمة العمل الدولية

أبرز ممثل منظمة العمل الدولية الاتجاه نحو إرتفاع البطالة والعمالة الناقصة في صفوف سكان المدن في كل من البلدان المتقدمة والنامية، واعتبر أن البطالة إنما هي نتيجة تحول الفقر إلى ظاهرة حضرية. وسوف تعمل منظمة العمل الدولية من أجل خلق أكثر من مليون فرصة عمل بحلول العام ٢٠٢٥. ومن المهم أن تكون فرص العمل هذه منتجة ومدفوعة الأجر ويتم اختيارها بحرية مما يعزز بنية المدينة الاجتماعية والاقتصادية. وستساهم منظمة العمل الدولية في تنفيذ جدول أعمال الموئل عن طريق مساعدة الحكومات على وضع سياسات اقتصادية لخلق فرص عمل ولمعالجة الفقر. وستولي المنظمة أيضا عمل المرأة والطفل عناية خاصة*. وأشار ممثل منظمة العمل الدولية إلى أن المستوى المحلي طالما أُهمل في حين ظلّت المنظمة تركّز على المستوى الوطني وعلى القطاع الخاص. ولتصحيح هذا الوضع تعتزم منظمة العمل الدولية بدء برنامج للعمالة الحضرية سيولي اهتماما خاصا للبطالة في المدن، الآخذة في الارتفاع على نطاق العالم.

وتساءل المندوبون عما إذا كانت منظمة العمل الدولية تولي اهتماماً لمعاناة العاملين الذين هم في منتصف حياتهم المهنية في البلدان المتقدمة والذين تنهى خدمتهم بسبب التقدم التكنولوجي، واقترحوا اتخاذ اجراءات لمعالجة هذه الحالة، وبشكل خاص في مجالات برامج الأمن الوظيفي في الأجل القصير وتحسين برامج التعليم في الأجل الطويل.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ستركز مساهمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنفيذ جدول أعمال الموئل على نشر المعلومات وتعميق معرفة جميع الفعاليات في المستوطنات البشرية. وستواصل اليونسكو دعمها للبحوث بشأن قضايا التنمية الاجتماعية، مثل العنف الحضري، والتغيير الاجتماعي وحل المنازعات. وذهب مقدم العرض إلى أن حلول هذه المشاكل تكمن في المشاركة الفعالة على المستوى المحلي، والعمل الوثيق مع السلطات المحلية. ويتسم تعليم المرأة بأهمية حاسمة.

وخلال المناقشات، جرى التأكيد على أنه ينبغي توجيه اهتمام إلى القيم الثقافية في تنمية المستوطنات البشرية وأنه ينبغي لليونسكو أن تواصل دعم البحوث الاجتماعية التطبيقية كجزء من مساهمتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأُثني على عمل اليونسكو الوقائي في التصدي للعنف

---

* عقب اعتماد تقرير اللجنة الثانية، ذكر ممثل الفلبين أنه كان يفضل أن يكون نص الجملة كما يلي: "كما ستولي منظمة العمل الدولية اهتماماً خاصاً لعمل النساء والأطفال والعمال المهاجرين".

في المدارس*. وطلب المندوبون أيضاً إلى اليونسكو إنشاء مكاتب في مزيد من البلدان لتقريب أنشطتها من الناس.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

سيواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعزيز حصول المرأة على الفرص وتحسين أحوال المعيشة في مجتمع خال من العنف. وأبلغ مقدم العرض الاجتماع بأن المشكلة لا تكمن في عدم وجود قوانين تنص على حقوق المرأة، بل في عدم تطبيق القوانين. وهناك أيضاً مشكلة جهل المرأة بحقوقها وبالتالي عدم المطالبة بها. وتشمل هذه الحقوق تكافؤ الفرص في الحصول على الأرض والعمالة وتكافؤ الفرص في الحصول على الأصول المجمعة للأسرة. ولمكافحة "تأنيث" الفقر وضمان وجود أقوى للمرأة في المناصب القيادية، يجب تشجيع المرأة وتدريبها لكي ترشح نفسها للمناصب التي تُشغل بالانتخاب، وخاصة على المستوى الحكومي المحلي، لأن المرأة قريبة من البيئة المحلية وتحس بالاحتياجات المحلية بوجه خاص.

وأعرب المندوبون عن بالغ سرورهم للبرامج التي ينفذها الصندوق على المستوى المجتمعي لتوعية المرأة بحقوقها، باستخدام لغة قانونية مبسطة. ودعوا إلى زيادة هذا النشاط في مساهمة الصندوق في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقدمت رئيسة إحدى البلديات وصفاً لأهمية شغل المرأة مناصب عن طريق الانتخابات على المستوى المحلي، وشجعت الصندوق على العمل بالتعاون مع السلطات المحلية في تنفيذ البرامج، بعد جمع البيانات والخبرات لتحديد أفضل الممارسات في مجال تمكين المرأة وإعدادها للمناصب القيادية.

اللجان الاقليمية للأمم المتحدة

تعلق اللجان الاقليمية أهمية كبرى على جدول أعمال الموئل وتعتبره مخططاً نموذجياً للعمل الوطني والاقليمي والدولي الذي سينقلنا إلى القرن القادم. وستعمل اللجان الاقليمية مع الحكومات والرابطات الاقليمية والدولية للسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها لوضع خطط عمل اقليمية للمستوطنات البشرية تتصدى للقضايا ذات الأولوية المتعلقة بالسياق الاقليمي على وجه التحديد. ويمكن إدماج هذه الخطط في العمليات المقبلة لإعادة تقييم جدول أعمال الموئل، كما يمكن إبلاغ نتائجها إلى لجنة المستوطنات البشرية في وقت مناسب خلال دورة البرمجة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

---

* عقب اعتماد تقرير اللجنة الثانية، ذكر ممثل الفلبين أنه كان يفضل أن يكون نص الجملة كما يلي: "وأثني على عمل اليونسكو الوقائي في التصدي للعنف في المدارس كما أثني على برنامجها الخاص بـ "ثقافة السلم"".

تعليقات عامة

أعرب المندوبون عن تقديرهم للطريقة التي عملت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معاً من أجل التحضير للموئل الثاني. وأعربوا عن أملهم في أن يتواصل هذا الجهد المتضافر في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأشار أحد الوفود إلى الغياب الملفت للنظر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظراً لأهمية استخدام الأراضي وإنتاج الأغذية.

٨- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

٥٩- قامت اللجنة الثانية، في جلستيها العاشرة والحادية عشرة المعقودتين في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها ممثلون لمنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية.

٦٠- ففي الجلسة العاشرة، قدم الأشخاص التالية اسماؤهم عروضاً: السيد جفري باربر، محفل الاستراتيجيات التكاملية؛ السيدة غوين سمولز، المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، متحدثة نيابة عن التجمع النسائي؛ السيدة كوراسون سولومان، معهد ترويج التنظيم المجتمعي والتدريب والبحث، متحدثةً نيابة عن التحالف الأعلى للمرأة والبيت والمجتمع؛ السيدة فيرا داكوفا، ممثلة مجموعة مستشاري تنمية الأحياء السكنية، والرئيسة المشاركة لمجموعة التيسير الدولية، متحدثة نيابة عن نساء أوروبا الشرقية؛ السيدة مختا فان دان بوغرت، ممثلة المجلس الدولي للمرأة، والرئيسة المشاركة لمجموعة التيسير الدولية، متحدثة نيابة عن نساء أوروبا الغربية؛ السيدة كلارا أوسينولو، الاتحاد الدولي للجامعيات، متحدثة عن موضوع المرأة واتخاذ القرارات؛ السيدة زولتو ألفرادو، المؤتمر الوطني لنساء الأحياء السكنية، متحدثة نيابة عن المعوقين؛ السيدة كاونا إنفيناوني، مستشار الشباب الدولي بشأن الموئل الثاني، متحدثة نيابة عن جماعة الشباب؛ السيدة كافيتا كريشنامورتي، الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوعي، متحدثة نيابة عن جماعة حقوق الطفل؛ السيد ريتشارد ولكنز، المنظمة الدولية للأسر المتحدة، متحدثاً نيابة عن المجتمعات المستقرة؛ السيدة سيسيليا كينويتا، المنظمة الدولية لمراكز الاتصال، متحدثةً عن موضوع البيئة.

٦١- وبعد تقديم هذه العروض، جرى حوار/نقاش بين الشركاء وممثلي الكرسي الرسولي وشيلي وليسوتو وسلوفاكيا ونيجيريا وزمبابوي وأيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وفرنسا والسويد وجنوب أفريقيا والأردن والسودان والفلبين وغينيا الاستوائية والمملكة العربية السعودية والسنغال واليونان ومصر وتركيا.

٦٢- وشارك في الحوار أيضاً المراقب عن فلسطين.

٦٣- كما شارك في الحوار عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية.

٦٤- وفي الجلسة الحادية عشرة، قدم الأشخاص التالية أسماؤهم عروضاً: السيد مالك غايه ENDA/الائتلاف الدولي للموئل، متحدثاً عن الفقر في المناطق الحضرية؛ السيد مواورا جونسن، متحدثاً عن التحضر؛ السيد توماس جوزف رابطة المعونة من أجل العمل، متحدثاً عن الفقر والائتمان؛ السيدة ياسمين

شريف، الاتحاد الدولي للجامعيات، متحدثة عن التنمية المستدامة؛ السيد تاسكين زكريّا، الاتحاد الأكاديمي التركي، متحدثاً عن الهجرة وحقوق الإنسان؛ السيد تشاندرا راناراجا، مجلس كاندي البلدي، المنظمات المجتمعية، متحدثاً نيابة عن الجماعة الآسيوية؛ السيد محمد سومار، رابطة العمل من أجل التنمية البيئية في العالم الثالث، متحدثاً نيابة عن الجماعة الأفريقية؛ السيدة رامونا تشوكاري، شبكة المنظمات غير الحكومية لترينيداد وتوباغو، متحدثة نيابة عن جماعة أمريكا اللاتينية/منطقة الكاريبي؛ السيد سيف الله النجا، الأمين العام لجمعية مهندسي العمارة المصريين، متحدثاً نيابة عن جماعة منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي؛ السيد جيمس وولفاست، رابطة طلبة الحقوق الأوروبيين، متحدثاً عن التنفيذ؛ السيد جون ماسكل، الحملة من أجل الأرض.

٦٥- وبعد تقديم هذه العروض، أدلى ممثلو البلدان التالية ببيانات: الهند وغانا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والسنغال وكوستاريكا وشيلي ونيجيريا ورواندا ومصر واليونان وأوغندا وايطاليا والسودان وبوروندي وليسوتو وجنوب أفريقيا.

٦٦- وأدلى نائب الأمين العام للمؤتمر ببيان.

٦٧- كما شارك في الحوار ممثل للسلطات المحلية، وكذلك ممثلون لعدد من المنظمات غير الحكومية.

٦٨- وترد أدناه موجز الرئيس لجلسات الاستماع:

دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في تنفيذ جدول أعمال الموئل

استفاد الاجتماع من العروض المقدمة من ممثلي المنظمات غير الحكومية والجماعات التي ركزت على حقوق المرأة والشبيبة والأطفال والأسرة والمعوقين. وأتاحت هذه العروض مجالاً لحوار حيوي ومفتوح بين الوفود والمنظمات غير الحكومية، أظهر أوجه اتفاق وكذلك أوجه خلاف بشأن المسائل المطروحة.

وأقر العديد من المشتركين بالأهمية التاريخية للجمع بين الحكومات المركزية والسلطات المحلية من جهة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من الجهة الأخرى من أجل إجراء حوار صريح وبنّاء بشأن مسائل المستوطنات البشرية. وأكد مشاركون آخرون أن إقامة الشراكات ضرورية من أجل تحقيق الاستدامة لدى وضع التحسينات في المستوطنات البشرية موضع التنفيذ. واعتبر أن من الأهمية بمكان أن تقوم هذه الشراكات على أساس احتياجات الناس. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا ما أُريد لهذه الشراكات أن تصبح متكافئة، فلا بد من إمداد المجتمعات المحلية بالموارد والمعلومات اللازمة لتمكينها من النهوض بأدوارها.

وركّز ممثلو المنظمات غير الحكومية على قضايا الجنسين، فأبرزوا ضرورة إيجاد أشكال جديدة لتقاسم السلطة والموارد. وبيّن الندوبون أن لدى المرأة والمنظمات غير الحكومية ما يلزم من القدرة الإبداعية من أجل العمل بفعالية على تحسين المدن وإعادة الحيوية إليها، وأكدوا على

ضرورة إيجاد إطار تمكيني قانوني ومالي من أجل دعم هذه الأنشطة. وأقرّوا بأنه، في بعض البلدان، توجد لدى الحكومات القدرة على إيجاد إطار تيسيري، بينما، في بلدان أخرى، بدأت الحكومات تدرك الآن ما للشراكات والائتلافات من منافع.

وأشير إلى خطر السيطرة على المنظمات غير الحكومية والتحكم بها من قبل أفراد مُتَنفِّذين أو جماعات أو حكومات ذات نفوذ. ومن ثم، تم حث المنظمات غير الحكومية على إعداد مناهج سياساتها واستراتيجياتها وعلى إقامة عملها على الحوار وتوافق الآراء. كما استفسر المندوبون عن كيفية ضمان جعل آراء من لا صوت لهم - أي مَن ليسوا جزءاً من منظمة غير حكومية - مسموعة. وورد في الإجابات أن بوسع الحكومات أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى حيثما لا توجد منظمات غير حكومية. وتساءل بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية عما إذا كان المتحدثون المختارون يمثلون تمثيلاً كافياً مجتمع المنظمات غير الحكومية الراهن، وأكدوا مسألة تمثيل المنظمات ذات القواعد الشعبية تمثيلاً منصفاً في الاجتماع.

وأبرز أحد ممثلي جماعة حقوق المعوقين المشاكل المتصلة بالمواقف والبيئة والتعليم والاتصال والتي تفضي إلى التمييز ضد المعوقين. وتم تأكيد وجوب تضمين البرامج الإنمائية العامة احتياجات المعوقين، ووجوب إشراك المعوقين في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات. واقترح على الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تسترشد بقواعد الأمم المتحدة الموَحَّدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

وأقرت جماعة الشبيبة بما لمسائل الموئل الثاني من أهمية بالنسبة للشباب، بما في ذلك قضايا إتاحة المأوى الملائم، والهجرة، والجريمة، والبطالة، والبيئة. ومن ثم، ينبغي للشبيبة أن تشارك في إيجاد الحلول وتحديد المسائل حسب أولويتها؛ كما ينبغي للشبيبة أن تعمل بروح من الشراكة الحقيقية وأُشير إلى أن رفاه الطفل هو دليل على عافية الموئل والإدارة الجيدة.

وأعربت المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل البيئية عن تأييدها لاعتماد خطة عمل تكفل السلامة والاستدامة للبيئة ولهيكل إدارة المستوطنات البشرية. وأقرت بفائدة العمل الذي بدأ بإطار جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١، واقترحت التركيز على إقامة روابط بين جدول أعمال الموئل والمبادرة المحلية في إطار جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

وأكد مساهمون كثيرون أهمية الحوارات القائمة بين الشركاء والتي بدأت أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني، وضرورة مواصلة هذه العملية التي يمكن أن يؤدي فيها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) دوراً أساسياً. وكجزء من عملية متابعة المؤتمر المتوخاة، ينبغي مواصلة الشراكات مع إمكانية توسيع نطاقها بحيث تتم في إطار لجنة المستوطنات البشرية.

وقد استكملت العروض بمدخلات قدمها ممثلون لمنظمات غير حكومية شتى وجماعات مختلفة ركزت على البيئة والتحضر والفقر والائتمان والتنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والشرق الأوسط والعالم العربي، ورابطات طلبة الحقوق. ورحبت الأطراف كافة

بهذه الفرصة الفريدة للحوار في مؤتمر للأمم المتحدة، واقترحت أن تكون هذه الفرصة بمثابة سابقة لمؤتمرات مقبلة.

وأعربت المنظمات غير الحكومية عن التزامها القوي بالمشاركة بصورة كاملة ونشطة في تنفيذ جدول أعمال الموئل. غير أنه ينبغي وضع مفهوم واضح بشأن ماهية الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها مختلف الفعاليات بوصفها شركاء متكافئين، وماهية آليات التعاون. وتم التشديد على أن للمنظمات غير الحكومية دوراً حيوياً تؤديه بوصفها شريكة للحكومات لدى تنفيذ جدول أعمال الموئل، لما لها من روابط وطيدة على الصعيد الشعبي ولأنها تمثل جماعات مصالح كبيرة. وقد عملت على تنمية المهارات والخبرة الفنية اللازمة لبناء القدرات على الصعيد المحلي ولتعبئة الموارد. والمشاركة المجتمعية وتطبيق نهوج شمولية لحل مشاكل معقدة مثل الفقر هما من المجالات التي تتوفر فيها للمنظمات غير الحكومية ميزة نسبية. ورأت الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء أنه ينبغي تعزيز العلاقات فيما بينها من خلال الاتصال المستمر والثقة المتبادلة. وأعاد الممثلون الحكوميون تأكيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ جدول أعمال الموئل، إلا أنهم حذّروا أيضا من أن تحاول هذه المنظمات الاضطلاع بدور الحكومات.

ومن الناحية الموضوعية، قدمت المنظمات غير الحكومية اقتراحات واسعة النطاق بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأُشير في مناسبات عديدة إلى الحق في المسكن، والحاجة إلى اتباع نهوج قائمة على المشاركة والديمقراطية في الإدارة الحضرية. كما أشير إلى أن الهجرة إلى الخارج والداخل هي أمر واقع وينبغي أن تعتبرها الحكومات فرصة، نظراً لأن التفاعل بين الثقافات هو أمر إيجابي. وتم التركيز، في مناسبات عديدة، على الفئات الضعيفة، وبخاصة على المسنين.

وأوضحت المنظمات غير الحكومية أنها ليست هيئة متجانسة، وكثيراً ما تكون آراؤها متباينة. غير أنها تعتقد أن تَنَوُّع المواقف يشكل مصدراً للقوة في قطاع المنظمات غير الحكومية. واقترحت إمكانية استخدام الحكومات لهذا التنوع في الرأي للمقارنة بين المواقف وبناء توافق في الآراء وحل المنازعات. وقيل إن هذه المنظمات ينبغي أن تعمل معاً في سبيل زيادة تَقَبُّل الفئات والآراء المختلفة.

وشكّك عدة مندوبون في صدق المنظمات غير الحكومية واقترحوا عليها أن تسعى جاهدة إلى إظهار مزيد من الشفافية والمساءلة تجاه الحكومات. وشكّك بضعة مندوبين في نزاهة بعض المنظمات غير الحكومية واستقلالها. وطعن مندوبون آخرون في كون هذه المنظمات تمثل تماماً مصالح الجهات التي تتحدث باسمها.

وأعادت المنظمات غير الحكومية تأكيد أهمية منظومة الأمم المتحدة واقترحت أن تقدم الأمم المتحدة دعماً عن طريق إنشاء بنك بيانات بشأن الممارسات الناجحة. وأعربت عن اعتقادها بأنه لن يمكن إلا بدعم الأمم المتحدة تشجيع انتشار واستخدام تكنولوجيات جديدة، كتلك المستخدمة في ميدان المرافق الصحية، والتي تؤدي إلى تحسين البيئة المعيشية وتكون في متناول غالبية كبيرة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد على نشر "الممارسات الجيدة" للمنظمات غير الحكومية على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد العالمي. وطيلة المناقشات، أكد كل من الوفود الحكومية وممثلو

المنظمات غير الحكومية ضرورة تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بما يُمَكِّنه من العمل كآلية فعالة لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

وفي الختام، أعاد ممثلو المنظمات غير الحكومية تأكيد التزامهم بتنفيذ جدول أعمال الموئل وعرضوا خبرتهم الفنية الإبداعية ومساهماتهم على الحكومات.

٩- جلسات استماع اشترك فيها ممثلو حوارات الموئل للقرن الحادي والعشرين ومحفل التضامن الانساني، ومحفل ذوي الحكمة

٦٩- قامت اللجنة الثانية، في جلستيها ١٢ و١٣ المعقودتين في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها ممثلون عن حوارات الموئل للقرن الحادي والعشرين ومحفل التضامن الانساني ومحفل ذوي الحكمة.

٧٠- ففي الجلسة ١٢، قُدمت عروض من قِبل: السيدة جاكلين داكوستا، مخططة وكبيرة مستشاري رئيس وزراء جامايكا ورئيسة رابطة الكومنولث للمخططين؛ والسيدة باتريسيا كلارك - أنيز، رئيسة شعبة التنمية الحضرية، إدارة النقل والمياه والتنمية الحضرية، البنك الدولي؛ والسيد سمير رضوان، مدير إدارة التنمية والتعاون التقني، منظمة العمل الدولية؛ والسيد أسد محمد، منسق برنامج الدراسات العليا، جامعة ويست أنديز؛ والسيد زولفو ليانيلي، مؤلف موسيقي ومُخرج أفلام وكاتب؛ وبريمايندر ن. جاين (Bawa)، منظم محفل ذوي الحكمة الثاني Wisdom Keepers II.

٧١- وبعد تقديم العروض، جرت مناقشة بين الشركاء وممثلي سوازيلند، والهند، وسلوفاكيا، والفلبين، وفرنسا، ونيجيريا، واندونيسيا، والمكسيك، وترينيداد وتوباغو، وبوروندي، وموريتانيا، وهولندا، وكندا، وتركيا، والسنغال، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والسودان، وجنوب افريقيا.

٧٢- وأدلى نائب الأمين العام للمؤتمر ببيان.

٧٣- كما اشترك في المناقشة ممثل هيئة حماية القيم الثقافية والطبيعية لاسطنبول وممثل منظمة الفهود الرمادية، بالنيابة عن هيئة السلم، وهما منظمتان غير حكوميتين.

٧٤- وفي الجلسة ١٣، قُدمت عروض من قِبل: السيد بيتر أوبرلاندر، منسق محفل التضامن الانساني؛ والسيدة كنزة كواكب - روبنسن، مستشارة تقنية، إدارة خدمات دعم التنمية والتنظيم الاداري التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والسيد كينيث غويليان، أخصائي اقتصادي رئيسي في مجال النقل، البنك الدولي؛ والسيدة هيلين كونور، مستشارة تقنية، برنامج الطاقة ٢١؛ والسيد ايريك كونينغهام، ممثل مجموعة WORLDCOM، والرئيس السابق والمسؤول التنفيذي الأول لهيئة OEB الدولية، تورونتو، كندا؛ والدكتور غريغ غولدستاين، منسق برنامج المدن الصحية، منظمة الصحة العالمية.

٧٥- وبعد تقديم العروض، جرت مناقشة بين الشركاء وممثلي ألمانيا، وكازخستان، والسويد، والنرويج، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، واندونيسيا، وفرنسا، والسودان، وتركيا، وسلوفاكيا، وجنوب افريقيا، واليونان، والمملكة العربية السعودية، وبربادوس، وكندا.

٧٦- كما اشترك المراقب عن فلسطين في المناقشة.

٧٧- واشترك في المناقشة أيضاً ممثل عن السلطات المحلية فضلاً عن عدد من المنظمات غير الحكومية.

٧٨- وأدلى كل من نائب وزير البيئة في ايطاليا ونائب الأمين العام للمؤتمر ببيان.

٧٩- ويرد أدناه الملخص الذي أعده الرئيس لجلسات الاستماع.

حوارات الموئل للقرن الحادي والعشرين

أجريت حوارات بشأن مستقبل المدن، والتمويل، والعمالة الحضرية، والأراضي والروابط الريفية - الحضرية، والمياه، والنقل، والطاقة، والاتصالات، والصحة، والمواطنة والديمقراطية.

وقد خلُص المشتركون في "الحوار المتعلق بالصورة التي ستبدو عليها المدن"، بعد أن سلّموا بأن المستوطنات البشرية المستدامة توفر الإطار لإعمال حقوق الانسان الأساسية وللحشد الخلاق للامكانات الانسانية، الى أنه ينبغي النظر الى تطور المدن في القرن الحادي والعشرين ليس باعتباره منتجاً نهائياً بل عملية تعمل فيها المجتمعات المحلية والمجتمعات عموماً على تشكيل بيئتها وإعادة تشكيلها بصورة مستمرة.

وشدد المندوبون على الحاجة الى زيادة قدرة الشركاء في المدن على اغتنام الفرص الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي توفرها المدن. وينبغي تعبئة الموارد لأداء هذه المهمة العظيمة من قبل جميع الشركاء من خلال استثمارات استراتيجية تركز بصورة رئيسية على أدنى الشرائح الاجتماعية - الاقتصادية للمستوطنات البشرية.

ولاحظ المندوبون وجود تباين واضح بين مشاكل ورؤى البلدان النامية، حيث يشكل الفقر ونقص الموارد السبب الرئيسي للضغط البيئي، وبين مشاكل ورؤى البلدان المتقدمة حيث يؤدي الاستهلاك المفرط الى إضعاف النمو المستدام. ورأى بعض المندوبين أنه من السابق لأوانه مناقشة الحلول المعقدة بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر فيها حتى السلع الضرورية. وبينما اتفق المندوبون على أن الاستدامة ستُقاس في النهاية على أساس الكيفية التي سنحسّن بها نوعية حياتنا، فإنه يلزم زيادة بحث مسألة الرصد وتقييم الآثار.

وقد نظر المشتركون في "الحوار المتعلق بالتمويل والمدن في القرن الحادي والعشرين" في مسألة الكيفية التي يمكن بها تمويل الحجم الذي لم يسبق له مثيل لاحتياجات السكان الحضريين

للاستثمار. ولوحظ أن عدداً من الخيارات الجديدة قد نشأت بالنسبة للتمويل الحضري، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التمويل الجزئي للفقراء التي لم تصل الى طاقة التشغيل الكاملة.

وسلّم المشتركون بأنه من غير الواقعي توقع أن تصبح المدن مكتفية ذاتياً بالكامل في تمويلها. ويجب جعل القواعد المتعلقة بالتحويلات الحكومية الدولية للموارد أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بها. ويجب إتاحة الاستخدام الكفؤ للموارد الذاتية للحكومة المحلية. وأوصي بأن تحسّن المدن جدارتها الائتمانية من أجل تحسين امكانية وصولها الى أسواق رأس المال.

كما سلّم المشتركون بأن الشراكات بين القطاعين الخاص والعام تتطلب ثقة واحتراماً متبادلين، كما تتطلب الشفافية، من أجل إدامة العلاقة. ويجب وضع ضمانات كافية ضد الاستغلال والتعسف والاحتكار من قبل القطاع الخاص وذلك من خلال التنظيم وآليات طرح العطاءات التنافسية.

وأوصي كذلك بأن تيسر الحكومات وجود إطار قانوني وتنظيمي لدعم مؤسسات مصرفية محددة تركز على الفقراء. وينبغي وضع مؤشرات كمية لقياس ورصد أداء الوظائف الأساسية للحكومات المحلية، والشراكات الناشئة حديثاً، والجدارة الائتمانية للمدن.

وشدد المندوبون على الحاجة للاستثمار في المدن استثماراً منتجاً كنقيض للاستثمار القائم على المضاربة، ودعوا الى وضع طرائق لتعزيز استخدام المصادر المحلية للتمويل ولتقاسم هذه الطرائق فيما بين البلدان والمناطق.

وقد أعاد المشتركون في "الحوار المتعلق بمستقبل العمالة الحضرية" تأكيد أن توليد وحماية العمالة يمثلان الوسيلة المباشرة والفعالة الى اقصى حد لتخفيف حدة الأزمة الحضرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للتحدي وأن يضع استراتيجية دولية للتعاون الانمائي من أجل تخصيص الموارد لأغراض مكافحة البطالة والفقر. كما شدد المشتركون على أن تضافر قوى الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو أفضل سبيل لحل مشاكل البطالة.

واتفق المشتركون على أنه يجب تهيئة الظروف الصحيحة لتحقيق النمو والانتاجية الموجهين نحو العمالة. وينبغي للحكومات أن تتخذ اجراءات لضمان توزيع الفوائد على نحو أكثر انصافاً والمشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع في التنمية الاقتصادية والسياسية والمدنية. وينبغي استكشاف نهوج غير تقليدية إزاء توليد فرص العمل وذلك من أجل معالجة ارتفاع معدلات بطالة الشباب وتزايد حجم الهجرة الدولية والهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، وتفكك نظم الضمان الاجتماعي وتغير طبيعة العمل. وينبغي إيلاء اهتمام أكثر جدية بكثير من ذي قبل لتنمية ومساهمة القطاع غير النظامي في توسيع فرص العمل.

وقد لاحظ المندوبون التفاوت المتزايد بين أوضاع الأغنياء والفقراء، والعاملين والعاطلين عن العمل، والعمال ذوي الأجور العالية والعمال ذوي الأجور المنخفضة، وأيدوا الدعوة الى اعتماد

نهوج غير تقليدية إزاء توليد العمالة والى بذل جهود متضافرة لاشراك جميع الشركاء في تحقيق النمو والانتاجية الموجهين نحو العمالة، والاستثمار في فرص العمل، والأطر التنظيمية والمؤسسية والتمكين وتعزيز القدرات، والاعتراف بمساهمة القطاع غير النظامي في التنمية الاقتصادية. ودعا المندوبون الى توفير معايير عمل أكثر مرونة يمكن أن تُطبَّق أيضاً على مجموعات خاصة مثل العمال المهاجرين.

ولقد اعترف المشتركون في "الحوار حول الأرض والروابط الريفية - الحضرية" بالرابطة القوية بين التنمية الحضرية والريفية واتفقوا على أن التنمية المتوازنة ضرورية لضمان التوزيع العادل للفرص الاقتصادية والاجتماعية على سكان الريف والحضر. واعتبرت إدارة الأراضي قضية رئيسية بالنسبة للتنمية المستدامة للمدن والمناطق الريفية على السواء. وجرى التأكيد على ضمان الحيازة بوصفه شرطاً مسبقاً لتنمية الأسواق العقارية. ويمكن إلغاء مركزية عدد كبير من المسؤوليات عن إدارة الأرض بتوزيعها على المستويات المحلية والبلدية*.

واعترف المشتركون بالحاجة إلى مواصلة تنمية وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والرسمي وغير الرسمي، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية من خلال شبكات المعلومات والمدخلات في قاعدة بيانات أفضل الممارسات للمستوطنات البشرية. واعتبرت المشاركة المجتمعية أمراً حيوياً لتأمين المأوى لفقراء الحضر ومن لا أرض لهم، وينبغي توجيه اهتمام خاص لإتاحة حصول المرأة على الأرض والملكية العقارية.

وخلص المشتركون إلى أن قضايا الأرض والقضايا الريفية - الحضرية ينبغي أن تكون موضع تركيز ملائم في تنفيذ جدول أعمال الموئل، على كل من الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي تنمية التعاون بين الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة حول قضايا شاملة لعدة قطاعات برزت في الحوار. وتعهد القطاع المهني الممثل باتحاد المساحين الدولي والقطاع الخاص الممثل بالاتحاد الدولي للوكالات العقارية، بإقامة شراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وأكد المندوبون على الحاجة إلى نظام فعال لاستخدام الأراضي لتوجيه التنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للأرض بوصفها مورداً. وأقر المندوبون الحاجة إلى مستويات مختلفة من إدارة استخدام الأراضي، مقترنة بنظام لمراقبة التنمية، وهيكل حكومي محلي جيد، ونظام ملائم لقيمة الأرض. وشدد المندوبون أيضاً على أنه ينبغي لإجراءات مراقبة استخدام الأراضي أن تراعي ظروف السكان، وأشاروا إلى ضرورة إدراج متطلبات القطاع غير الرسمي واحترام وحماية الأنماط التقليدية لحيازة الأرض.

---

* عقب اعتماد تقرير اللجنة الثانية، أوضح ممثل الفلبين أنه كان يفضل إضافة الجملة التالية: "كما أشير إلى ضرورة حماية أراضي السكان الأصليين المتوارثة عن أسلافهم.".

واعترف المشتركون في "الحوار حول توفير المياه للمدن العطشى" بأن التحدي الذي تفرضه إدارة الموارد المائية للقرن القادم، عندما سيكون أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم الذي تتزايد أعدادهم بسرعة يعيشون في مناطق حضرية، هو تحد هائل. وهناك بالفعل منافسة متزايدة على الموارد المائية المحدودة بين مختلف المستخدمين والاستخدامات، وكذلك بين المستوطنات الحضرية والريفية. ولوحظ أن مشاكل إدارة المياه تتجاوز حدود المدن، ويمكن أن تصبح المنافسة، إذا لم يتم التصدي لها على النحو المناسب، مصدراً للنزاع بين الأمم. وبالاضافة إلى ذلك، يفتقر كثير من سكان المدن إلى الخدمات الصحية الأساسية، مثل إمدادات المياه الصالحة للشرب، وأحواض الصرف المناسبة وإدارة النفايات الصلبة والسائلة.

وقد تركزت المناقشة على القضايا التالية:

(أ) إن المياه هي للجميع وينبغي توزيعها توزيعاً عادلاً على جميع المستخدمين من أجل جميع استخداماتها الأولية؛

(ب) المياه مورد نادر وقيم، وقد ازدادت صعوبة العثور عليه كما ازدادت تكلفة إتاحته للمدن لتلبية الطلبات المتزايدة، ويجب ضمان توافر المياه للأجيال المقبلة؛

(ج) ينبغي إدارة الطلب على المياه إدارة أفضل وتخفيض هدر المياه إلى أدنى حد للتقليل من الحاجة إلى الاستثمار في هياكل أساسية جديدة والإفراج عن مزيد من المياه لاستخدامات أخرى؛

(د) يجب إقامة شراكات جديدة بين جميع الفعاليات لضمان إدارة الموارد والخدمات إدارة أفضل.

كما أوصى المشتركون بتأييد إعلان بيجينغ بشأن المياه وإدراجه كمرفق في خطة العمل العالمية للموئل، بالاضافة إلى التوصيات التكميلية المبينة أعلاه.

وأثار عدد من المندوبين مسألة المنازعات الناشئة عن الكتل المائية العابرة للحدود. فهناك منافسة واضحة على الموارد المائية فيما يتعلق بإمدادات المياه. وتشمل المنازعات مصادر المياه السطحية والجوفية. كما نوقشت قضية التلوث من جانب البلدان الواقعة أعلى المجاري المائية. وأكد المندوبون الحاجة إلى الحد من هدر المياه. وقدم طلب لاستقصاء الآليات اللازمة للتوسط في هذه المنازعات وتوفير أطر قانونية.

وأبرزت الحاجة إلى سلطة وطنية لتنسيق السياسة المائية، وخاصة فيما يتعلق بعرض وطلب المياه والحاجات المتنافسة، ولا سيما بين مختلف القطاعات والمناطق الريفية والحضرية. واقترح أن يذكر التقرير تعزيز استخدام التكنولوجيات الرخيصة والمتاحة لتنقية المياه.

واعترف المشتركون في "الحوار حول النقل في مدينة الغد" بأن للمدن شبكات نقل مختلفة إلى حد كبير ومشاكل مختلفة تتعلق بالنقل. أما المشترك بينها فهو أنه كلما أصبحت أغنى وأكبر تردت مشاكل النقل فيها لأن عدد السيارات ومستوى استخدامها ينمو نمواً أسرع من نمو السكان والدخل، في حين أن مساحة الطرق اللازمة لتلبية هذا الطلب تنمو نمواً قليلاً، إن نمت على الاطلاق. ويؤدي هذا الاختلال إلى زيادة الاكتظاظ وتلوث الجو، ومزيد من الحوادث والدخل الاجتماعي السلبي مع معاناة الفقراء والمرأة على نحو غير متناسب من تدهور النقل العام.

ويمكن استخدام عدد من الأدوات الاستراتيجية للتصدي للمشاكل المتصلة بالنقل. فتكثيف استخدام الأرض، والفصل الأقل صرامة بين استخدامات الأراضي المحلية والأشكال الحضرية المتعددة النوى هي أمور يمكن أن تقلل جميعها من الطلب على النقل الخاص. وبالاضافة إلى ذلك، فهناك عدد من التكنولوجيات والمحروقات الأنظف متاحة أو مرتقبة. وهذه بإمكانها التقليل إلى حد كبير من آثار تلوث الجو المحلية والعالمية. وينبغي تشجيع النقل العام ووسائط النقل التي تتسم بكفاءة مكانية وتنطوي على تلوث أقل للبيئة. وينبغي لسياسات ضريبة الوقود أن تعكس كامل تكاليف استخدام مساحات الطرق، بما في ذلك التكاليف البيئية والبنيوية المتصلة باستخدام الطرق.

ويتطلب جميع هذه الأدوات سياقاً ملائماً للسياسة العامة. والتبصر أساس هام لتحسين حالة النقل الحضري، ولكن التبصر يتطلب تنفيذاً فعالاً. أولاً، يجب أن تكون الاقتصادات صحيحة. فإذا لم تكن الشبكات صالحة للبقاء اقتصادياً ومالياً، فإنها سوف تنهار. وثانياً، يجب أن تكون المؤسسات صحيحة. ويجب تنظيم توفير خدمات النقل لتشجيع الكفاءة في العرض. وثالثاً، يجب تحديد الأولويات، مع تركيز العمل الفوري على آثار النقل الأشد ضرراً، وعلى الأدوات الأيسر إدارة والأكفأ تكلفة لتخفيف هذه الآثار.

وينبغي استحداث رسوم مباشرة على الاكتظاظ والآثار البيئية. وينبغي النظر على نحو واضح في دور وسائط النقل التي لا تستخدم محركات والقطاع غير الرسمي في توفير خدمات النقل وذلك لدى تحديد استراتيجيات النقل العام.

وأكد المندوبون أهمية النقل غير القائم على استخدام المحركات والنقل العام والمشي في تخفيض التلوث الحضري وتحسين نوعية الحياة الحضرية. وفيما يتعلق بالنقل العام، رآى المندوبون أنه ينبغي التركيز على الفئات الضعيفة، مثل المسنين والمعوقين. وعرض المندوبون مفهوم التحرك واقترحوا الانتقال من التحرك للأغراض الذاتية إلى التحرك الذي يراعي الاعتبارات الايكولوجية.

وأورد المندوبون، على سبيل المثال، مفهوم ممرات النقل في منطقة جبال الألب الأوروبية، التي تتصف نظمها الإيكولوجية بالهشاشة في الوديان التي تشكل محور النقل. وأرتئي أن تسعى البلدان إلى إدماج السياسة الحضرية وسياسة النقل. واقتُرح، في هذا السياق، الإبقاء على مناطق عازلة بين المناطق الحضرية وطرق السفر الرئيسية. ورآى المندوبون وجوب وضع آليات للتقليل من ملكية المركبات الخاصة. ولاحظ أحد المندوبين أن نقل البضائع وشحنها يمثلان مسألة رئيسية من مسائل النقل. وإضافة إلى ذلك، ارتأى المندوبون ضرورة اعتماد رؤيا مستقبلية للمستوطنات فيما يتصل بالنقل.

وأقر المشتركون في "الحوار بشأن الطاقة المستدامة في المستوطنات البشرية" بضرورة وضع استراتيجيات مختلفة لإدارة الطاقة وتنميتها وفقاً لاختلاف المناطق. فالبلدان الصناعية بحاجة إلى القيام بصورة عاجلة باستحداث ونشر تكنولوجيات وأجهزة أنظف وأكثر كفاءة بينما ينبغي للبلدان النامية، التي يبلغ فيها استخدام الفرد للطاقة مستوى أدنى بكثير أن تعمل على تسخير مصادر طاقة جديدة وأكثر كفاءة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

ومع قرب حلول القرن الحادي والعشرين، باتت إمكانية الحصول على خدمات الطاقة المستدامة حقاً أساسياً للجميع. وينبغي لحلول الطاقة أن تكون في متناول الفقراء وأن تراعى فيها شواغل المرأة وحقوق الأطفال. ولا بد من التعجيل كثيراً بالتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة والأقل تلويثاً. ويجب تبسيط استخدام الطاقة والتقليل منه إلى أدنى حد.

ويجب ألا يكون تخطيط الطاقة المتكامل فكرة طارئة وإنما أولوية بالنسبة للسلطات المحلية عند بدء أي شكل من أشكال التنمية. والتنفيذ الناجح للأنظمة النظيفة والفعالة من حيث استخدام الطاقة يتوقف على مشاركة المواطنين ودوائر الأعمال، حيث تعامل جميع الأطراف كشركاء مساهمين قيمين. وتشكل الطاقة المستدامة حجر الزاوية المجتمعات المحلية المستدامة.

ويجب أن تكون السلطات على جميع المستويات مسؤولة عن توفير إطار ملائم للطاقة المستدامة. ويجب توفير التعليم للأطفال، والتدريب للمهنيين، وتحديد التكلفة الكاملة، ورفع الضوابط التنظيمية (عند الاقتضاء) وإنشاء مراكز تنسيق ووكالات للمعلومات، وتمويل البحوث المتعلقة بالمشاريع المبتكرة.

وأكد المندوبون على أهمية تطوير الطاقة على المستوى المحلي. وأشاروا إلى ضرورة خدمات الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية لكل إنسان. ولاحظ المندوبون أيضا أنه عادة ما تراعى، في البلدان التي تتضمن دساتيرها الحقوق الأساسية، الخدمات التي توفرها الطاقة وليس الطاقة في حد ذاتها.

وسأل المندوبون عن الطريقة التي يمكن أن تصل بها الطاقة إلى المناطق النائية واقترحوا إنشاء تعاونيات إقليمية كحل عملي. وتم التأكيد على أنه يجب تقييم الإحتياجات من الطاقة وعلى أنه يجب عدم اعتبار الطاقة مجرد موضوع تكنولوجي أو سياسي. وطرحت مسألة موارد الطاقة المأمونة والمتجددة كمسألة مثيرة للاهتمام.

وسلّم المشتركون في "الحوار المتعلق بالمدن والاتصالات ووسائل الإعلام في مجتمع الإعلام" بأن النمو والتنمية الواضحين في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية يؤديان إلى تحرير سياسة الاتصالات ورفع ضوابطها في شتى أنحاء العالم. وهذا النمو تديره حاليا البلدان المتقدمة ودوائر الأعمال، وبالتالي فإن البلدان النامية تخشى أنها ستُستبعد من عملية وضع سياسة للاتصالات كما تخشى أن تتأثر سلبيا نتيجة للتغيرات التي تحدثها تلك السياسة في المجتمعات. وهناك أيضا قدر كبير من الاهتمام بكيفية تأثر السكان وحكومات المدن بوفرة المعلومات، وقلق إزاء هذا السيل الجارف لوسائل الاتصال كما أن هناك تساؤلات حول إمكانية وصول جميع المواطنين إلى الاعلام.

وقدّمت الاستنتاجات والتوصيات التالية:

(أ) إن لقوة التكنولوجيا وثورة الاعلام القدرة المحتملة على زيادة الديمقراطية والمساواة في شتى أنحاء العالم. ويجب أن تستخدم هذه القوة لتعزيز السلم والأخلاق الحسنة؛

(ب) ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تطوير معايير الاعلام وأشكاله لتعزيز الوصول إلى المعلومات على نطاق عالمي؛

(ج) يجب استخدام منافع تكنولوجيا المعلومات لإعادة بناء الأحياء السكنية، وتحسين ظروف المعيشة، والنهوض بتجديد المدن، وتعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والقضاء على الفقر، والتقليل إلى أدنى حد من التوسع العشوائي للمدن؛

(د) يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات أداة لتعزيز أهداف المصلحة العامة وكذلك المصالح التجارية.

وسلّم المشتركون في "الحوار المتعلق بإقامة مدن صحية في القرن الحادي والعشرين" بأن الصحة مسألة أساسية لكل مدينة من المدن. ولا تنمية مستدامة بدون صحة. والرغبة في النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض والاصابات يجب أن تصبح شاغلاً لجميع الناس، لا للمهنيين العاملين في مجال الصحة والمؤسسات الصحية فحسب وإنما أيضا لأرباب العمل، والوكالات البلدية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية. وهذا الفهم للأمور هو أساس حركة المدن الصحية.

وتتطلب إقامة المدن الصحية اتخاذ إجراءات على جميع الجبهات وفي جميع القطاعات. إذ ينبغي على سبيل المثال اتخاذ إجراءات لوضع خطط وبرامج صحية محلية للوقاية من الأمراض والنهوض بالصحة بمشاركة جميع الشركاء المحليين. وضمان وصول الجميع إلى الخدمات الصحية المستدامة من حيث الشمولية والنوعية؛ وحفز بناء القدرات في الحكم المحلي، وإقامة التحالفات لمعالجة مسائل الصحة وتعيين البرامج المحددة ذات الأولوية التي تستهدف حل المشاكل.

ومن الممكن إقامة المدن الصحية للجميع على نحو أسرع بكثير إذا ما أعادت الحكومات والوكالات الدولية تخصيص الموارد للصحة. وهذا صحيح بشكل خاص في حالة البلدان والمدن ذات الاقتصادات الأكثر ضعفا. وفي عالم آخذ في التحضر على نحو متزايد يشكل هدف المدن الصحية جزءا أساسيا من التزامنا بتحقيق الصحة للجميع - سواء كان الناس يعيشون في مدن كبيرة أو في بلدات صغيرة أو في مناطق ريفية.

وأشار المندوبون إلى أنه يمكن أيضا النهوض بالصحة من خلال النقابات، وخاصة حيثما تكون الصحة المهنية مرتبطة بالمجتمعات المحلية التي يعيش فيها العاملون.

وأكد المشتركون في "الحوار المتعلق بالمواطنة والديمقراطية" الحاجة إلى ثلاثة التزامات رئيسية: توطيد الديمقراطية؛ وممارسة المواطنة؛ وبلورة عقد اجتماعي جديد. وجاء في تقرير الحوار أن الوقت قد حان للانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة. والديمقراطية تفترض سلفا احترام الحقوق السياسية ولكن أيضا الممارسة الفعلية للحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. أما فيما يتعلق بممارسة المواطنة اقترح المشاركون إضفاء الطابع الانساني على المدينة وضمان الحق في الأماكن العامة المنظمة، الأمر الذي من شأنه أن يسهل تحقيق قيم الحياة العامة.

وأُشير أثناء المناقشة إلى أن بناء القدرات سيكون ضروريا لتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة. وأكد المندوبون على أنه يجب أن تشجع المصالحة بنشاط في المناطق التي تسود فيها الانقسامات والصراعات. وأكد المندوبون كذلك على أن جوهر المواطنة يكمن في العلاقة بين النزعة الفردية والتضامن، على أساس الاحترام المتبادل في مجتمع متعدد الثقافات.

محفل التضامن الإنساني

شدد العرض المتعلق بمحفل التضامن الإنساني على أن إحراز تقدم في اتجاه إقامة مدن أصلح للمعيشة وأكثر إنسانية هو أمر يتطلب استجابة لمشاكل الإسكان تتجاوز مجرد الإمداد بـ "الطوب والطين". واتفق أعضاء المحفل على أن التضامن الإنساني يجب أن يتصدى للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل البلدان، وبينها، وبين الشمال والجنوب. ولا يمكن تحقيق هدف بناء مجتمعات محلية متسامحة وجعل المدن أكثر إنسانية ما لم يتم تمكين الناس من تحسين بيئتهم وحياتهم. ويجب على المدن احترام التنوع والسعي إلى تحقيق التواؤم الاجتماعي والاقتصادي.

واقترح المشاركون في المحفل مبادئ توجيهية للعيش في كوكب حضري مستدام من خلال التضامن الإنساني، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأطفال، والحكومات المحلية، والتعليم في جميع مراحله، وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، وتحديد الأولويات في النقل العام، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء، والمسائل البيئية المتصلة بالصحة، والإنصاف الاجتماعي، وإجراء مشاورات عامة فعالة.

محفل ذوي الحكمة

حضر محفل ذوي الحكمة زعماء روحيون ذوو تقاليد مختلفة، وسكان أصليون وعلماء وشباب وحَرَكيون. وعُقد هذا المحفل للنظر في الجوانب المعنوية والأخلاقية والروحية للمستوطنات البشرية. وشملت الإجراءات المقترحة للموئل الثاني وما بعده دعم الأمم المتحدة لمراكز تسوية المنازعات وتعزيز المناهج التعليمية المتعلقة بتسوية المنازعات دون عنف، واستخدام تكنولوجيا الاتصالات العالمية لتحقيق الوئام الاجتماعي والتنمية المستدامة، وتقديم الدعم للبرامج استرشاداً بمبدأ تهيئة أوضاع معيشية أفضل للجميع بدعم من السلطات المحلية والوطنية والمنظمات التطوعية.

تعليقات عامة

أشاد المندوبون بمقترحات المحافل وأكدوا أهمية تسوية المنازعات بوصفها مسألة هامة خلال فترات التأزم وعاملاً من عوامل الاستقرار في الدفاع عن حقوق الإنسان خلال فترات الوئام النسبي. وأيد المندوبون الاقتراح الداعي إلى إبقاء روح المحافل حية ومواصلة المناقشة بعد الموئل الثاني.

واقتُرح الجمع بين استنتاجات اللجنة الأولى واللجنة الثانية وإيجاد آلية لضمان إدراج المداولات في بلاغ ختامي للمؤتمر. وأكد المندوبون أهمية الحوارات وأعربوا عن رغبتهم في رؤيتها تستمر بتوجيه من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وارتأى ممثل الاتحاد الأوروبي تعزيز المركز وإيجاد موارد إضافية بغية النهوض بهذه المسؤولية الإضافية.

جيم - اعتماد تقرير اللجنة

٨٠- اعتمدت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تقريرها كما يرد في الوثيقة A/CONF.165/L.5 وAdd.1-11.

٨١- وفي الجلسة نفسها، أدلى كل من محافظ فوكوكا باليابان ومحافظ ولاية بارانا بالبرازيل ببيان.

٨٢- كما استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو هولندا، ونيجيريا، وبوركينا فاصو، والصين، والفلبين، وتركيا، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، والإمارات العربية المتحدة، واندونيسيا، وكينيا، وألمانيا، وكولومبيا، وفرنسا، وأوغندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وايطاليا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والكاميرون، والسويد، وبنغلاديش، والهند. وأدلى رئيس اللجنة ببيان ختامي.

دال - الإجراء الذي اتخذه المؤتمر

٨٣- نظر المؤتمر، في الجلسة العامة الثامنة عشرة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في تقرير اللجنة الثانية (A/CONF.165/L.5 وAdd.1-11) الذي عرضه رئيس اللجنة السيد مارتي لويانن (فنلندا).

٨٤- وأدلى ببيانات ممثلو الفلبين (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وكولومبيا، وجمهورية إيران الإسلامية.

٨٥- ثم أحاط المؤتمر علماً بتقرير اللجنة الثانية ووافق على إدراجه في التقرير النهائي للمؤتمر.

الفصل السادس

تقرير لجنة وثائق التفويض

١- قام مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ووفقاً للمادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر، بتعيين لجنة لوثائق التفويض على أساس تكوين لجنة وثائق التفويض التي شكلتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين وتضم الدول الأعضاء التسع التالية: الاتحاد الروسي، ترينيداد وتوباغو، جزر مارشال، جنوب أفريقيا، الصين، فنزويلا، لكسمبرغ، مالي، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣- وانتُخب السيد رامون ديلفادو (فنزويلا)، بالاجماع، رئيساً للجنة.

٤- وعرضت على اللجنة مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عن حالة وثائق تفويض الممثلين المشاركين في المؤتمر. وقدم أمين سر اللجنة إلى اللجنة معلومات إضافية عن وثائق التفويض التي تلقاها الأمين العام بعد صدور المذكرة.

٥- وكما أُشير في الفقرة ١ من مذكرة الأمين العام، حسبما استوفيت بالمعلومات الإضافية الواردة، تلقى الأمين العام وثائق تفويض رسمية صادرة عن رؤساء دول أو حكومات أو وزراء خارجية، حسبما هو منصوص عليه في المادة ٣ من النظام الداخلي، وذلك من الدول الـ ٩٦ التالية المشاركة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استونيا، اسرائيل، اكوادور، ألبانيا، اندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بلغاريا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بولندا، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رومانيا، زائير، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلند، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، عمان، غانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، الكرسي الرسولي، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٦- وكما أُشير في الفقرة ٢ من المذكرة، حسبما استوفيت بالمعلومات الإضافية الواردة، أرسلت الدول الـ٧٣ التالية المشاركة في المؤتمر معلومات بشأن تعيين ممثلين لها في المؤتمر بواسطة الفاكس أو في شكل رسائل أو مذكرات شفوية من وزارات أو سفارات أو بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة أو مكاتب أو سلطات حكومية أخرى، أو عن طريق مكاتب محلية تابعة للأمم المتحدة: اثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إريتريا، استراليا، أفغانستان (دولة-الإسلامية)، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان،

ايرلندا، آيسلندا، ايطاليا، بالاو، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، تركمانستان، تشاد، توغو، تونس، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، سانت كيتس ونيفيس، السلفادور، السنغال، السودان، طاجيكستان، العراق، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو، فيجي، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، الكونغو، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، ملديف، منغوليا، ناميبيا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

٧- واقترح الرئيس أن تقبل اللجنة وثائق تفويض جميع الممثلين المشار اليهم في مذكرة الأمين العام، على أساس موافاة الأمين العام في أقرب وقت ممكن بوثائق التفويض الرسمية للممثلين المشار اليهم في الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام. واقترح الرئيس مشروع القرار التالي لاعتماده من قبل اللجنة:

"إن لجنة وثائق التفويض،

"وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المشار اليهم في الفقرتين ١ و٢ من مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

"تقبل وثائق تفويض الممثلين المعنيين.".

٨- واعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.

٩- واقترح الرئيس بعد ذلك أن تقدم اللجنة توصية الى المؤتمر لاعتماد مشروع قرار يوافق فيه على تقرير لجنة وثائق التفويض. واعتمدت اللجنة الاقتراح بدون تصويت.

الإجراء الذي اتخذه المؤتمر

١٠- نظر المؤتمر، في الجلسة العامة السادسة عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.165/13).

١١- واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٣). وترد أسماء الدول التي شاركت في المؤتمر في الفصل الثاني، الفقرة ٣.

الفصل السابع

الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر

١- عقد الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر في الجلسات من ١٣ إلى ١٧ المعقودة في ١٢ و١٣ و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأدلى رؤساء الدول أو الحكومات الـ ١١٧ التالية أو ممثلوهم الشخصيون ببيانات:

فخامة الرئيس سليمان ديميريل
رئيس جمهورية تركيا
رئيس المؤتمر

سعادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة السيدة محترمة بينظير بوتو
رئيسة وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

فخامة الرئيس دانيال توارواتيش أراب موي، القائد الأعلى للقوات المسلحة وعضو البرلمان
رئيس جمهورية كينيا

سعادة الدكتور عمري على جمعة
نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

فخامة الرئيس إيون إليسكو
رئيس رومانيا

سعادة السيد أحمد شاه أحمد زاي
نائب رئيس وزراء دولة أفغانستان الإسلامية بالإنابة

فخامة الرئيس الكسندر كواسنيوسكي
رئيس جمهورية بولندا

فخامة الرئيس عزرا وايزمان
رئيس دولة اسرائيل

فخامة االدكتور سالي بريشا
رئيس جمهورية ألبانيا

سعادة السيد هـ . باغراتيان
رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

سعادة السيد مانويل ساتورنينو دا كوستا
رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو

سعادة السيد بركات غوراد حمدو
رئيس وزراء جمهورية جيبوتي

سعادة اللواء الزبير م. صالح
نائب رئيس جمهورية السودان

سعادة السيد انطوان اندوايو
رئيس وزراء جمهورية بوروندي

سعادة السيد زو جياهوا
نائب رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية

سعادة السيد كوامينا أهووي
وزير الحكم المحلي في جمهورية غانا

سعادة الدكتور فابيو خيرالدو ايسازا
نائب وزير الإسكان والتنمية الحضرية، وزارة التنمية الاقتصادية، جمهورية كولومبيا

سعادة السيد هيدفيومي مينوريكاوا
نائب وزير برلماني لوكالة الأراضي الوطنية في اليابان

سعادة السيد ركاص بن سالم بن حمد بن ركاص
وزير الأشغال العامة والإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد كارلوس روخاس
وزير التنمية الاجتماعية في الولايات المكسيكية المتحدة

سعادة السيد أكبر تاند جونغ
وزير الدولة للإسكان العام في جمهورية اندونيسيا

سعادة السيد ادغار أرويو
وزير الإسكان والمستوطنات البشرية في جمهورية كوستاريكا

سعادة الدكتور انطونيو دي بيترو
وزير الأشغال العامة في الجمهورية الايطالية

سعادة السيد بيكا هافيستو
وزير البيئة في جمهورية فنلندا

سعادة السيد ايفيم فلاديميروفيتش باسين
وزير الأشغال العامة في الاتحاد الروسي

سعادة السيد يورغن اندرسون
وزير الداخلية في مملكة السويد

سعادة الدكتور تينغ تشو بيه
وزير الإسكان والحكم المحلي في ماليزيا

سعادة السيد فرنسيسكو ألبورنوز
وزير الإسكان والتنمية الحضرية في جمهورية اكوادور

سعادة السيدة سانكي دوللي مثيمبي - نكوندو
وزيرة الإسكان في جمهورية جنوب أفريقيا

سعادة السيد ايستون دوغلاس عضو البرلمان
وزير البيئة والإسكان في جامايكا

سعادة السيد علي شاوش
وزير التجهيزات والإسكان في جمهورية تونس

سعادة السيد جوزيف كابوري
وزير الأشغال العامة والإسكان وتخطيط المدن في بوركينا فاصو

سعادة السيد بهاسكاران نير
القائم بأعمال الوزير الدائم للإسكان في جمهورية فيجي

سعادة السيد فيكتور كالفو - سوتيلو
نائب وزير التنمية في مملكة اسبانيا

سعادة السيد رجينالد موريلس
وزير الدولة للتعاون والتنمية في مملكة بلجيكا

سعادة الدكتور إيريك أدريكو
نائب رئيس وزراء جمهورية أوغندا

سعادة السيد تشارلز انتاكيروتينكا
وزير الأشغال العامة والطاقة في جمهورية رواندا

سعادة السيد ديفيد إيفانز
سفير استراليا لدى جمهورية تركيا

سعادة السيد جورج بين
وزير الأشغال العامة والنقل والإسكان في بربادوس

سعادة السيد أندريس ليبستوك
وزير الاقتصاد في جمهورية إستونيا

سعادة السيد ريكاردو غوبود سولورزانو
نائب وزير الإسكان في جمهورية غواتيمالا

سعادة النقيب يانكوبا توراي
وزير الحكم الذاتي والأراضي في جمهورية غامبيا

سعادة السيد فريدي تيودوفيتش أورتيز
وزير التنمية البشرية في جمهورية بوليفيا

سعادة السيد بيني هيمينزا وايكليف مونينغا، عضو البرلمان
وزير الحكم المحلي والإسكان في جمهورية زامبيا

سعادة السيد رافع دحام مجول التكريتي
سفير جمهورية العراق لدى جمهورية تركيا

سعادة النقيب (متقاعد) عبد الرحمن كامارا
وزير الأراضي والإسكان وتخطيط المدن والريف في جمهورية سيراليون

سعادة السيد اسماعيل شفيعو
وزير التخطيط والموارد البشرية والبيئة بجمهورية ملديف

سعادة السيد ديريك إيكمان
مدير مدينة بليز ورئيس لجنة مدينة بليز للإسكان والتخطيط في بليز

سعادة السيد اولي لوفيغ سيمونسن
وزير الإسكان والتشييد في مملكة الدانمرك

سعادة السيد جون غومر
وزير الدولة لشؤون البيئة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سعادة السيد هنري سيسنيروس
وزير الإسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية

سعادة السيدة ديان مارلو
وزيرة الأشغال العامة والخدمات الحكومية في كندا

سعادة السيد تشو كيونغ - سوك
وزير الإنشاء والنقل في جمهورية كوريا

سعادة الدكتور بافل غانتار
وزير البيئة والتخطيط الإقليمي في جمهورية سلوفينيا

سعادة السيد أمارا إيسي
وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار

سعادة الدكتور جوري راديك
نائب رئيس الوزراء ووزير التنمية وإعادة التعمير في جمهورية كرواتيا

سعادة السيد جيرالدو هولاندا كافالكانتي
السفير والممثل الخاص لرئيس الجمهورية الاتحادية البرازيلية

سعادة السيد عبد الهادي المجالي
وزير الأشغال العامة والإسكان في المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الشيخ أحمد بن حمد آل ثاني
وزير الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر

سعادة السيد خوليو سيزار ساموديو هاموي
ممثل المجلس الوطني للإسكان والمدير العام للجنة الوطنية للمونل الثاني في جمهورية باراغواي

سعادة المونسينيور ديارموید مارتن
أمين المجلس البابوي للعدل والسلام بالكرسي الرسولي

سعادة السيد الحاج عبد الله آدامو
وزير الدولة للأشغال والإسكان في جمهورية نيجيريا الاتحادية

سعادة السيد كامل حكيمي
وزير الإسكان في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

سعادة السيد د. ك. ج. تومل
وزير الدولة للإسكان والتخطيط والبيئة في مملكة هولندا

سعادة السيد ركس س. هوروي
الممثل الدائم لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد غونار بيرج
وزير الحكم المحلي والعمل في مملكة النرويج

سعادة السناتور جون كارمايكل
وزير الإسكان والتنمية الحضرية في مملكة سوازيلند

سعادة الكولونيل جان تراوري
وزير الشؤون الحضرية والإسكان في جمهورية غينيا

سعادة السيد مارتن بارتنستاين
الوزير الاتحادي للبيئة والشباب والأسرة في جمهورية النمسا

سعادة السيد فولوديمير هاندوجيي
نائب وزير بوزارة خارجية أوكرانيا

سعادة السيد عباس أخوندي
وزير الإسكان والتنمية الحضرية في جمهورية إيران الإسلامية

سعادة السيد برندان هولين
وزير البيئة في ايرلندا

سعادة السيد لاندينغ سانيه
وزير التجهيزات والنقل البري، المسؤول عن الشؤون الحضرية والإسكان في جمهورية السنغال

سعادة السيد بيتر غورتنر
وزير الدولة بالإدارة الفيدرالية للاقتصاد العام في الاتحاد السويسري

سعادة السيد ديونيزيو س. دي لا سيرنا
عضو مجلس الوزراء ورئيس مجلس تنسيق الإسكان والتنمية الحضرية في جمهورية الفلبين

سعادة السيد ب. موسيسيلي
نائب رئيس وزراء مملكة ليسوتو

سعادة السيد روبرتو كوستلي وايت
وزير الأشغال العامة والإسكان في جمهورية موزامبيق

سعادة السيد بال كارا
نائب وزير الدولة بوزارة داخلية جمهورية هنغاريا

سعادة السيد جواد سالم العريض
وزير الدولة بدولة البحرين

سعادة السيد فرانسيسكو غونثالث
وزير التنمية الحضرية في جمهورية فنزويلا

سعادة السيد فرناند بودن
وزير الإسكان في دوقية لكسمبرغ الكبرى

سعادة السيدة اليسافيت بابازوي
نائب وزير بوزارة البيئة والتخطيط العمراني والأشغال العامة في الجمهورية الهيلانية

سعادة السيد سنسو غاليا
وزير الإسكان في جمهورية مالطة

سعادة السيد دونتشو كوناكتشيف
نائب رئيس وزراء جمهورية بلغاريا

سعادة السيد ك. س. شارما
سكرتير الحكومة، بوزارة الشؤون الحضرية والعمل في جمهورية الهند

سعادة السيد فالنتين كونيف
نائب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

سعادة السيد شريف شاكو
وزير التجهيزات والأشغال العامة في جمهورية النيجر

سعادة السيد سورابونغ بوسايانوند
المدير العام لإدارة المنظمات الدولية بوزارة خارجية مملكة تايلند

سعادة السيد حبيب ج. حيات
وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان في دولة الكويت

سعادة السيد جون همفري
وزير الإسكان والمستوطنات في جمهورية ترينيداد وتوباغو

سعادة السيد بابلو فيجيل إيكازا
وزير الإنشاء والنقل في جمهورية نيكاراغوا

سعادة السيد جوزيف زلوكا
وزير البيئة في الجمهورية السلوفاكية

سعادة السيد بالا رام غارتي ماغار
وزير الإسكان والتخطيط العمراني في مملكة نيبال

سعادة السيد أ. ك. تشيكوور
وزير الإنشاء العام والإسكان الوطني في جمهورية زمبابوي

سعادة السيد دينوس ميكائيليديس
وزير داخلية جمهورية قبرص

سعادة السيد فان موليفان
كبير الوزراء المسؤول عن الثقافة والفنون الجميلة وإدارة الأراضي والتنمية الحضرية والإنشاء في مملكة كمبوديا

سعادة السيد تشارلي ناكو
وزير داخلية جمهورية فانواتو

سعادة السيد ليوناردو كام
الممثل الدائم لبنما لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

سعادة السيد حسينور رحمن
أمين بوزارة الإسكان والأشغال العامة في جمهورية بنغلاديش الشعبية

سعادة السيد اوسكار كافاتي كافاتي
سفير جمهورية هندوراس لدى جمهورية مصر

سعادة السيد هيلي أسيجيد
وزير الأشغال والتنمية الحضرية في أثيوبيا

سعادة السيد أباس دج. دجوماغولوف
رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان

سعادة السيد ادموندو إرموسيا
وزير الإسكان والتنمية الحضرية في جمهورية شيلي

سعادة السيد دونالد كابيللي
وزير الصحة والبيئة في جمهورية جزر مارشال

سعادة السيد ريكاردو ماركيز فلورس
النائب الأول لرئيس جمهورية بيرو

فخامة الرئيس فيدل كاسترو روث
رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا

سعادة السيد إيريك راؤول
وزير المدن والدمج في الجمهورية الفرنسية

سعادة السيد يان فاغنر
وزارة الاقتصاد في الجمهورية التشيكية

سعادة الدكتور محمد الجار الله
وزير الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية

سعادة البروفيسور الدكتور كلاوس توبفر
الوزير الاتحادي للتخطيط الإقليمي والتشييد والتنمية الحضرية في جمهورية ألمانيا الاتحادية

سعادة السيد سعيد الفاسي
وزير السكنى في المملكة المغربية

سعادة السيد ماريس غيليس
نائب رئيس الوزراء، ووزير الحماية البيئية والتنمية في جمهورية لاتفيا

سعادة السيد جواو كاردونا غوميس كرافينهو
وزير التجهيزات والتخطيط وإدارة الأراضي في الجمهورية البرتغالية

سعادة السيد نيمال سيريبالا دي سيلفا
وزير الإنشاءات السكنية والمرافق العامة في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

سعادة الدكتور تيمادوث رامدين
مستشار بوزارة الإسكان وتخطيط الأراضي والمدن والريف في جمهورية موريشيوس

سعادة الدكتور خوان غابيتو زوبولي
نائب وزير الإسكان وإدارة الأراضي والبيئة في جمهورية أوروغواي الشرقية

٢- ووفقا لما قرره المؤتمر في جلسته الثانية عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، أدلى السادة التالية أسماؤهم ببيانات أيضا:

سعادة السيد مروان عبد الحميد
القائم بأعمال وزير الإسكان بالسلطة الفلسطينية والمراقب عن فلسطين

السيد نات نونو أمارتيفيو
رئيس بلدية أكرا، غانا، ممثلا للسلطات المحلية

السيدة سينات أوزبيل
ممثلة لهيئة الشباب التابعة للمنظمات غير الحكومية

الفصل الثامن

اعتماد اعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل

١- نظر المؤتمر في البند ١٢ من جدول الأعمال (اعتماد الاعلان وجدول أعمال الموئل)، في الجلسة ١٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢- وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس فريق الصياغة غير الرسمي المفتوح العضوية المعني باعلان اسطنبول، السيد بلكان كيزيلديلي (تركيا)، نص الاعلان. وقدم رئيس اللجنة الأولى، السيد سفقت كاكاخيل (باكستان)، تقرير اللجنة الذي تضمن مشروع جدول أعمال الموئل بصيغته التي اعتمدتها اللجنة. وعُرضت التنقيحات المقترح ادخالها على جدول أعمال الموئل ووافق عليها المؤتمر.

٣- وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة والأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين، مشروع قرار (A/CONF.165/L.7) يعتمد بموجبه المؤتمر اعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل ويوصي الجمعية العامة بإقرارهما في دورتها الحادية والخمسين. ثم اعتمد المؤتمر مشروع القرار (للإطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، القرار ١).

التحفظات والبيانات التفسيرية المتعلقة باعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل

٤- قدم ممثلو عدد من البلدان بيانات طلبوا الى أمانة المؤتمر تسجيلها. وترد هذه البيانات أدناه.

٥- قدم ممثل الأرجنتين البيان الكتابي التالي:

تعرب جمهورية الأرجنتين عن تحفظها على مفهوم "الصحة الإنجابية" المشار إليه في جدول أعمال الموئل اذا كان يشمل الاجهاض كوسيلة وخدمة "لتنظيم الخصوبة". ويستند هذا التحفظ إلى الطابع العالمي للحق في الحياة.

وتعلن جمهورية الأرجنتين أنها تقبل مفهوم "الأشكال المختلفة للأسرة" علماً أن هذا القبول لا يغير منشأ وأساس الأسرة، الذي هو اتحاد رجل وامرأة منه ينشأ الأبناء.

٦- وقدم ممثل اكوادور البيان الكتابي التالي:

تود اكوادور أن تعلن أن لديها تحفظات على الفقرتين ٣١ و١٣٦(و) من جدول أعمال الموئل.

ففيما يتعلق بجدول أعمال الموئل ووفقا لأحكام دستور الجمهورية وغيره من قوانين البلد وقواعد القانون الدولي، يؤكد وفد اكوادور من جديد، في جملة أمور، المبادئ التالية الواردة في دستورنا: حُرمة حياة الانسان منذ لحظة التكوين، وحرية الضمير والدين، وحماية الأسرة باعتبارها خلية أساسية للمجتمع، والأبوة المسؤولة وحق الأبوين فيما يتعلق بتعليم ابنائهم.

وبناء عليه، يؤيد وفد اكوادور جدول أعمال الموئل مع مراعاة التحفظات والاعلانات التفسيرية المشار اليها أدناه، ويطلب إدراجها في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

(أ) يعرب عن تحفظه بصفة خاصة على تعبيري "الأشكال المختلفة للأسرة" و"الصحة الانجابية" حيثما يردان في الوثيقة الختامية للمؤتمر، ويفسرهما على أساس أن التعبير الأول لا يمكن أن يغير مفهوم الأسرة ومنشأها واساسها الذي هو اتحاد بين رجل وامرأة ومنه ينشأ الأبناء، وأن التعبير الثاني لا يمكن أن يشمل الاجهاض أو وقف الحمل كوسيلة لتنظيم الأسرة أو لتنظيم الخصوبة أو لتحديد النسل؛

(ب) تحتفظ جمهورية إكوادور لنفسها بالحق في تفسير وادراج محتوى الوثيقة الختامية للمؤتمر وفقا للأحكام الدستورية والقانونية ذات الصلة، وكذلك فيما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية والدينية والثقافية التي تشكل جزءا من أمتنا.

٧- وقدم ممثل مصر البيان الكتابي التالي:

لقد شارك وفد مصر في المشاورات غير الرسمية وفي العملية التفاوضية بهدف الوصول الى صياغة يُتفق عليها لخطة العمل العالمية للمستوطنات البشرية (جدول اعمال الموئل) وكذلك "اعلان اسطنبول". وقد إنضم وفدنا الى توافق الآراء لاعتماد كل منهما.

ومع ذلك يود وفد مصر أن يوضح أن مفهومه للصياغات الخاصة بالأسرة وتلك الخاصة بالصحة الإنجابية كما ترد في كل من نص برنامج العمل ونص إعلان اسطنبول، هو أنها ستطبق في مصر وفقا للنظام القانوني المصري وبما يتمشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.

هذا ويرجو وفد مصر أن يسجل هذا البيان في تقرير المؤتمر بصفة رسمية.

٨- وقدم ممثل غواتيمالا البيان الكتابي التالي:

يود وفد غواتيمالا، لأسباب تهم بلده، أن يقدم إعلان التحفظات التالي، لإدراجه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني):

(أ) تحتفظ غواتيمالا لنفسها بحقها السيادي في تطبيق التوصيات الواردة في جدول أعمال الموئل وفقاً لما هو منصوص عليه في دستورنا السياسي وقوانيننا الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أقرتها وصدقت عليها غواتيمالا. وبالمثل، سيكون تطبيق التوصيات على

أساس المراعاة الكاملة لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والثقافية، فضلا عن القناعات الفلسفية لشعبنا المتعدد الثقافات واللغات وعلى نحو يتفق مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً؛

(ب) وتتمسك غواتيمالا بكامل التحفظات التي أبداها بلدنا على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتمد في القاهرة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ والتحفظات على إعلان وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، اللذين اعتمدا في كوبنهاغن في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥؛ والتحفظات على إعلان ومنهاج عمل بيجين للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، اللذين اعتمدا، في بيجين في عام ١٩٩٥، لا سيما ما يتعلق بتفسير مفهوم "نوع الجنس" باعتباره لا يشمل سوى الذكورة والأنوثة، أي ما يتعلق بالرجال والنساء؛

(ج) وبالاضافة إلى ذلك، تحتفظ حكومة غواتيمالا لنفسها بالحق في تفسير جدول أعمال المؤتمر على نحو يتفق صراحة مع المراعاة التامة للحق في الحياة منذ لحظة التكوين حتى الموت الطبيعي، والمراعاة التامة لحق الأبوين في اختيار التعليم المناسب لأبنائهما. وهذا يعزز ويضمن الحماية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للأسرة على الأساس القانوني للزواج والمساواة بين الزوجين في الحقوق، والمسؤولية الأسرية، وحق الأشخاص في تحديد عدد أبنائهم والفاصل الزمني بين الولادات بحرية وبما يصون كرامة الأمومة؛

(د) وتعرب غواتيمالا عن تحفظها الصريح على عبارة "وتوجد أشكال مختلفة للأسرة في مختلف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية" الواردة في الفقرة ٣١. ولئن كانت غواتيمالا تقبل هذا النص باعتبار أنه توجد بالتأكيد أشكال مختلفة من الأسرة، فهي ترى أنه يجب أن يكون مفهوما أنه لا يجوز تحت أي ظرف تغيير الأساس الذي تقوم عليه الأسرة وهو اتحاد بين الرجل والمرأة، منه ينبع الحب والحياة؛

(هـ) وتعرب غواتيمالا أيضاً عن تحفظها على وجه التحديد على عبارة "الصحة الإنجابية"، الواردة في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر، وينبغي أن يكون مفهوماً أن هذا المصطلح لا يشمل الإجهاض أو وقف الحمل باعتبارهما خدمة أو وسيلة لتنظيم الأسرة أو لتنظيم الخصوبة أو لتحديد النسل.

٩- وقدم ممثل الكرسي الرسولي البيان الكتابي التالي:

لقد أنجزت أعمال هذا المؤتمر، الذي حضره أشخاص ينتمون الى مختلف التقاليد والثقافات ويتبنون وجهات نظر شديدة التباين، في جو من الهدوء والاحترام. ويقدر الكرسي الرسولي أسلوب المندوبين في الاستماع الى هذه الآراء المتباينة وبحثها. ويرحب الكرسي الرسولي بالتقدم الذي أُحرز خلال هذه الأيام ويعرب عن أمله في تنفيذ خطة عمل المؤتمر تنفيذا سليما.

إن التوصل الى إجابات وحلول للمسائل المتصلة بهدف توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية هو أمر أساسي في وقت تخطو فيه الأسرة العالمية نحو

الألفية الجديدة. وهذان الهدفان أساسيان أيضا لاحلال السلم والأمن في العالم المحيط بنا ولجميع الناس.

ويود الكرسي الرسولي أن يعرب عن شكره لحكومة وشعب تركيا واسطنبول. فنجاح هذا المؤتمر يعكس حيوية الشعب التركي. ويأمل الكرسي الرسولي أن تستمر روح الود والتعاون التي لمسها في شعب هذه الأرض لسنوات طويلة.

وكما أعلن وفدي في اجتماع اللجنة الأولى، نعرض في هذه الجلسة العامة تحفظات الكرسي الرسولي وبياناته التفسيرية ونرجو إدراجها في تقرير المؤتمر.

التحفظات والبيانات التفسيرية

إن الكرسي الرسولي، تمشيا مع طبيعته ورسالته الخاصة، ينضم الى توافق الآراء بشأن وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ويود أن يسجل التحفظات والبيانات التفسيرية التالية فيما يتعلق ببعض المفاهيم المستخدمة فيها.

١- يكرر الكرسي الرسولي التحفظات التي أبداها لدى اختتام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والتي ترد في تقرير ذلك المؤتمر، فيما يتعلق بتفسير مصطلحات "الصحة الانجابية" و"الصحة الجنسية" و"الحقوق الانجابية". ويكرر الكرسي الرسولي بصورة خاصة أنه لا يعتبر الاجهاض أو خدمات الاجهاض بعدا من أبعاد الصحة الانجابية أو خدمات الصحة الانجابية. ولأسباب أخلاقية، لا يؤيد الكرسي الرسولي أي تشريع يمنح الاجهاض اعترافا قانونيا. وفيما يتعلق بمصطلح "تنظيم الأسرة" أو المصطلحات الأخرى المتعلقة بخدمات تنظيم الأسرة، ينبغي ألا تفسَر الاجراءات التي اتخذها الكرسي الرسولي أثناء هذا المؤتمر بأي شكل من الأشكال على أنها تمثل تغييرا في موقفه المعروف جيدا فيما يتعلق بأساليب تنظيم الأسرة التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية غير مقبولة أخلاقيا أو فيما يتعلق بخدمات تنظيم الأسرة التي لا تحترم حرية الزوجين ولا الكرامة الانسانية ولا حقوق الانسان للمعنيين بالأمر.

٢- إن الكرسي الرسولي، إتساقا مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان، يؤكد أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وأنها تستند الى الزواج كشراكة تقوم على المساواة بين الزوج والزوجة وعلى عاتقها تقع مهمة تأمين استمرار الحياة البشرية. ويعتبر أن الإشارات الى "الأشكال المختلفة للأسرة" الواردة في الفقرة ٣١ من جدول أعمال الموئل هي اشارات الى مختلف التجليات الثقافية للأسرة كما سبق وصفها.

٣- ويفسر الكرسي الرسولي استخدام مصطلح نوع الجنس في هذه الوثيقة في ضوء بيانه المعلَن في ختام المؤتمرالعالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجينغ، في ٤ و٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والوارد في تقرير ذلك المؤتمر.

٤- وفيما يتعلق بجميع الاشارات الى الاتفاقات الدولية، وبخاصة أي اتفاقات دولية قائمة ورد ذكرها في الوثائق، يسجل الكرسي الرسولي تحفظه بما يتفق مع قبوله أو عدم قبوله لهذه الاتفاقات ومع أي تحفظات يكون قد أبداها.

٥- ويرجو الكرسي الرسولي إدراج هذه التحفظات والبيانات التفسيرية بكاملها في تقرير المؤتمر.

١٠- وقدم ممثل هندوراس البيان الكتابي التالي:

استناداً إلى النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) يود وفد هندوراس، مع موافقته على جدول أعمال الموئل أن يعرب عن التحفظات التالية:

(أ) تحتفظ جمهورية هندوراس لنفسها، باعتبارها بلداً ذا سيادة، بالحق في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر، وفقاً للأحكام القانونية الواردة في دستور الجمهورية وفي تشريعاتنا الداخلية، وكذلك في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها هندوراس؛

(ب) كما تحتفظ جمهورية هندوراس لنفسها بالحق في تفسير محتوى الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر وفقاً للمبادئ الأخلاقية والسلوكية والدينية والثقافية المنظمة لدولتنا، بما في ذلك الحق الثابت في الحياة والحماية الدستورية للزواج بين الرجل والمرأة، وللمؤسسة الأسرية؛

(ج) تعرب جمهورية هندوراس عن تحفظها على عبارة "الصحة الإنجابية" حيثما ترد في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر، على أساس أنه يجب ألا يفهم منها، تحت أية ظروف، أنها تشمل الإجهاض أو وقف الحمل كوسيلة لتنظيم الأسرة أو تنظيم الخصوبة أو تحديد النسل؛

(د) كما تعرب هندوراس عن تحفظها على عبارة "الأشكال المختلفة للأسرة" الواردة في الوثيقة المشار إليها آنفاً، ويجب أن يكون مفهوماً أن هذه العبارة لا يمكن أن تعني أبداً بالنسبة لجمهورية هندوراس إباحة الزواج بين أشخاص من نفس الجنس، حيث إن دستورنا الوطني يحمي الأسرة بشكلها الطبيعي.

وأخيراً، يرجو وفدنا مع الاحترام إدراج هذه التحفظات وهذا الإعلان التفسيري كجزء من الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١- وقدم ممثل جمهورية ايران الاسلامية البيان الكتابي التالي:

رغم إعادة تأكيدنا لالتزاماتنا بتنفيذ جدول أعمال الموئل، يود وفد جمهورية إيران الاسلامية أن يسجل التحفظات التالية:

تفسر جمهورية إيران الاسلامية مفاهيم وعبارات مثل نوع الجنس والمساواة بين الجنسين ومختلف أشكال الأسرة وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية الانجابية والجنسية والفئات المحرومة والضعيفة والإرث بالاضافة الى سائر المسائل المتصلة بذلك وفقا للشريعة الاسلامية والقيم الأخلاقية والروحية للمجتمع الاسلامي ومع المراعاة التامة لها.

١٢- وقدم ممثل الكويت البيان الكتابي التالي:

يسجل وفد الكويت تحفظه بشأن كل ما ورد من عبارات ومصطلحات يتنافى مضمونها مع الشريعة الاسلامية وعادات وتقاليد المجتمع الاسلامي ومع دستور البلد وحقه السيادي، وبخاصة فيما يتعلق بالفقرات ٢ و٣١ و٤٣(و) و١٢٧(ج) و١٣٦(و).

ويرجو وفد الكويت تسجيل تحفظاته في تقرير المؤتمر.

١٣- وقدم ممثل مالطة البيان الكتابي التالي:

إن وفد مالطه، اذ ينضم الى توافق الآراء بشأن جدول أعمال الموئل، يود أن يشير الى أنه تحفظه على مصطلح "الصحة الانجابية" بمعناه المستخدم في الوثيقة. والتفسير الذي تعطيه مالطه لهذا المصطلح يتفق مع تشريعاتها الوطنية التي تعتبر إنهاء الحمل عن طريق الاجهاض المستحث عملا غير مشروع.

ويسجل وفد مالطه أيضا تحفظه على تلك الأجزاء من جدول أعمال الموئل التي تتضمن إشارة الى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي هذا الصدد يؤكد وفد مالطه من جديد تحفظاته كما وردت في تقريري هذين المؤتمرين.

وفضلا عن ذلك، يسجل وفد مالطه تحفظاته على ما تضمنه جدول أعمال الموئل من إشارات الى الصكوك الدولية ووثائق الأمم المتحدة الصادرة بتوافق الآراء وذلك بما يتفق مع قبول مالطة أو عدم قبولها السابق لها.

ونرجو تسجيل نص هذه التحفظات في تقرير المؤتمر.

١٤- وقدم ممثل قطر البيان الكتابي التالي:

يسجل وفد قطر تحفظه على كل ما ورد من عبارات ومصطلحات يتنافى مضمونها مع الشريعة الاسلامية وتقاليد وأعراف المجتمع الاسلامي ودستور البلد وحقه السيادي، وبخاصة الفقرات ٢ و٣١ و٤٣(و) و١٣٦(و).

ويرجو وفد قطر تسجيل تحفظاته في تقرير المؤتمر.

١٥- وقدم ممثل المملكة العربية السعودية البيان الكتابي التالي:

يود وفد المملكة العربية السعودية أن يسجل تحفظه على كل ما ورد في وثيقة مشروع بيان المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية إذا كان يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية وقيم المملكة العربية السعودية وعاداتها وأنظمتها وامكاناتها.

ويود أن لا يعتبر اعتماد بعض بنود المشروع من قبيل الموافقة على المواثيق والمعاهدات والقرارات التي أُشير اليها في تلك البنود. كما يسجل الوفد تحفظه على أي بنود تؤدي الى التزامات مالية على المملكة العربية السعودية.

ويرغب الوفد في ادراج هذا التحفظ في تقرير المؤتمر.

١٦- وقدم ممثل السودان البيان الكتابي التالي:

يود وفد السودان أن يسجل تحفظا فيما يتعلق بعبارة "في انسجام مع الطبيعة" الواردة في الجملة الثانية من الفقرة ٢ من جدول أعمال الموئل. ويود الوفد أن يضيف عبارة "ومنسجمة مع تراثهم الثقافي وقيمهم الروحية والدينية" في نهاية تلك الجملة.

١٧- وقدم ممثل الجمهورية العربية السورية البيان الكتابي التالي:

تود حكومة الجمهورية العربية السورية أن تسجل تحفظاتها فيما يتعلق بالفقرات ٢ و٣١ و١٣٦(و) من جدول أعمال الموئل.

١٨- وقدم ممثل الامارات العربية المتحدة البيان الكتابي التالي:

يرجو وفد الامارات العربية المتحدة إدراج التحفظات التالية في تقرير المؤتمر.

الفقرة ٢

يسجل وفد الامارات العربية المتحدة تحفظه على كل مصطلح يتعارض مع تعاليم الاسلام ولا يتفق مع قيمه وتقاليده الثقافية والروحية.

الفقرة ٣١

تؤكد الامارات العربية المتحدة أنه رغم تباين الأشكال التي قد تتخذها الأسرة، فإن أصل الأسرة وأساسها (اقتران رجل بإمرأة في إطار زواج يؤدي الى إنجاب أطفال) لا يتغيران.

الفقرة ١٣٦(و)

تؤكد الامارات العربية المتحدة أن الحياة تبدأ مع الحمل وأن لكل حياة بشرية قيمتها ويجب حمايتها منذ الحمل وحتى الوفاة الطبيعية. ومن ثم فإن مصطلح "الصحة الانجابية" يجب ألا يشمل الاجهاض.

ويفسر وفد الامارات العربية المتحدة الفقرة ١٣٦(و) بما يتسق مع تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (وبخاصة الفقرة ٧ - ٤٥ من برنامج العمل) ومع مراعاة التحفظات والبيانات المعلنة أثناء ذلك المؤتمر، وبخاصة تلك التحفظات والبيانات المتعلقة بمسائل الصحة الانجابية والصحة الجنسية والحاجة الى توجيه الوالدين ومسؤولية الوالدين.

١٩- وقدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية البيان الكتابي التالي:

البيان التفسيري للفقرتين ٢٥ و٢٠٤(ب)

في سياق الفقرة ٢٥ من جدول أعمال الموئل، لا نوافق على أن الاحتلال الأجنبي يشكل دائما عاملا مدمرا للمستوطنات البشرية.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٠٤(ب) من جدول أعمال الموئل، تؤكد الولايات المتحدة من جديد أنها ليست من البلدان التي قبلت "رقما مستهدفا متفقا عليه" للمساعدة الانمائية الرسمية أو تعهدت بالوفاء به. فنحن نعتقد أن الحكومات الوطنية، لا الجهات المانحة الدولية، يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنمية بلدانها. ذلك أن هذه الأرقام المستهدفة إنما تصرف الأنظار عن القضايا الأهم المتمثلة في فعالية المعونة وجودتها وسياسات البلد المتلقي. وقد كانت الولايات المتحدة دائما من أكبر الجهات المانحة للمعونة من حيث الحجم وستظل تتعاون مع البلدان النامية لتوفير المعونة دعما لجهودها.

وبالاضافة الى ذلك، تفسر الولايات المتحدة ما ورد في الفقرة من اشارة الى زيادة نسبة التمويل المخصصة لتوفير المأوى الملائم والمستوطنات البشرية وتقبلها على أساس أنها لا تسري إلا على تلك البلدان التي قبلت الرقم المستهدف.

٢٠- وقدم ممثل زامبيا البيان الكتابي التالي:

يسجل وفد زامبيا تحفظه على كل المصطلحات التي تتعارض مع مبادئ الديانة المسيحية وتتنافى مع قيمها وتقاليدها الثقافية والروحية.

وتود زامبيا أن تعرب عن تحفظاتها فيما يتعلق بمصطلح "نوع الجنس" ما لم يفسر على أنه متأصل الى الهوية البيولوجية الجنسية للذكر والأنثى.

أما فيما يتعلق بعبارة "أشكال مختلفة للأسرة" الواردة في الفقرة ٣١ من جدول أعمال الموئل، فرغم موافقة زامبيا على أنه قد توجد أشكال مختلفة للأسرة، فإنها تؤكد أن أصل الأسرة وأساسها (الاقتران بين الرجل والمرأة في اطار الزواج) لا يتغيران.

وتبدي زامبيا تحفظها أيضا فيما يتعلق بمصطلح "الصحة الانجابية" كما ورد في الفقرة ١٣٦(و) من جدول أعمال الموئل وتؤكد أن الحياة تبدأ عند الحمل وأنه ينبغي حماية كل حياة بشرية منذ الحمل وحتى الوفاة الطبيعية. وبناء على ذلك فإن عبارة "خدمات رعاية الصحة الانجابية" يجب ألا تشمل الاجهاض.

كما أن وفد زامبيا يفسر الفقرة ١٣٦(و) بما يتفق مع الفقرة ٧-٤٥ من برنامج العمل الوارد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي الفقرة التي تؤكد ضرورة مشاركة الوالدين وقيامهما بالتوجيه ومسؤوليتهما.

ويرجو وفد زامبيا ادراج هذه التحفظات في تقرير المؤتمر.

الفصل التاسع

اعتماد تقرير المؤتمر

١- قدم المقرر العام، في الجلسة العامة ١٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.165/L.4 وAdd.1) ونقحه شفوياً.

٢- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير بصيغته المنقحة شفوياً وأذن للمقرر العام باستكمال التقرير، وفقاً للممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة، بغية عرضه على الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

الفصل العاشر

اختتام المؤتمر

١- في الجلسة العامة ١٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدم ممثل كوستاريكا، نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار (A/CONF.165/L.3) بعنوان "الاعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا".

٢- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع القرار (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٢).

٣- واستمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو كولومبيا (نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإيطاليا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والفلبين (نيابة عن الدول الآسيوية)، وجنوب أفريقيا (نيابة عن الدول الأفريقية)، وأوروغواي (نيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والولايات المتحدة الأمريكية (نيابة عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى) والسودان (نيابة عن الدول العربية)، والمغرب (نيابة عن وزراء الدول العربية)، ورومانيا (نيابة عن دول أوروبا الشرقية).

٤- وبعد بيان أدلى به الأمين العام للمؤتمر، أدلى رئيس المؤتمر ببيان وأعلن اختتام المؤتمر.

المرفق الأول

قائمة بالوثائق

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.165/1	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.165/2	النظام الداخلي المؤقت: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.165/3	المسائل التنظيمية والاجرائية: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.165/4	لم تصدر
A/CONF.165/5 و Add.1 و Add.2	اعتماد المنظمات غير الحكومية: مذكرة من إعداد الأمانة
A/CONF.165/6 و Add.1	اعتماد الرابطات الدولية للسلطات المحلية: مذكرة من إعداد الأمانة
A/CONF.165/7	مستقبل المستوطنات البشرية: السياسات السليمة قادرة على التغيير نحو الأفضل: مذكرة من اعداد الأمانة
A/CONF.165/8	مبادرة أفضل الممارسات: تقرير الأمين العام
A/CONF.165/9	جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية: مذكرة من الأمين عام المؤتمر
A/CONF.165/9/Add.1	الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة: مذكرة من اعداد الأمانة

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.165/9/Add.2	التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل: تقرير الأمين العام
A/CONF.165/10/Rev.1	دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الشركاء في تنفيذ جدول أعمال الموئل: مذكرة من اعداد الأمانة
A/CONF.165/11	رسالة مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.165/12	رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة من سفير العراق لدى تركيا إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.165/13	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.165/CRP.1	جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية
A/CONF.165/CRP.2	المؤشرات السكنية والحضرية: تقرير الأمين العام
A/CONF.165/CRP.3	قائمة مشروحة بالممارسات الأفضل الـ ١٠٥: مذكرة من اعداد الأمانة
A/CONF.165/CRP.4	المسائل الناشئة عن قرارات الأجهزة التشريعية الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والتي يوجه انتباه المؤتمر إليها: مذكرة من إعداد الأمانة
A/CONF.165/CRP.5	التقارير وخطط العمل الوطنية: تقرير الأمين العام
A/CONF.165/INF.1/Rev.2	قائمة الوثائق المعروضة على مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.165/INF.2/Rev.1	حالة اعداد الوثائق لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.165/INF.3	عالم في طريق التحضر: تقرير عالمي عن المستوطنات البشرية: مذكرة من اعداد الأمانة
A/CONF.165/INF.4	تقرير مؤتمر دُبي الدولي بشأن أفضل الممارسات: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.165/INF.5	معلومات للمشتركين
A/CONF.165/INF.6	قائمة مؤقتة بالوفود المشتركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
A/CONF.165/INF.7 و Add.1-4	الوثائق المعممة على المشاركين للعلم
A/CONF.165/INF.8	مقترحان لنص جديد ونص منقح في مشروع جدول أعمال الموئل
A/CONF.165/L.1 و Corr.1 و Add.1 و2	جدول أعمال الموئل: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.165/L.2	تقرير المشاورات السابقة للمؤتمر المعقودة في مركز لطفي كيردار للمؤتمرات في اسطنبول
A/CONF.165/L.3	الاعراب عن الشكر لشعب وحكومة تركيا: مشروع قرار مقدم من كوستاريكا نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين
A/CONF.165/L.4 و Add.1	مشروع تقرير المؤتمر

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.165/L.5 و Add.1-11	تقرير اللجنة الثانية
A/CONF.165/L.6 و Add.1-10	تقرير اللجنة الأولى
A/CONF.165/L.7	إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل: مشروع قرار مقدم من كوستاريكا نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين
A/CONF.165/PC.3/7	تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) عن دورتها الثالثة

المرفق الثاني

البيانات الافتتاحية

بيان بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة

يسرني أن افتتح مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ومما له دلالة أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمدن هنا، في اسطنبول، هذه المدينة التي يمتد تاريخها على مدى أكثر من عشرين قرناً.

والواقع أننا أتينا من جميع القارات، ممثلين للعواصم الكبرى ولمدن الأقاليم والمدن الضخمة والأحياء الحضرية الصغيرة لنجتمع في اسطنبول، هذه المدينة العريقة التي فتحت ذراعيها لتحتضن هذا المؤتمر الدولي؛ وترحب بالوفود والمراقبين والصحافة في هذه الدار التي ستستضيفنا خلال الأيام القليلة القادمة: اسطنبول، المدينة الواقعة في قارتين والتي تختلط فيها الطرق والبيوت القديمة بالشوارع والمباني الحديثة.

وأود، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأمم المتحدة، أن أُشيد بشعب اسطنبول وتركيا الذي رحب بنا جميعاً ترحيباً حاراً في مدينته الجميلة. وأود أن أُعرب عن امتناني الخاص وامتنان الأمم المتحدة لرئيس تركيا، فخامة الرئيس سليمان ديميريل ولعمدة اسطنبول، طيب اردوغان.

ومنذ اختيار اسطنبول لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الهام هذا، سعدنا فعلاً بما أبدته حكومة تركيا وشعبها من تعاون وود وحفاوة في الترحيب بالمجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أُسجل هنا شعوراً عميقاً بالعرفان باسمنا جميعاً في هذا المؤتمر.

لقد عملت اللجنة التحضيرية ووفود الدول الأعضاء شهوراً طويلة لإنجاح هذا المؤتمر. وما زالت هناك بعض الخلافات لكن هذا مؤشر صحي يدل على أهمية مسألة المستوطنات البشرية والتزام الدول بتنفيذ برنامج العمل.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أشكر باسمكم جميعاً أمانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برئاسة الأمين العام للمؤتمر، السيد والي آندو على التزامها المستمر بمسألة المستوطنات البشرية وما بذلته من جهود لإنجاح هذا المؤتمر.

إن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) هو الحلقة الأخيرة في سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة التي تولت خلال التسعينات صياغة جدول أعمال للتنمية. وفي الوقت ذاته، يشكل هذا المؤتمر، بصيغته المبتكرة، انطلاقة جديدة للأمم المتحدة. وعلينا جميعاً أن ندرك الآن أن القرارات المتخذة هنا في اسطنبول ستكون هامة ليس فقط لعالم اليوم وإنما أيضا للعالم الذي يجب أن يعيش وينمو فيه أطفالنا.

ولا أريد أن أستبق مناقشتكم خلال الأيام القليلة القادمة ولن أتناول بالتالي مختلف القضايا المعروضة على المؤتمر. بيد أن هناك ثلاث نقاط أرى أنها يمكن أن توفر أساساً مفيداً عند شروعكم في مناقشات المؤتمر وهي:

١- الموئل الثاني كحلقة في سلسلة من المؤتمرات الدولية؛

٢- الموئل الثاني كشكل مبتكر للمؤتمرات الدولية؛

٣- جدول أعمال الموئل كمتابعة لهذا المؤتمر الدولي.

الموئل الثاني كحلقة في سلسلة من المؤتمرات الدولية

منذ أن تقلدت مهام منصبي كأمين عام في عام ١٩٩٢، وأنا أكرس نفسي لمتابعة جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية. وقد أكدت من خلال هذه القضية أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح من المهم النظر إلى التنمية على أنها مشروع تعاوني، ومسعى يستطيع فيه جميع الشركاء الافادة من ثمار النمو. وهذه النظرة إلى التنمية تتناقض بشدة مع فهم التنمية على أنها لعبة غالب ومغلوب لا بد فيها أن تكون المكاسب التي يحققها اقتصاد ما على حساب اقتصادات أخرى. وتنبع الرؤية التعاونية للتنمية من مبدأ بديهي وهو أن استحالة العزلة ليست ممكنة وأن لنا جميعاً في عالم يتجه سريعاً نحو العولمة دوراً في إدارة النمو والتنمية.

ولهذا، وانطلاقاً من هذا المبدأ البديهي ومن هذه النظرة إلى التنمية على أنها مسعى تعاوني، استهلت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية المعنية بالتنمية. ولعل من المفيد أن نعدد هذه المؤتمرات:

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، في حزيران/يونيه ١٩٩٢؛

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا، في حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس، في نيسان/أبريل ١٩٩٤؛

المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، في أيار/مايو ١٩٩٤؛

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، في آذار/مارس ١٩٩٥؛

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في جوهانسبرغ، في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

والآن، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في اسطنبول.

وقد وجهت انتقادات لهذه المؤتمرات بسبب تكلفتها. وانتقد البعض عدم تحقيقها لانجازات. وأود هنا، من هذا المنبر، أن أؤكد بكل قوة أنني أعتبر مؤتمرات الأمم المتحدة أساسية لعمل المنظمة وضرورية لوفائها بولايتها وبالغة الأهمية لتقرير مستقبل الحياة على هذا الكوكب.

لقد سافر آلاف من الناس إلى اسطنبول لحضور هذا المؤتمر. كما سافر قرابة ٥٠ ٠٠٠ شخص إلى بيجين لوضع معايير جديدة لدور المرأة في المجتمع، وذهب نحو ٤٧ ٠٠٠ شخص إلى ريو دي جانيرو لإيجاد توازن أفضل بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. وفي كوبنهاغن، ومن أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حضر ١١٨ رئيس دولة للاعراب عن قلقهم بشأن قضايا البطالة والتهميش والتفكك الاجتماعي.

إن مؤتمرات الأمم المتحدة وبرامج وجداول العمل الصادرة عنها تشكل جميعها جدول أعمال للتنمية التزم به المجتمع العالمي. وعن طريق هذه المؤتمرات، سيجري إحياء التعاون الإنمائي وإعادة صياغته. والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وأنتم المندوبين إلى المؤتمرات تقررون أنماط التنمية للأجيال المقبلة. إنكم تقررون شكل التعاون الإنمائي الذي ستعتمده الأمم المتحدة؛ وتضعون المعايير التي سيستند إليها الحكم على أعمال الدول والمنظمات والأفراد. وتلك هي أهمية المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة. وهذا هو سياق العمل في الأيام القليلة المقبلة في اسطنبول.

الموئل الثاني كشكل مبتكر للمؤتمرات الدولية

على أن وجودكم هنا اليوم ليس مجرد استمرار لنمط أرسته قمة الأرض في عام ١٩٩٢. فلكل مؤتمر خصوصيته وصفاته الخاصة التي تميزه عن سائر المؤتمرات. وفي حالة الموئل الثاني، ذهبتم أبعد مما ذهبت إليه المؤتمرات الأخرى في الاعتراف بعالمية مسألة المستوطنات البشرية.

وتوفر مجموعة المشتركين هنا اليوم دليلاً كافياً على أن هذا المؤتمر هو بحق مؤتمر للشركاء. وسيقوم ممثلو جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني هنا في اسطنبول بعرض برامجهم والتزاماتهم أمام المؤتمر.

لقد أنجزت اللجان الوطنية العريضة القاعدة أكثر من ١٢٠ خطة عمل وطنية تحدد الأولويات الوطنية الخاصة بالتنمية والنمو المستدامين للمستوطنات البشرية. وقد انضمت السلطات المحلية التي يعتمد عليها تنفيذ الموئل الثاني إلى المنظمات غير الحكومية كشريكة كاملة في مؤتمر الأمم المتحدة هذا. وفضلاً عن ذلك سيكون القطاع الخاص ممثلاً في كل جانب من جوانب الموئل الثاني كقوة محركة للنمو.

إن الأمم المتحدة هي أساساً منظمة للدول. بيد أن زيادة مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول أساسية لنجاح الأمم المتحدة في عملها. والواقع أن المشاركة النشطة لهذه الجهات في عمل الأمم المتحدة تشكل جانباً أساسياً لجعل النظام الدولي نظاماً ديمقراطياً.

ويسرني أن ألاحظ أنه بالإضافة إلى روح الشراكة هذه، هناك اتجاه نحو الحلول الواقعية بدلاً من مجرد النوايا الحسنة. وقد شاركت أكثر من مائة لجنة وطنية بما يزيد على ٧٠٠ ممارسة من أفضل الممارسات في مبادرة أفضل الممارسات الرامية إلى تحسين البيئة المعيشية. ويوضح عدد كبير من هذه المبادرات على نحو ملموس كيفية معالجة المسائل التي سبق تحديدها في جدول أعمال القرن ٢١ وفي برامج العمل المعنية بالسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والدول الجزرية الصغيرة، والمرأة، والتي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة.

والأهم من ذلك أن أفضل الممارسات تثبت قدرة البشر على الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي تفرضه الحالات الصعبة وعلى تسخير الموارد والقدرات الابداعية لإصلاح وتجديد مجتمعاتنا.

جدول أعمال الموئل كمتابعة لهذا المؤتمر الدولي

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ فانكوفر ومؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية. وخلال الأعوام العشرين الماضية شهد العالم تغيراً مذهلاً. لكن المشاكل التي واجهناها في السبعينات لم تختف. وما زلنا نشهد فقراً وجوعاً ومرضاً واختلالات سكانية وعدم انصاف.

وقد أتاحت سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة للمجتمع العالمي معالجة هذه المسائل المستمرة بروح جديدة من التعاون العالمي ووحدة الهدف. وهذا هو تصوري لمؤتمر اليوم. فالواقع أن المستوطنات البشرية، وبخاصة المدن، أصبحت عاملاً رئيسياً في المعادلات المعقدة للنمو والتنمية، والاستدامة البيئية، وحقوق الإنسان، واستئصال الفقر.

وبحلول عام ٢٠٠٠، سيعيش زهاء نصف سكان العالم في مراكز حضرية. وستكتسب مشاكل العمل والإسكان والبنية التحتية والسلامة البيئية وجهاً حضرياً بصورة متزايدة. وبحلول عام ٢٠٢٥، سيناهز مجموع سكان الحضر خمسة مليارات نسمة وستكون نسبة ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية.

إن أزمات التنمية الحضرية هي أزمات تواجه جميع الدول، الفقيرة منها والغنية. غير أن هذه التحديات هي على اشدها في البلدان النامية. وسكان المناطق الفقيرة الواقعة بين المدن وسكان الأحياء الفقيرة أو سكان الأكواخ المهمشين في ضواحي المدن البرازيلية وسكان مناطق الأقليات والأحياء الاسبانية الفقيرة في مدن الولايات المتحدة يعانون جميعاً من البؤس والمخاطر المهددة للصحة في حالة من البطالة والتهميش يطغى عليها اليأس. لكن هذه المشاكل المشتركة توفر أيضاً أساساً للعمل المشترك وتبادل المعرفة والتعاون في إيجاد الحلول.

بيد أن وحدة الهدف هذه ينبغي ألا تعمي أبصارنا. ففي بعض مناطق العالم، يجب أن نوازن قلقنا بشأن المدن والبلدات مع الحاجة إلى تنمية المستوطنات الريفية والاقتصاد الريفي. وفي مناطق أخرى، أسفر

التحضر السريع المصحوب بنمو اقتصادي سريع عن فجوات كبيرة في البنية الأساسية وتصاعد في أسعار الأراضي وتكاليف السكن يتجاوز القدرة الشرائية للغالبية كما أسفر عن تدهور بيئي متزايد. وفي أكثر مناطق العالم تحضراً، أصبحت المدن هي محور السياسات الوطنية. وما يجمعنا كلنا هو الوعي بأن المستوطنات البشرية ستكون أساسية للنمو والتنمية المستدامة. وهذا ما يجب أن تعكسه سياساتنا.

إن استجابتنا الجماعية ستتمثل في جدول أعمال الموئل - وهو خطة عمل عالمية تجسد رؤيتنا الخاصة بالمستوطنات البشرية فيما يتعلق بالمدن والبلدات والقرى القادرة على البقاء والمأمونة والمزدهرة والصحية والمنصفة. وهذه هي رؤيتنا للمستقبل المشترك، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه روح اسطنبول.

ولتكن روح اسطنبول هي مبعث الإلهام لمناقشاتكم ومداولاتكم خلال الأسبوعين المقبلين. فروح اسطنبول هي روح التعلم من الماضي ومن مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة والأولويات المحددة في جداول أعمالها وبرامجها. وروح اسطنبول هي التعاون والصداقة وهي الوفود الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية. وروح اسطنبول هي تركيز على الناس. ويخبرنا الزعماء المدنيون أن أولويات الشعوب هي توفير فرص العمل والمسكن الآمن والأحياء الآمنة وفرص أكثر تكافؤاً للحصول على الأراضي والتمويل وبيئة أسلم لأطفالها.

إن كلماتي الأخيرة تنصب على عالم ما بعد الأسبوعين المقبلين. فأنا واثق من أنه قبل أن ينفض اجتماعكم سيكون هناك اتفاق كامل بشأن ما سيُعرف بخطة عمل اسطنبول. والنجاح مؤكد من هذه الزاوية. لكن النجاح الحقيقي، كما هو الحال في جميع المؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة، سيُقاس على مدى السنين على أساس مدى وفاء المشتركين في الموئل الثاني بما سيلتزمون به في اسطنبول. والمسؤولية الجسيمة عن تنفيذ قرارات اسطنبول بصدق واخلاص تقع على عاتق الحكومات المركزية والمحلية والسلطات البلدية والمنظمات المدنية وسائر المنظمات غير الحكومية.

وتشترك أسرة الأمم المتحدة من وكالات وبرامج في هذه المسؤولية وستقوم بدور رئيسي في عملية الرصد والمساءلة. وستظل شعوب العالم تراقبنا وستقوم بمساءلتنا جميعاً.

بيان الرئيس سليمان ديميريل، رئيس تركيا ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

أود أن أبدأ خطابي بالإعراب عن مدى شعوري بالتكريم لرئاستي لهذا المؤتمر المهيب. وقد أسعدني شخصياً أن أعرض استضافة هذا المؤتمر، أثناء قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو وفي عام ١٩٩٢، حينما كنت رئيساً للوزراء. وإنه لمن دواعي سروري أن أشهد دعوتي تتحقق الآن.

وأود أن أتوجه إليكم بالترحيب الحار، نيابة عن جمهورية تركيا. وشعب تركيا يرحب بكم هنا في مدينتنا الحبيبة الخالدة اسطنبول، المدينة التي تخطو خطوات سريعة نحو القرن الحادي والعشرين. والواقع إنني اعتبر انعقاد الموئل الثاني في اسطنبول أمراً بالغ الإيحاء والإثارة. فقد كانت هذه المدينة عاصمة الامبراطوريات وهي تتميز بثروة مثيرة بتنوعها الثقافي.

إن اسطنبول، هذه المدينة ذات التاريخ الساحر، توفر جميع أمثلة عملية التحضر بانجازاتها وعيوبها. واسطنبول باعتبارها من أضخم المدن الكبيرة في العالم وأشدها كثافة سكانية هي من نواح كثيرة المرآة التي تعكس صور مدن العالم. وهي بجغرافيتها الفريدة التي تصل بين قارتين تشكل مفترق طرق ثقافياً بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. ولهذا فقد كانت عبر التاريخ مركزاً للتجارة والتفاعل الثقافي بين مختلف أرجاء المعمورة.

فهل يوجد بالتالي ما هو أنسب لدول العالم من أن تجتمع في هذه المدينة لتوحيد جهودها من أجل معالجة مسألتي التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير مأوى ملائم للجميع؟ إن ما نجريه اليوم من مداولات ونحن على عتبة الألفية الثانية، لمعالجة المشاكل الملحة والحرجة التي يواجهها سكان العالم سيشكل إنجازاً هاماً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وهذا ما سيفعله أيضا عزمنا على ايجاد حلول تفي باحتياجاتنا وأمانينا في القرن القادم.

وأود أن أعرب عن شكري الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على دعمه القوي لعقد الموئل الثاني في اسطنبول. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام للمؤتمر، سعادة الدكتور والي اندو، على جهوده المتواصلة واهتمامه الشخصي طوال العملية التحضيرية لهذا المؤتمر. وأود أن أضيف كلمة تقدير للإسهامات المهمة التي قدمتها السيدة اليزابيث دوديسويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إننا نعيش عصراً يتضاءل فيه كوكبنا بسرعة. إذ يبدو في الواقع أن العولمة والترابط هما سمة هذا العصر. وإنني مهما أكدت الهدف الحيوي لهذه المبادرة التي جاءت في حينها في مرحلة من تاريخ البشرية يشكل فيها نشر الديمقراطية، والتضامن، والتعاون، والطفرات العلمية والتكنولوجية العناصر الرئيسية لمسار جديد نحو نظام دولي أفضل، فلن أفي هذا الهدف ما يستحقه من التأكيد.

والواقع أن مؤتمر اسطنبول يوفر فرصة حيوية لزعماء العالم للالتزام بالقضية الملحة المتمثلة في جعل مدن العالم وبلداته وقراه صحية ومأمونة ومستدامة.

واليوم، تواجه البلدان جميعها، الكبيرة منها والصغيرة، المتقدمة والنامية، وبدرجات متفاوتة، مشاكل مماثلة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية. إننا نعيش عصراً لا يسع فيه أي دولة ألا تكترث بالمشاكل التي تواجهها دول أخرى. ولا يمكن أن تُترك أي دولة لقدرها في مواجهة العبء الضخم الذي تفرضه مشاكل هذا العصر. فهناك ضرورة حيوية لأن نسعى إلى التوصل إلى نهج عالمي وتضامن وتوافق آراء بشأن طرق حل المشاكل الملازمة للتحضر السريع في جميع أنحاء العالم. ويجب أن ننتهز هذه الفرصة بالكامل، لا باعتماد جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول اللذين سيوجهان مساعينا فحسب وإنما أيضاً بالعزم على تنفيذ الالتزامات الواردة فيهما دون إبطاء.

إن هذا المؤتمر سيسهم في بلوغ أحد المقاصد الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة ألا وهو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني والتعاون في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وكنتيجة طبيعية للاتجاه العام نحو التحول الديمقراطي في العالم، تشتد أهمية الحاجة إلى إشاعة الديمقراطية القائمة على المشاركة. ومن ثم فإن تحقيق الآمال والأهداف في ميدان التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية يتطلب المشاركة النشطة لا من جانب الحكومات الوطنية فحسب وإنما أيضاً من جانب الهيئات البرلمانية والحكومات المحلية والمنظمات الاقليمية والدولية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والأفراد والمثقفين الذين يشعرون بالمسؤولية تجاه المجتمع. ويوفر الموئل الثاني فرصة فريدة وبالغة الأهمية لجميع هؤلاء الشركاء لتقديم التزامات مشتركة من أجل إقامة مجتمعات مستدامة في جميع أنحاء العالم.

وقد آن الأوان لأن يوحد المجتمع المدني صوته وموارده لحل المشاكل العالمية والوطنية والمحلية. وآن الأوان أن يستفيد المجتمع المدني من عملية الموئل الثاني للاشتراك في هذا الحوار. ونعتقد أن مفهوم الشراكة المبتكر هذا الذي نشأ في قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو سيبلغ ذروته بشكل محدد في مؤتمر اسطنبول.

لقد شهد العالم تغيراً جوهرياً منذ مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية الذي عقد في فانكوفر في عام ١٩٧٦، عندما اتبعنا ما هو أقرب إلى النهج القطاعي والفني في معالجة مشاكل المستوطنات البشرية. وكنا قد افترضنا في ذلك الوقت أنه يمكن إبطاء التحضر السريع والحد من آثاره بطريقة ما وأن الحكومات ستظل العناصر الفاعلة الوحيدة المسؤولة عن تحقيق ذلك. غير أن تجربتنا كانت على النقيض من ذلك إلى حد كبير خلال الأعوام العشرين التي مضت منذ ذلك الحين. ففي معظم أنحاء العالم، أدى النزوح الجماعي إلى المدن إلى زيادة الفقر والبؤس في الحضر، وزيادة أعداد من لا مأوى لهم، وعدم كفاية البنية الأساسية والخدمات في مواجهة الطلب المتزايد، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد سرعة التفكك الاجتماعي وزيادة الجريمة. وفي هذا الصدد، تبدو الحكومات غارقة فيما تواجهه من تحديات ضخمة ومتزايدة باستمرار.

وهذه هي الخلفية التي سيبدأ على اساسها الموئل الثاني في البحث عن تدابير مبتكرة وعملية وفعالة. كما أنه يشكل مبادرة استراتيجية نسترشد بها في وضع سياسات المستوطنات والسياسات الحضرية للقرن الحادي والعشرين، وهي سياسات ينبغي أن تكون شاملة ومبتكرة وقادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعلى تخفيف الفقر وتحسين البيئة الحضرية.

إن الموئل الثاني سيشكل ذروة كل ما سبقه من مؤتمرات للأمم المتحدة. وسيعالج كل بُعد من أبعاد المستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل الأطفال والبيئة وحقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة. وهو باختصار سيكون مؤتمراً جامعاً وشاملاً عن البشر والتحديات التي نواجهها في هذا العالم السريع التغير. وسيدعم عناصر التنمية المستدامة. وسيؤكد من جديد أن الإنسان، كما أكد الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، هو محور جهودنا من أجل التنمية الذي يجب أن تدور حوله جميع أنشطتنا.

ويجب أن نتفق على أننا نسكن الأرض معاً. ونحن جميعاً مشتركون بالتساوي في تحمل المسؤوليات المتصلة بكوكبنا. والفشل في أي جزء من الأرض ينبغي أن يعتبر فشلاً جماعياً.

ولا يجوز لنا أن ندع الانجازات الرائعة التي حققتها مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة تزول نتيجة لضعف في إرادة الوفاء بالتعهدات الرسمية، بسبب منافع متصورة قصيرة الأجل. فالتحديات التي تهدد مستقبل أطفالنا وأطفالهم الذين لم يولدوا هي تحديات هائلة. وسيكون من الظلم البيّن للأجيال القادمة أن نترك لها هذا العالم بجميع مشاكله الحالية. فنحن مدينون لهم بأكثر من ذلك وعلينا أن نوفر لهم مستقبلاً أفضل وأكثر إشراقا. وأعتقد أن هذه هي القضية المشتركة التي أعادت لم شملنا جميعاً هنا في اسطنبول.

إن تركيا على استعداد لتحمل نصيبها من العبء والمسؤولية. وفضلاً عن ذلك، فإننا كبلد مضيف لدينا من الأسباب ما يكفي للعمل بحماس وبأسلوب بناء من أجل نجاح المؤتمر.

وإنني إذ أؤمن إيماناً راسخاً بأن الموئل الثاني سيسهم بدور هام في تحقيق أماني البشر وآمالهم في نوعية حياة أفضل في القرن الحادي والعشرين. وأتمنى لكم كل التوفيق في مؤتمركم.

بيان السيد والي أندو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

لقد بلغنا الدار اليوم بعد رحلة طويلة. ومن حسن الطالع أن ينتهي الطريق الذي قطعناه هنا في اسطنبول، مدينة الماضي، ومدينة المستقبل، ومدينة المصير، ذلك أن تقرير مصير مجتمعنا العالمي - أي أين سنعيش وكيف سنعيش في عالم الغد الجديد - هو إلى حد كبير ما دعانا إلى الحضور.

ومن حسن طالعنا أيضاً، يا سيادة الرئيس، أنكم ستكونون في الصدارة توجهوننا وقد اجتمعنا كشركاء لنستهل هذا المشروع التاريخي المشهود لتحسين مستقبل البشرية. واسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للمؤتمر وأعرب لكم ولحكومتكم ولشعب تركيا بأسره عن امتناننا للجهد الرائع الذي بذلتموه لكي نشهد هذه اللحظة. وإنني إذ أقول إننا مدينون لكم واننا نشكركم بكل صدق على دعمكم إنما أعبر عن كل المجتمعين هنا.

واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين الذين انتخبوا للعمل في مكتبكم - نواب الرئيس، والمقرر العام، ورؤساء اللجان الرئيسية. وأتطلع إلى العمل معكم لضمان النجاح المؤكد لمشروعنا العظيم هذا.

وإنني على ثقة من أن جميع من ساهموا في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر سيشاركونني في الإعراب عن خالص الامتنان للسيد مارتي لوجانين، رئيس اللجنة التحضيرية، الذي عمل دون انقطاع ولكن بصبر، وبحماس ولكن بلباقة، يدعمه زملاؤه في المكتب - نواب الرئيس والمقرر - ليوجهنا خلال عملية تحضيرية مضطربة أحياناً لنصل إلى هذه النقطة التي اقتربنا عندها من النجاح. ونحن مدينون بالانجازات التي تحققت حتى الآن لجهدهم الرائع.

وأود أن أثني على سلفي القدير، الدكتور أركوت راماشندران، أول مدير تنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وهو الذي أطلق فكرة عقد مؤتمر الموئل الثاني بعد عشرين عاماً من مؤتمر فانكوفر، وعلى لجنة المستوطنات البشرية التي احتضنت الفكرة وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليها.

وأمام مدينتنا المضيفة اسطنبول - عمدتها وموظفوها وشعبها - أقف عاجزاً عن التعبير عن مدى تقديري لكل ما بذلتموه من جهد والتزام لاتاحة عقد هذا المؤتمر. ومهما تحدثت عن حرارة ترحيبكم وحسن حفاوتكم ومدى ما بذلتموه من جهد لكي نشعر بالراحة فلن أفي إسهامكم حقه من التقدير؛ ولذا اكتفي بأن أعرب لكم عن جزيل شكرنا على كل ما قدمتموه.

وأخيراً، أود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الفرصة التي أُتيحت لي لقيادة هذا الجهد وعلى ثقته ودعمه أثناء العملية التحضيرية. وقد كان معنا في كل خطوة وكانت قيادته في هذا المشروع الرائع سبباً رئيسياً لتمكننا من قطع هذا الشوط. والواقع أننا ندين بتسمية "قمة المدن" للأمين العام نفسه.

إن ثمة دلالة رمزية لعقد الموئل الثاني في اسطنبول، مفترق الطرق بين الحضارات، حضارات المدن، التي شهدت وتحملت عبر القرون العديد من تلك العواصف والتحديات التي تميز التحول الحضري، وهي تختلف عن تلك العواصف والتحديات التي ستكون شغلنا الشاغل خلال الأسبوعين القادمين.

ولكن اسمحوا لي أولاً يا سيادة الرئيس وسيادة الأمين العام أن أعرب عن تأييدي لخطابيكما اللذين يبعثان على التفكير واللذين ركزا بوضوح على المسائل المزعجة التي يجب أن يواجهها المؤتمر. لقد مهدتم السبيل لمناقشاتنا واستثرتم إرادتنا السياسية الجماعية وشجاعتنا وكلفتمونا بايجاد حلول مبتكرة وخلاقة. وأعدكم بأننا سنفعل ذلك.

إننا نستهل أعمالنا مدركين أن هناك عدة قضايا مطروحة على الأمم المتحدة لكن نظمنا وايديولوجياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة كثيراً ما تجعل التعاون والحوار صعبين بل مستحيلين في بعض الأحيان. بيد أن هناك مجالاً نتفق فيه بشأن عدد كبير من الأمور، بل قد يوجد فيه اجماع تام - وهو مجال مستوطناتنا البشرية - من المدن الضخمة إلى القرى الصغيرة. فهنا نواجه جميعاً - شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً - نفس المشاكل والإمكانيات. ومع كل عوامل الانقسام التي كثيراً ما ينصب عليها الاهتمام حينما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة، تذكرنا مشاكل المستوطنات البشرية باستمرار بأنه بخلاف حدودنا ولغاتنا المختلفة وممارساتنا الثقافية المتباينة هناك رباط مشترك تتقاسمه البشرية وهذا الرباط - أو هذا القاسم المشترك - هو ما نعترف به هنا في اسطنبول وهي المحطة الأخيرة في رحلة بدأت في عام ١٩٩٤ مع بدء العملية التحضيرية للموئل الثاني.

إن الصورة غير مشجعة خارج قاعة المؤتمر هذه. فرغم التغير الكبير الذي شهده العالم منذ مؤتمر الموئل الأول في عام ١٩٧٦، ظلت مسائل المستوطنات البشرية كما هي إلى حد بعيد. وقد تغير السياق أو الإطار تغيراً جذرياً واتسع النطاق بسرعة مفرطة: زيادة في أعداد من يعانون الفقر المدقع، وتصاعد تدمير البيئة البشرية، وتزايد الحاجة إلى المأوى الملائم والغذاء والبنية الأساسية والأهم من ذلك كله العمل المجزي وكلها مسائل تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي وفي إضعاف السلم العالمي، وهي قضايا معروفة لدى من اشترك في المؤتمر الأول وهي الآن محور الموئل الثاني، وهي قضايا تتطلب تغييراً جذرياً في نهج معالجتنا لمشاكل مستوطناتنا البشرية، الحضرية منها والريفية.

وأثناء عملنا التحضيري لهذا المؤتمر، واجهنا جميعاً توابع الانفجار الحضري الذي غير وجه كوكبنا بالفعل في أقل من نصف قرن وهي: نمو المدن في كل مكان؛ والزيادة السريعة في أعداد من لا مأوى لهم وعدم توفر المأوى الملائم لمئات الملايين؛ وتجاوز أحجام الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ لأحجام المدن الأصلية التي أفرختها وانتشار جميع الآفات الحضرية بسرعة تفشي الطاعون - أي الفقر والجريمة والمخدرات وتمرد الشباب واختناقات المرور وتلوث الهواء والماء وسوء مرافق الصرف الصحي التي يضاف إليها نقص متزايد في مياه الشرب النقية - وغير ذلك من الآفات التي لا حصر لها والتي أصبحت تشكل قاسماً مشتركاً للحياة الحضرية في الوقت الراهن.

ورغم سوء الأوضاع في المدينة - التي لا يمكن لأحد في أي بلد، غنياً كان أم فقيراً، أن يشك في تدهورها - فإن حالة المستوطنات الريفية أكثر مدعاة لليأس في عدد كبير من البلدان النامية وتلك هي مسؤوليتنا بنفس الدرجة. فالضوء مسلط على مناطقنا الحضرية، ولكن لا يجوز للمرء هنا أن يخطئ فمهمتنا هي تسليط ذلك الضوء على أي مكان يتجمع فيه الناس في ظلمة اليأس - في المدن الكبرى أو القرى الصغيرة - محرومين من أهم المرافق اللازمة لمعيشة كريمة. ورفاهية سكان الريف هي شاغل هذا المؤتمر بنفس الدرجة. ومستقبلهم ليس أقل تعرضاً للخطر في عالم الغد الآخذ في التحضر. ومع تزايد سكان العالم في العقود المقبلة بمعدل ربع مليون نسمة يومياً، يتوقع الآن أن ينتهي المطاف بالغالبية العظمى من سكان الريف هؤلاء إلى الظلمة أيضا ليجدوا أنفسهم، إما بلا مأوى أو في مأوى هو اهانة لجوهر إنسانيتهم.

إن وجودنا هنا في اسطنبول ليس لمجرد الحديث عن هذه الأمور. فوقت الكلام قد ولى منذ زمن بعيد وآن الأوان للعمل هنا. فمدننا بتجمعاتها البشرية المكتظة ليست سوى قنابل اجتماعية موقوتة قادرة على إشعال الصدامات بين القوى الفعالة التي بإمكانها أن تتعايش سلمياً، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة لاستقرار النظام الدولي وللأمم المتحدة ذاتها.

وهناك أيضاً أثر آخر لا يقل خطورة. فالمشاكل المعلقة لمستوطناتنا البشرية تنذر أيضاً بتقسيم عالمي جديد بين الأغنياء والفقراء، داخل الدول وفيما بينها. ومع التزايد الشديد في أعداد الناس الذين يعانون من الفقر، قد يصبح هذا التقسيم سمة بارزة للنظام العالمي الحضري الجديد مما يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن نتائج فترة التنافس بين الشرق والغرب الذي تخلى عنه العالم مؤخراً.

ونضيف إلى هذا ما تبين للأسف من أن انتهاء الحرب الباردة لم يأت بعهد من السلام النسبي. فما شهدناه بدلاً من ذلك هو تصاعد الحروب والصراعات الاقليمية، ومعظمها داخلية، كالصراعات التي نشبت في الصومال وأفغانستان والبوسنة. ورغم أن هذه الحروب والصراعات ليست بحجم الصراع العالمي فإنها قد قضت على أرواح وآمال وديار ومستوطنات بشرية لملايين الأشخاص في شتى أنحاء المعمورة. وإعادة إقرار السلم هنا، في هذه البلدان المحطمة يعني أولاً وقبل كل شيء إعادة بناء تلك الديار والأسر المحطمة وتلك المدن والبلدات والقرى.

ورغم جميع المشاكل والصعوبات التي تكتنف التحضر فإننا لا نستطيع وقفه وينبغي ألا نفعل ذلك. فالتحضر ليس جوهر العالم الجديد الناشئ فحسب وإنما هو أيضاً المحرك الذي يدفعه. ومن المسلم به منذ أمد بعيد أن المراكز الحضرية وما يقترن بها من أنشطة اقتصادية تشكل أكبر مساهم في ثروة أي أمة. فاقتصادنا العالمي يعتمد اعتماداً شديداً على عمل المدن وعمل مؤسساتها وشبكات مواصلاتها وقوانينها.

وليس بوسع أي بلد الآن أن يحقق نجاحاً إذا كانت مدنه فاشلة. فمصير الدول والمدن متشابك على نحو لم يسبق له مثيل. والواقع أن مصير البشرية مرتبط بما يحدث - وما سيحدث - في مدننا. فالمدن والبلدات هي المكان الذي سيتعين فيه إيجاد الحلول للتحديات الجديدة والقديمة، ويجب فيه مواجهة محن انعدام المأوى والفقر والتدهور البيئي، ويجب فيه أن نواجه تحدي التفكك الاجتماعي وأن نعزز أواصر التضامن الإنساني الذي بدونه لن يكون مستقبلنا سلمياً ولا مؤكداً. وهنا أيضاً يجب أن نحصر أفكار جدول أعمال القرن ٢١ لبناء أسس النمو والتنمية المستدامين للأجيال القادمة ومن أجل تحقيق الرخاء في اقتصاد معولم. وكما ذكر الأمين العام بطرس بطرس غالي في رسالته الخاصة إلى الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية التي سبقت المؤتمر فإن:

"مؤتمر الموئل الثاني يعالج مستقبل البشرية بأسلوب بالغ الشمول والتكامل. وهو يجمع بين مختلف عناصر التنمية: أي مسائل حركة السكان والتحضر، وتوفير فرص العمل، والبنية الأساسية البيئية وظروف المعيشة، والمشاركة والإدارة، والتشريع والتمويل، والاستخدام المستدام للموارد. ويجب بحث هذه المسائل في ضوء الاتجاهات السائدة حالياً في مجالات العولمة والتحرير والخصخصة. وباختصار، فإن ما يعالجه المؤتمر هو البقاء الاقتصادي والاجتماعي لملايين البشر، وبخاصة الفقراء والمحرومون، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء".

إننا اليوم في اسطنبول أمام واقع جديد. ولم تعد وصفات الماضي كافية. ويجب صياغة عقد اجتماعي عالمي جديد لبناء المستوطنات البشرية المستدامة. وهذا العقد يجب أن يعكس تحول البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية على مدى الأعوام العشرين الماضية: أي عولمة الاقتصاد السوقي والاعتراف المتزايد بدور القوى الاقتصادية الخاصة في التنمية والنمو، وتزايد حيوية قوى المجتمع المدني ويقظتها التي حولت الجماهير التي لم يكن لها صوت مسموع إلى مواطنين نشطين لهم مطالبهم.

ويكفي أن ننظر إلى زيادة المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الاجتماعية زيادة لم يسبق لها مثيل لنرى أن أي مشروع عالمي أو وطني يجب أن يحصل الآن على دعم القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل مجتمع لكي ينجح ويجب بالتالي أن يعكس احتياجاتها وآمالها. ويجب النظر إلى السلطات والمجتمعات المحلية اليوم لا كمتفرج سلبي، وإنما كمشارك وشريك نشط. ذلك أن الشراكة والتمكين هما الأساس في صياغة استراتيجية للمستوطنات البشرية المستدامة، وصياغة هذه الاستراتيجية هي ما بدأت العملية التحضيرية للموئل الثاني في تنفيذه.

ويسعدني أن أقول إن ثمار هذا الجهد قد تجلت بوضوح هنا في الموئل الثاني. فنحن نراها في تشكيل الوفود الرسمية وفي تنوع المشتركين الآخرين الذين عملوا متجردين من الأنانية لجعل هذا المؤتمر حقيقة واقعة. وكان التزام الحكومات ولجانها الوطنية تجاه عملية الموئل الثاني مصدر إلهام مستمراً لأعمالنا التحضيرية للمؤتمر. ولم يكن شركاؤنا الآخرون، أي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية ونقابات العمال والمؤسسات وجماعات النساء والشباب والمهنيين وغيرهم حريصين جميعاً على تذليل العقبات فحسب بل إنهم قد شاركوا أيضاً في استحداث هذه العملية وما تميزت به من ابتكارات وفي صياغة خطة العمل التي سيبحثها هذا المؤتمر.

ولا بد من التنويه أيضاً بأن استجابة وكالات الأمم المتحدة وبرامجه الأخرى للدعوة إلى جعل هذا المؤتمر مسعى يشمل المنظومة كلها كانت صادقة وموحية. وقد أثرى إسهامها والتزامها العملية التحضيرية.

إننا نعيش في فترة لم تعد فيها وفرة الموارد من الثوابت في عملنا ويجب أن نواجه هذه الحقيقة. وكما نعلم جميعاً فإن الأمم المتحدة نفسها تعاني من هذا الضيق المالي. ولذا فلا غرابة في أن يتساءل الكثيرون عما إذا كان في إمكاننا عقد مؤتمر عالمي، وبخاصة في وقت تروج فيه إشارات واضحة إلى "تعب المؤتمرات". بيد أننا كنا مقتنعين بأن المجتمع الدولي سيستطيع، من خلال توافر المزيج السليم من فرص المساهمة في العملية التحضيرية، أن يثبت أنه أهل لمواجهة التحدي. ولعل المؤتمر الذي نستهله اليوم أبلغ دليل على تحقق ذلك.

وفي مواجهة تناقص المساهمات المالية المقدمة من الجهات المانحة التقليدية، التمسنا المساهمات النوعية أساساً من جميع شركائنا بدعوتهم إلى بدء الأنشطة ذات الصلة وتنظيمها واستضافتها. وأتى هذا النهج القائم على الشراكة بثمرة قيِّمة شملت مساهمات بالغة الأهمية في إعداد خطة العمل العالمية - أو جدول أعمال الموئل - الذي سيكون محور أعمالنا هنا في اسطنبول وفيما بعد.

ومما يبعث على الارتياح فعلاً إذ نستعرض ما حدث في الفترة السابقة أن الحكومات والقطاع الخاص والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والائتلافات النسائية وجماعات الشباب - أي المجتمع المدني برمته في عدد كبير من الدول - قد وحدت جهودها في شراكة قائمة على الدعم المتبادل لصياغة عملية تحضيرية مضنية للغاية ودفعها إلى الأمام بنجاح. وكجزء من العملية أيضاً، شجعنا الحكومات على تهيئة بيئة تمكينية تيسر التعاون فيما بين جميع الشركاء في العملية التحضيرية. ومرة أخرى، مكنتنا الاستجابة من أن نقطع شوطاً طويلاً إلى الأمام في السعي إلى ايجاد حلول لجعل مدننا منتجة ومستدامة ومنصفة وصحية.

وأود أن أشاطر جميع المشتركين ما شعرت به من ارتياح عظيم حينما قمت بزيارة مختلف المناطق عند شروعها في عملية الموئل الثاني. فمن أكبر مدينة إلى أصغر قرية، ومن أصغر دولة إلى أكبر بلد، ومن أشد الأحياء الفقير بؤسا إلى أرقى الأحياء الحديثة، وجدت موظفي الحكومات على جميع المستويات - من القطري إلى المحلي - ومديري الأعمال ورابطات الأعمال والجماعات النسائية والشباب والمهنيين ونقابات العمال - والقائمة طويلة وتغطي مجمل المجتمع المحلي الأحياء - وجدتهم جميعا يشتركون ويلتزمون بأهداف الموئل الثاني وبجعل مستوطناتهم صالحة للعيش لا لأنفسهم فحسب وإنما أيضا لأجيال لم تأت بعد.

وأتوقف في هذه اللحظة أيضا لأتوجه بالتحية إلى جميع الحكومات والمنظمات وهيئات القطاع الخاص والمؤسسات والأفراد الذين أتاحت مساهماتهم السخية في الموئل الثاني، نقدا وعينا، تحقيق ما نحن بصدده اليوم.

لقد شهد الطريق إلى اسطنبول عددا كبيرا من التجديدات. وكان هناك تجديد بالغ الأهمية تمثل في تغيير رائد في النظام الداخلي - وهو تغيير شُرع فيه أثناء العملية التحضيرية ثم أيدته الجمعية العامة اعترافا منها بالدور الهام للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في النقاش وفي تنفيذ جدول أعمال الموئل على حد سواء. ونتيجة لذلك، ستحظى جميع منظمات المجتمع المدني ومؤسساته باعتراف فريد من

نوعه في مؤتمر للأمم المتحدة، حيث تقوم بتسمية ممثليها للمشاركة في اجتماع رسمي - هو في هذه الحالة عمل اللجنة الثانية. وهذا سيتيح لها وسيلة تعبير لم يسبق لها مثيل عن طريق جلسات الاستماع الخاصة التي ستعقدها اللجنة للاستماع إلى آرائها وأفكارها وتوصياتها.

ولن نكون مغالين مهما أكدنا أهمية هذا التغيير في سياق هذا المؤتمر، وبخاصة في تمكين السلطات المحلية من التحدث بصفتها الشخصية. وهي تتحدث نيابة عن ملايين لا تحصى من الرجال والنساء في المدن والبلدات في شتى أنحاء المعمورة، وهؤلاء هم العناصر الحقيقية للموئل الثاني، ونحن في حاجة إلى فتح أبوابنا - وعقولنا - لأمنياتهم وآمالهم.

وفضلا عن ذلك، فإن الموئل الثاني يفتح آفاقاً جديدة كمؤتمر في تركيزه على الحلول الناجعة. وقد بدأت مبادرة أفضل الممارسات، من نواح عدة، عملية تحديد المناطق التي قدمت فيها التزامات بالفعل لتحسين المستوطنات البشرية في شتى أنحاء العالم. وقد شاركت مئات المجتمعات المحلية والمدن على نطاق العالم، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، في عملية تبادل للمعرفة وتبادل للتجارب المحددة المتعلقة بكيفية معالجة المشاكل المشتركة. وقد جمعت شمل العالم وأقامت أواصر للتعاون في المستقبل بين المدن والمجتمعات المحلية النائية وداخلها. وتؤكد مبادرة أفضل الممارسات على نحو لا يجاريها فيه سوى القليل من المبادرات الأخرى أن مؤتمر اسطنبول سيكون مؤتمر عمل مكرسا للحلول وليس للإغراق في الحديث عن المحن.

وعلاوة على ذلك، فقد شرعت المدن والبلدان، كجزء من العملية التحضيرية الوطنية، في جمع المؤشرات المتعلقة بالإسكان والأحوال الحضرية بحيث يمكنها صياغة خطط عملها الوطنية وسياساتها وبرامجها الخاصة بالمستقبل وفقا لأولويات تصاغ بدورها وفقا لبيانات ومعلومات دقيقة. وسيكون هذا عنصرا حاسما في التنفيذ الفعال لجدول أعمال الموئل وسيقدم دليلا ملموسا آخر على أننا لسنا هنا للحديث عن المشاكل وإنما للقيام بشيء محدد بشأنها.

كما شرعنا أثناء العملية التحضيرية، وبالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية وعالمية بارزة، في صياغة استراتيجيات تمويل جديدة ومبتكرة لتنمية المستوطنات البشرية. وكان هدفنا هو تمكين البلدان من الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال والأسواق المالية الجديدة، وبخاصة في مجال البنية الأساسية، حيث ستكون هناك حاجة أساسية لموارد مالية كبيرة.

وأخيرا، شهد الطريق إلى اسطنبول جهدا كبيرا في مجال التثقيف وإشاعة الوعي العام لاسترعاء انتباه جمهور دولي أوسع إلى القضايا المعروضة على المؤتمر. وأعتقد أن نجاح هذا الجهد في تحقيق إنجاز استراتيجي في زيادة الوعي العالمي بأهمية المستوطنات البشرية بالنسبة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي يؤكده هذا العدد الكبير من المنظمات والشركاء الذين وفدوا إلى اسطنبول. وعلى هذا الأساس يجب أن نبني عملنا الآن.

وقد كان هدفنا في هذه المرحلة التحضيرية هو إرساء الأساس للاستمرارية والتنفيذ في مرحلة ما بعد اسطنبول. وقد استحدثنا وصقلنا الأدوات والآليات التي ستكون أساسية للنجاح. ولذلك فهناك أهمية حيوية لأن نعجل في هذا المؤتمر قوة دفعنا بتنظيم إرادتنا السياسية والتزامنا بإنجاز هذا العمل.

إن جانبا أساسيا من ذلك العمل يرتبط مباشرة بكون الموئل الثاني خاتمة لسلسلة هامة متصلة من مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في العقد الأخير من هذا القرن. وهي في جوهرها سلسلة متصلة تعيد صياغة جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتنقل إلينا رسالة أكثر شمولا وإنسانية بشأن مشاكلنا العالمية والحلول التعاونية التي تتطلبها في القرن الجديد. وفي هذا الصدد تشكل هذه المؤتمرات قوة موحدة في ايجاد سبل جديدة لرفاهية البشر وفي تعزيز السلم والاستقرار.

وتحتاج الأمم المتحدة، بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيسها، إلى تعديل توجهاتها فيما يتعلق بولايتها. ويجب عليها أن تسعى إلى اكتساب شرعية جديدة تستند إلى احتياجات ومطالب جديدة، بعضها لم يكن حتى متوقعا عند وضع الميثاق: نيويورك والأطفال؛ وريو والتنمية المستدامة؛ وفيينا وحقوق الإنسان؛ والقاهرة والسكان؛ وكوبنهاغن والفقر؛ وبيجينغ والمرأة. وجميعها كانت معالم على الطريق نحو التقدم الاجتماعي وكل منها يشهد على الاهتمام المشترك بين البشر بوقف تيار البؤس واليأس والحرمان البشري. وجميعها تشكل جدول الأعمال العالمي الذي يجب على كل صانع للقرارات وكل مواطن أن يتعامل معه مباشرة في العقود المقبلة. والكل يصب في اسطنبول، لأن مستوطناتنا البشرية هي الميدان الذي يجب إدارة المعركة فيه وكسبها، والذي يجب أن نتفاوض فيه بشأن بقائنا ذاته. وهذا هو موضوع الموئل الثاني.

إن مشروع جدول أعمال الموئل المعروض على هذا المؤتمر يحدد مسائل المستوطنات البشرية التي تعتبر من أهم المسائل وأعلاها أولوية في شتى أنحاء العالم. وهو كنتاج للعملية التحضيرية التي وضع أثناءها، يعبّر بحق عن آمال المجتمع المدني العالمي.

وفي طريقنا إلى اسطنبول، تبلور جدول أعمال الموئل كإطار للالتزامات - أي خطة إرشادية ستكون بمثابة دليل لكل الجماعات الرئيسية في تقديم الالتزامات لتحسين البيئات المعيشية لجميع الناس. وهو يعترف بأن الحكومات تتحمل مسؤولية رئيسية عن التنفيذ من خلال ما يتخذه من إجراءات، وعن طريق إتاحة إقامة الشراكات والاضطلاع بعمليات قائمة على المشاركة وعن طريق التنسيق على كل مستوى من المستويات ذات الصلة.

وإذا كان هناك من مدخل لتنفيذ جدول أعمال الموئل، فإنه يتمثل في الاعتراف بأن معظم أنشطة التنفيذ ستتم على المستوى المحلي وأنها يجب أن تشمل مجموعة متنوعة من الشركاء. وهنا يجب أن تتناول الدول بجدية دورها كميسر لهذه الشراكات ممكّن وداعم لها. وهذا هو التحدي الأساسي لجدول أعمال الموئل فيما يتعلق بعالمنا الآخذ في التحضر. وهو التحدي الذي سيتعين علينا أن نواجهه معا في مستوطناتنا البشرية.

ومن الأمور البالغة الأهمية في عالم آخذ في التحضر بوتيرة سريعة رصد التقدم وتقييم الجهود الوطنية والمحلية المبذولة في التنفيذ. وعلى منظومة الأمم المتحدة ككل في هذا المجال مسؤولية دعم السلطات الوطنية والمحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال الموئل. ويجب أن تكون أداتها في تحقيق ذلك هي أولا وقبل كل شيء تدعيم المؤسسات الحالية التي أُنشئت بالفعل لهذا الغرض نفسه وهي لجنة المستوطنات البشرية وأداتها التنفيذية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتجهيزها بشكل كاف.

ونحتاج، ونحن في بداية مداولاتنا، إلى فهم تحدي القرن الحادي والعشرين بوضوح شديد. ويتمثل هذا التحدي في توسيع نطاق عملية التنمية المستدامة لتشمل الأسرة الإنسانية بأكملها - أي أولئك الذين يعانون من الفقر والحرمان والمليارات الثلاثة أو أكثر التي يفيد الديموغرافيون بأنها ستضاف إلى سكان العالم في العقود القادمة. ولهذا يجب أن نستعد للتغيير. فالتغيير هو سُنَّة الحياة، والتغييرات التي لا مفر من حدوثها في المستقبل ستسبب لمدن العالم مشاكل وأخطار جديدة وتوفر لها إمكانيات جديدة. ومن أسباب متاعبنا الآن في المدن أننا لم نكن حتى عهد قريب للغاية نعرف ما يحدث لها ولا نهتم به ومن ثم لم نكن مستعدين للتغييرات.

والآن وحتى ونحن نعمل جاهدين على التصدي للتحديات التي خلقت معضلتنا الحضرية الراهنة، يحدث أمام أعيننا ما يمكن اعتباره أضخم التغييرات جميعها لكننا لا نكاد ندركه. فقد بدأ العالم يشهد تحولا هيكليا يضاهي في عمقه الثورة الصناعية - أي التحول من الاقتصاد المعتمد على المصانع إلى اقتصاد يعتمد على الحواسيب، وهذا التحول سيكون أكثر حسما من الثورة الصناعية. ذلك أنه بينما امتد التحول من المزرعة إلى المصنع عبر عدة أجيال وأتاح وقتا كافيا للتكيف البشري، يحدث التحول من المصنع إلى الحواسيب كمحرك رئيسي للاقتصاد، وهو تحول سريع ومكثف إلى حد يثير الاضطراب. ومثلما أعطتنا الثورة الصناعية المدينة العصرية، تواجهنا ثورة الخلية السليكونية الصغيرة بصورة محتملة لعالم ما بعد المدينة العصرية ما زالت آثارها غير معروفة بالنسبة لمستقبل الدولة والسيادة الوطنية.

ولا نأمل في تحديد مصير مدينة المستقبل أثناء مؤتمرنا هنا في اسطنبول. كما أن ثورة الخلية السليكونية الصغيرة ليست على جدول أعمالنا. بيد أنني رأيت ضرورة الإشارة إلى هذه المسائل هنا لأننا نتحدث عن المستقبل ولأننا لا يمكن أن نشك في تأثير تكنولوجيات الحاضر الحديثة على شكل ووظيفة مدينة المستقبل. وخلافا لما حدث مع المشاكل الحضرية الحالية، يجب أن نستشرف علامات المستقبل وأن نعترف بها.

وأرجو المعذرة على ما استغرقته كلمتي من وقت لكن في خاطري الكثير مما أود أن أنقله إليكم. وأريد أولا أن أكرر شكري لجميع الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم على دعمها المادي والإسهامات البالغة القيمة التي قدمتها من خلال تقاريرها الوطنية وعلى تعاونها ومشاركتها أثناء العملية التحضيرية. ولكل منكم - مندوبين وسلطات محلية ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص وكل من أسهم في بلوغ هذا اليوم - وهم كثر - أعرب عن شكري الخاص الصادق. وأخيرا، أشعر بالامتنان لزملائي بالمركز، ولا سيما الأمانة المخصصة للموئل الثاني، لعملهم الدؤوب وتفانيهم ومساندتهم. فلولا مساهماتهم، لما أمكن تنظيم هذا المؤتمر.

والآن وقد بدأ هذا المؤتمر يأخذ مجراه، آمل أن يسعى كل شخص هنا - المندوبون وممثلو الحكومات الوطنية ورؤساء البلديات وغيرهم من القادة المدنيين وممثلو السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمو المشاريع والمهنيون والنساء والرجال والشباب - إلى تزويد مداولاتنا بالرؤية والالتزام اللذين كانا السبب الأول لحضورهم إلى هذا المؤتمر: الأمل في تحقيق تقدم اجتماعي عالمي ومستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا ولجميع الأجيال القادمة. وهذه هي مسؤوليتنا جميعا.

واسمحوا لي أن أترككم مع هذه الخاطرة. فقد قيل لي إنه منذ قرابة خمسة قرون، وُجد هنا في اسطنبول، في سجل عثماني رسمي، مقطع شعري من بيتين قد يصلحان كنشيد رسمي لهذا المؤتمر، بل كنشيد حضري لعالم الغد:

"هو آية في الفن أن تبنى مدينة رائعة
وآية في الفن أن تملأ بالهناء قلوب أهلها".

فلعل عملنا هنا يرسي أسس مدن المستقبل الرائعة ويملأ قلوب الناس في كل مكان بالأمل والسعادة.

المرفق الثالث

البيانات الختامية

بيان السيد والي أندو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

أوشك الرئيس أن يُعلن اختتام مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وسيصبح هذا المؤتمر ذكرى. هذا الإعلان لن يكون إعلانا بالنهاية وإنما إشارة إلى بداية جديدة، إلى بزوغ فجر يوم جديد من الأمل لشعوب العالم.

فالمطرقة التي ستعلنون بها انتهاء المؤتمر، يا سيادة الرئيس، لن تنحى جانبا. بل أنكم ستسلمونها لكل فرد منا كرمز للتغيير. لقد قمنا معا خلال الأسبوعين الماضيين بصياغة شراكة عالمية لم يسبق لها مثيل لتجديد العهد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بأن "نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". وعلينا جميعا أن نمضي قدما من اسطنبول لاستكمال المهمة التي بدأت هنا بتوجيهكم.

وإنني أُهنئ هذا المؤتمر على ما أنجزه - أي وحدة الهدف التي كانت بمثابة الخيط الذي نسجت به كافة أعماله والتي وحدّت بيننا؛ والإصرار على أن يكون هذا المؤتمر مؤتمر إنجازات؛ وروح التوفيق والاتفاق في الرأي التي جعلته على هذا النحو. والواقع أن الموئل الثاني هو خاتمة ملائمة لسلسلة متصلة ملهمة من مؤتمرات الأمم المتحدة - وهي سلسلة تسطع في العقد الأخير من هذا القرن كمنارة تضيء لنا الطريق. وأشكر جميع الدول الأعضاء على إتاحتها لهذا وعلى ما أثبتته من استعداد لمواجهة تحديات العالم الحضري الجديد الآخذ في التبلور، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع شركائنا - من السلطات المحلية إلى المنظمات غير الحكومية والمتطوعين الأفراد، ومن القطاع الخاص إلى الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة، ومن جماعات النساء والشباب إلى نقابات العمال وائتلافات المسنين - وجميعهم قد لعبوا دورا حاسما في صياغة هذا الفصل الجديد من تاريخ مؤتمرات الأمم المتحدة. لقد كان الموئل الثاني مؤتمرا للناس بكل ما للكلمة من معنى، وسيكون النظام الدولي هو المستفيد - إذ سيكون أكثر فعالية وحيوية وأوسع تمثيلاً.

ومهما وجهت من ثناء إلى الحكومة المضيفة ومدينة اسطنبول فلن أفيهما حقهما من التقدير. لقد بلغتا مدى أبعد بكثير مما كان يمكن توقعه وأبعد مما هو محدد في اتفاق رسمي. لقد كانت الترتيبات رائعة والتعاون والدعم اللذان حظينا بهما ممتازين وكريمين. وفي هذا المناخ لا بد أن يكون النجاح حليفنا.

ولن أستطيع أن أخص بالذكر كل من يستحق الشكر. غير أنني لا أستطيع أن أدع هذه اللحظة تمر دون أن أعرب عن بالغ تقديري لرئيس الوزراء مسعود يلماز، ووزير الخارجية إمري غوننساي، ووزير الدولة أيفر يلماز، والسفير حسين سليم، والسفير إينال باتو، والسفير أوغورتان اكنسي، والسفير بلكان كيزيلديلي، والسيد ييجيت غولوكسوز وفريق هيئة الإسكان التابع له، وغوريل توزون وسافيك أونات، ومحافظ اسطنبول ردفان ينيسن، ورئيس بلدية اسطنبول طيب إردوغان، وجميع رؤساء البلديات الآخرين المجتمعين

في اسطنبول والذين ساعدوا في العملية، ومنهم على سبيل المثال غوراي أتيج سسلي، بالإضافة إلى جميع الذين لم أذكر أسماءهم والذين ربطتنا بهم صلات عمل وثيقة ليلا ونهارا، وإنني وزملائي لن ننساكم أبدا.

لكننا في النهاية نتوجه إليكم، أنتم ياسيادة الرئيس، بأصدق وأعمق شكر. فقد شجعتمونا منذ البداية وفضلا عن ذلك كانت مشورتكم واقتراحاتكم مصدر إلهام دائم لنا. ونحن مدينون لكم وبخاصة لدوركم كرئيس للمؤتمر خلال الأسبوعين الماضيين.

وأشكر بقية أعضاء المكتب والرئيس والمتحدثين باسم المجموعات الإقليمية الذين عملوا بقدر كبير من نكران الذات والتفاني لرسم مصير هذا المؤتمر وسأكون مقصّرا بحق إن لم أُثن على أعضاء أسرة الأمم المتحدة، أي جميع الوكالات الشقيقة فضلا عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مؤسسات الإقراض الدولي، التي جعلت مساعدتها وتعاونها من الموئل الثاني مشروعا على نطاق المنظومة بحق، وجميع أعضاء أمانة المؤتمر الذين بذلوا الكثير من الجهد لضمان سير كل الأمور على ما يرام. وإنني على ثقة من أن بقية زملائي سيقدرون توجهي بتحية خاصة إلى وكيلي الأمين العام السيد عصمت كتاني والسيد نيتين دياساي، وإلى السيد جيمس غوستاف سبيت، منسق جميع أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

غير أنني يجب أن أتوجه بالشكر في المقام الأول إلى الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، أولا على منحي فرصة العمل كأمين عام للمؤتمر وثانيا، على نصحه ودعمه لكل خطوة على الطريق. وقد طلب مني عند مغادرته لاسطنبول أن أُبلغكم بالأهمية التي يوليها لجدول أعمال الموئل. فهو يعتبره حيوياً لنجاح ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية البشرية وأهدافها النهائية المتمثلة في إشاعة السلم والحرية وحياة أفضل للجميع.

لقد جئنا إلى اسطنبول بشاغل إيجاد حلول لبعض أوسع مسائل الحياة اليومية مدى وأكثرها إثارة للاضطراب في عالم يتغير بمعدل أسرع من أي معدل شهده التاريخ المسجل - بدءاً بثورة الخلية السليكونية الصغيرة التي ما زال تأثيرها النهائي غير معروف وانتهاءً بالانفجار الحضري الذي نشعر بانعكاساته في المدن الكبيرة والقرى الصغيرة على حد سواء. إننا في الواقع نذهب إلى النوم في عالم ونستيقظ في عالم آخر.

لكن وقت الحديث عن المشاكل قد مضى منذ زمن بعيد. وقد حضرنا إلى اسطنبول لعمل شيء بشأنها. جئنا لكي نشرع في عملية ونتبارى فيما بيننا ونعتمد خطة عمل عالمية تستهدف ايجاد حلول لما قد يعتبر أوسع الهموم انتشارا بين الناس في جميع أنحاء المعمورة - وهو أين يعيشون وكيف يعيشون.

إننا لم نستخدم عصا سحرية أثناء هذين الأسبوعين الماضيين. وحينما نغادر هذا المكان، سيظل هناك قرابة مليار شخص بلا مأوى أو يعيشون في مساكن غير ملائمة وخطرة؛ وستظل المدن غير مهيأة جيدا للأعداد المتزايدة من الناس الذين يتدفقون نحوها؛ والأمراض الحضرية المعاصرة - أي الفقر والجريمة والمخدرات وتمرد الشباب وتلوث الهواء والمياه - لن يتم التخلص منها فجأة؛ وسيظل مئات الملايين من البشر في ظلمة اليأس يتكدسون في مناطق ريفية أصابها الركود ولا تُعطي أملا كبيرا في المستقبل.

لكن هذا المؤتمر قد قالها بصوت واحد عال وواضح: "كفى". لكن التغيير لن يحدث بين عشية وضحاها. إنه سيستغرق وقتا طويلاً مؤلما. غير أن العملية - عملية الموئل - قد بدأت من اليوم. ونقول لأولئك الذين ينتقدون مؤتمرات الأمم المتحدة بقسوة، إن هذا المؤتمر هو دليل بليغ على أن هذه المؤتمرات تستطيع أن تلعب دورا حيويا وهي تلعبه بالفعل في بناء وتعزيز النظام الدولي برمته - كما فعل مؤتمر ريو للتنمية المستدامة ومؤتمر القاهرة للسكان ومؤتمر بيجينغ لتمكين المرأة وسائر مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في التسعينات.

إننا لم نتفق على كل شيء، لكننا توصلنا إلى توافق آراء عالمي على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. والأهم من ذلك أننا اتفقنا على العمل سويا من أجل التغيير، ولكي نعلن أن وقت العمل قد حان.

وقد يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الحق في المأوى الملائم الأساس الذي نعتمد عليه في المستقبل. فهو يشير بوضوح إلى روح التوفيق التي تميز بها هذا المؤتمر. ونحن لا ننقسم إلى فائزين أو خاسرين هنا. فقد فُزنا جميعا؛ وفاز أطفال الشوارع في العالم؛ وفاز من يعيشون في مساكن غير ملائمة ومن لا مأوى لهم؛ ولنا جميعا أن نفخر بالنتيجة. وهذا الاتفاق يمثل النظام الدولي في أفضل صوره: أي التوفيق بين وجهات نظر متباينة ومتعارضة في كثير من الأحيان من أجل زيادة المنافع للجميع. وبقيامنا بذلك، فقد التزمنا، على نحو لا لبس فيه، بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان، ومنها في هذا السياق بالذات، الحق في المأوى الملائم كما هو وارد في الصكوك الدولية. وهذا الإنجاز يجعل خطة العمل العالمية المعتمدة هنا لا مجرد تعبير عن حسن النوايا وإنما خطة عملية لمستقبل العالم الحضري الجديد.

إن جدول أعمال الموئل ملائم وجريء في تأكيده لهذا الحق. وليس من المبالغة القول بأن جدول أعمال الموئل هو "نداء عالمي للعمل على جميع المستويات" لأنه يتيح بالفعل اعتماد "نظرة ايجابية للمستوطنات البشرية المستدامة - التي يتمتع فيها الجميع بمأوى ملائم وبيئة صحية ومأمونة وخدمات أساسية وفرص عمل منتج وقائم على حرية الاختيار".

والواقع أن جدول أعمال الموئل سيوجه جهودنا من أجل تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة. لكن ذلك لن يكون سهلا، لأن المسائل المطروحة أمام هذا المؤتمر تتطلب إقامة توازن حساس تراعى فيه عدة أولويات. فالتحول الحضري الذي يشهده العالم النامي على نطاق واسع سيخلق احتياجات بيئية واجتماعية واحتياجات تتعلق بالبنية الأساسية. وفي حالة عدم تلبية هذه الاحتياجات، ستتدهور البيئة الحضرية المادية والاجتماعية وستتعرض للخطر قدرة المدن على القيام بدور المحرك الاقتصادي للنمو والإطار اللازم للتنمية البشرية المستدامة. والمدخل الرئيسي هو جدول أعمال القرن ٢١، وهو برنامج العمل الخاص للتنمية المستدامة الذي ورثناه عن قمة ريو. ويجب أن يكون لكل مدينة جدول أعمالها الخاص بالقرن ٢١. ويجب أن يكون لكل مجتمع محلي جدول أعماله. وجميعها يجب أن يكون مرتبطا بخطط العمل الوطنية التي أُعدت لهذا المؤتمر. وما لم نعمل الآن، شمالا أو جنوبا، فقد تسممنا مدننا وعندئذ يُصبح الرخاء تعبيراً أجوف زائفاً عن آمال خائبة.

ولكن هنا أيضا، كما في حالة جميع جوانب التحدي الذي يواجهنا، أثبت هذا المؤتمر كما لم يحدث من قبل على الساحة الدولية، أننا لا نستطيع أن نقوم بالعمل وحدنا. وبوسع الحكومات الوطنية أن تمكّن وتيسّر، لكن العمل الفعلي يجب أن تقوم به مجموعة متنوعة عريضة من العناصر الفاعلة، بدءا بالسلطات

المحلية وانتهاء بقطاع عريض من المجتمع المدني: أي القطاع الخاص ومجموعات النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ونقابات العمال وأكاديميات العلوم والهندسة والمهنيون ومجموعات البحوث - والقائمة طويلة ونحن جميعا المستفيدون من مشاركتها بحماس.

ومن المؤكد أن وجود آلاف من النساء هنا قد ركّز اهتمامنا على حالة لا يمكن تجاهلها أو السماح باستمرارها. وتشكل النساء اليوم نسبة ٧٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع والبالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة، ويموت ٥٠ ٠٠٠ منهن ومن أطفالهن يوميا نتيجة لنقص المأوى والماء والمرافق الصحية. وقد جاءت النساء إلى اسطنبول لالتماس مزيد من الالتزامات من المجتمع الدولي لتغيير الظروف المتسببة في ضعف وفقر غالبيتهن. وقد نبّهتنا الحركة النسائية، وهي من أهم تطورات النصف الأخير من القرن، إلى أوجه الظلم التي ما زال على المرأة أن تعيش في ظلها؛ وقد اتفقنا هنا على أن أوجه الظلم هذه لا يمكن ولا يجب السماح باستمرارها. لكن الاعتراف بلا عمل لا يكفي. وما زال الطريق طويل أمامنا.

ويسري هذا أيضا على اهتمامنا بالشباب. فهم أصحاب المستوطنات البشرية - أي مدن الغد. وقد شجعني وجود عدد كبير للغاية من الشابات والشبان، وأُهنئهم على الدور النشط الذي قاموا به في أعمالنا. وحكمتهم لا تعكس أعمارهم وقد زدنا حكمة بوجودهم.

وسيكون من المتعذر وضع قائمة شاملة بكل ما أضافته هذه المجموعات إلى عملية المؤتمر. ومن النتائج الواضحة التي تحققت هنا في اسطنبول، نذكر على سبيل المثال سلسلة الحوارات وغيرها من الأنشطة المماثلة، مثل اجتماع محفل أهل الحكمة الملهم الذي ضم زعماء روحيين وفلاسفة بارزين. وجميعهم أثروا أعمالنا وهم في الواقع الدعائم التي استند إليها هذا المؤتمر.

واسمحوا لي الآن أن أوجه كلمة شكر إلى جميع الجهات المانحة - الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية - التي موّلت عددا كبيرا من الأنشطة أثناء العملية التحضيرية بل وهنا في المؤتمر نفسه. وقد أضفت بعدا يصعب قياسه على الموئل الثاني وقدمت دليلا إضافيا على أننا لم نكن لنستطيع القيام بالعمل بدون مساعدة شركائنا. فإذا كان المندوبون الموقرون هم قلب الموئل الثاني فإن شركاءنا هم روحه.

لقد كان إفساح المجال لمشاركتهم في المؤتمر قرارا حكيما بالفعل. وكان هذا تحديا لم يسبق له مثيل، واجهه الموئل الثاني بإنشاء اللجنة الثانية وما اشتملت عليه من جلسات استماع مثيرة للإعجاب. وعندما أدلى رؤساء البلديات أو ممثلو القطاع الخاص أو ممثلو لجنة هويرو النسائية أو ممثلو الشباب أو المسنين أو العلماء أو إحدى المنظمات غير الحكومية المعتمدة البالغ عددها ٢ ١٠٠ منظمة ببياناتهم، وعندما أُذيعت الحوارات وقُدمت تقارير عن المحافل، شعرنا وكأن نسمة منعشة قد سرت في المكان - نسمة منعشة من الأفكار والآمال والوعود. أجل، لقد صنعنا التاريخ في الموئل الثاني. وسيكون المستفيد هو الأمم المتحدة والنظام الدولي برمته.

وسيكون المستفيد هو مفهوم أفضل الممارسات الذي كان سمة هامة من سمات أعمالنا. وقد عقدنا العزم على ألا يكون الموئل الثاني مجرد سرد لمشاكل مدننا ومستوطناتنا البشرية. وعقدنا العزم على أن نثبت أن المجتمعات المحلية في شتى أنحاء العالم تسعى إلى حل مشاكلها، وأن ما نجح في مدينة يمكن أن

ينجح في مدينة أخرى أيضا. وستكون قاعدة البيانات العالمية التي أنشأناها مع شركائنا في دبي جزءا من تركة الموئل الثاني.

فإلى أين سنتجه من هنا؟ لقد عقدنا مؤتمرا ناجحاً جداً بجميع المقاييس. نعم، لقد كان هناك كثير من الكلام، كما سيقول منتقدو الأمم المتحدة بلا شك. لكنه كان كلاما جيدا وكلاما مفيدا وكلاما لا غنى عنه. وقد تعمقنا في جوهر المسائل التي أتينا لمحاولة حلها وحققنا تقدما.

وقد اعتمدنا خطة عمل عالمية تضع عبء العمل على من يجب عليهم العمل. ولا يستطيع النظام الدولي أن يقوم بالعمل وحده. ولا تستطيع المدن أن تقوم بالعمل وحدها. وجميعنا طرف في ذلك وعلينا أن نتقاسم المسؤولية. وهذا ما قررناه هنا خلال هذين الأسبوعين الماضيين.

ولا أنكر أن لهذا الأمر تكلفته لكنها بالتكلفة ليست باهظة. فالموارد موجودة لإمداد كل رجل وامرأة وطفل على هذه الأرض بالمياه النقية والمرافق الصحية وبسقف يستظلون به. وستصل التكلفة، وفقا لأحد التقديرات، إلى ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفرد. ولكن أيا كان المبلغ الإجمالي، فإنه لن يكون شيئا يذكر مقارنة بالتكلفة في حالة عدم قيامنا بهذه المهمة. وما نحتاج إليه هو الشجاعة والإرادة السياسية والبصيرة للمضي قدما.

ويخصص المجتمع العالمي حاليا نحو ٨٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا للميزانيات العسكرية. والآن وقد انتهت الحرب الباردة، ألم يحن الوقت لأن ننظر في تحويل نسبة من تلك الأموال المخصصة لتلبية حاجة الأمن القومي "القديم" للميزانيات العسكرية الضخمة بتخصيصها لتلبية حاجة الأمن البشري "الجديد" إلى توفير السكن والمياه النقية والمرافق الصحية للمستوطنات البشرية، الحضرية منها والريفية؟

فالمخاطر التي سيتعرض لها أمننا القومي في القرن القادم لن يكون مصدرها الأسلحة وحدها - وإنما أيضا التحديات الهائلة في مجال الرعاية الصحية والبيئة، في العالم المتقدم والنامي على حد سواء. وإذا ما وافقت كل دولة من دول العالم على تخفيض ميزانيتها العسكرية بنسبة ٥ في المائة فحسب على مدى الأعوام العشرة القادمة، فسيكون باستطاعة المجتمع العالمي أن يبدأ في معالجة مشاكل المستوطنات البشرية المستعصية حاليا والمرتبطة بعالم آخذ في التحول الحضري بسرعة تفوق طاقته.

والواقع أننا بأعمالنا - أي بالحروب والصراعات القبلية والحروب الأهلية - ندمر أسرع مما نبني في أنحاء كثيرة من العالم: في رواندا والبوسنة وبوروندي وليبيريا. وندمر بين عشية وضحاها أحياءً بكاملها لنضيف إلى اللاجئين ملايين أخرى. ولا يمكن أن يتجاهل هذا المؤتمر ما يحدث. فذلك من شأنه أن يقضي على عمليتنا برمتها.

وأود ومعي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذي قام بدور الأمانة لهذا المؤتمر أن نتوجه بالشكر الخاص هنا لكل فرد من زملائي في المركز ممن أسهمت جهودهم التي بذلوها بتفان إسهاما كبيرا في التوصل إلى النتائج التي تحققت اليوم والتي سنظل نذكرها - ونتطلع إلى قيام المركز بدور في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله هنا، وبخاصة في مجال استمرار الشراكة

التي بدأناها مع السلطات المحلية ومواصلة تطوير العلاقات التي أقمناها منذ مدة طويلة مع المجتمع غير الحكومي في شتى أنحاء العالم، بالإضافة إلى الشراكات القوية الأخرى الموجودة. وأعلم أني أتحدث باسم زملائي حينما أقول إننا نرحب بالتحدي الذي يفرضه جدول أعمال الموئل ونشكر الوفود الكثيرة التي دعت إلى تعزيز المركز. ونشعر أننا ازددنا عزما بالثقة التي منحتمونا إياها بقرارتكم هنا. والعمل المقبل عمل كبير ونحتاج إلى مساعدتكم - وتوجيهكم - لأدائه.

ونحن في حاجة إلى مساعدتكم لتأمين استمرار وعمل اللجان الوطنية التي أنشأتموها وخطط العمل التي ابتكرتموها. وأمامنا فرص لا حصر لها، لكننا نحتاج إلى مساعدتكم لتحقيقها. ونحتاج أيضا إلى المساعدة المستمرة من جميع شركائنا في المجتمع المدني وآمل أن يكون حضورهم كبيرا، كما هو الآن، عند اجتماع لجنة المستوطنات البشرية في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ونحتاج إلى مساعدة كل فرد هنا لتنفيذ جدول أعمال الموئل بحيث لا يكون "التمكين" مجرد فكرة وإنما واقع نرى فيه الناس في جميع المناطق يُمنحون الوسيلة والفرصة لمساعدة أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية.

لقد أوشك مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) أن يصبح ذكرى. لكن البذور التي غرسها ستنمو وتزدهر. ومدننا وبلداتنا وقرانا هي مستقبلنا، ونحن نغادر هذا المكان ومعنا خطة عمل عالمية لإنقاذها وإنقاذ أنفسنا.

غير أنه في المحصلة النهائية، لن يكفي الطوب والرمل وحدهما لعلاج الأزمة الحضرية التي تسود العالم حاليا. فأنتم تعلمون أن أحد الأركان الأساسية لمؤتمرنا كان محفل التضامن الإنساني الذي جمع بين عدد كبير من مفكري العالم البارزين. وقد رأوا أن أنقل إليكم رسالة مفادها أن الروح المدنية الحضرية التي كان يمكن فيما مضى تحديدها بأبعاد واضحة نسبيا ومركزة يجب أن تُعرَّف تعريفا جديدا الآن بحيث يمكن حفز الروح الإنسانية وتعبئة الناس للقيام بما يجب أن يقوموا به إن أرادوا العيش معا في وئام. ولن تكفي أي إعادة بناء للهياكل الأساسية التالفة ما لم نهتم أيضا بالروح الحضرية. وهذا هو السبيل الوحيد لجعل مستوطناتنا البشرية صالحة للعيش ولتنظيف الأحياء الفقيرة وأحياء الأقليات وأحياء الأكواخ في مدننا - ولتطهير عقولنا.

وإنني في النهاية لأشعر بالاعتزاز إذ أؤكد أن الموئل الثاني قد ساعد في جعل الأمم المتحدة أوثق صلة بشعوب العالم التي من أجلها أُنشئت. فديباجة الميثاق تبدأ بعبارة "نحن الشعوب ...". وقد أكد الموئل الثاني من جديد أن الأمم المتحدة هي للشعوب.

بيان السيد سليمان ديميريل، رئيس تركيا ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

أنجز مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) بنجاح المهمة التي حددها لنفسه. وقد نوقش كل جانب من جوانب الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر - أي المأوى الملائم للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة - مناقشة مستفيضة خلال الأسبوعين الماضيين، وظهر توافق آراء عام بشأن هاتين المسألتين نتيجة لمداولاتنا المتعمقة. وهذا المؤتمر هو أول "مؤتمر شراكة" في تاريخ الأمم المتحدة. وقد أدت مشاركة الدول الأعضاء وممثلي كل عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية تقريبا لا إلى إثراء المداولات بدرجة كبيرة فحسب وإنما أيضا إلى إرساء سابقة هامة للمستقبل.

ونظرا للطابع الشامل الذي يميز المواضيع الرئيسية للمؤتمر، فقد كانت المفاوضات تتحول بين حين وآخر إلى مناقشة حامية. بيد أننا نجحنا في إظهار نقاط الالتقاء بين جميع الآراء والتوقعات والشواغل التي أُعرب عنها، بالإضافة إلى الاقتراحات المطروحة أثناء هذه المناقشات المجهدة، في إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل اللذين اعتمدناهما توا. ومن ثم فإن العملية التي بدأت بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ لتفويض عقد آخر مؤتمر في سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الأخير من هذا القرن قد انتهت بنجاح.

بيد أن هذه النهاية ليست كافية في حد ذاتها. فمهمتنا الفعلية قد بدأت لتوها. ولا يجوز أن نترك هاتين الوثيقتين على رف مكتبة لتتراكم فوقها الأتربة ولا يجوز أن ننظر إليها على أنها مجرد مصادر نرجع إليها بين حين وآخر لإنعاش ذاكرتنا. بل على العكس، يجب استخدامها استخداما فعالا كمراجع رئيسية توجه مساعينا في المستقبل لجعل جميع المستوطنات البشرية أكثر صحة وأمنا وصلاحية للعيش وإنصافا وازدهارا. وهذه هي المهمة التي كُلِّفنا بها. والآن وقد قيل كل شيء، وصيغت النصوص وقُدمت الالتزامات، حان وقت تحويل الكلمات إلى أفعال واتخاذ إجراء محدد على المستويين الوطني والدولي. ولا غنى عن التنفيذ على نطاق واسع بالتعاون مع جميع الشركاء على المستوى المحلي وبالتعاون والتضامن الفعالين على المستوى الدولي. ومن الضروري أيضا أن نجري استعراضا وتقييما ورصدا للتنفيذ على المستويين معا بين حين وآخر.

ويسمح إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل باستخدام جميع الوسائل والآليات. وكما هو الحال عادة، يعتمد مدى نجاحنا اعتمادا تاما على عزيمتنا وإرادتنا السياسية لترجمة هذه الوثائق إلى إجراءات محددة. وقد أوضحت التجربة في معظم الأحوال أن الفشل هو مصيرنا إن توانينا عن مواصلة العمل حتى النهاية. وإن ضعف إيماننا، فلن تكون هناك فرصة نجاح حتى لأفضل الوثائق.

هل من المسموح لنا أن نجلس في أماكننا ونكتفي بمشاهدة المشاكل وهي تتحول إلى مشاكل مزمنة؟ أم أننا سنوفر لها حلولا على وجه السرعة؟ وأعتقد أننا ما دمنا لا نريد أن تعصف بنا هذه المشاكل، فسيكون علينا أن نلتمس حلولا سريعة وفعالة. وعلينا جميعا أن نجد سبل ووسائل بلوغ هذا الهدف وحل المشاكل قبل ظهورها.

وإذا كنا نتحدث عن التعاون والتضامن الدوليين، فمن الطبيعي أن نتجه بأنظارنا إلى المنظمة الوحيدة ذات الطابع العالمي الحقيقي ألا وهي الأمم المتحدة. وسيكون الدور الفعلي لتنسيق ورصد تنفيذ إعلان

اسطنبول وجدول أعمال الموئل على المستوى الدولي من نصيب منظومة الأمم المتحدة بصورة رئيسية، وبخاصة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ولجنة المستوطنات البشرية. ونعتقد أن أداء هاتين الهيئتين ينبغي ألا يتأثر سلبيا بعملية إعادة الهيكلة التي تعكف عليها الأمم المتحدة حاليا.

لقد حشدت تركيا ومدينة اسطنبول موارد بشرية ومادية ضخمة، وبذلت قصارى جهودها ووضعت جميع الوسائل المتاحة تحت تصرف الموئل الثاني لضمان نجاحه. وأعتقد أن من الانصاف أن نشير إلى أن هذا الهدف قد تحقق وأن المهمة قد أُنجزت. وهذا في الواقع مبعث ارتياح عميق وفخر بالغ لتركيا.

وإنني لعلى ثقة من أنه، بالإضافة إلى مفهوم "الشراكة" المبتكر والبالغ الأهمية الذي استُحدث في هذا المؤتمر، سيظل الموئل الثاني ماثلا في الأذهان دائما بسبب خصائصه الأخرى المبتكرة، مثل مبادرة أفضل الممارسات والحوارات الخاصة بموضوعات بعينها تتعلق بالقرن الحادي والعشرين والترابط بين الاهتمامات والشواغل العالمية والمحلية وأنشطته الموازية ومحفل المنظمات غير الحكومية. ونذكر أيضا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الحق في السكن الملائم كإنجاز آخر جدير بالذكر من انجازات المؤتمر.

وأود أن أُثني بصورة خاصة على الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، وأن أُعرب عن تقديرنا العميق لدعمه القوي لعقد هذا المؤتمر كمؤتمر قمة للمدن في اسطنبول.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام للمؤتمر، سعادة الدكتور والي اندو، الذي لعبت جهوده المستمرة، أثناء العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه على حد سواء، دورا حيويا في نجاح الموئل الثاني.

واسمحوا لي أيضا أن أُعرب عن شكري الخاص للأمانة العامة للأمم المتحدة ولجميع المساهمين من خلف الكواليس الذين لولا دعمهم ووقتهم وتفانيهم لما كان هذا المؤتمر قد تكلل بالنجاح.

ونشعر بالامتنان لجميع الوفود وزعماء العالم الذين شرّفونا بحضورهم وإسهاماتهم في الجزء الرفيع المستوى لما قاموا به من دور حاسم في نجاح هذا المؤتمر. وأود أن أُثني على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، لوصفه للمناخ العام للمؤتمر بأنه "روح اسطنبول" وأن أشكره على منحنا هذه الهدية التذكارية من خلال هذا التعريف.

إن مسألة تحسين حالة المستوطنات البشرية ونوعية الحياة هي قضية مشتركة بين جميع البشر. ولهذا يجب أن نكرس أنفسنا لهذه القضية ولضمان مستقبل أكثر إشراقا للبشرية. وهذه هي الرسالة النبيلة التي أوكلت إلينا. والسبيل الوحيد لتحقيقها هو الحفاظ على "روح اسطنبول" وتعزيزها. وتركيا مستعدة لذلك ولديها تصميم على القيام بدورها لبلوغ هذا الهدف.

وأود أن أشكركم جميعا مرة أخرى لإسهاماتكم البالغة القيمة في نجاح الموئل الثاني وآمل أن تغادروا اسطنبول ومعكم أطيب الذكريات.

المرفق الرابع

التحفظات التي أُبديت بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية

١- ذكر ممثل اليونان ما يلي:

كما سلف ذكره في المشاورات السابقة للمؤتمر، رأى وفد بلادي أن مشاركة اتحاد أتراك وستريس في أوروبا Federation of Westthrace Turks in Europe بصفة مراقب في المؤتمر ليس لها مبرر لأن (أ) أهدافه ليست ذات صلة بموضوع هذا المؤتمر (ب) اسمه يتنافى مع المعاهدات الدولية الحالية. وما زلنا متمسكين بهذا الرأي ولم تسفر المناقشات التي دارت أثناء المشاورات سوى عن تعزيز ايماننا بهذا الموقف.

وبالإضافة إلى ذلك، تسري الاعتراضات التي أثارها وفد بلادي بنفس الدرجة على رابطة أتراك وستريس للتضامن، التي يوجد مقرها في اسطنبول، تركيا - وهي منظمة غير حكومية تقدمت مؤخرا بطلب للحصول على مركز مراقب في المؤتمر.

ومع تكرارنا لاعتراضتنا على منح هاتين المنظمتين غير الحكوميتين مركز المراقب، وإذا كانت هناك أغلبية ساحقة تؤيد منحهما هذا المركز، فإن وفد بلادي، يعلن بروح توفيقية، أنه لن يقف في طريق هذا الاتفاق.

٢- وذكر ممثل تركيا ما يلي:

فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية القبرصية التركية الثلاث التي لم توص الأمانة العامة باعتمادها (انظر الوثيقة A/CONF.165/5/Add.2، المرفق الثاني)، يود وفد تركيا أن يذكر أن تركيا، حرصا منها على روح التوفيق، لن تعترض على قرار الأمانة العامة. ومع هذا يود وفد تركيا أن يسجل تحفظاته على هذه المسألة.

المرفق الخامس

بيان عن المفهوم الشائع لمصطلح "نوع الجنس" (GENDER)*

١- خلال الجلسة ١٩ للجنة مركز المرأة، التي عملت بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أثيرت مسألة تتعلق بمفهوم تعبير "نوع الجنس" في سياق منهاج عمل المؤتمر. وقررت اللجنة تكوين فريق اتصال في نيويورك ترأسه مقررة اللجنة، السيدة سلمى اشيبالا (ناميبيا) لدراسة المسألة. وأناطت اللجنة بفريق الاتصال غير الرسمي مهمة السعي إلى اتفاق بشأن المفهوم السائد لتعبير "نوع الجنس" في سياق منهاج العمل وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر بكين مباشرة.

٢- وبعد إنعام النظر في المسألة، لاحظ فريق الاتصال ما يلي: (١) إن تعبير "نوع الجنس" هو تعبير شائع الاستخدام ومفهوم بمعناه العادي والمقبول عموما في العديد من المحافل والمؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة؛ (٢) إنه ليس في منهاج العمل ما يشير إلى أنه قد قصد أي معنى أو مدلول جديد للمصطلح يختلف عن استخدامه السابق المقبول.

٣- وتبعا لذلك، يؤكد فريق الاتصال مجددا أن استخدام تعبير "نوع الجنس" الوارد في منهاج العمل، قُصد به أن يفسر ويفهم كما هو مفسر ومفهوم في الاستخدام العادي المقبول عموما. ووافق فريق الاتصال أيضا على أنه ينبغي لرئيس المؤتمر قراءة هذا التقرير بوصفه بيانا من الرئيس وأن يكون البيان جزءا من التقرير النهائي للمؤتمر.

- - - - -

* هذا البيان قدمه رئيس المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أثناء المؤتمر.